الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة باجي مختارعنابة

BADJI MOKHTAR UNIVERSITY-ANNABA
UNIVERSITE BADJI MOKHTAR –ANNABA

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير .

قسم العلوم الاقتصادية.

مخبر البحث للدراسات الاقتصادية (LAREE)

أطروحة دكتوراة

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم :

إشكالية تفعيل القطاع الخاص في الجزائر

الشعبة إقتصاد المعرفة و العولمة

للطالبة بن زارع حياة

مدير أطروحة التخرج:بن عصمان محفوظ أستاذ التعليم العالي جامعة عنابة

أمام أعضاء اللجنة

- ماضي بلقاسم	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة عنابة
- بن عصمان محفوظ	أستاذ التعليم العالي	مقررا	جامعة عنابة
- بعلوج بو العيد	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة قسنطينة
- بوعشة مبارك	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة قسنطينة
- صالحي عبد القادر	أستاذ محاضر قسم أ	عضوا	جامعة عنابة
- بوعزيز ناصر	أستاذ محاضر قسم أ	عضوا	جامعة قالمة

السنة الجامعية 2016/2015

تصريح

أنا السيدة بن زارع حياة أصرح بشرفي بأن كل ما تضمنه هذا البحث تحت مسؤوليتي الخاصة و لم يقدم للنشر أكاديميا في أية جهة أخرى.

الإهداء

إلى والدي الكريمين حفضهما الله

إلى جميع أفراد عائلتي

إلى زوجي و أبنائي محمد تاج الدين و آدم سعد الدين.

شكر و تقدير

أبدي مشاعر الشكر و الامتنان إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل المتواضع ،و أخص بالذكر الأستاذ بن عصمان محفوظ لقبوله الإشراف على هذا العمل تواضعا منه ،دون أن يبخل بأدنى مجهود لإظهاره بهذا الشكل،فكان بحق أستاذا مشرفا موجها فجزاه الله خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الكبير إلى كافة أعضاء لجنة المناقشة ، على قبولهم مناقشة البحث.

وشكر خاص للأستاذ بلقاسم ماضي –عميد كلية العلوم الإقتصاديه و علوم التسيير– على دعمه المعنوي .

الملخص:

لقد هيمن النظام الريعي منذ عشريات من الزمن على المجتمع الجزائري و هو الآن في أزمة (أي النظام الريعي السائد)لأنه بلغ أقصاه ،في حين أن طريقة الإنتاج الرأسمالي لم تتمكن بعد من إنشاء القواعد أو الشروط الداخلية من أجل استقلاليتها الإنتاجية . إن الفوضى التي تميز الساحة الجزائرية تبين أن الأزمة هي أزمة عامة تمس كل الميادين الاقتصادية، السياسية والفكرية، هي إذن أزمة نظام بكل اتجاهاته خاصة منه ذلك الذي يتعلق بنظام الريع، هذه الأزمة تعكس إنتقالا تدريجيا من « نظام توزيع الريع» النظام القديم إلى «النظام الرأسمالي » النظام الجديد ،وهو ما يمثل جوهر الأزمة الجزائرية.وبعبارة أخرى إن صراع الطبقات الاجتماعية المتولدة عن هذه الأنظمة (الطبقات المستفيدة من الريع من جهة و الطبقات المهمّشة من جهة أخرى) يمثل مرحلة من مراحل تاريخ المجتمع الجزائري وعز أزمته، و تجاوز هذه الأخيرة يستوجب التأسيس النهائي للعالم الجديد وسيطرته الكلية على العالم القديم وبذلك تتم العملية الانتقالية. ومنه تتطرق دراسة إشكالية تفعيل القطاع الخاص في الجزائر حول إمكانية قيام قوى اجتماعية مختلفة بعملية التحديث البرجوازي ،فالقطاع الخاص في الجزائر في الوقت الراهن لا يحتضن بشكل متساو مختلف مناحي القاعدة الإجتماعية الإقتصادية و البنية الفوقية الإيديولوجية و السياسية ما يعبر عن أزمة في التشكيلة الإقتصادية و الإجتماعية الجزائرية و هي أزمة طغيان الريع كعلاقة إجتماعية سائدة في المجتمع الجزائري و يتطرق البحث من هنا لإمكانية الإنتقال من نظام توزيع الريع البترولي إلى نظام الإنتاج الرأسمالي و إذن تجاوز عملية توزيع الريع كعلاقة سائدة على التشكيلة الإقتصادية و الإجتماعية الجزائرية ،**هذا التجاوز من شأنه أن يعطي مجالا للقطاع الخاص المنتج و المولد للقيمة المضافة.**

الكلمات الدالة:

القطاع الخاص ، الإقتصاد الجزائري، التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الجزائرية ، النظام الريعي ،رأس المال ،الريع علاقة إجتماعية سائدة ،القوى الإجتماعية .

Résumé :

Depuis des décennies, le système rentier a dominé la formation sociale algérienne et actuellement connait une crise (le système rentier actuel) car il atteint ses limites objectives, alors que le mode de production capitaliste n'a pas encore établi les conditions internes de sa reproduction autonome.

L'anomie qui caractérise la scène Algérienne souligne que la crise est une crise générale dans la mesure ou toutes les sphères (économique, politique et idéologique) sont touchées .la crise est donc la crise d'un système dans sa totalité. Cette crise reflète une transition progressive l'ancien système (la distribution de la rente) au nouveau système (le capitalisme) qui représente l'essence de la crise, autrement dit, la lutte des classes sociales générées à partir de ce système (classes bénéficiaires de la rente d'une part et les classes marginalisées d'autres parts) qui représente une phase dans l'histoire de la société algérienne et sa crise dangereuse. Le dépassement de cette crise nécessite le fondement ultime du nouveau monde et sa domination totale sur le monde ancien et donc se fait le processus de la transition.

La recherche traite la problématique de l'activation du secteur privé en Algérie autour de la possibilité de l'apparition de différentes forces sociales dans la modernisation bourgeoise. Actuellement, le secteur privé en Algérie n'occupe pas de façon égale les différents aspects de la base sociale, économique et la superstructure idéologique et politique, ce qui exprime une crise dans la formation économique et sociale en Algérie qui résulte de la tyrannie de la rente comme une relation sociale prédominante dans la société algérienne. Ainsi, la recherche étudie la possibilité de la transition du système distributif de la rente au système de la production capitaliste donc le dépassement de l'opération de distribution de la rente comme une relation qui prédomine la formation économique et sociale en Algérie. Ce dépassement donne un espace pour le secteur productif privé et sa valeur ajoutée.

Mots clés :

Le secteur privé– l'économie algérienne–la formation socioéconomique algérienne– le capital– la rente comme relation sociale prédominante – forces sociales.

Abstract:

The rent system has dominated the Algerian society since decades. This latter is suffering from a crisis(the prevailing rent system) because it reached its peak while the capitalist mode of production has not yet been able to create rules or internal conditions for the productivity independence.

The chaos that characterised the Algerian society shows that the crisis is general and affects economic, political and intellectual different fields. Then, the crisis is systemic because it affects all the trends mainly the rent system. This crisis reflects a gradual transition from the ancient rent distribution to the new capitalist system that represents the essence of the Algerian crisis. In other words, the conflict between social classes generated from these systems (classes benefit from the rent one the one hand and the marginalised classes in the other hand) is considered a stage in the Algerian society's history which necessitates the final foundation of the new world, its domination on the ancient one and the realisation of the transition process.

This study treats the problem of the private sector activation in Algeria about the possibility of social forces creation in the process of bourgeoisie modernisation. Actually, the private sector in Algeria doesn't embrace equally the various aspect of the socioeconomic base, the ideological and political superstructure that explain the crisis in the Algerian socioeconomic line which appears in the tyranny of the rent as social relation prevailing in Algeria. This study addresses the possibility of transition from the petroleum rent distribution to capitalist production, so, the transition from the distribution of the rent as dominant relation in the Algerian socioeconomic line that would give a large space to productive private sector and generate the plus value.

Key words: the private sector– the Algerian economy– Algerian socioeconomic line– the rent system– capital– the rent as dominant relation – social forces.

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	منحنى التوزيع الأمثل لعامل الإنتاج الأرض.	80
2	استثمار القطاع الخاص في بعض القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2010.	203
3	نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية خلال الفترة 2001-2009.	203
4	إعادة توليد السلطة في الاقتصاد الريعي.	282

قائمة الجداول

جدول رقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	الملكية العقارية للجزائريين سنة1930.	45
2	تطور عدد الملاك الجزائريون حتى سنة 1960.	46
3	عدد المؤسسات الخاصة خارج الزراعة منذ 1950 حتى الاستقلال.	50
4	الملكية الزراعية في القطاع الخاص سنة 1954.	77
5	الملكية الزراعية في القطاع الخاص سنة 1969.	77
6	الملكية الزراعية في القطاع الخاص سنة1973.	78
7	أنواع الاستغلالات لعامل الإنتاج الأرض حتى سنة 1968.	84
8	تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الخاص خلال الفترة1970-1975.	93
9	تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الخاص خلال الفترة1979-1982.	94
10	تطور قروض الاستثمار الممنوحة و المنفذة في القطاع الخاص خلال الفترة 1974-1984	95
11	توزيع وسائل الانتاج للقطاعين العام و الخاص في الزراعة سنة 1978.	97
12	إستهلاك الأسمدة في الزراعة .	98
13	تطور الانتاج الزراعي .	99
14	مردود القطاع الخاص في زراعة الخضار و الحمضيات.	100
15	تطور مردود زراعة الحبوب و القمح.	100
16	تطور الإنتاج الزراعي مقارنة بالإنتاج الصناعي.	101
17	شراء الجرارات في القطاع الخاص .	102
18	عدد العاملين للمزرعة الواحدة في القطاع الخاص.	103
19	تطور السكان و القوة العاملة النظرية.	104
20	تطور القوة العاملة الغير الزراعية.	105
21	هيكل القوة العاملة في القطاعين العام والخاص سنة 1977	105
22	مؤشرات التراكم في السوق الداخلي .	106
23	بنية الاستثمارات العمومية المحققة من 1967-1978	109
24	تطور الاستهلاك الخاص للأسر.	110
25		111

26	تطور القطاع الخاص الصناعي 1966-1980.	111
	تطور العمل في الصناعة –الاشغال العمومية غير محسوبة–من	
27	1972-1979 د	112
28	تطور نصيب القطاع الخاص من القيمة المضافة	113
29	تطور الانتاج الداخلي الخام 1969-1978	114
30	بنية رقم الاعمال الخاضع للضريبة .	115
31	بنية الدخول الخاضعة للضريبة .	116
32	مداخيل و انفاق الاسر من 1967-1978	120
33	حصة النشاط التجاري ،الحرفي،الصناعة في الاستثمار الخاص.	120
34	أهمية تجارة الجملة في الاستثمار الخاص.	121
35	تطور مختلف الفروع الاقتصادية في خلق مؤسسات صناعية.	121
	تطور عدد المشاريع من طرف اللجنتين الجهوية و الوطنية	
36	للاستثمارات منذ 1967	122
37	إختيار الشكل القانوني في إنشاء المؤسسات	124
	تطور الإستثمارات المعتمدة من اللجنة الوطنية للإستثمار حسب الموقع	
38	الجغرافي	125
39	التوزيع الجغرافي للاستثمارات المعتمدة من 1967-1970.	126
40	تطور عدد المؤسسات الخاصة حسب الفرع الإقتصادي و الحجم	129
41	تطور التشغيل المأجور منذ 1966 في القطاعين العام و الخاص.	130
42	نسبة التأهيل في القطاع الخاص سنة 1977.	133
43	قوة العمل النسوية في القطاع الخاص.	133
44	قوة العمل الغير مؤهلة .	135
	نسبة الأجراء الذيين يدفع لهم أقل من الحد الأدنى للأجر حسب الفرع	
45	الاقتصادي و الحجم .	136
46	الأجور الساعية للعمال في فرع الصناعات الغذائية الخاصة.	137
47	وزن السلع الرأسمالية المستوردة من مجموع الواردات الجزائرية.	137
48	شراء الآلات في القطاع الخاص.	144
49	تطور عدد المؤسسات الخاصة من 1984إلى سنة 1992.	145
	تطور المؤسسات الخاصة حسب القطاعات القانونية للنشاط في الفترة	
50	1984-1992.	146
51	توزيع المؤسسات الخاصة حسب عدد العمال .	148

52	قوة العمل في القطاع الخاص.	150
53	معدل الاجور المدفوعة للعمال الدائمين في القطاع الخاص.	153
54	مشاريع الوكالة الوطنية للاستثمار خلال الفترة 1993-2003.	155
55	عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل	158
56	الشباب	159
57	تطور القروض في القطاع الخاص الصناعي بالنسبة المئوية .	166
58	نتائج استجواب البنك العالمي .	167
	حجم الاستثمارات الخاصة خلال الفترة 1994-2000.	
59	حجم الاستثمار في القطاع الخاص في مختلف الفروع خلال المدة من	168
60	1994-2000.	170
	تطور قوة العمل في القطاع الخاص في الفترة 1994-2000.	
61	تطور المؤسسات الخاصة حسب فرع النشاط الاقتصادي 2004-	171
62	2008.	172
63	تطور المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية للاستثمار	174
64	نصيب القطاع الخاص من إستثمارات الوكالة الوطنية للاستثمار	175
65	توزيع المؤسسات الإقتصادية الخاصة حسب النشاط و القطاع	175
66	القانوني.	176
67	توزيع المؤسسات الإقتصادية حسب القطاع القانوني و سنة الإنشاء	176
68	توزيع المؤسسات الخاصة حسب بداية النشاط	177
69	توزيع مؤسسات القطاع الخاص حسب نوع الضريبة	198
70	توزيع مؤسسات القطاع الخاص حسب عدد العمال	200
	توزيع المؤسسات الخاصة حسب رقم الأعمال	
71	توزيع بعض مؤسسات القطاع الخاص حسب نوع النشاط الإقتصادي	200
	حصة القطاع الخاص و العام في القيمة المضافة في الفترة 2001-	
72	2013	201
	حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة في بعض الفروع خلال الفترة	
73	2008-2013.	202
74	حصة القطاعين الخاص و العام من الإنتاج الداخلي الخام خلال	258
75	الفترة 2000-2013.	258
76	تطور قوة العمل في القطاع الخاص في الفترة 2004-2013.	259
77	حصة المحروقات بالنسبة للناتج الداخلي الخام.	261

78	تطور صادرات النفط الخام بالجزائر خلال الفترة 1974-1979.	267
	تطور الانتاج الجزائري للمحروقات.	
79	تراجع صادرات النفط الخام بالجزائر بعد الثمانينات.	269
80	دور قطاع النفط في المؤشرات الاقتصادية الايجابية المحققة خلال	269
81	الفترة _2005_0(ر	270
82	موقع القطاع النفط	270
83	تركيبة القيمة المضافة.	270
84	تطور صادرات النفط الخام بالجزائر خلال الفترة 2000-2007.	296
85	مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة.	296
	تطور الاحتياطات من العملات الأجنبية في الجزائر.	
	الانفاق العام و تطوره في الفترة 2007-2011.	
	القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية والتحويلية.	

التصريح.....أ

الإهداء.....ب

شكر و تقدير.....ت

الملخص باللغة العربية.....ث

الملخص باللغة الفرنسية.....ج

الملخص باللغة الانجليزية .....ح

قائمة الأشكال البيانية.....خ

قائمة الجداول .....د_ز

جدول المواد ..... س- ط

المقدمة... 1

الجزء الأول:نشأة و تطور القطاع الخاص في الجزائر. 13

الفصل الأول:القطاع الخاص الجزائري قبل بروز الدولة الجزائرية الحديثة..... 15

المبحث الأول :مفاهيم أولية.....17

المطلب الأول: أسلوب الإنتاج. 17

المطلب الثاني:علاقات الإنتاج و الملكية 21

المطلب الثالث: التشكيلة الإقتصادية و الإجتماعية..... 26

المبحث الثاني: القطاع الخاص في الجزائر أثناء و قبل الإحتلال الفرنسي..... 29

المطلب الأول:التنظيم الإقتصادي ،علاقات الإنتاج .و الملكية 29

المطلب الثاني:. التشكيلة الإقتصادية الإجتماعية الجزائرية في هذه الفترة 42

المبحث الثالث: الدولة الجزائرية الحديثة و الق س 52

المطلب الأول:السنوات الأولى بعد الاستقلال وقيام القطاع العام..... .52

المطلب الثاني: الإستقلال السياسي ، الدولة الحديثة ،المجتمع و القطاع الخاص. 57

الفصل الثاني:تطور القطاع الخاص في الجزائر بعد الإستقلال.(فترة التنمية الإشتراكية).....74

المبحث الأول:الزراعة و تحول علاقات الإنتاج في الريف 76

المطلب الأول:علاقات الإنتاج و الملكية الخاصة في الزراعة 77

المطلب الثاني:تداعيات الثورة الزراعية و الإصلاحات..... 86

المطلب الثالث:التمويل في القطاع الخاص.الزراعي 93

المطلب الرابع:عوامل الإنتاج الأخرى.(أدوات العمل و قوة العمل)..... 97

المبحث الثاني:تطور القطاع الخاص غير الزراعي و ظروف نموه.....108

المطلب الأول:بروز الرأسمال الخاص الصناعي... 108

المطلب الثاني:الملكية و علاقات الإنتاج..... .118

المطلب الثالث:قوة العمل ،وسائل الإنتاج و خلق القيمة..... 130

الفصل الثالث:السياسة الاقتصادية الجديدة بعد الثمانينات و تطور القطاع الخاص.....143

المبحث الأول :تطور القطاع الخاص.....145

المطلب الأول: القطاع الخاص في فترة الثمانينات 146

المطلب الثاني:الدولة مسهلة عملية الاستثمار (سنوات التسعينات)..... .154

المطلب الثالث:تطور القطاع الخاص 166

المبحث الثاني:دور القطاع الخاص في التنمية..... ..... .179

المطلب الأول:: التنمية في الدول النامية بين دور الدولة و القطاع الخاص 179

المطلب الثاني:آليات تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية 190

المطلب الثالث:دور القطاع الخاص في الن ـ ـ ش ـ ـ ـ نماعية بالجزائر 195

الجزء الثاني:أسباب تأخر وضعف القطاع الخاص في الجزائر 208

الفصل الأول: النظام السياسي" التسلطي "الجزائري كسبب لتأخر القطاع الخاص..... 210

المبحث الأول :السياسة و الإقتصاد في الجزائر..... 212

المطلب الأول:خصائص النظام السياسي في الجزائر 213

المطلب الثاني:السياسة و الريع في الجزائر..... 216

المبحث الثاني: القطاع الخاص والسياسة في الجزائر.....222

المطلب الأول:دور القطاع الخاص في صنع السياسة العامة.....222

المطلب الثاني:مظاهر مساهمة القطاع الخاص في صنع السياسة العامة في الجزائر.....234

المطلب الثالث:تحديات التأثير على صنع السياسة العامة في الجزائر.....241

الفصل الثاني:النظام الريعي و منطق كبح القطاع الخاص في الجزائر..... 249

المبحث الأول:مفاهيم أولية عن الريع.....251

المطلب الأول:مفهوم الريع و الاقتصاد الريعي..... 251

المطلب الثاني:إشكالية العلاقة بين الاقتصاد الريعي و الدولة الريعية.....255

المبحث الثاني :أهمية الريع البترولي في الجزائر.....258

المطلب الأول:دور قطاع النفط في صناعة أهم الأحداث والتطورات الإقتصادية الجزائرية منذ الإستقلال..... 258

المطلب الثاني:مجالات توظيف فوائض القطاع النفطي في الاقتصاد الوطني.. 2000-2011.....268

المبحث الثالث:الريع و الدولة الجزائرية..... .278

المطلب الأول:صفات الدولة الريعية الجزائ ص 278

المطلب الثاني: الريع و إعادة توليد السلطة في الجزائر..... 281

المبحث الرابع:أثر التنظيم الريعي للاقتصاد الجزائري على القطاع الخاص..... ..286

المطلب الأول:القطاع الريعي و السلوكيات الريعية للإقتصاد الجزائري..... 286

المطلب الثاني:الريع علاقة إجتماعية سائدة للتشكيلة الإقتصادية الإجتماعية الجزائرية.....290

المطلب الثالث:النظام الريعي و منطق كبح القطاع الخاص في الجزائر..... 298

الفصل الثالث:تفعيل القطاع الخاص في الجزائر "الانتقال من نظام توزيع الريع إلى نظام الإنتاج الرأسمالي".....302

المبحث الأول : أزمة التشكيلة الإقتصادية و الإجتماعية الجزائرية..... 305

المطلب الأول: نقاط رئيسية حول الأزمة.....305

المطلب الثاني:تجدد نظام الريع..... 312

المبحث الثاني:حقيقة الخوصصة في الجزائر..... 314

المطلب الأول: الستار الإيديولوجي للخوصصة..... 315

المطلب الثاني:الرهانات الحقيقية للخوصصة.....320

المبحث الثالث:حقائق حول التشكيلة الإقتصادية و الإجتماعية الجزائر ية المعاصرة "النزعة القومية ،النزعة الاسلامية أو سياسة التلهية".....323

المطلب الأول: القومية و الخطاب الوطني..... 324

المطلب الثاتي:النزعة الإسلامية و الخطاب الوطني.....327

المطلب الثالث:حول مستقبل الديمقراطية .....ز.....328

المبحث الرابع:تفعيل القطاع الخاص في الجزائر "الإنتقال من نظام توزيع الريع إلى نظام الإنتاج الرأسمالي".....ض 329

المطلب الأول:طغيان نظام توزيع الريع.....329.

المطلب الثاني: تفعيل القطاع الخاص في الجزائر "الإنتقال من نظام توزيع الريع إلى نظام الإنتاج الرأسمالي.....333

الخاتمة.....340...

قائمة المراجع 345

الملاحق.....359

المقدمة:

أدت ممارسات التنمية بالدولة الجزائرية إلى بناء وضعية منحرفة : من جهة إبتلاع الدائرة الإنتاجية من طرف الدائرة الريعية ومن جهة أخرى تطور قطاع عام لمصلحة القطاع الخاص ، هذا الأخير راكم الثروات ليس بفعل إستغلال العمل و لكن عن طريق عمليات المضاربة بفضل العلاقات التي توطدت و ترسخت بين شبكات المحسوبية و مجال السلطات السياسية ؛

يعرف القطاع الخاص في النظرية الإقتصادية بالضد من القطاع العام مقارنة بالملكية القانونية لرأس المال : وسائل الإنتاج للقطاع العام ملك للجماعة بواسطة الدولة أما في القطاع الخاص فهي أي تلك الوسائل ملك للمقاولين الخواص أعضاء من المجتمع المدني وفي حين أن القطاع العام هو الذي تنشط فيه الطبقة السياسية ، القطاع الخاص هو الوسيلة التي يقوم المجتمع المدني من خلالها بإنتاج السلع و الخدمات الضرورية لبقائه . إن هذا التفريق بين القطاعين العام و الخاص المستوحى من التجربة الغربية يعتبر غير كاف لفهم حقيقة معظم دول العالم الثالث بما فيها الجزائر أين أخذ مسار بناء الدولة فيها طرقا مختلفة عن التجربة الغربية ؛

في التجربة الغربية أين يمثل الفضاء العام[1] واقعا تاريخيا ، لا يختلف القطاع العام عن القطاع الخاص إلاّ عن طريق الملكية القانونية و فقط ، فهذين القطاعين لإقتصاد مختلط يخضعان في ظل الإطار الوظيفي لنفس المنطق : التنظيم و الضبط عبر المنافسة ، إضافة إلى ذلك فان القطاع العام تم إنشاؤه لصالح المجتمع بمعنى

---

[1]– الفضاء العام أو المجال العام يتكون من أمكنة تصورية إلى حد ما (مقهى ، الصحافة ، محكمة ، الراديو ، أماكن الاجتماعات ...) حيث يجتمع المواطنون لمناقشة مواضيع تتعلق بالمجتمع ، إذ يثير الأفراد في هذه الأماكن نقاشات أو يقومون ببعض الأعمال (اضرابات ، عرائض ، تظاهرات ....) تتعلق بالصالح العام و يمكن لها أن تؤثر في القرارات السياسة ، فهو إذن يمثل حيزا من الحياة الاجتماعية ينشأ عبر تفاعل الأفراد و حواراتهم الحرة و العقلانية مع بعضهم البعض في مسائل تخص الصالح العام ، بقطع النظر عن إنتماءتهم و الفروق التي قد تكون موجودة بينهم و يمكن من خلاله أن يتم تشكيل ما يقترب من الرأي العام.

إن جذور هذا المفهوم ضاربة في القدم إنطلاقا من المدينة الاغريقية التي كان الفصل فيها بين مجال الدولة أو الحكومة و مجال جمهور الشعب أو العامة قائما متجسدا خاصة في ساحة السوق و ربما في أماكن أخرى أيضا ، إضافة الى جملة من المؤسسات الاجتماعية التي برزت في القرن الثامن عشر في أوروبا مثل المجلات و الصحف و المقاهي بانجلترا و الصالونات الباريسية بفرنسا و نوادي القراءة بألمانيا ...وكانت جميعها فضاءا لمناقشة القضايا أو المسائل الاجتماعية و السياسية مناقشة نقدية دفعت بالمجال العام ليشكل سلطة في مواجهة الدولة كان من نتائجها الديمقراطية النيابية .

حماية الإدارات الغير إقتصادية من هيمنة الموظفين الحكوميين في الدولة ، وفي إقتصاديات السوق يهدف القطاع العام تفادي المتاجرة في بعض الأنشطة التي تعتبر إستراتيجية أو التي تنتج سلعا إقتصادية عامة أو واسعة الإستهلاك و بما أن هذه المؤسسات تخضع لقواعد المردودية و المنافسة ، هناك بعض الحالات أين تدعم فيها الأسعار بفارق فائدة معتدل وهذه التضحية تعتبر كدعم للوحدة و التضامن الوطني .(إلاّ أنّ الجماعة تعلم و تستفتي عبر ممثليها : أعضاء البرلمان ، النقابات ، الأحزاب ، الجمعيات ....الخ)."

غير أنّه في معظم دول العالم الثالث أين الإتصال بين الدولة ، المجتمع و السوق يخضع لمنطق مغاير عن التجربة الغربية ، فالنشاط الإقتصادي في هذه الدول يخضع للقوانين السياسية و ليس للمنافسة يصبح هنا للقطاع العام و القطاع الخاص معنى مغاير، ففي ظل غياب فضاء عام يسمح بالتعبير عن المصالح المتناقضة للمجتمع المدني و ترسيم الحدود بين هذا الأخير و المجتمع السياسي يوجه الإقتصاد ككل و القطاعين العام و الخاص معا لأغراض سياسية للصالح المباشر لأشخاص يشغلون مناصب في الدولة نتيجة ذلك فالقطاع العام لم يتواجد في الحقيقة لفائدة عامة الشعب لكنه مصدر سياسي يمنع تكوين مجتمع مدني قد يطالب بإستقلاليته بالنسبة للمجتمع السياسي نفس الشيء بالنسبة للقطاع الخاص عوضا أن يكون حصنا بين يدي المجتمع المدني ضد هيمنة المجتمع السياسي أصبح أداة لإنتشار الموظفين السياسيين في الحقل الإقتصادي من خلال المنح الإختيارية و التقديرية لرخص الإستغلال و القروض للخواص الذين لهم علاقة بالنظام :

إنّ الدولة الجزائرية هي نتاج فكر إيديولوجي – الحركة الوطنية – التي رفضت الإعتراف بالطابع السياسي للإنقسامات الإجتماعية ، فهي تنشط بطريقة وحداوية تضمن لها السيطرة على كل قوى المجتمع المدني ، في المقام الأول القوة الإقتصادية لصالح السلطة المركزية ، الدولة لم تكن كهيئة مهمتها ضمان الإنسجام للتناقضات المختلفة و النزاعات الإجتماعية عن طريق مختلف الهيئات التي تمثل مصالح مختلفة داخل المجتمع ، لكن وحده كان هدفها إلغاء التناقضات الإجتماعية لتحقيق الوحدة المثالية للمجتمع ، لقد أنكرت الدولة الجزائرية أو القوة السياسية التي أنشأتها وجود الفوارق و حاولت أن تستوعب المجتمع المدني بواسطة

المجتمع السياسي .في هذا الصدد فان الموارد الإقتصادية التي تم تحويلها لصالح السلطة المركزية تم تجنيدها لدعم وحدة المجتمع و الدولة ، و نجم عن ذلك تشابك كبير بين النزاعات السياسية من أجل السلطة و مؤسسة التنمية ،إنّ مكافحة التخلف جاءت من أجل إضفاء الصيغة الشرعية على السلطة في حين إستخدمت الموارد الإقتصادية للتنافس السياسي .إنّ النظام السياسي من خلال وضعيته المسيطرة على المجالين السياسي و الإقتصادي وجد نفسه الوحيد الذي يعدّل الحياة السياسية و الإقتصادية للبلد من هذا المنطلق فقد فرض و أضفى الطابع الريعي الذي يحميه على الفاعلين الإقتصاديين و الإجتماعيين بما أن النظام كان يعتمد على الريع البترولي من خلال تصدير المحروقات . في ظل هذا المحتوى و المضمون تم تطور الإقتصاد الجزائري في مجمله و ساهم القطاعين العام و الخاص بصفة فعالة في إستراتيجية توزيع الريع للنظام .

من هذا المنطلق ،وإذا كان الإستغلال السياسي للقطاع العام على أنه يعتمد على الدولة لتكوين رأس ماله و تسييره فان تموقع القطاع الخاص في إستراتيجية توزيع الريع للنظام السياسي تبدو كإشكال لذا ينبغي تفحص التطور التاريخي لهذا القطاع :

إن الدخول الفرنسي للجزائر قام بتحويل كامل للمجتمع : الإرسال العسكري ، سياسية الإدماج الإقتصادي و السياسي في الوطن الأم نجم عنه سحق للهيئات السياسية و الإجتماعية التي كانت موجودة من قبل و التي تم إضعافها من قبل الإحتلال العثماني منذ أربعة قرون ، إن السلطة الإستعمارية لم تقبل بمنافس إقتصادي – محلي – سياسي في الأخير للتحكم في شعب " الجزائر الفرنسية " .نتيجة لذلك يبدو جليا أنه في ظل الفترة الإستعمارية ظلت البرجوازية الجزائرية ضعيفة ، المبادرة المتأخرة للجنرال ديغول عن طريق مشروع قسنطينة باءت بالفشل و الجزائر لم تعرف في تاريخها إبّان الإحتلال سوى البرجوازية " النقدية و التجارية " .

غداة الإستقلال مع إعلان الإشتراكية على النظام الإقتصادي واصل القطاع الخاص نشاطه و لكن بصفة خاصة في المضاربة و التجارة ، تميزت البرجوازية الجزائرية بعد الإستقلال بخاصيتين أساسيتين المضاربة

الإقتصادية و المالية مستفيدة من الوضعية و المحتوى الإقتصادي المحفز : تضخم في الإنفاق العام ، توزيع متزايد للأجور في القطاع العام ..، **من خلال طبيعته المضاربية و التجارية لم يكن القطاع الخاص في الجزائر كما من المفروض أن يكون وسيلة لنشأة ثروات المجتمع المدني ، و بسبب السياق الذي نمى فيه لم يكن القطاع الخاص وسيلة لتحرر المجتمع المدني عن السلطة السياسية على عكس ذلك فقد كان مرتبطا إرتباطاً وثيقاً بالطبقة السياسية** في هذا الإطار كان القطاع الخاص كشكل من أشكال التنازل أو نوعا من المعروف مقدمة من المجتمع السياسي – حمايةً للمجتمع السياسي – لبعض الخواص تم إختيارهم لقربهم من الطبقة السياسية.[1]

وتجدر الإشارة إلى أنّ **القطاع الخاص لم يكن مرتبطاً بالدولة فقط من خلال الفاعلين السياسيين للنظام ، لكن عن طريق السوق العام الذي تراقبه الدولة ليس فقط من خلال التموين و الرأسمال المؤسس هو نفسه من طرف الدولة ، أيضا الحماية التي إستفاد منها السوق المحلي من المنافسة الأجنبية .لقد إستفاد القطاع الخاص من الحصول على عدة إمتيازاتٍ هامةٍ جداً بدءًا بتكوين رأس المال الإبتدائي إنطلاقاً من حيازة أصول ثابتة بأسعار رمزية و تجهيزات ممولة بقروض ذات فوائد جِدُّ منخفظة كما إستفاد من تراخيص إستغلال حصرية لبعض الأعمال و العمليات الإنتاجية من دون أي منافسة داخلية أو خارجية و تركزت أغلبية الأنشطة الإقتصادية في عمليات التحويل الأخيرة للمنتجات ،إنّ تطور القطاع الخاص كان في ظل " عناية الدولة ."**

إن موقع القطاع العام و القطاع الخاص بالنسبة لسلطة الدولة كانت غريبة فرغم الإختلافات في الصفة القانونية فإنهما يدخلان في إستراتيجية توزيع الريع للنظام و شاركاَ في تقوية سلطة المجتمع السياسي على حساب المجتمع المدني ،من هنا أصبحا متناسقين بطريقة غير مباشرة ضد تدخل المجتمع المدني و إستقلاليته عن السلطة السياسية .و القطاع العام في الجزائر لم يكن فقط جزءًا من الفضاء الإجتماعي يعبر

[1]– فالبرغم من شعار الفريق الحاكم الجديد و المنادي بالاشتراكية ، فقد أعاد العديد من الملكيات المؤممة لأصحابها المحليين السابقين ، كما وزع عدداً من الاعانات لقدامى ضباط جيش التحرير الوطني المحالين على التقاعد تحت تبرير تشييب الجيش ، كما منحت نفس هذه الإعانات إلى إطارات جبهة التحرير الذين التزموا بالتخلي عن المنافسة من أجل السلطة ، هذه الفئات المحضوظة إستفادت من إستغلال علاقاتها مع مختلف أجهزة الدولة .

عن رغبة الجماعة في عدم تسويق بعض القطاعات أو النشاطات ، لقد أُنشئ كوسيلة لإحتواء المجتمع المدني للمجتمع السياسي و كان دوره ضمان دخل حكومي للمواطنين الذين مُنعوا من أي مبادرة إقتصادية بعيدا عن الدولة :كانت مهمة القطاع العام " توظيف المجتمع بأسره".

و بما أنّ الفرد متعلق بالدولة من أجل بقائه ، فهناك وسيلة لإطفاء أي رغبة في الإحتجاج ، في هذا المنحى أوكلت الدولة الجزائرية للقطاع العام الهدف الخفي للوقاية من معارضة السلطات التي قد تفرض عليه حصارا أوّلاً السلطة الإقتصادية و السلطة النقابية ، لم يكن سرٌ وجودها هو تزويد قطاع خاص ضعيف أو غير قادر على تحقيق إستراتيجية التنمية **و لكن منعه من تكوين مجتمع مدني مستقل عن الإدارة. و القطاع الخاص الجزائري هنا ،عوضًا أن يكون عاملا محرّرًا للمجتمع المدني شارك في إستراتيجية تقوية النّظام من خلال توزيع الريع بسبب علاقته بالطبقة الحاكمة .**

تُواصل الجزائر مسار الإصلاحات منذ الثّمانينات و لايزال الأمر مستمرا إلى اليوم ، ذلك و على أنّه بالرغم من تبني التوجه نحو إقتصاد السوق بتبني العديد من القوانين ، لكن يبقى تطور القطاع الخاص المنتج محدودا هذا الأخير ينشط بصفة هامة في الإستيراد و التصدير ، الخدمات وفي الوقت ذاته يبقى نفس نمط المؤسسات العمومية العاجزة و المعروفة منذ السبعينات لا يزال سائدًا .

إنه الأمر الذي يدفع للتساؤل عن وجود إرادة فعلية سياسية في الإصلاح و التغيير ، و الملاحظة المتمعنة تبين أن السياسية الإقتصادية تأرجحت ، تِبعًا للظّروف – بين ضرورة الحفاظ على زبائن النظام السياسي و ما يترتب عنه من تسيب في رقابة العجز من جهة و بين قيد عجز المؤسسات الذي تتحمله الخزينة العمومية من جهة ثانية ، هذا التناقض قد يجد تفسيره في طبيعة النظام الناشئ بعد الإستقلال (تكوّن الدّولة) و في معارضة النخب لقوانين السوق **وهو الأمر الذي يفسر أيضا الصعوبة التي نجدها في الجزائر لنشوء مجال إقتصادي مستقل عن الإدارة و أجهزة الدولة عموما بمعنى قطاع خاص فعال و منتج للثروة**.من هنا و بناءًا على ما سبق فالإشكالية المطروحة تتمحور حول التساؤلات التالية :

1-إلى أي مدى تحكمت طبيعة النظام السياسي الجزائري في البناء الإقتصادي ؟ وماهي علاقة النظام السياسي و النظام الريعي بتأخر وضعف القطاع الخاص ؟

2-هل يمكن أن يوجد مجال إقتصادي مستقل عن الإدارة و أجهزة الدولة عموما في الجزائر ؟ بمعنى إمكانية وجود قطاع خاص منتج و فعال ؟

3-ماهي سُبل تفعيل القطاع الخاص في الجزائر ؟ و بمعنى أدق ماهي شروط الإنتقال من نظام توزيع الريع إلى نظام الإنتاج الرأسمالي ؟

إن البحث محل الاعداد هو محاولة للإجابة عن مختلف تلك التساؤولات المطروحة من خلال تحليل منهجي و دقيق للقطاع الخاص في الجزائر و الوقوف عند أسباب تأخره. إن دراسة تأخذ بالطرح و المناقشة لإشكالية كهذه تعد ضرورية ولازمة من زاويتين إثنتين :

الزاوية الأولى منهجية : من خلال تحليل طبيعة القطاع الخاص الجزائري و ظروف تكونه و تشكلِه و تطوره من خلال الأرقام و البيانات والإحصائيات المتوفرة .

الزاوية الثانية ظرفية : حيث يسيطر القطاع الخاص اليوم على النسيج الإقتصادي الجزائري بـــــــ 915316 مؤسسة ما يمثل 98 % من إجمالي المؤسسات الموجودة في الجزائر و التي يبلغ عددها 934250[1] مؤسسة حسب إحصائيات سنة 2012 و يحتل قطاع التجارة المركز الأول في القطاع الخاص بـــــــ 508638 مؤسسة أي 55.6 % و تأتي الخدمات في المقام الثاني بـــــــ 306213 مؤسسة ما يمثل 10 % من الإجمالي [2] ما يشير إلى أن القطاع الخاص الجزائري خدمي ضعيف الإنتاج و التنوع تغلب عليه نشاطات هشة التكوين و يُلاحظ أنّ لهذين القطاعين الخدمات و بالأخص التجارة القدرة على التوسع و الإستيعاب المستمر لقوة العمل التي تفرزها سوق العمل المنظمة ، في هذا الإطار بلغت قوة العمل

[1] -collections statistiques de lons n °172 résultats définitifs de la première phase , juillet 2012, p13. -

[2]-Ibid.

الخاصة 6349000 عامل سنة 2014[1] منها قوى عمل يعمل جُلّها خارج نطاق تخصصاته المهنية ممّا يعني تدهورًا مستمرًا في إنتاجية قطاع السلع و الخدمات في وقت مازال فيه القطاع الحقيقي يعاني من تدني وتعطل في معدلات إنتاجه الشيء الذي تشير إليه حالة القصور الواضح في نشاطات العرض الكلي لقطاعات حيوية سلعية في الإقتصاد لاسيّما قطاع الصناعات التحويلية هذا الأخير ساهم بـــــ 3.6 %فقط من الناتج الإجمالي سنة 2011 بينما ساهم قطاع الزراعة بـــــ 8.2 %[2] **.موازاةً مع ما سبق وفي ظل هذه الظروف الإقتصادية التي تتّسم بنقص الكفاءة و الفعالية للقطاع الخاص المنتج ، شهدت العشرية الأولى من القرن الحالي توسعًا في برامج الإنفاق العام للدولة** [3] **نتيجة الوفرة النفطية** ، إن حرص السلطات على تنفيذ برامج الإنعاش الإقتصادي لم يرافقه نفس الحرص فيما يخص تنفيذ و إكمال مسار الإصلاحات الإقتصادية التي شرع فيها خلال فترة التسعينات من القرن العشرين ، حيث سجّلت معظم العمليات الخاصة بالإصلاح الإقتصادي تباطؤًا إنْ لم نقل توقفا خلال نفس الفترة ما يدل على أن الإقتصاد الجزائري يدور في حلقة مفرغة " الريع البترولي " وتبرز من هنا أهمية البحث بتطرقه لإشكالية تفعيل القطاع الخاص في الجزائر .

أهمية البحث :

إنطلاقا من النقاط السالف عرضها ، فان الموضوع محل الدراسة يكتسي أهمية بالغة و ذلك لما يلي :

1-تربط هذه الدّراسة القطاع الخاص في الجزائر بثلاث دوائر رئيسية : إجتماعية ، إقتصادية ، سياسية وإن ذلك يتّضح من خلال المخطط التالي :

---

[1]- فيما بلغت قوة العمل في القطاع العام 4440000 عامل .

[2]-هدى حمودة إبراهيم، الملف الإحصائي للجمهورية الجزائرية ، بحوث إقتصادية عربية، العددان ، 63-64 ،سنة 2013 ،ص 202،ص204.

[3]-في هذا الإطار البرنامج الأول : برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي المطبق في الفترة 2001-2004 خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي . أما البرنامج الثاني : البرناج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي نفذ في الفترة 2005-2009 خصص له مبلغ يفرق 150 مليار دولار أمريكي . أما الثالث : البرنامج الخماسي 2010-2014 يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الإستقلال بمبلغ يصل إلى 286 مليار دولار أمريكي .

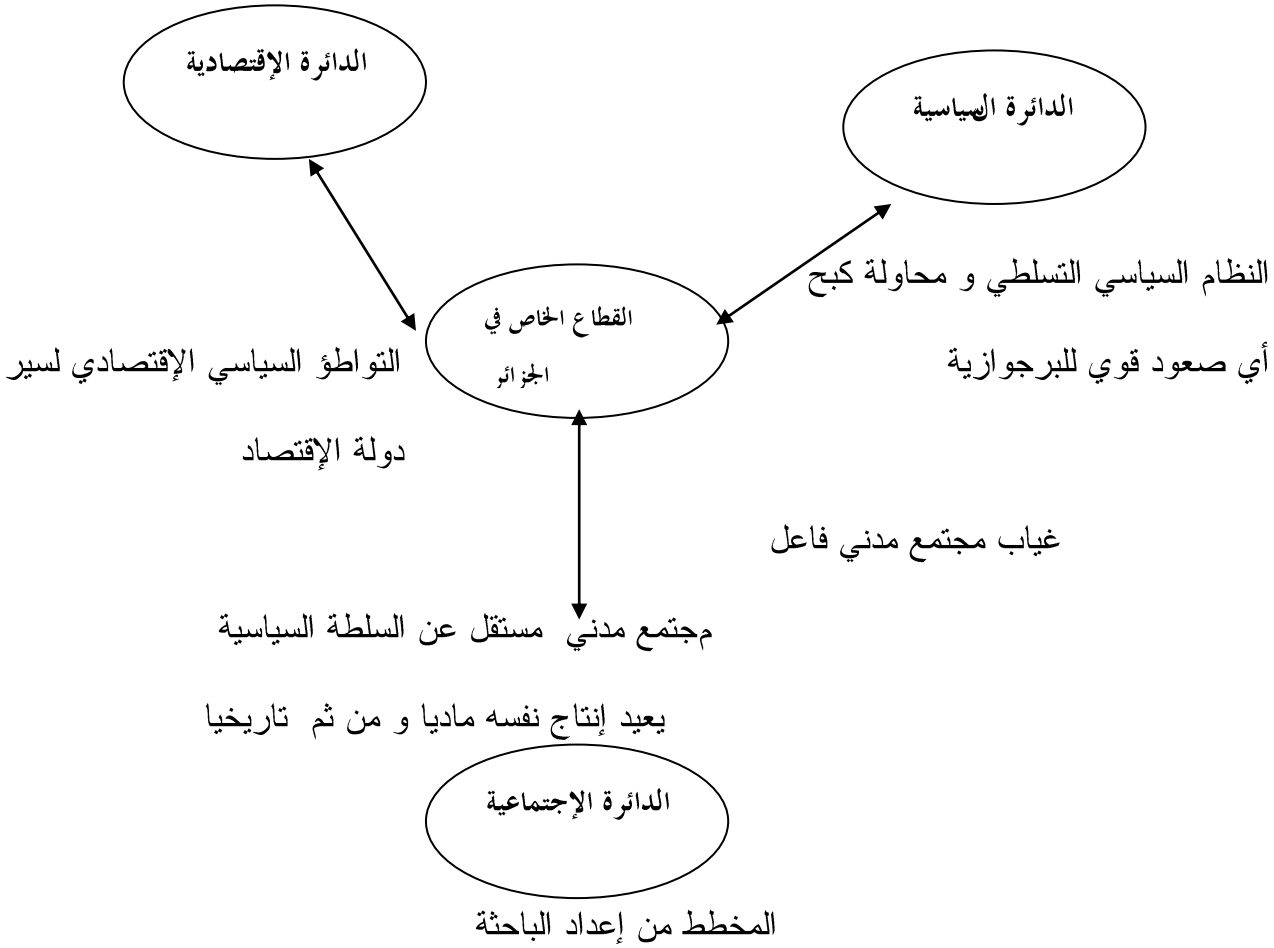

2-تتطرق دراسة إشكالية تفعيل القطاع الخاص لإمكانية قيام قوى إجتماعية مختلفة بقيادة عملية التّحديث البُرجوازي ، فالقطاع الخاص في الجزائر في الوقت الراهن لا يحتضن بشكل متساوي مختلف مناحي القاعدة الإجتماعية الإقتصادية و البنية الفوقية الإيديولوجية و السياسية ما يُعبر عن أزمة في التشكيلة الإقتصادية الإجتماعية الجزائرية- "أزمة طغيان الريع كعلاقة إجتماعية سائدة في المجتمع الجزائري"- و يتطرق البحث من هنا لمراحل الإنتقال من نظام توزيع الريع إلى نظام الإنتاج الرأسمالي .

3-تعتبر الدراسة الحالية حلقة جديدة تضاف إلى سلسلة الأبحاث المقدمة في الموضوع.

4-إنّ التوجهات الإقتصادية و السياسية الراهنة التي تسود العالم بوجه عام و تميز الجزائر بوجه خاص تجعل من الضروري بحث موضوع القطاع الخاص من زاوية مدى قدرته على إحداث تنمية وطنية متكاملة

من خلال تجاوز عملية توزيع الريع كعملية سائدة على التشكلية الإقتصادية الإجتماعية هذا التجاوز الذي يعطي مجالا للقطاع الخاص المنتج الذي يولد القيمة المضافة .

أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

1-دراسة القطاع الخاص في الجزائر و فحص العوامل الموضوعية التي أدت إلى تأخره و ضعفه و كذا تشوه دوره من خلال فحص دقيق للتشكيلة الإجتماعية الإقتصادية و القوى الإجتماعية الجزائرية في تطورها بالقاء الضوء على القطاع الخاص ظهوره ، ظروف تشكله ، مجالات توسعه .

2- تحليل ديناميكية و آلية عمل القطاع الخاص و ذلك من خلال التعرض إلى تطوره من خلال المعطيات و الأرقام و الإحصائيات المتوفرة.

3-عرض و تحليل خصائص القطاع الخاص الجزائري ، أهدافه و تقدير أهميته في تحقيق التنمية.

4-توضيح دور النظام السياسي الجزائري في عملية كبح القطاع الخاص المنتج للثروة .

5-التطرق إلى الريع كعلاقة إجتماعية سائدة للتشكلية الإقتصادية الإجتماعية الجزائرية بدلًا من رأس المال و توضيح إمكانية تفعيل القطاع الخاص من خلال التطرق إلى أهمية الإنتقال من نظام توزيع الريع إلى نظام الإنتاج الرأسمالي .

فرضيات البحث :

1-إن النظام السياسي التسلطي في الجزائر يأبى تكوّن قطاع خاص قوي قد يشكل سلطة مستقلة عنه ومن ثمة قوة سياسية قد تطالب بحقوقها في التمثيل السياسي .

2-إن النظام الريعي في الجزائر يكبح تطور القطاع الخاص المنتج .

3-إن التشكيلة الإقتصادية الإجتماعية – المجتمع – في الجزائر في أزمة وهي أزمة طغيان نظام توزيع الريع ، إن السبب المباشر للأزمة يكمن في أن القطاع الخاص لا يحتضن بشكل متساو مختلف مناحي القاعدة الإجتماعية الإقتصادية و البنية الفوقية الإيديولوجية السياسية في الجزائر. إن حل هذه الأزمة هو تجاوز عملية توزيع الريع كعملية سائدة على هذه التشكيلة ، هذا التجاوز يعطي مجالا للقطاع الخاص المنتج الذي يولد القيمة المضافة .

منهجية البحث و تنظيمه :

إن بحث إشكالية تفعيل القطاع الخاص في الجزائر من خلال التطرق إلى العديد من النقاط بدءًا بظروف تشكله و ظهوره ، مجال توسعه ، دوره في تحقيق التنمية ، الأسباب الموضوعية لضعفه سوف يعتمد ذلك كله على منهج وصفي تحليلي يتم فيه الرّبط بين الإطار النظري لمختلف جوانب الموضوع المتشعبة و الجانب التطبيقي المتعلق بواقع القطاع و إمكانية بروزه كقوة فاعلة في المجتمع .

إن موضوعًا مُهِمًا و متشعبًا كموضوع القطاع الخاص في الجزائر لا يمكن تناوله دون منهجية أو بناء تحليلي منتظم ، لذلك و في إطار الإشكالية المطروحة للمناقشة كان منطقيا أن يُنظم البحث وفق جزئين أساسيين :

- جزء أول يهتم بدراسة القطاع الخاص الجزائري تاريخ نشأته و ظروف تكونه و تطوره عبر مختلف مراحل التطور التاريخي للإقتصاد الجزائري.
- و جزء ثاني يدرس أسباب تأخر وضعف القطاع الخاص في الجزائر في محاولة لوضع مقاربة منهجية لتفعيله.

في هذا الإطار تم تقسيم الجزء الأول من البحث إلى:

فصل أول : يعتبر بمثابة مدخل لدراسة القطاع الخاص في الجزائر و أساسًا للبناء النظري للبحث فهو يهتم بالتدقيق في تاريخ التشكيلة الإقتصادية و الإجتماعية الجزائرية :مسارها ، إتجاهاتها أثناء و قبل الإحتلال الفرنسي ورصد مختلف التغيرات البنيوية التي طرأت عليها ، إنّ ذلك يؤسس لفهم نظري لواقع التراكم الرأسمالي في الجزائر .و يتعلق الأمر كذلك بـ **10** ع و مشروع بناء الدولة أثناء الإستقلال وأثره على تطور القطاع الخاص .

فصل ثاني : يهتم بتوضيح تطور القطاع الخاص في الجزائر بعد الإستقلال خلال مرحلة التنمية الإشتراكية.

فصل ثالث:التحول نحو إقتصاد السوق وتطور القطاع الخاص و كذا رصد دوره في تحقيق التنمية.

أما الجزء الثاني فتم تقسيمه إلى:

فصل أول : يتعرض للنظام السياسي التسلطي الجزائري و تأخر القطاع الخاص .

فصل ثاني : يتعرض للنظام الريعي و منطق كبح القطاع الخاص الجزائري .

الفصل الثالث : يتعرض لإشكالية تفعيل القطاع الخاص الجزائري من خلال توضيح إمكانية الإنتقال من نظام توزيع الريع إلى نظام الإنتاج الرأسمالي .

الجزء الأول :

نشأة و تطور القطاع في الجزائر

تمهيد:

يتعرض هذا الجزء من البحث لنشأة و تطور القطاع الخاص في الجزائر و دوره في تحقيق التنمية ،في هذا الإطار فإن تحليل وفهم القطاع الخاص في الجزائر يمرُّ عبر إدراجه في مستويين إثنين يتمثل الأول في: كلٍّ لا يشكل فيه موضوع القطاع الخاص إلاّ جزءًا تابعا للمجموع وهذا الكلّ عبارة عن البناء النظري القائم يرمز لهذا المجتمع الشامل، ويتمثل الثاني: في مسار تاريخي شامل يتعلق بهذا المجتمع ويتعلق بتطور الجزء المعني أي القطاع الخاص وعلى هذا الأساس سوف نقوم بتغطية التشكيلة الإقتصادية الإجتماعية الجزائرية لفهم واقع هذا القطاع وتكوُّنه ومساره التاريخي والتغيرات البنيوية فالوضع الحالي الذي هو نِتاجها.وعلى هذا الأساس فقد تم تقسيم هذا الجزء إلى ثلاثة فصول رئيسية :

يهتم الفصل الأول بالتعرض للقطاع الخاص الجزائري قبل بروز الدولة الجزائرية الحديثة.

ويدرس الفصل الثاني تطور القطاع الخاص بعد الإستقلال في ظل فترة التنمية الإشتراكية.

أما الفصل الثالث فيعرض تطور القطاع الخاص في ظل إقتصاد السوق و كذا رصد دوره في تحقيق التنمية .

الفصل الأول :

القطاع الخاص الجزائري قبل بروز الدولة الجزائرية الحديثة

مقدمة الفصل الأول:

يعتبر الفصل الأول بمثابة التأسيس النظري للبحث فهو يقدم مدخلا منهجيا لفهم الموضوع و إدراك مختلف جوانبه حيث يتطرق في البداية لبعض المفاهيم الأساسية ذات صلة بالموضوع و يتعلق الأمر بمفاهيم النظام الاقتصادي ،التشكيلة الإقتصادية الإجتماعية ،الملكية و علاقات الانتاج و ذلك على إمتداد المبحث الأول.إن تلك المفاهيم سوف يتم إسقاطها مباشرة على الإقتصاد الجزائري من خلال المبحث الثاني الذي يتناول التنظيم الإقتصادي ،علاقات الإنتاج و الملكية في الجزائر أثناء و قبل الإحتلال الفرنسي .في حين يدرس المبحث الثالث القطاع الخاص و الدولة الجزائرية الحديثة الإستقلال لأنه إنطلاقا من الدولة الحديثة و بواسطة أجهزتها نشأت علاقات إقتصادية و إجتماعية جديدة تظهر الإرتباط المتعدد و العلاقات التفضيلية التي تجمع القطاع الخاص بالدولة و أعوانها .

المبحث الأول:مفاهيم أولية حول النظام الاقتصادي ،التشكيلة الإقتصادية الإجتماعية ،الملكية و علاقات الانتاج

المطلب الأول : أسلوب الانتاج .

" أعلم أن الإنسان مفتقر بالطبع إلى ما يقوّته ويمونه في حالاته وأطواره من لدن نشوئه إلى أشده إلى كبره... والله سبحانه خلق جميع ما في العالم للإنسان وأمتن عليه في غير ما آية من كتابه... ويد الإنسان مبسوطة على العالم وما فيه بما جعل الله له من الإستخلاف وأيدي البشر منتشرة فهي مشركة في ذلك وما حصل عليه يد هذا إمتنع عن الآخر إلاّ بعوض. "[1]

يقتضي التفكير السليم أن ننظر في العلاقات بين الإنسان والطبيعة نظرة موسعة في نسق كوني إجمالي يجعل الطبيعة مهيأة[2] لتكون موضوعا لتصرفاته ومنبعا للإجابة عن حاجياته وطلباته المتنوعة. ولو أمكننا تلخيص الإتصال بين الطبيعة والإنسان في كلمة واحدة لقلنا بأن هذا الأخير يتملّكها [3]وبهذا المعنى فإن كل مجتمع حديث أو عتيق يحافظ على علاقات مع الطبيعة ومختلف عناصرها: علاقات تملُّك، تحويل وغالبا ما يسمى هذا النشاط بنشاط مادي، إنتاج مادي أو "الأساس المادي للمجتمع". وللطبيعة أن توجه التطورات المعيشية أو الحياتية والمجتمعية بتأثيراتها الأولية: فالأرض بإختلاف تربتها ومناخها تفرض رغم هذا إتجاهات وممارسات إجتماعية معينة، حيث يمكن القول بأن نوعية الملزمات التي تفرضها الطبيعة على المجتمع

---

[1] – عبد الحميد مزيان ، النظريات الإقتصادية عند إبن خلدون و أسسها من الفكر الإسلامي و الواقع المجتمعي دراسة فلسفية و إجتماعية،منشورات المؤسسة الوطنية للإتصال،النشر و الاشهار،سنة 2001،ص209.

[2] – مهيأة مسبقا لأن تستقبل الإنسان كسيد للكائنات يخلف الخالق في تصرفه ويهيمن على الموجودات

[3]– إن تملك الطبيعة قد أملته ضرورة بقاء المجتمع.

المذكور (من شروط مناخية وغيرها) تعكس نوعية الأشكال الإجتماعية [1]. فالممارسات الإجتماعية إذا تنتظم ابتداءًا من عملية حيازة أو تملك الطبيعة.

يتملك المجتمع الطبيعة ويتم ذلك من خلال وضع نظام للقوى المنتجة فيه وإنّ التنظيم الإجتماعي لهذه القوى المنتجة يضع نظام لعلاقات الإنتاج .

إن تملك الطبيعة بواسطة تنمية القوى المنتجة ضمن علاقات الإنتاج يشكل ما يسمى بـ: "**أسلوب الإنتاج**"[2].إذن فأسلوب الإنتاج يشتمل في وقت معا القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج وحينما يتعلق الأمر بأسلوب إنتاج معين فإنما يقصد بذلك القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج عند مرحلة معينة من تطور المجتمع (وبهذا المعنى يجري الحديث عن أساليب الإنتاج الإشتراكي والرأسمالي...الخ).

أسلوب الإنتاج:

خلال عملية تملكه للطبيعة ينظم المجتمع طرق العمل المختلفة ومجموع هذه الطرق يشكل نظام القوى المنتجة. إن طريقة العمل تتضمن قوة العمل الإنساني ووسائل الإنتاج بهدف الحصول على منتوج معين.لنتفحّص هذه العناصر بشيء من التدقيق.

قوة العمل:

تمثل العنصر الإنساني في طريقة العمل فهي مجمل القدرات الجسمانية والذهنية للإنسان التي يكون قادرا على العمل بفضلها. وهذه القدرات توجد طالما وُجد العامل حيًّا وقادرا من الناحية الجسمانية وحتى ولو في حالة بطالة، أما العمل فهو البذل الفعلي للمجهود المنتج أي الإنفاق الفعلي للعضلات والأعصاب والمخ وهو يتحقق إذا إستخدمت قوة العمل بجمعها مع الشروط الأخرى لعملية الإنتاج: وسائل الإنتاج (أي أدوات العمل والمواد موضوع العمل). وتبعية عنصر قوة العمل للإنسان لا يعطيها أية ميزة عن العناصر الأخرى المشكلة

---

[1]– وإلا كيف يمكننا أن نفرق مثلا بين الحياة الزراعية في القرى والسهول ،الصحاري، المدن الساحلية و نشاط الصيد البحري،الخ...

[2] – إن أسلوب الإنتاج الإقتصادي يمثل كيفية تملك المجتمع للطبيعة.

لطريقة العمل، صحيح أن هذه الأخيرة لا تتم دون قوة عمل الإنسان لكن قوة العمل لوحدها طبعا لا تستطيع إتمام طريقة العمل.[1]

إن قوة العمل التي تستنفذ طاقتها العضلية والذهنية يكون ضروريا إعادة تشكيلها وتجديدها وإن فترة الراحة للعامل أو الأجير وتناول وجبة الطعام: غذاء = منتج أي وسيلة لتجديد الطاقة، لا تعد بمفهوم إقتصادي سوى إعادة تجديد قوة العمل وبالتالي تجديد طريقة العمل ككل.

وقوة العمل هذه غير ثابتة فبمقدار ما تتحسن وسائل الإنتاج وتزداد إتقانا أو تعقيدا يطور البشر إمكاناتهم ويكتسبون قدرات جديدة ، فخبرة العامل العصري لم يكن بالإمكان تصورها منذ بضعة عقود فقط.

أمّا **وسائل الإنتاج:** فهي العناصر المادية (الغير إنسانية) التي تشارك مع قوة العمل في طريقة العمل وتحتوي على:

موضوع العمل: وهي العناصر التي يتم تحويلها في طريقة عمل معينة. و في طريقة عمل محددة إن موضوع العمل يمكن أن يكون موارد طبيعية أو أشياء معالجة سابقا [2] أي نواتج لطريقة عمل أخرى، أما على مستوى المجتمع ككل فإن موضوع العمل الأصلي يتألف من الشروط الطبيعية التي يعيش فيها المجتمع.[3]

وسائل العمل: مجمل الأدوات التي يضعها المجتمع بين قوة العمل وموضوع العمل لزيادة فعالية مجموع طرق العمل[4] أيضا تكون وسائل العمل التي تعمل في طريقة عمل معينة نتيجة لطريقة عمل أخرى، فلقد يكون منتوج نتيجة لطريقة عمل مباشرة لصنع المنتوج نفسه ونتيجة لطريقة عمل مقدمة سابقا لإنتاج وسائل الإنتاج المستعملة في إنتاجه[5]:

---

[1]– ضمن طريقة العمل لا يوجد أية أولوية لعنصر على حساب العناصر الأخرى وحسب تنظيم العمل يمكن أن يخضع الإنسان للآلة أو يمكن أن تخضع الآلة للإنسان ولكن في طريقة العمل فإن قوة العمل والآلة تعملان بنفس الطريقة.

[1]–الشيء نفسه يمكن أن ينتقل عبر مراحل عديدة من المعالجة والعمل البشري يمكن أن يمارس فيه عند كل مرحلة ويمكن لهذا الشيء إذن أن يكون في كل مرحلة موضوعا للعمل.

[2]–هذه الشروط الطبيعية تتغير بصورة بطيئة جدا لكن إستخدامها من قبل البشر يتغير بصورة سريعة إلى حد ما وهذا الطابع يتوقف بالدرجة الأولى على المستوى التقني.

[3]–بما أن الأداة يجب أن تخترع قبل توجد فيحق القول أن الإختراع والعلم موجودان في طريقة العمل أو في نتائجها.

[5]–وهكذا فإن كل زوجي أحذية في مصنع للأحذية يتضمن أولا عمل العمال في المصنع المذكور ويتضمن أيضا طريقة عمل العديد من المؤسسات الأخرى التي أنتجت الجلد والكهرباء والماكينات المستخدمة...

" يبدو للوهلة الأولى بأن طرق العمل منفصلة عن بعضها البعض، ففي طريقة عمل الزراعة مثلا: يحرث الفلاح قطعة الأرض لوحده، و يصنع الحرفي بنفسه الآلات من الخشب والطين أو النحاس والنساج يقف وراء النول فينسج الأقمشة... لكن في الواقع فإن طرق العمل هذه متداخلة فيما بينها فوسائل الإنتاج التي يستخدمها الفلاح والنساج لم يصنعانها هما بالذات بل صنعت بأيدي ناس آخرين وفي طرق عمل أخرى – نواتج لطرق عمل أخرى – ويتضح أن الفلاح لا يستطيع حرث الأرض بدون الأدوات التي يصنعها الحرفي ولا يستطيع أن يعمل هذا الحرفي بدون المواد الغذائية التي ينتجها الفلاح. "[1]

يظهر إذن تداخل وترابط مختلف طرق العمل وكذلك ضرورة تجدد إنتاجها بإعادة تشكيل عناصرها المادية والغير مادية (الإنسانية) ويسمح القول هنا بأن مختلف طرق العمل تشكل نظام القوى المنتجة وإعادة الإنتاج – التجديد – والترابط هي أساس عمل النظام. **18**

هذه الشروط التي تمثل القوى المنتجة تمثل جوهر عملية الإنتاج مجردا عن الشكل الإجتماعي لها فهي تبين في تغيرها المستمر مستوى إنتاجية العمل وتعكس بالتالي مدى سيطرة المجتمع على الطبيعة. يستدعي الآن تحليل العلاقات التي تربط عناصر طريقة العمل: أي التي تربط بين المنتج صاحب قوة العمل ووسائل الإنتاج وبالتحديد وسائل العمل.[2]

علاقة التملك: في إطار هذه العلاقة سنكون أمام خيارين:

إما أن يكون المنتج خبير في أدوات عمله بالتالي تكون هذه الأخيرة غير قابلة للإستعمال من شخص آخر فهو وحده عنده المهارة والخبرة الكافية لإستعمالها أي أنه يتحد مع وسيلة عمله ونقول بأن المنتج هو أيضا موضوع تملّك الطبيعة، وهكذا مثلا: ففي الصناعة اليدوية ولنأخذ مثلا صانع الأحذية إن موضوع عمله الجلد ووسائل عمله بسيطة جدا وهو المخرز والسكين...الخ أي جميع الأشياء التي يعالج بها الجلد ويقطعه

---

[1]–يوري بوبوف، دراسات في الإقتصاد السياسي للإمبريالية والبلدان النامية، دار التقدم، ص 51.

[2]–عبد اللطيف بن أشنهو، مدخل إلى الإقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000،ص89.

ويخيطه...الخ، إن هذا الأخير خبير بأدوات عمله فهو يملك مجمل طريقة العمل من حصوله على مادة الجلد إلى صناعة المنتوج (الحذاء) وخبرته في هذا المجال هي خبرة شخصية.

وقد لا يكون العامل سيّدًا على أداة العمل ولكنه في نفس الوقت يستعملها للإنتاج هنا لا توجد وحدة بين وسيلة العمل و المنتج (بين وسيلة العمل وموضوع العمل)، في هذه الحالة لم يعد المنتج أو ذلك العامل موضوع تملّك الطبيعة، من المؤكد أنه مشارك أساسي في طريقة العمل لكن تملّك الطبيعة يعود بشكل أساسي إلى وسائل العمل.

علاقة الحيازة: إن للعامل حيازة لوسائل الإنتاج حتى يستطيع أن يُدير بحد أدني – يراقب، يتولى صيانة وتنظيم تلك الوسائل، ففي وضعية حرفي ما: وسائل العمل لا تتركه مطلقا. فلا يمكن لأي فرد آخر أن يحول بينه وبين عمله فهو من ينظم طريقة عمله وهو من يقوم بتأمين الصيانة اللاّزمة ويقرر متى تكون وبالتالي فهو يستحوذ على وسائل الإنتاج.

لكن السؤال الذي يفرض نفسه بقوة من يقرر إستعمال وسائل الإنتاج ونتيجة طريقة الإنتاج (المنتوج) ؟

إن ذلك يتحدد عند تحليل ملكية وسائل الإنتاج ففي الواقع تكون وسائل الإنتاج في إطار القوى المنتجة محلا **لعلاقة إجتماعية** (علاقة بين العمال ووسائل العمل) هي: **ملكية وسائل الإنتاج**.

المطلب الثاني :علاقات الإنتاج و الملكية .

يقصد بعلاقات الإنتاج الروابط التي تقوم بين أفراد الجماعة في أثناء عملية الإنتاج فالإنسان لا يعيش صراعه مع الطبيعة بمفرده وإنما في جماعة يتعاون أفرادها ويعتمد كل منهم على الآخر (إعتمادا ينعكس في تقسيم إجتماعي للعمل)، وبدأ الإنسان يخلق أدوات لزيادة الإنتاج وأصبح تراكم هذه الأدوات التي تتعدد بتعدد النشاطات المختلفة مصحوبا بتراكم المعرفة الفنية يلعب دورا تزداد أهميته يوما بعد يوم إلى أن أصبح وجودها شرطا أساسيا لسير العملية الإنتاجية، بمعنى آخر عندما يصبح وجود هذه الأدوات شرطا ضروريا

للقيام بعملية الإنتاج تبدأ العلاقة الإقتصادية التي يكون مضمونها موقف كل فرد إزاء وسائل الإنتاج في أن تكون الرابطة الإجتماعية الجوهرية التي تحدد دوره في عملية الإنتاج ونصيبه في ناتج هذه العملية. ومع إزدياد إعتماد القوة العاملة على المتراكم من وسائل الإنتاج للقيام بعملية الإنتاج الاجتماعي تزداد أهمية هذه الرابطة الإجتماعية الحيوية. التعبير القانوني لهذه الرابطة هو **الملكية** [1] ملكية وسائل الإنتاج على أن يُقصد بالملكية ليس مجرد الشكل القانوني وإنما يقصد بالقدر الذي تخول فيه لصاحب اللقب من سيطرة فعلية على وسائل الإنتاج ففي الحالات التي تنفصل فيها السيطرة الفعلية عن الملكية الشكلية تصبح الفعلية هي الحاسمة في: إتخاذ قرارات إستخدام هذه الوسائل والتنفيذ الفعلي لهذه القرارات ومراقبة الإستخدام الفعلي للوسائل والإختصاص في النهاية بنتيجة عملية الإنتاج[2].

تصبح إذن ملكية وسائل الإنتاج بما تتضمنه من سيطرة فعلية عليها، العامل الجوهري في تحديد:

- التصرف وتخصيص وسائل الإنتاج.
- التصرف وتخصيص منتجات القوى المنتجة.

وبالتالي تصبح علاقة الملكية هي الركيزة التي ترتكز عليها علاقات الإنتاج.ولقد عرف التطور البشري نوعين من ملكية وسائل الإنتاج:

- **الملكية الخاصة:** عندما يستبعد المنتجون المباشرون عن ملكية وسائل الإنتاج والملكية تكون في أيدي غير العاملين أولئك الذين يحتفظون لأنفسهم بجزء من ناتج العمل (إذن يوجد إستغلال).

- **الملكية غير الخاصة:** وذلك عندما يكون المنتجون المباشرون هم مالكي وسائل الإنتاج (ليس بالمعنى القانوني) بهذا المعنى يستحوذ المنتجون على كل ناتج عملهم إذن ليس هناك إستغلال.

---

[1]–محمد دويدار، مبادئ الإقتصاد السياسي، " تاريخ علم الإقتصاد السياسي ، الإقتصاد السياسي و الرأسمالية ، الإقتصاد السياسي و الإشتراكية " الجزء الأول : الأساسيات ، المكتب العربي الحديث ، 1994 ، ص182.

[2]–المرجع السابق، ص176.

إن نوع الملكية يحدد من هو المالك أي من يعين وسائل الإنتاج والمنتج أما الأشكال المختلفة التي يأخذها كل نوع من هذين النوعين لملكية وسائل الإنتاج يفيد في تحديد كيف تخصص وسائل الإنتاج والمنتجات.

ويتطابق كل نظام إقتصادي بصورة فعلية مع طريقة ما في التصرف وتخصيص وسائل الإنتاج والمنتجات (حيث يوجد أشكال للملكية بقدر ما يوجد من أنظمة إقتصادية). ففي النظام الإقتصادي الإقطاعي والنظام الإقتصادي الرأسمالي تكون ملكية وسائل الإنتاج خاصة ولكن لكل من النظامين شكل خاص في تخصيص وسائل الإنتاج والمنتجات: ففي الإقطاع تلعب حروب السادة الإقطاعيين الدور الأساسي بينما في الرأسمالية

يكون تراكم رأس المال هو الأساس.

الآن ولفهم العلاقة بين النظامين: نظام علاقات الإنتاج ونظام القوى المنتجة نستشهد بالمثال التالي[1]:

إذا كان هدف القوى المنتجة هو تملك الطبيعة يعني هذا بأن الإكتشافات والتطورات العلمية المختلفة وما ينتج عنها من تجديد وتطوير التكنولوجيات المستخدمة في طريقة الإنتاج يؤدي إلى زيادة القدرات على تملك الطبيعة والتقليل من جهود الأفراد، هل يحدث هذا دائما بهذا الشكل؟

في وقت ما –كانت ملكية الأرض في الجزائر ملكية مقسمة بين طبقة فلاحية مقسمة بحد ذاتها إلى أجزاء عديدة، وإن تجميع مساحات كبيرة من الأراضي ضمن تعاونيات لخدمة مشروع الزراعة والصناعة الزراعية يمكن أن يزيد من الإنتاجية الزراعية بدرجة ملموسة وأن يسمح بوفرات الحجم الكبير في الإنتاج الزراعي بسبب الإستفادة بشكل أكبر (ضمن تلك التعاونيات) من تطوير إستعمال المخصبات والأسمدة، البذور الجيدة ناهيك عن الماء مما يؤدي إلى زيادة محاصيلهم و إن هذه العملية تؤدي بالتالي إلى رفع مستوى معيشتهم وتحسن طبيعة عملهم. لكن هذه الإجراءات يمكن أن تواجه في نفس الوقت معارضة فلاحية تستمد جذورها من علاقات الإنتاج، ففي الواقع الصريح فإن هؤلاء الفلاحين المجزأين أي من لا يملك إلاّ جزءا من الأرض يكون في إعتقاده أنّ مشروعا كهذا يمكن أن يضر بعلاقة ملكيته لوسائل الإنتاج ويكون متخوفا من أن يدخل

([1])–عبد اللطيف بن أشنهو، مدخل إلى الإقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 96.

التعاونية فيفقد حقه في تخصيص وتعيين وسائل الإنتاج حسب رغبته ويخاف من أن يحرم من حقه في حرية تصرفه في المنتجات قد يأتي ذلك من صعوبات وضع قواعد التقسيم في التعاونية...الخ وإن ما سبق يعطي مثالا واضحا عن أولوية نظام علاقات الإنتاج عن نظام القوى المنتجة فيبدو جليا أن إحترام الملكية تقدم على تطور القوى المنتجة.

أيّ من النظامين الآن يسيطر على الآخر:

أ-سوف يكون هناك سيطرة كاملة لنظام القوى المنتجة من قبل علاقات الإنتاج - أو خضوع مطلق - عندما لا يوجد أي منطق خاص بالقوى المنتجة يعارض منطق نظام علاقات الإنتاج أي:

-لا تكون علاقات التملك متعارضة مع علاقات الملكية وهذا عندما تجري طريقة العمل حسب منطق الإنتاج.

-لا يجب أن تكون علاقات الحيازة متعارضة مع علاقات الملكية عند حيازة مالك وسائل الإنتاج أو أحد أعوانه لهذه الأخيرة.

ففي وحدة إنتاجية "مؤسسة" في بلد رأسمالي يكون هذا الأخير مالك لوسائل الإنتاج، وفي نفس الوقت حائزا لها لأن المنتج المباشر أي العامل لا مسؤولية له فيما يخص حراسة، مراقبة أو صيانة تلك الوسائل. وكذلك مراقب لطريقة العمل: فهذا الرأسمالي و أحد أعوانه هو الذي يؤمن إدارة تلك المؤسسة.

بالتالي في هذه الحالة نظام القوى المنتجة هو يكون تحت سيطرة نظام علاقات الإنتاج أو الملكية الذي يتمثل في تحقيق أكبر ربح ممكن.

ب- وفي حالات أخرى يمكن أن يعارض نظام القوى المنتجة نظام علاقات الإنتاج أو يستقل جزئيا عنه نقول بأن هناك خضوع شكلي أو غير مطلق لنظام القوى المنتجة تحت سيطرة نظام علاقات الإنتاج ويكون ذلك عندما تكون الحيازة في يد المنتج لكن الملكية ليست له. وعندما يراقب المنتج (العامل) طريقة العمل

ولكن الملكية تبقى خارجة عن نطاقه (في يد الآخرين): إن نظام الصناعة الصناعة المنزلية الذي ظهر بصفة أساسية في صناعة المنسوجات وغالبا ما كان يتم في خارج المدن يمكن أن يوضح بشكل أكبر تلك الحالة:

ففي بعض المناطق من الجزائر [1]، مدينة تلمسان بالتحديد في إطار صناعة الزرابي أو السجادفي إطار هذا العمل أو هذا النظام يقوم بعض الأشخاص مالكي رأس المال بتزويد الحرفيين –النساء– بالمادة الأولية مواد الحياكة والصوف– هؤلاء يقمن بالعمل في مساكنهن مستخدمين تلك الأدوات، فهن لا يملكن هذه الوسائل بل مسؤولات عن حراستها وعن مراقبة طريقة العمل حيث يُنضمن أوقاتهن حسب رغباتهن بالتوفيق بين واجباتهن المنزلية وصناعتهن للمنتوج (الزرابي) وبالتالي لهن السيطرة على أدوات الإنتاج، فالمالك يدفع أجرا لهذه النساء ويكون المنتوج ملكا له. فالعامل يعمل لحساب المالك تحت سيطرة رأس المال.

يتضح في هذه الحالة أنّ نظام علاقات الإنتاج يسيطر على نظام القوى المنتجة ولكن هذه السيطرة غير ثابتة– شكلية فقط لأن المالك (الأصلي لتلك الوسائل) ليس له حراسة ولا مراقبة طريقة العمل.

إذن فمالك هذه الوسائل ليس له الملكية الكاملة، له حق التصرف فقط الذي يعني إمكانية إسترجاعه لوسائل الإنتاج إذا تبين له أن العامل لا يستغل هذه الأدوات من أجل تحقيق الهدف الذي حدّده المالك ففي المثال السابق ينطبق ذلك إذا إستعملت النساء الصوف من أجل ألبسة لهن أو لِأُسرهن.

فهنا نظام علاقات الإنتاج ليس له إلاّ أولوية شكلية على نظام القوى المنتجة: يوجد إذن إستقلال نسبي للقوى المنتجة عن نظام علاقات الإنتاج.

فالوحدة بين نظامي علاقات الإنتاج والقوى المنتجة تختلف حسب درجة سيطرة نظام علاقات الإنتاج على نظام القوى المنتجة.

---

[1]–عبد اللطيف بن أشنهو، مدخل إلى الإقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 99.

فأسلوب الإنتاج الإقتصادي هو الوحدة المتغيرة لنظام القوى المنتجة ونظام علاقات الإنتاج الذي ينتظم أثناء تملك الطبيعة[1]:

- الأولوية في أسلوب إنتاج ما تعود دائما لنظام علاقات الإنتاج أي علاقة الملكية التي تشكل بناؤه.

- إن هذه الأولوية تتغير حسب ما يكون الخضوع تاما مطلقا أو غير تام –شكلي – وهذا التغير يمكن أن يفسر وحدة أسلوب الإنتاج وشكل الصراع الذي يمكن أن يتطور فيها.

 ات الإنتاج تمثل البنيان التحتي للمجتمع، الأساس المادي الذي عليه يبنى المجتمع ومن هنا تحديدا يبدأ تغير المجتمعات . إنّ شكل الرأس مال و ملكيته بالتحديد هي التي تنصبغ على المجتمع و تحدد شكله و من ثم بناءه الفوقي .

و البناء الفوقي هو المنظومة القيمية للمجتمع ، أو بتعبير معرفي نسبيا يمكن القول أن البناء الفوقي المعنوي هو جملة القوانين و العادات و الأعراف و المعتقدات الدينية و الأخلاق و القيم و النظام السياسي ...الخ

إذن لدينا قاعدة مادية للمجتمع يمثلها أسلوب الإنتاج و الذي بدوره مكون من قوى الإنتاج و البنية التحتية للأسلوب وهي علاقات الإنتاج ، وكذلك بنية فوقية بما فيها من نظم ظابطة للمجتمع دينيا و أخلاقيا و سياسيا و قانونيا ...الخ.هذا البناء كله هو ما أطلق عليه ماركس مصطلح التشكيلة الإجتماعية الإقتصادية .(أو التكوين الإقتصادي الإجتماعي).

و يمكننا أن نلاحظ هذه التشكيلة في دراستنا للمجتمعات تاريخيا ، إنّ دراسة التطور التاريخي لأي مجتمع ممكنة بتحديده كتاريخ تطور تشكيلات إجتماعية إقتصادية محركها الأساسي وجوهر تغيرها و تطورها هو بالذات البناء التحتي أي : علاقات الإنتاج .

ويأخذ مفهوم التشكيلة الإقتصادية الإجتماعية أهمية كبيرة في دراسة المجتمع و التغيير الإجتماعي و ينظر إليها على أنها بمنزلة النظام الذي يحدد كل مرحلة تاريخية معطاة خصائص المجتمع و أبعاده و طبيعة

---

[1]– عبد اللطيف بن أشنهو، مدخل إلى الإقتصاد السياسي، مرجع سابق ، ص 101.

المشكلات التي يعانيها الناس في ذلك الحين ، إضافة إلى أنه يحدد أيضا أنماط السلوك الإنساني و أشكال الفعل التي يمارسها الأفراد في كل مرحلة تاريخية.

إن التشكيلة الإجتماعية الإقتصادية تتكون على الدوام من بناءين أساسيين هما البناء التحتي و يتكون من علاقات الإنتاج و قوى الإنتاج ، وفيه يمكن سر التطور الإنساني للمجتمعات كافة ، حيث توصف قوى الإنتاج بقابليتها للتطور المستمر ،في حين تقع علاقات الإنتاج في تناقض مستمر مع قوى الإنتاج إلى أن تاخذ علاقات الإنتاج أنماطا جديدة تتوافق فيها مع قوى الإنتاج ، فتدخل التشكيلة الإقتصادية الإجتماعية في

مرحلة جديدة من مراحل التطور ، لكن مجمل البناء التحتي يدخل أيضا في تناقض مع البناء الفوقي ، الذي يتكون من المؤسسات و النظم و المعايير و الأخلاق و القيم و الثقافة و غيرها من مكونات البناء الفوقي ، و سرعان ما تجد مكونات البناء الفوقي نفسها مرة أخرى أسيرة للتغيرات في البناء التحتي و مدعوة لأن تأخذ أنماطا جديدة تتوافق مع مرحلة التطور الجديدة .[1]

ويظهر مفهوم التأثير المتبادل أو الجدلية في العلاقة بين العناصر المكونة للوحدة في تحليل العلاقة بين عناصر البناء الإجتماعي ب مختلف مستوياته منها العلاقة القائمة بين عناصر البناء الفوقي و القاعدة المادية الإقتصادية في المجتمع ، إذ تؤدي التحولات المستمرة في القاعدة المادية إلى تغيرات مماثلة في البناء الفوقي ، كما تسهم التغيرات الأخيرة أيضا في تعزيز مسار التطور في عناصر القاعدة المادية و تساعد على إحداث تطورات كيفية و كمية متعددة ، مما يجعل العلاقة بين العنصرين قائمة على مبدأ التأثير المتبادل .

و في منحى آخر ، و في إطار القاعدة المادية الإقتصادية للمجتمع يُلاحظ أن العلاقة بين عناصر هذه القاعدة تأخذ الشكل ذاته ، فالتطور المستمر الذي يظهر في قوى الإنتاج يؤدي إلى إحداث تغيرات أيضا في علاقات الإنتاج التي تعد بمنزلة الإطار الإجتماعي للقاعدة المادية التكنولوجية لكن تطور قوى الإنتاج يسهم إسهاما فعّالا في تحسين آلية العمل ، و تحسين مستوى الإنتاج و تطويره بإستمرار ، و على هذا تأخذ العلاقة بين عناصر القاعدة المادية الشكل نفسه و تخضع لمبدأ التأثير المتبادل فلا يمكن فهم تطور أحد العنصرين

([1])- محمد دويدار ، مبادئ الإقتصاد السياسي ،مرجع سابق ، صفحات من 194-202.

بمعزل عن الآخر أو بمعزل عن التأثير الذي يمارسه هذا العنصر . و تتجلى وحدة العلاقة بين السّبب و النتيجة أيضا في طبيعة العلاقة بين عناصر البناء الفوقي الذي يجسد أفكار المجتمع و آدابه و فنونه و عقائده إضافة إلى ما يتصل بالسلطة و الدولة و غير ذلك ، و في هذا الإطار يسهم كل عنصر في التأثير في العنصر الآخر و يتلقى التأثير منه ، و لكن من الصعوبة أن يعطي لأي عنصر من هذه العناصر دور المسبب أو دور المتأثر ، لأنه في حقيقة الأمر يتجسد فيه المظهران بآن واحده .

إنّ الناس يدخلون ضمن سياق الإنتاج الذي يقومون به في علاقات محددة و منفصلة عن رغباتهم ، تتطابق مع مرحلة بعينها من مراحل تطور قوى الإنتاج المادية ، ومن مجموع علاقات الإنتاج هذه يتكون التركيب الإقتصادي للمجتمع ، الأساس الراسخ الذي يقوم عليه البناء القانوني و السياسي [1] و الذي تتوافق معه أنماط محددة من الوعي الإجتماعي ، و يؤثر شكل الإنتاج في مجمل العمليات الإجتماعية و السياسية و الروحية ،فليس وعي الناس هو الذي يقرر شكل وجودهم الإجتماعي و طبيعته إنّما وجودهم الإجتماعي هو الذي يقرر و يحدد أشكال و عيهم و مستوياته .

المبحث الثاني :القطاع الخاص في الجزائر أثناء و قبل الإحتلال الفرنسي .

المطلب الأول:التنظيم الإقتصادي ، علاقات الإنتاج و الملكية.

أولا :قبل الإحتلال .

لقد كانت الجزائر ما قبل الإحتلال الفرنسي محكومة بصفة أساسية بمبادئ الشريعة الإسلامية و كانت الوسائل الإنتاجية في هذه الفترة محصورة في الأراضي الزراعية و ما يتصل بها من آلات خدمية متصلة بالمجال الزراعي – هذا في الريف – وأما في المناطق الحضرية تمثلت تلك الوسائل في الأدوات الحرفية و بعض وسائل الصناعات البسيطة و الورش العامة .

[1]– محمد دويدار ، مرجع سابق ،ص202.

إذن تمحور النظام الإقتصادي أساسا حول الأنشطة الحرفية و نشاط زراعي و الذي كان على قدر من الأهمية بالنسبة للأول بسبب الإنخفاض النسبي لتعداد سكان الحضر بالقياس إلى التعداد القبائلي .

فالكثير من الكتاب الأوروبيين قد قدّروا عدد السكان بحوالي ثلاثة ملايين نسمة غالبية هؤلاء السكان في الريف بينما المدن لا يؤلف سكانها سوى أقلية ضئيلة لا تتعدى 5 % من مجموع السكان وهذه النسبة المتواضعة من سكان المدن إختلفت كثافتها من ناحية لأخرى ففي الغرب 7% إلى 8%و الوسط 6%و الشرق لم تتجاوز 3% من مجموع سكان المدن .[1]

و النشاطات الصناعية ضلت متواضعة لا تتعدى فى مجملها الصناعات الحرفية اليدوية و بعض الصناعات المعدنية التحويلية البسيطة ، فقد شهد النشاط ي ـ عهد العثماني ثلاثة أشكال من النشاط وهي الشكل الحرفي للإنتاج و شكل البايلك للإنتاج (التابع للسلطة أو البايلك) و الشكل السابق للتصنيع (forme préfacturiere) .

إنّ هذه النشاطات الحرفية إختلفت أهميتها و توسعها حسب المناطق وفي الواقع تمركز هذا القطاع الحرفي حول المدن مثل الجزائر ، قسنطينة ، المدية ، تلمسان ، بجاية .... الخ وهذه الحرف تمثلت أساسا في النجارة الحدادة ، الخياطة ، الصياغة ، صناعة الأسرجة. [2]

وقد إستمدت تقاليدها من الماضي السحيق وإعتمدت في نشاطها على إرضاء متطلبات الأسواق في الريف و المدينة و يرجع الفضل في المحافظة على هذه الصناعة المحلية المختلفة إلى بعض الأُسر من الحضر و الأندلس و اليهود التي توارثت صناعتها و حافظت عليها من الإندثار .

---

[1] – سعيدوني ناصر الدين ، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800 – 1830، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص41.

[2] – Benissad Mohamed ElHocine, économie du développement de l'Algérie« sous développement et socialisme » , Alger,Economica– Paris , OPU ,1979, page 5,6.

كما كانت هذه الحرف تعرف تنظيما إجتماعيا محكمًا و توزيعا إجتماعيا للعمل على قواعد و أسس معينة فكل فرقة كانت لها نقابات أي أن هذه الصناعات التقليدية لها تنظيمات مهنية لمختلف الحرف حيث كانت هناك تنظيمات للدباغين الإسكافيين ، لصانعي البرادع و تنظيمات لحائكي الصوف و القطن و الحرير و المطارزين و الصباغين و البراميا و للنجارين و للحدادين و لصانعي الأسلحة و صائغي المجوهرات .

كانت تلك المهن منظمة ، مثل فرنسا قبل تحرير التجارة و الصناعة في 1789–في شكل تعاونيات مهنية ممثلة في شخص ربّ عمل – يُنتخب من قِبل الأعضاء حسب مهارته أو كفاءته ، وهو يلتزم بالدفاع عن ممثليه أمام السُّلطات و يعتبر النقيب ،وإضافة إلى إشرافه على البيع و الشراء يملك هذا الأخير وسائل الإنتاج و يدير العملية الإنتاجية و يحرص على تعليم المبتدئين فن إتقان الحرفة ، يفك النّزاعات التي تنشأ بين المعلم و الصناع أو بين رؤساء الورشات ، فهو إذن يُشرف على أُصول المهنة ، كما يراقب المنتوج و يحرص على جودة البضاعة و تحديد كميتها . [1]

ومن الناحية الإجتماعية كان النشاط الحرفي يشهد تمايزا إجتماعيا يستند في أغلبه إلى العامل العرقي فكل حرفة كانت خاضعة لجماعة عرقية ،فيهود الجزائر و قسنطينة مثلا كانوا يحتكرون الصناعات الخاصة بالمعادن الثمينة في الوقت الذي كانت فيه السلطة تحتكر بعض البضائع و المشاغل و كانت عملية الإحتكار التي تمارسها السلطة العثمانية عاملا في إعاقة و منع تطور الحرفيين الأثرياء إلى شكل صناعي أكثر تطورا.

و عليه فالسلطة العثمانية في الجزائر كانت تحتكر جزءا من النشاط الصناعي مثل صناعة السفن و مسابك المدافع و مطاحن الدقيق و المحاجر و هذه الصناعات الإستخراجية كانت تمثل مجموعة من الضروريات التي تستند إليها قوة البايلك ، وقد أدى هذا الوضع إلى تدعيم سلطة الدّاي الإقتصادية و السياسية على هذا النحو و إحتكار الدولة للتجارة الخارجية و كذا إشتداد المنافسة الأوروبية للمنتجات المحلية إلى إفشال تحول

[1]Benissad Mohamed ElHocine op.cit, page,6.

البرجوازية الجزائرية إلى برجوازية تحويلية على غرار البرجوازية الأوربية التي وضعت الحرف تحت تصرفها ولم تضيق عليها الإستثمار في هذا المجال .

إذن فعكس الصناعة المحلية اليدوية فان الصناعة المعدنية أو الثقيلة لم تشهد تطورا ملموسا في هذه الفترة لا من حيث الكمية [1]و لامن حيث الكيفية وعموما تميزت الصناعات الحرفية و التحويلية بعدة خصائص كإعتمادها على المواد الأولية المتوفرة في البلاد كالأصواف و الجلود و الأخشاب و إتجاهما لتلبية حاجات العيش الضرورية .

وفي خارج تلك المناطق الحضرية وخد **29** جبلية تطورت وتنوعت أيضا الحرف في عدة مناطق خاصة منطقة القبائل في مناطق محددة من هذه البقاع فالشروط الطبيعية في تلك المناطق كبحث النشاط الزراعي – وإنطلاقا من تلك المناطق –العرش– أو مجموعة الأرياف تطور نشاط آخر تجاري يدور أساسا حول الباعة المتجولين للمنتوجات الحرفية والزراعية (زيت الزيتون مثلا) وهذا النشاط خلق بدوره عمليات مالية، إقراض النقود ، الخ.[2]

وإتجهت تلك القبائل إلى سد حاجاتها من مأكل وملبس ومختلف الأدوات بصفة ذاتية وسمحت الأسواق المحلية للفلاحين بمبادلة منتوجاتهم وإرتكز هذا التبادل على قيم الإستعمال – وليس على إمتلاك النقد –تعلق الأمر إذن:

بنظام إنتاجي تسويقي بسيط، فالإنتاج المعد للتبادل ليس سوى إنتاج قيم إستعمالية حيث لم تسمح الظروف الفعلية في تطور النشاط وإتساع الأسواق: إنغلاق العشائر على بعضها البعض كمجموعات مكتفية ذاتية، إنعدام المواصلات، منافسة المصنوعات الأجنبية للمصنوعات الجزائرية نظرا لغلاء هذه الأخيرة وعدم إنتهاج الحكومة سياسة جمركية حمائية، الضرائب العينية المرتفعة التي كانت تفرض على الأنشطة و

---

[1]_فهي لم تتعد إسخراج الملح من سباخ وهران ،معالجة الجير المستخرج من المحاجر،بناء بعض السفن الخشبية بميناء الجزائر ،البارود و المدافع . في قسنطينة و الجزائر.

[2]Benissad Mohamed ElHocine, op .cit , page,6.

الإستثمارات الخاصة وتحكم النقابات المهنية في الصناعة كلها عوامل حالت دون قيام صناعة حقيقية في الجزائر آنذاك في مجال المنسوجات والمواد الغذائية وبناء السفن رغم توفر المادة الأولية والخبرة الضرورية لهذه المنتوجات. فتعطل تطور الأسواق وتقلصت الصناعات الحرفية مما نتج إنخفاض العاملين وتزايد إنتاجية العمل داخل هذا النظام.

- أما النشاط الزراعي [1]– النشاط الرئيسي والذي يؤمن معيشة السكان– فقد توسعت في التل، مناطق السهوب في الجنوب وفي هذه الأخيرة إهتم السكان بتربية المواشي والجمال.

وكانت الزراعة الجزائرية حتى سنة 1830 زراعة الإكتفاء الذاتي في المواد الغذائية، صحيح أنّ الجزائر كانت تساهم بعض المساهمة في التجارة الدولية ولكن درجة المساهمة تلك كانت خاضعة في تحديدها للعوامل التلقائية فكانت المادة الزراعية التي تمثل أكثر من 90% من قيمة صادراتها هي القمح ومن ثمة فقد كانت الجزائر من ناحية التخصص الدولي دولة إنتاج قمح ولكنه تخصص تلقائي غير موجه ولا مقصود.فقد كانت العائلة من تلقاء نفسها هي التي تباشر هذا النوع من الزراعة بهدف الإستهلاك الذاتي أولا وتسويق الفائض ثانيا وكانت هذه الظاهرة عامة في كل الزراعة الجزائرية بصرف النظر عن الأشكال القانونية لإستغلال الأرض عامل الإنتاج الأساسي: **تحت شكل أراضي البيلك –العزل– العرش والتي كانت تمثل أشكالاً مختلفة من حيث العلاقات الإنتاجية.**

---

[1] _ قسم هام من أراضي الجزائر الشمالية كان في الفترة التركية مغطى بالغابات وقد أزيل قسم كبير من هذه الغابات في أوائل القرن التاسع عشر نتيجة انتشار الحياة الرعوية والاستغلال المفرط، فمنطقة الهضاب العليا الشرقية أصبحت جرداء لا تدل غاباتها المنقرضة سوى بعض المظاهر الجغرافية وحتى منطقة الساحل المجاورة لمدينة الجزائر قطعت أشجارها سنة 1789 بأمر من الداي لبناء 50 سفينة وتعرضت لاجتياح قطعان البدو فلم تعد سوى منطقة أعشاب طفيلية وأشجار غير مثمرة لا سيما بعد التدمير الذي أحدثه الجيش الفرنسي عند الاستلاء عليها. ونفس الأوضاع في الشرق بعد أن ظل الانجليز يتزودون بأخشاب غابات عنابة والقالة وبني صالح وسيبوس مقابل 200 ألف فرنك حتى سنة 1817 .
ساعد هذا على تقلص مساحات الغابات وتدعيم الحياة الرعوية كنشاط اقتصادي ترتبط به حياة العديد من القبائل الرحالة بالهضاب الوهرانية وأراضي الجنوب وعن الإنتاج الفلاحي فقد اختصت كل منطقة بإنتاج نوع من المحاصيل حسب ظروفها الطبيعية والمناخية حبوب وأشجار مثمرة.

- **توضيح حول ملكية الأراضي:**[1] طبقا لمبادئ التشريع الإسلامي الذي كان يحكم البلد فالأراضي تكون ملكا للمجتمع الإسلامي بإعتبار أنها مملوكة في الأصل لله والذي جعل بني آدم مستخلفين فيها ويمثل الخليفة الإسلامي في هذا

النظام المالك السامي لجميع الأراضي في البلاد الإسلامية وإحتل الباي مركز القيادة للمجتمع الإسلامي الجزائري معينا من قبل الخليفة العثماني وممثلا له وطبقا للإيديولوجية الإسلامية الحاكمة والمديرة لشؤون المجتمع الإسلامي وإلى هذه السلطة يمكن أن تُنسب جميع الأراضي الزراعية في الجزائر بالتالي فصفة العمومية كانت تمتد في ظل هذا النظام إلى كافة الأراضي بالنظر إلى الإعتراف بملكيتها إلى السلطة العامة المتمثلة للمجتمع الإسلامي لكن التكييف السابق يعطي تصورا نظريا للموقف أما عمليا فالوضع مغاير: [2]

فأراضي البيلك: تمثلت في الأراضي الجيدة التي كانت تقع حول المدن المخصصة للحاميات العسكرية وكانت تزرع بأسلوب الخماسة[3] حيث تقدم الدولة للفلاحين متطلبات زراعة هذه الأراضي وتعطيهم نظير زراعتها خمس المنتوج أما باقي المحاصيل فقد كانت [illegible] بي السلطة في المتاجر والصوامع العامة.

فتعود الملكية الحقيقية إذن للأرض إلى الرسمي الذي يسيطر على نظام القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج.

أما الأراضي الزراعية التي كانت تعرف تحت إسم " الإقطاعيات عزل" فهي الأراضي التي صودرت بمعرفة الباي أو أُشتريت لحسابه من ملاّكها ثم إقتطعت أجزاء منها لكبار شخصيات الدولة أو لبعض القبائل المتعاونة أو تم تأجيرها بمقابل نقدي لبعض المزارعين الفرديين ممن تربطهم بالسلطة صلات من التفاني والولاء وهذه الأراضي إستمرت السلطة محتفظة بملكيتها ومنح المنتفعون بها ممارسة كافة حقوق الإنتفاع بصورة غير محددة المدة : هم من يحددون إستخدام وسائل الإنتاج و المحصول مما جعلها تبدو كملكية

---

[1] _ وعن التطور الشامل والتاريخي للملكية العقارية في الجزائر أنظر: Mohamed Tahar Alloum, le régime foncier en Algérie

[2] _ محمد فاروق عبد الحميد، التطور المعاصر لنظرية الأموال العامة في القانون الجزائري- دراسة مقارنة في ظل قانون الأملاك الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، ص10.

[3] _ سوف نتعرض بالتفصيل في أجزاء لاحقة من البحث لهذا العنصر "الخماس".

خاصة لهم إن إتسمت بعدم الثبات لقدرة السلطة على إستعادة حقوق تملكها في أي وقت ووضع حد لإستغلال حائزيها: **خضوع شكلي لنظام القوى المنتجة تحت سيطرة علاقات الإنتاج.**

وأخيرا نجد نمطا ثالثا من أنماط ملكية الأراضي الزراعية بالجزائر في هذا الوقت يتمثل في الأراضي الزراعية "عرش" حيث كانت السلطة تخصص لكل قبيلة مساحة من الأراضي لمزاولة أنشطة الزراعة والرعي وكانت تأخذ صور **الملكية العائلية أو التعاونية حيث تملك القبيلة وسائل الإنتاج ملكية جماعية ويوزع الدخل الناجم عن الزراعة أو الرعي إلي قسمين قسم يوجه إلى دعم وسائل الإنتاج الجماعي والآخر يخصص لإستهلاك أفراد القبيلة حسب إحتياجاتهم وطبقا لقواعد مختلفة يحكمها عرف كل قبيلة** [1]. وهنا لم تكن السلطة العامة تمارس أي نوع من تحديد وسائل الإنتاج أو المنتوج إنّما يكون تدخلها في عملية تخصيص المنتوج من خلال الإستقطاع الضريبي مقابل إستغلال الأراضي التي إستمرت طبقا للقاعدة العامة مملوكة لها: **نقف الآن أمام نوعين من الملكية: خاصة تدعم من السلطة الحاكمة سياسيا وإجتماعيا . وملكية عامة في منطقة القبائل .**

وبجانب عامل الأرض هذا تظهر الأساليب العتيقة المتبعة والآلات البدائية المستخدمة في خدمة الأرض وقد تمثلت أساسا في المحراث الخشبي والمنجل البدائي والفرشاة البسيطة كما أن وسائل الريّ وتحسين الإنتاج وإستصلاح مستنقعات السهول الساحلية ظلت غريبة عن سكان الأرياف [2] وتلك الأراضي كلها كانت يجمعها هدف واحد وهو إنتاج المواد الغذائية من أجل ضمان الإكتفاء الذاتي أولا والتسويق ثانيا بمعنى لم يكن السوق هو الهدف من الإنتاج كما في الأسلوب الرأسمالي وإنما يأتي في المرتبة الثانية بتحقيق الفائض الفعلي

---

[1] – غالبا ما تكون أراضي بور، وهذه الأراضي كانت كنوع من شيوع الأرض البدائية بين أفراد القبيلة ولكن في الحقيقة شيوع في الملكية فقط للأرض أما توزيع العائد فإنه يكون بحسب العمل المبذول وليس هناك عملية توزيع متساوية له، كل فرد في هذه القبيلة يقوم باستصلاح أو زراعة قطعة من هذه الأراضي يصبح له حق خاص عليها وهو حق ينتقل بطريقة مباشرة إلى ورثته من الذكور.

[2] – ظروف صعبة يعيشها الفلاح فقد كان عرضة للحملات العسكرية ومهددا من قبل قبائل المخزن المسلحة كما أنه كان عرضة للأمراض والمجاعات التي كانت تجتاح البلاد بين الحين والآخر.

وكانت عملية الإنتاج تعتمد بصفة أساسية على إستخدام العمل الكثيف مما جعل معدل التركيب العضوي لرأس المال[1] (الثابت والمتغير) منخفضا.

وهيكل الزراعة في الحقيقة لم يكن متجانس الوحدات من زاوية واحدة فقط، وهي طبيعة علاقاته الإنتاجية لأنه تركب من إستغلاليات زراعية مختلفة الأشكال القانونية للإستغلال –أراضي بيلك–عرش– عزل... ولكنه من حيث درجة تطور قواه الإنتاجية كان متجانسا وكان يعطي شيئاً من الإستقرار لهذه الزراعة.

ثانيا:أثناء الإحتلال الفرنسي.

لا يستمر الوضع عما هو عليه بإحتلال القوات الفرنسية الجزائر فبتوقيع معاهدة إستسلام الحامية التركية في 5 يوليو سنة 1830 إنهار النظام التركي الحاكم وحدث تعديل جذري في نظم الملكية بالصورة التي كانت عليها في ظل النظام التركي.

وتبلورت الإجراءات التي قامت بها سلطات [illegible] في هذا المجال في إحتفاظها بسريان المبدأ الإسلامي القاضي بملكية جميع الأراضي للسلطة الحاكمة [2]ونزع ملكية أفراد السلطة التركية الحاكمة وفرض عقوبات بمصادرة لبعض أملاك الأهالي المقاومين للإحتلال وتحديد وحصر ممتلكات القبائل من الأراضي **وحل نظام الملكية الجماعية القبلي وإستبداله بنظام الملكية الفردية الخاصة** ،وبفعل تلك المصادرات وتحديد مساحات الأراضي تغير هيكل الزراعة في الجزائر وفق أهداف محددة تضمن دوام الإستغلال الرأسمالي

---

[1]– رأس المال الثابت هي أدوات العمل وموضوع العمل ورأس المال المتغير هي عدد ساعات العمل المبذولة في الإنتاج.

[2]– إستندت سلطة الإحتلال الفرنسي على هذا المبدأ الذي كان مستقرا في الفقه الإسلامي وطبقته سلطة الإحتلال التركي وإستندت عليه في التسلط على كافة الممتلكات الزراعية الخاصة حيث لم تعترف لملاكها إلا بحق الحيازة والإنتفاع فقط مما كان يعطيها الحق في الاستيلاء على هذه الأراضي في أي وقت شاءت دون خروج على مبدأ الشرعية والذي كان مكفولا في ظل هذه القاعدة الشرعية. وقد وجد الفرنسيون هذا المبدأ ملائما تماما لأهدافهم الإستعمارية بالرغم من إسقاط أحكام الشريعة الإسلامية الأخرى كنظام حاكم وفي هذا المجال أقر أحد قادة السلطة الحاكمة في العسكريين الفرنسيين أمام المجلس التشريعي في مارس 1863: " إن ملكية أراضي الإقليم الجزائري هي ملك للدولة الفرنسية تأسيسا وإمتدادا لبعض الآراء الفقهية المؤيدة وإستنادا على المبدأ القرآني الذي يقر بإمتلاك السلطة العامة لجميع الأراضي المكونة لإقليم البلد الذي يتم غزوه " .

للموارد المادية (الأرض) والجهد البشري وقد تم التخطيط لهذه العملية على مرحلتين كانت الأولى مضطربة بين الإستيلاء (النزع) التلقائي والإستيلاء الموجه بينما كانت الثانية موجهة كل التوجيه:

1-الإستيلاء الحر للأراضي من 1830 إلى 1870: توجهت عمليات الإستيلاء إلى الأراضي ذات شكل الإستخدام الجماعي مثل أراضي العرش البيلك والأراضي البور الأحباس وغيرها لأنها في رأي فرنسا لا تتمتع بحق الملكية الفردية وكل ما ليس ملكا خاصا يجب تحطيمه وإعادة توزيعه إن أمكن على المستقدمين من أوروبا وبمقتضى قانون سنة 1846 نزعت ملكية الأراضي الزراعية الغير مزروعة أو مستغلة من طرف القبائل وبالتالي أضيفت إلى ملكية الدولة 95 ألف هكتار بإعتبارها أملاك عامة. وفي 16 يونيو 1851 سنة فرضت الحراسة على جميع أموال الجالية التركية من أراضي (البيلك) وغابات وفي 31 أكتوبر سنة 1845 فرضت الحراسة كذلك على أملاك الأهالي المقاومين للإحتلال والأموال العقارية والمنقولة التي تركها ملاّكها في أعقاب إحتلال أراضيهم من قوات الغزو. وتمت في 10أفريل سنة1847 مصادرة أراضي القبائل التي لم تتناسب مع عدد أفرادها.وبمقتضى قوانين التضييق والتحديد نقلت إلى أملاك الدولة في الفترة من سنة 1851 إلى سنة 1861 ما مساحته 61363 هكتارا من الأراضي الزراعية وإلى جوار القوانين السابقة أصدرت سلطة الإحتلال في 22 أفر **34** حلّت بمقتضاه الملكية الجماعية للقبيلة على الأراضي ووزعتها على دواوير القبائل على أن يتم تقسيم أراضي كل دوار فرديا على الأفراد المكونين له بحيث تتحول الملكية الجماعية للقبيلة إلى ملكية فردية. وبمقتضى هذا القانون لم يحتفظ بالملكية الجماعية للقبائل في مجال الأموال المخصصة للنفع المشترك لأفراد القبيلة وبمقتضى هذا التشريع أصبح ممكنا الإتجار والتصرف بالبيع في تلك الأراضي الزراعية[1].

2. الإستيلاء الرسمي: منذ 1870 حيث حصل إستيلاء واسع للملكيات الزراعية الخاصة والتي إستهدفت بشكل ملحوظ أراضي السهول الخصبة وفي هذا الإطار أصدرت مرسوم في 26 جويلية من العام 1873 الذي تنص المادة الثالثة فيه على ما يلي : " تشكل الملكية الفردية الخاصة من حصة أو حصص الأراضي

[1]- للتوسع أكثر في هذه النقطة ومختلف تلك القوانين راجع : Mohamed Tahar Alloum, le régime foncier en Algérie

لذوي الحقوق ويمنح سندات الملكية " [1] وضمن هذا المرسوم تم الإستغناء عن النظام الإقتصادي الفلاحي الجماعي بنظام فلاحين ذوي الملكية الصغيرة الخاصة وكان من هنا على كل منتج مقاومة الضغوط الناتجة و الضرائب وأصبح بالتالي كل من الإنتاج وقوة العمل خاضعين لعلاقات السوق، وكذلك أدى تحول الإنتاج إلى التبادل لإتّساع القاعدة الاقتصادية لرأس المال التجاري في الزراعة مما ساعد على إبراز طبقة من الجزائريين مكونة من التجار والمنتجين تملك الأراضي ورأس المال وهذا ما تأكد عبر قانون 16 فيفري سنة 1897 الذي جاء ليعالج النواقص ويفتح المجال للتهديم النهائي لنظام الجماعة القبلية وتوسيع نمو الرأسمالية في الأرياف بتمركز للملكية بين البرجوازية الأوربية والجزائرية الموالية لها.

ومن سنة 1871 إلى سنة 1882 بلغت العائلات التي تم تهجيرها من فرنسا إلى الجزائر أربعة آلاف عائلة تم توزيع عليها 347268 هكتار من الأراضي المنتزعة إرتفعت إلى 687000 سنة 1900 كانت كلها من أجود الأراضي الخاصة.[2] وإتسمت هذه المرحلة ببناء قواعد إقتصادية إستعمارية قوية تتمثل في إفقار الشعب عن طريق مصادرة إنتاجهم حتى يجعل منه مجرد عمال أو أشباه عمال يملكون فقط جهدهم العضلي وهي سياسة هدفت على المدى الطويل إستغلال العمال الجزائريين بأبخس الأثمان.

وبعد إستيفاء مختلف التطبيقات التشريعية (في 31 ديسمبر 1894) إحتفظت الدولة بمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية والغابات في نطاق ملكها العام وقد بلغت مساحتها الإجمالية 2336164 هكتار وتوزعت كمايلي: 849.987 هكتار أراضي زراعية ومراعي، 1.457.829 هكتار غابات خشبية، 82348 هكتار أراضي مخصصة للمرافق العامة. وقد عمدت سلطة الإحتلال بعد تجميع هذا الكم الهائل من ملكية الأراضي إلى التصرف الجزئي فيها بالبيع إلى المستوطنين الفرنسيين وإنشاء القرى الزراعية لهم سواء مجانا أو بعوض، هذا بالإضافة إلى ما منحت إستغلاله لبعض الشركات الفرنسية الخاصة تحت نظام الإلتزام وقد بلغ تعداد القرى والمراكز الزراعية والشركات المنشأة للمستوطنين الفرنسين خلال الفترة من سنة 1841 إلى

---

[1]– عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص61.

[2]– حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976، ص131.

سنة 1860 مايلي 177 قرية ضمت قرابة 86000 مستوطنين نقل إليها ملكية 428000 هكتار من الأراضي، 51 شركة ملتزمة نقلت إليها حقوق إستغلال 126000 هكتارا من الأراضي وهو الأمر الذي يشير إلى تقلص ملكية الدولة العامة من الأراضي بالقدر الذي تم التصرف فيه إلى الأملاك الفردية الخاصة للمستوطنين والشركات الفرنسية.[1]

تزداد إذن مساحات الأراضي للمعمرين وهي ذات الجودة العالية والخصبة وتتقهقر أراضي الجزائريين نحو المناطق الجبلية الجرداء أو مناطق النجود المحادية للصحراء وتزداد إنكماشا. كانت تلك بداية تاريخية لنشوء إزدواجية زراعية ذات طابعين: من جهة ذات طابع الإختلاف في درجة تطور القوى الإنتاجية :متخلفة في أراضي الجزائريين نظرا للإضطهاد المسلط عليه ومتطورة في قطاع المعمرين بسبب الإعانة المادية والفنية المزود بها في كل وقت ومن جهة ذات طابع الإختلاف في العلاقات الإنتاجية لأنه إذا كان القطاع الأول موجه لإشباع حاجات الإستهلاك الذاتي فإن الثاني كان ينتج بقصد تسويق المنتوج وكانت الزراعة فيه مكملة للبلد الأم "فرنسا" وإنعكس ذلك في التحول **36** المنتجات والتبعية الكاملة في تقلبات حجمها لحالات العرض والطلب في الأسواق الأوروبية وخصوصا الفرنسية.[2]

إن نزع ملكية هؤلاء الفلاحين وتهديم أشكال تنظيمهم الإجتماعية بهدف " خلق نظام إقتصادي ذوي الملكية الصغيرة، بدلا من النظام الإقتصادي الجماعي الذي كان سائدا " مهد لظهور الرأسمالية في الزراعة: فإذا تعلق الأمر بالغابات أو الممرات أو الأراضي الأخرى فهي بكل تأكيد وسائل إنتاج تم إنتزاعها من الفلاحين الجزائريين ففي الواقع نظرا لرداءة التكنولوجيا الزراعية يلجا الفلاحون للزراعة الواسعة التي تتطلب مساحات شاسعة من الأراضي كذلك تشكل الممرات سبل تغذية للمواشي وبالتالي لتسميد الأرض.أما الغابات

---

[1]–محمد فاروق عبد الحميد، مرجع سابق.

[2]– بهلول حسن، مرجع سابق، ص132، ص133.

فقد شكلت دائما أماكن رعي للمواشي ومصدر تموين للخشب المعد للتدفئة والطبخ والفرجات بين الأشجار كانت تزرع...[1]

وتوفرت قوة عمل هامة عند البيع الغير محدود للملكيات الصغيرة الغير كافية لضمان عيش كل قبيلة، هذه اليد العاملة التي كانت في المناطق والمراكز الحضرية والريفية ، سوف تستخدم على نطاق واسع في السوق من طرف السلطة المحتلة، من طرف المجتمع والمعمرين الأوروبيين في المدن والأرياف. وسوف تكون تحت التصرف لخلق الهياكل القاعدية الحضرية والريفية في الجزائر ودعم الصناعة الفرنسية المستعمرة مصدر توسع التراكم الرأسمالي.[2]

وتوطدت إذن العلاقات الرأسمالية بوضوح في الفترة الممتدة من سنة 1830إلى سنة 1930 من خلال تطوير زراعة الكروم وتوسيع زراعة الحبوب وزراعة الحمضيات وإستثمار الغابات بعد نزع ملكية الفلاحين عن الأراضي بشكل واسع وجماعي (هذه القوة العاملة التي إستخدمت على نطاق واسع كما ذكرنا) مما جعل عدد الفلاحين بدون أرض يزداد أكثر فأكثر فمثلا كان عدد الخماسين والعمال الزراعيين يشكلون نسبة 42.1% من السكان القادرين على العمل عام 1901 وإرتفعت إلى 47.8% عام 1914 ونسبة 50% عام 1930. أما عن ملاكي الأراضي فلقد كانت نسبة من لا تتجاوز ملكيتهم العشرة هكتارات تزيد عن النصف عام 1914 وإستمرت هذه النسبة بالإزدياد حـ

إن نمو الرأسمالية والذي أسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تطوير نشاطات الإستيراد والتصدير وتوسيع جزئي للسوق قد رسم الأسس الإقتصادية للبرجوازية التي إستفادت من التراكم بالرغم من سيطرة الرأسمال الفرنسي والأجنبي، فقد عرف الرأسمال الجزائري تراكما محدودا ضمن قطاعات محدودة مثل تجارة الجملة وبعض صناعات التبغ والأغذية والنسيج كما إنعكست أزمة سنة 1929 مباشرة على الجزائر المستعمرة

---

[1]– عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، مرجع سابق، ص82.

[2]– Abdeltif Benachenhou, Régimes des terres et structures agraires au Maghreb, Alger 1970.page 69.

وخاصة على الملكية لدى الأوربيين لحدوث ثاني ركود في تراكم رأس المال الأوروبي مما إنعكس بشكل إيجابي على الملكية البرجوازية الجزائرية في توسعها وزيادتها.

أما خلال حرب التحرير والتي كان لها أثر في توسيع المدن بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة ومحاولة المستعمر كسب صفوفها، قامت السلطات الإستعمارية بتوفير الدعم للبرجوازية الجزائرية وجعلت 22% من الملاك يستحوذون على نسبة 63% من الدخل الزراعي عام 1960 وهذا يدل على التركيز الكبير لرأس المال الزراعي لدى طبقة محدودة. وفي المدن فقد شهدت ضعفا واضحا للقواعد الإقتصادية الصناعية والتجارية للبرجوازية الجزائرية مقارنة مع نظيرتها الأوروبية فقد كانت نسبة 47.3% خلال فترة 1954 نسبة المؤسسات التي يمتلكها الجزائريون من مجموع المؤسسات الموجودة (صناعة أو تجارة) وهي تعتبر ضعيفة وتؤكد على تمركز القوة الإقتصادية في يد الأوروبيين. وتطور تلك البرجوازية الصناعية المحلية كان مرتبط في الأساس بإستراتيجيات الشركات المستعمرة وقد إستفادت في نفس الوقت بشكل كبير من شروط التراكم بعد سنة 1954وخاصة في فترة مخطط قسنطينة (1959) التي تم فيها منح الدعم للقطاع الخاص الصناعي بإرساء قواعد لعدة مشاريع ووحدات صناعية لخواص جزائريين تمثلت أساسا في صناعة النسيج و الغذاء. [1]

المطلب الثاني: التشكيلة الإقتصادية الإجتـ ـي ـجزائرية ـي ـذه الفترة .

أولا :الخلفية التاريخية.

كان الأثر الذي تركه الوجود التركي على البنية الإجتماعية في الجزائر يتمثل في إعاقة القوى الإجتماعية الإقتصادية على التطور و النمو سواء بإستغلالها المباشر أو عن طريق منعها من إستغلال الخيرات و الثروات الطبيعية التي كانت من الممكن أن تحقق فائضا إنتاجيا أوسع يمكنها من تطوير ذاتها إجتماعيا

[1]–زغيب شهرزاد ، مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي الجزائري منذ الإستقلال ، أطروحة دكتوراه دولة في العوم الإقتصادية– غير منشورة – جامعة باجي مختار عنابة ،سنة 2004 ، ص 37 ، ص 39.

وإقتصاديا وحتى ثقافيا وذلك بسبب سياسية الإحتكار التي كان يتبعها النظام السياسي للبايات على النشاط الإقتصادي التجاري و الصناعي بالخصوص ، أما الإستعمار الفرنسي كانت علاقته بالمجتمع الجزائري و كياناته الإجتماعية أخطر و أشرس بحيث لم يكتف بإستغلالها و إستغلال خيراتها بل عمل على طحن و تفكيك هذه البنية الإجتماعية المتماسكة ليحولها إلى فتات و أشلاء متناثرة هنا و هناك ، فالتفكيك لم يكن عشوائيا بل كان مدروسا و ممنهجا ، ولذا كان عميقا و بليغا و خاصة مع البنية الإجتماعية التي بقيت محافظة على إستقلالها و على كامل مقومات قوتها و تماسكها أثناء الوجود التركي ، فبعد دخول الإستعمار الفرنسي إنهارت مباشرة ، فمنها من إختار أفرادها الخروج و الهروب بأمواله من الجزائر ، ومنها من إختار الإندماج و التحالف مع السلطة الإستعمارية الجديدة و الخضوع لها ، فبحكم عدم تجذرها الإجتماعي الذي جعل منها مجرد ظاهرة إجتماعية لنظام سياسي كان قائما ، لأن براغماتيتها فرضت عليها أن تنقل ولاءها من سلطة آفلة إلى سلطة قادمة ، حتى تحافظ على كيانها و وجودها الإجتماعي أو ما تبقى منه ، " .... كان ذلك أيضا بداية إختفاء الطبقة الثرية التي كانت تستمد قوتها من القاعدة المادية للسلطة الحاكمة ، فإختار بعضها الهجرة إلى الخارج إختار بعض آخر التحالف مع الإدارة الإستعمارية " ، و بالتالي إنّ هذه الشرائح الإجتماعية التي كونت بنية المجتمع الحضري في الفترة التركية ، لم تكن قوى إجتماعية و إقتصادية حقيقية أي بنيانا إجتماعيا يتضمن عناصر القوة و التماسك التي تمكنه من الوقوف كقوة طلائعية في وجه هذا الكيان الإستعماري ، بل إن ذلك ينطبق على البنية الإجتماعية الريفية التي بقيت مستقلة عنه و التي إستعمل المستعمر معها كل الوسائل المنهجية من أجل تفجيرها من الداخل بضرب و تحطيم مقومات تماسكها و ذلك بواسطة :

- تفكيك الملكية الجماعية التي كانت تقوم و تؤسس عليها وجودها الإجتماعي القبلي .

- إستغلال العامل الديني الذي كان يشكل هوية و مقوم الأساس الذي كان يؤسس عليه زعيم القبيلة حكمه .

– التدخل في تشكيل و إعادة الرابط الدموي و القرابي بإخضاعه لمراقبة السلطة الإستعمارية بواسطة إنشاء نظام الحالة المدنية.

– بالإضافة إلى العامل العسكري و إستعمال القوة من مطاردة و تشريد و عزل الأُسر و العائلات عن بعضها البعض بأي حجة كانت .

– فتفكيك الملكية الجماعية تم تحقيقه بسيرورة من القوانين أصدرها المستعمر منها قانون سنة 1851 ، الذي أراد من خلاله المستعمر الحد من ملكية القبيلة للأرض و تحويله بذلك إلى مجرد حق إستثمار و قطف الثمار فقط .

– ثم بعده قانون سنة 1856 الذي كرس وحصر الملكية في حق واحد لا غير وهو حق قطف الثمار أما الملكية فهي إحتياط عقاري تابع للسلطة الفرنسية ثم بعد ذلك قانون وارنييه warner و الذي كان من نتائجه ظهور نوع من المضاربة و التسابق بين الجزائريين للتخلص من الأراضي فأدى ذلك إلى ظهور بذور إنشقاق و تصاعد الخصومات فيما بينهم فساعد ذلك المحتل على عقد الكثير من الصفقات العقارية بأيسر الطرق و أرخص الاثمان ، إذ بلغت الصفقات القضائية التي تمت خلال الفترة بين سنة 1871 و سنة 1895 عمّا يقارب 27 ألف صفقة أوقعت في حوزة المعمرين ما يربو عن 63 ألف هكتار من الأراضي إلى غير ذلك من القوانين و الإجراءات الإدارية الأخرى التي لم يكن لها إلاّ هدف إستراتيجي واحد وهو فصل الملكية الجماعية كحاضنة عن البنية الإجتماعية ا ٰمل الديني لهذا الغرض يتمثل في الترويج و الدعاية لأحقية الإمام أو من ينوبه في الإستيلاء على أراضي الأهالي بحجة أنها وقف وطني .ولم تتوقف آلية المستعمر عن هذا الحد بل عملت على تطوير إستراتيجيتها من نزع الملكية و الإستحواذ عليها إلى إستراتيجية إستقطاب اليد العاملة للعمل في الأراضي الفلاحية التابعة للمعمرين وذلك بواسطة :

1– تطوير التقنيات الزراعية من أجل تكثيف المنتوج الزراعي حتى يصبح العمل في الزراعة بالطرق البدائية غير تنافسي و غير مجدي وبذلك تتحول إلى قاعدة طاردة .

2- تطوير العمل الفلاحي المأجور أو على الأقل العمل الذي يوفر إمتيازات أحسن من تلك التي يوفرها العمل عند الأهالي أو عند القبيلة أي تطوير آليات إستقطاب .

كلّ هذا أدى إلى تفتيت و فصل الفرد عن المجتمع القبلي و على البنية الإجتماعية و القبلية وظهور الأسرة النووية ، أي أصبح الفرد كيانا إجتماعيا مستقلا إقتصاديا و إجتماعيا و حتى ثقافيا: " الفرد أصبح كائنا مستلبا من الناحية الإقتصادية و مجردا من الطابع الإجتماعي على المستوى الإجتماعي و الثقافي "إن هذه العملية أدت إلى نتيجة أعمق من ذلك على المستوى الذهني و النفسي للفرد الجزائري بحيث أصبح هذا الفرد يعيش حالة إستلاب و إغتراب كلي ليس ناتج عن مجرد عملية إستغلال من طرف صاحب العمل أو الرأسمالي كما يرى كارل ماركس ، بل ناتج عن الفقدان الكلي للقاعدة الإقتصادية التي كانت تشكل هويته وذاته ، و يعيش حالة فقدان لقيمة أو معايير ثقافية وإجتماعية لازمته طيلة حياته و المستمدة من الإرث التاريخي لسيرورة البنية الإجتماعية الكبرى التي كان كان ينتمي إليها .

فالبنية الإجتماعية القبلية هي ظاهرة إجتماعية و إقتصادية و ثقافية تاريخية ، و الفرد الجزائري الذي طحنته هذه الآلية الإستعمارية الممنهجة و أفقدته بذلك قدرة على العمل و المقاومة أو حتى التفكير فيهما ، بدليل أن أول ظهور للحركة الوطنية في الجزائر كان في المهجر و في أوساط العمال المهاجرين و تحت لواء نجم شمال إفريقيا ، حيث كان برنامجها يتلخص [illegible] و الإستعمار والعمل على إسترجاع

الأراضي عن طريق تأميمها و التأكيد على [illegible] بية فهو برنامج يتناقض رأسا مع الآلية التي عمل عليها الإستعمار من أجل تحطيم البنية الإجتماعية القبلية وهي إستعمال القوة ، نزع الملكية وطمس الهوية .

ثانيا:تطــور القــوى الإجتمــاعية الإقتصادية الجــزائرية.

بعد 100 سنة من الإحتلال الفرنسي للجزائر وتغلغل الرأسمالية الزراعية منذ 1880 حيث قويت حركة نزع ملكية الفلاحين وإخضاعها السياسي والإقتصادي وبدأت في الوقت نفسه في صفوف السكان حركة إرتقاء

إجتماعي مرتبط بتوسع الرأسمالية وأجهزتها السياسية الإدارية المستندة إلى هذا التوسع من ملاك عقاريين وتجار وأيضا قادة...ومنه نحاول في هذا الجزء البحث في القوى الإجتماعية الجزائرية، لا يخفى أنه وفي ظل هذه الفترة طغت البرجوازية الفرنسية المستعمرة كقوة إقتصادية مهيمنة على الساحة، لا يهمنا تحليل هذه الأخيرة بقدر ما يهمنا التركيز على القوى الإجتماعية الجزائرية ظروف تشكلها وتطورها حتى الإستقلال.

1- التشكيلة الإجتمـــاعية الإقتصادية الـــريفية :

الجدول رقم 01: الملكية العقارية للجزائريين سنة 1930.

مساحة الأرض	الملكية الجزائرية	المتوسط	المالكون الجزائريون	نسبة المساحة
- 10	434537	4	1738806	23%
50 - 10	140010	18.8	2635275	35%
100 - 50	35962	43.1	1595398	21%
100 +	7035	198.3	1593498	21%

المصدر:عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، مرجع سابق ، ص292.

يستحوذ القسم الأكبر من الجزائريين على المساحات الصغيرة ويمكن فصل الفئات التالية:

- جماهير كادحة في الريف.

- بورجوازيات ريفية صغيرة .
- بورجوازيات متوسطة .
- وأخيرا البرجوازيات العقارية الكبرى.

أ/ الجماهير الكادحة والفلاحون الفقراء:

يتم التحليل بعد إستعراض الجدول المرافق[1]

الجدول رقم 2:تطور عدد الملاك الجزائريون حتى سنة 1960.

السنة	الملاّك	المزارعون	الخماسون	عمال زراعيون	السكان الزراعيون والعاملون	إجمالي السكان الزراعيين
1901	620899	37455	350715	151108	1135166	3230647
1910	530211	-	426851	207707	1164769	3525768
1914	565218	40755	407050	210205	1163532	3605449
1930	617544	50771	634600	428032	1730947	4419943
1938	549395	55600	713000			
1948	537800	-	132900 ☆			
1954	503700	-	60500			
1960	373000					

المصدر:عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، مرجع سابق ص297.

☆ إنخفاض عدد الخماسة راجع إستخدام الآلات الزراعية الحديثة والماكينات اللازمة بقوة في الأراضي الزراعية الحديثة.

يستطرد من الجدول أعلاه: إنخفاض عدد المالكين الجزائريين تدرجيا حيث تمت هنا نزع لملكياتهم وإستخدام القوة العاملة الناتجة عن فصل هؤلاء الفلاحين عن أراضيهم في النظام السائد الرأسمالي، الإستخدام المأجور وغيره ... وبالتالي:

- إزدياد عدد الخماسة، العمال الزراعيون والكادحون:

* فالعمال و الكادحون تمثل طبقات إجتماعية تنتج فائض القيمة الذي تراكمه البرجوازية والقسم الكبير منهم موسمين:

فالمالك هنا لا يحتاج لهذه القوة العاملة طيلة الوقت نظرا لنوعية الزراعات السائدة والتي إعتمد عليها التراكم، ففي زراعة الكرمة مثلا فإن مرحلتي التسريع والقطاف هي التي تستخدم القوة العاملة بكثرة، وقوى عاملة شبه معدومة في الفترات الأخرى...

ويظهر ضعف التنظيم الإقتصادي والسياسي لهذه الطبقة في الريف فمستوى الأجور تبقى شديدة الإنخفاض حيث يتقاضى العمال العاديون: 8 فرنكات، المهرة: 9 فرنكات، الماهرون جدا: 10 فرنكات، النساء: 5 فرنكات في حين يتقاضى الأطفال 5 أو 4 فرنكات. بالمقابل العمال المهرة الأوروبيون يتلقون كأجر 35 إلى 40 فرنك.[1]

* الخماسة والذين تزايد عددهم بإستمرار تعتبر الطبقة الأكثر خضوعا للإستغلال القائم من طرف البرجوازية حيث يستحوذ المالك هنا على قوى عمل زهيدة مقابل منح الخماس [2] جزءا صغيرا من المنتوج. وإنتشر عدد هؤلاء الخماسين على الخصوص في الحيازات الزراعية الكبيرة وخاصة التي تزيد عن 50 هكتار.

يعكس هذا التطور في القوى العاملة نمو الرأسمالية في الزراعة لكن وفق شكلين محددين[3]: رأسمالية "حقيقية" تستغل قوة عمل مأجور ووسائل عمل حديثة ورأسمالية "شكلية" تستغل الخماسة فرغم إرتكازها على تسويق

[1] – Abdelouahab Razig, l'accumulation coloniale en Algérie durant l'entre deux guerres. O.p.u 2007,p76.

[2] – لا يتلقى الخماس (يعمل في الحقل أو الأرض) أجرا على عمله بل يتلقى جزءا من الإنتاج أي 5/1 خمسه. فالخماس إذن لا يملك الأرض فهو مزارع بالخمس نظرا لأن المحصول يتركب من خمسة أجزاء هي جزء للأرض وجزء للزرع وجزء للحيوانات المستخدمة في الحرث وجزء للأدوات وجزء أخير للعمل وبما أن المالك يقدم في عملية الاستغلال الزراعي هذه الأرض والزرع والحيوانات والأدوات فمن حقه إذن أن يكون نصيبه من المحصول أربعة أجزاء أما الباقي فهو الخمس فيكون من نصيب العمل أي الشخص الذي قدم جهده وجهد أفراد عائلته في إستغلال الأرض.

[3] – عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، مرجع سابق 292.

الإنتاج وإستغلال قوة عمل فإنها لا تحول هذه الأخيرة إلى سلعة. فالإحتفاظ بقوة العمل يتم عبر منح قسم من الإنتاج، أما المسكن والملبس تؤمن بصفة ذاتية عائلية أو حرفية ضمن القرية.

ب/ البرجوازية الريفية الصغيرة: وهم الفلاحون ذوي الملكيات الصغيرة التي لا تتعدى العشر هكتارات والذين تخصصوا أساسا في إنتاج الحبوب أو الأشجار المثمرة وبسبب الظروف السائدة القاسية تقع هذه الفئة من الفلاحين تحت سيطرة التجارة المحلية وتضطر في معظم الأحيان تحت ضغوط تزايد أفراد العائلة- والذين يجب من الفلاحين إعالتهم- وتقلبات الجو والمناخ للجوء إلى المرابين مما يؤدي إلى إنتزاع ملكياتهم تدريجيا ويصبح السير نحو التكدح أمرا واقعيا: عمالا يبيعون قوة عملهم أو خماسة، ويتوسع التراكم بهذه الفئة التي تزداد فقرا ويستمر بإستغلال قوة عملها.

ج- د/ البرجوازيات الجزائرية الكبرى [1] (والتي تملك أكثر من 100 هكتار: حمضيات، كرمة، حبوب أو التي تملك أكثر من 50 هكتار- كرمة) **والبرجوازية الجزائرية المتوسطة** أي الفئة المالكة بين 50 و 10 هكتارات. من هذه الملكيات الكبيرة يتبين أن هاتين الفئتين تشكلان قوى إقتصادية قائمة لكن الوضع الإستعماري السائد يكبح تطور هذه القوى إقتصاديا وكذا سياسيا فالفئة الأولى مبعدة تماما عن السلطة السياسية ولا تمارس أي هيمنة وفي كل الأحوال تبقى هذه الأخيرة متحالفة مع وتابعة للبرجوازية المستعمرة لأنها نمت بطبيعة الحال في ظلها. والتراكم فيها يضل محدودا: عدم التساوي أمام الإعتماد- التمويل – الدعم بينها وبين مثيلتها المستعمرة.

أما البرجوازية المتوسطة (تملك بين 10 إلى 50 هكتار أو 100 هكتار حسب الزراعة) مثل البرجوازية الكبرى أو أكثر تخضع بشكل أكبر للسيطرة الإقتصادية والسياسية للبرجوازية الأوربية ولا تملك أية سلطة أو سيطرة فحصولها على الإعتماد يكاد يكون معدوما، لا تتدخل في نظام الأسعار، محدودة إذن هي أرباحها.

[1]- هي تمثل نسبة ضعيفة مقارنة بمثيلاتها المستعمرة (الفرنسي والبرجوازية الكبرى الأوربية بفضل الإمتيازات الممنوحة لها هي القوة المهيمنة على كل المستويات إقتصاديا وسياسيا وإيديولوجيا.تملك هذه الأخيرة 80% من الأراضي الجزائرية وتستخدم وسائل العمل الحديثة.

2- الوضعية في المدينة:

إن المدينة ليست أوفر حظا من الريف فالصناعة بالمعنى الواسع للكلمة لم تكن موجودة في الجزائر. عدا بعض الإستثمارات المنجمية والتي كانت أغلبها أجنبية وتواجد 98000 عامل سنة 1925 في بعض الصناعات متضمنة البناء والأشغال العمومية وتوجهت الأموال الجزائرية أساسا للتجارة وبعض مؤسسات التبغ والأغذية وصناعة النسيج في أغلب الأحيان من نموذج مشغل خاصة عند صناعة السجاد.[1]

ثلاثون سنة تمر وبالضبط قبيل الإستقلال تتوفر في المدينة طبقة أجيرة توجد في وظائف متنوعة، صناعة، تجارة وظيف عمومي، عدد هام من التجار والحرفيين الصغار تقريبا 90000 من كل صنف [2] إضافة إلى هؤلاء رأسمالية جزائرية مكونة من كبار التجار والصناعيين تطورها كان أساسا مرتبط بإستراتيجية الشركات الفرنسية فقد إستفادت بشكل واسع من شروط التراكم خاصة خلال فترة مشروع قسنطينة والتي تم فيها منح الدعم للقطاع الخاص بإرساء قواعد لعدة مشاريع ووحدات صناعية لخواص جزائريين.

ورغم أهميتها تبقى أدنى من أهمية الطبقة الرأسمالية الصناعية والتجارية الأوروبية فهي لا تستخدم سوى عُشر اليد العاملة المأجورة سنة 1954 بمقدار 30000 عامل وإرتفعت هذه النسبة إلى 67000 عامل خلال ستة سنوات أي سنة 1960 حيث حقق القطاع الخاص الجزائري 11250000 كأرباح .

والجدول رقم 3: يبين عدد المؤسات الخاصة خارج الزراعة منذ 1950 حتى الإستقلال:

السنة	عدد المؤسسات الجزائرية
1950	6710

[2]- تمثل صناعة السجاد شكل وحدة إنتاج ضمن النظام المش المعنى الذي أعطاه كارل ماركس للكلمة فقد تجتمع بعض النساء والفتيات في ورشات لتجار معينين حيث يجدن أدوات العمل اللازمة والتي كن يستخدمنها في بيوتهن يقمن الآن بصناعة السجاد أو السلعة المعنية حسب التقنية نفسها ووفق تقسيم العمل نفسه فيضمن التاجر قياسا إلى نظام الحرفة في المنزل انتظام التسليم ومراقبة العملية الإنتاجية: استخدام المواد الأولية وقوة العمل.

[2]- تعاني هذه الطبقة من قهر سياسي واقتصادي وفكري هام و ينتظرون من الاستقلال السياسي تحسين أوضاعهم .

1951	7043
1952	7224
1953	7688
1954	8607
1955	8861
1956	8618
1957	7947
1960	15000

المصدر:عبد اللطيف بن اشنهو ،تكون التخلف في الجزائر،ص473

أما الريف فلم يتحول كثيرا، الجماهير الكادحة من العمال الزراعيين والعاطلين عن العمل، الفلاحون الفقراء والذين هم في طريقهم للتحول إلى كادحين ، الطبقة البرجوازية العقارية التقليدية [1] القائمة على الإستغلال الواسع للخماسة وكانت السلطات المستعمرة تحاول أن تكسب في صفها من أجل عزل جبهة التحرير، شريحة من هؤلاء الملاك العقارين بإستخدام سياسة مفتوحة في تقديم الإعتمادات الزراعية.

إضافة إلى البرجوازية المتوسطة التي تستعمل العمل المأجور والتي إتسعت قاعدتها لكن المعمرين وأشباه الإقطاع الجزائريين يعرقلون مصالحها الإقتصادية والسياسية وضلت القروض المقدمة لها محدودة جدا وبالرغم من ظروفها هذه فقد كانت حصتها 20% من المساحة الزراعية المنتجة وتحكمت هذه البرجوازيات عموما بـــ: 18115 جرارا بالإضافة إلى 1900 حصادة عند الإستقلال.

المبحث الثالث: الدولة الجزائرية الحديثة و القطاع الخاص.

المطلب الأول:السنوات الأولى بعد الإستقلال وقيام القطاع العام.

[1]– تتطلع البرجوازية من خلال الحرب إلى المزيد من رؤو ا للكفاح الوطني كان رغبة في توسيع قاعدتهم العقارية على حساب المخصصات الاستعمارية ومد هيمنتهم السياسية والـ ود مصالح لهذه الطبقة في المدينة وخاصة مصالح تجارية وإن تجارة الجملة والصناعة كانت هنا أيضا محرمة عليها بسبب النفوذ السياسي الفرنسي.

أولا:ظروف قيام القطاع العام[1].

1-الظروف الإجتماعية والسياسية لقيام قطاع عام:

في إطار المسار الكلاسيكي لتراكم رؤوس الأموال تسعى البرجوازية لأن توسع قاعدتها الإقتصادية بإستخدام سلطة الدولة فوجود قطاع عام ينافسها في هذه الحالة لا يعيق هذا التراكم وفي الدول المتقدمة الرأسمالية يدّعم القطاع العام الخاص من طرف قطاع الدولة ولا يستطيع أن ينافسه لأن هذه الطبقة البرجوازية تستطيع إيقافه فلا يمكنه أن يكون المسيطر هنا (أي القطاع العام).

وقيام القطاع العام يمكن أن يكون بالنسبة لرؤوس الأموال الأجنبية في "وطن مستعمر" بداية لحركة إستبعاد للتراكم في هذا الوطن...

كما أن ضعف البرجوازية المحلية الوطنية أو الأجنبية يمكن أن يكون دافعا هاما لقيام القطاع العام فيها يأتي دوما إثر عدم قدرة البرجوازية المحلية على السيطرة على الأزمات الإقتصادية والإجتماعية الحاصلة: فبعد الحرب العالمية الثانية قامت إنجلترا بعدة تأميمات [2]شملت عدة قطاعات، الكهرباء، الغاز، النقل... وكذلك تأميم صناعة الحديد والصلب سنة 1949 أما فرنسا فقد قامت هي الأخرى بعدة تأميمات لفترات زمنية متقطعة بداية بأولى التأميمات سنة 1936 -1937 ثم قامت بحملة واسعة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.[3]

إذن فظهور القطاع العام إجمالا يكون مرتبطا بضعف البرجوازية وبنفس الوقت بضعف العمال والفلاحين والعاطلين عن العمل.

---

[1] _ عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962 -1980،ديوان المطبوعات الجامعية،1982، ص15.

[2] _ التأميم هو تحويل ملكية مشروع اقتصادي خاص إلى الدولة فقد يكون محله المشروع الخاص كوحدة اقتصادية أو رؤوس الأموال المنظمة فيه ولهذا فهو يرد في

شكلين: - نقل ملكية المشروع المؤمم مباشرة بقصد تصفيته - ع المؤمم إلى الدولة بصفة جزئية أو كلية. ويصطبغ مفهو التأميم كأداة لإنشاء المؤسسة العمومية الاقتصادية بصبغة اديولوجية سياسية وتظهر أهمية التأميم عند التطرق إلى وضعية المشروع الذي تم نقله إلى الدولة.

[3] - زايدي أمال، الإنشاء التجاري للمؤسسات العمومية الاقتصادية، رسالة ماجستير مقدمة في العلوم القانونية والإدارية تخصص قانون الأعمال-غير منشورة-، جامعة عنابة، 1998، ص12.

2-الظروف الإقتصادية والمالية: تكون الأزمة الإقتصادية أو الركود كالعوامل التي تشجع على ظهور قطاع عام كحل[1] ومن جهة أخرى يتطلب تأسيس قطاع عام إمكانيات مالية معتبرة تحت تصرف الدولة لتمكنها من تحقيق الإستثمارات اللازمة ومن الجائز أن تتحمل الدولة في حالات معينة فقط أعباء إستثمارات قد تحققت من قبل فبالتالي تنخفض الأعباء المالية المطلوبة على عاتقها..

ولكن عملية التأميم أو إمتلاك الدولة لقطاع قائم من قبل يفترض في نفس الوقت وجود برجوازية ضعيفة لدرجة ما وهذا يمكن أن يكون إثر حرب تحرير وطنية أو بعد قطيعة مفاجئة مع رؤوس الأموال الأجنبية فقد إستندت الدول النامية في التأميمات التي قامت بها مباشرة بعد إستقلالها على أن التأميم يشكل إستمرارًا للكفاح السياسي تحقيقا الإستقلال الإقتصادي، كذلك يكون قيام القطاع العام على أساس يختلف عن الذي كان سائدا عليه سواء في إختيار المجالات التي يجب تنميتها أو نوعية النشاطات الإقتصادية التي يستثمر فيها. وفي مطلق الأحوال فإن القوة المالية للدولة ضرورة محالة لقيام قطاع عام وإستمراره وهنا أيضا يشهد التاريخ لهذه النقطة تحديدا،

- فمنذ 1952 أخذت الدولة المصرية على عاتقها مهمة تعبئة الإقتصاد (إجراء إصلاحات بنيوية) وبتحرير الإقتصاد إثر حرب السويس من سيطرة الرأسمال الأجنبي- الفرنسي واليهودي تدعم القطاع العام وأصبح ضخما يضم المؤسسة الإقتصادية بما إنتقل إليها من بنوك، شركات إشترتها من الحراسة إضافة إلى مجموعة الشركات المختلفة التي أنشأتها الحكومة في الفترة من سنة 1953 إلى سنة 1956 لكن هذا القطاع العام كان دوم التعثر بسبب لجوئها المستمر إلى الدعم الخارجي (فعلى سبيل المثال وإثر الخطة الخماسية الأولى(1960 – 1965) والتي كان هدفها مضاعفة الدخل القومي على عشر سنوات إستلزمت 1.7 مليار جنيه خلال الخمس سنوات الأولى و 400 مليون جنيه مولت بالقروض الخارجية)، وهذا الضعف المالي الواضح قاد إلى تصفيته لصالح رأس المال المحلي والدولي.

[1]- وتتضافر الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية معا فالركود الاقتصادي يستمر مع تفاقم المشاكل الاجتماعية ولا تطمع هنا الطبقة البرجوازية للسيطرة السياسية وحدها.

– كذلك فشلت التجربة التونسية لإدارة الدولة لإقتصادها بسبب التبعية المفرطة للخارج وتم إيقاف نمو قطاع الدولة من قبل الرأسمالي العالمي.

وعلى عكس هذه الدول فالوفرة المالية الهائلة التي شهدتها بعض الدول البترولية خوّلها بإقامة قطاع عام وحالة بلدان كليبيا، فنزويلا أو إيران تعكس ذلك، هذه الأخيرة التي دفع فيها نمو الموارد المالية بصفة أكبر من إحتياجاتها القيام بمبادرات تنموية مثلت في طيّاتها جنينا للقطاع العام.

وفي الجزائر تتضافر مختلف تلك العوامل لتعلن عن بداية جديدة في تاريخ البلد المستقل حديثا.

ثانيا :الوضع غداة الإستقلال وقيام القطاع العام.

أثناء الإستقلال لم تكن البنية الإجتماعية الجزائرية[1] واضحة المعالم ولم تكن هناك طبقات مهيكلة بالمفهوم الماركسي للطبقة لكن رغم ذلك أمكن تقسيم البناء الإجتماعي إلى فئتين رئيستين تضم الأولى العمال، الفلاحين والعاطلين عن

العمل سواء كانوا في الريف أو المدن[2] وهم يشكلون الأغلبية الساحقة للشعب والفئة الثانية تمثلها البرجوازية الصغيرة[1] التي بدأت تتبلور شيئا فشيئا وأصبحت تتطلع إلى السيطرة على جهاز الدولة وإستحواذ السلطة

---

[1]– من خلال برنامج طرابس جوان 1962 والذي يعتبر أول إعلان ايديولوجي لجبهة التحرير يقصد بتزويد البلد المستقل حديثا بتوجه سياسي قام بتحليل البنية الاجتماعية الجزائرية فميّز: بروليتاريا، فلاحين، برجوازية صغيرة، وبرجوازية وتوصف جميعها بأنها ساهمت كلها في الثورة على الرغم من أن دوافع بعضها توضع محل تساؤل عند الإشارة إلى تأيدها للجزائر المستقلة !

** أما ميثاق الجزائر أشار في تحليله للبنية الاجتماعية الجزائرية إلى نقطتين رئيستين:

- إن البرجوازية الكبيرة لا يمكن اعتبارها طبقة اجتماعية.
- يوجد بالمقابل خطر حقيقي يمكن أن يشكل طبقة اجتماعية وهي البرجوازية البيروقراطية.

*** وفي تحليلها تذهب جبهة التحرير الوطني أن هذه البرجوازية امتداد للنظام الاستعماري وعليه فإن هذه البرجوازية تتحد بواسطة البرجوازية الأم إنها تعتبر كجزء من تاريخ الشعب المستعمر، أما بالنسبة لدورها فهي تلعب دورا وطنيا في الجزائر فهي لم تلعب دورا في الكفاح ضد الاستعمار..

[2]– ففي سنة 1964 أمكن تمييز الفئات التالية في الريف والمدينة:

ففي الريف:

- 200000 عامل في القطاع المسير ذاتيا (من بينهم 70000 انخرطوا في القطاع المسير ذاتيا منذ مارس 1963)
- العمال الزراعيون الموسميون الذين كانوا حوالي 0
- مليون من العاطلين بدون أرض أو عمل.
- صغار الملاك (الذين يملكون من 1 – 10 هكتار) حوالي 450000
- الملاك المتوسطين (الذين يملكون بين 10 و50 هكتار) عددهم 170000

لصالحها ولكن هذه البرجوازية التي نشأت في الفترة الإستعمارية كانت ضعيفة، ضعيفة إيديولوجيا وغير ديناميكية إقتصاديا، ولم تكن مستعدة للقيام بدور فعال كقاعدة سياسية وكمحركة للتنمية وكانت من النوع الإنتهازي تحاول إغتنام الفرص المتاحة عند رحيل المستعمر في ظل غياب وعي طبقي وبرنامج واضح لها أو لغيرها من الفئات الأخرى " العمال أو العاطلون أو الفقراء .

وغيرهم "[2] والتي لم تستطع هي الأخرى التكاثف والقيام بأي نوع من التنمية في ظل السنوات الأولى للإستقلال والتي تميزت بالصراعات بين البرجوازيات ومختلف تلك الفئات حيث كان موضوع الصراع إرث المعمرين وحتى وإن كان للعمال والفلاحين الفضل في إصدار مراسيم التسيير الذاتي 1963 فقد كان ذلك

– الملاك الكبار الذين يملكون فوق 50 هكتار) وفي الإجمال يملكون 2800000 هكتار وقدر عددهم بـــ 25000

أما في المدينة: فقد تم تمييز: بروليتاريا حضرية تمثل حوالي 110000 عامل، شبه بروليتاريا حضرية كانت نتيجة الهجرة الريفية الكبيرة التي ارتعبت الاستقلال لذلك فقد كان حصرها صعبا.

– البرجوازية الصغيرة التي تتكون بنسبة كبيرة من التجار والحرفيين وقد قدر عددها بـــ 170000

– البرجوازية وقد قدر عددها بـــ 50000 شخص والتي تتكون من التجار ملاك العقارات وأصحاب المصانع الصغيرة يملكون من 7 –8 آلاف مؤسسة صناعية.

[1]– في الحقيقة لم تشارك البرجوازية الصغيرة في الحرب ضد الاستعمار لتفرض علاقاتها الإنتاجية البرجوازية فقد كان لها اتجاه آخر وهو حفظ مستقبلها "المتفائلة به" داخل إطار هذه العلاقات ولكن في حقل وطني وليس فرنسي.

– إن السياسة الاستعمارية للاستيعاب الرسمي للمجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي بإخضاع الأول للقانون الفرنسي كان لها أثر ضار على تطور البنية الاجتماعية فقد ناضلت البرجوازية الجزائرية أولا من أجل حقوق سياسية وثانيا من اجل سلطة اقتصادية فقد اعتبرت الحقوق السياسية شرطا مسبقا للسلطة الاقتصادية قبل أن تكسب السلطة السياسية، هذا عكس ما قامت به البرجوازية الغربية حيث أمنت لنفسها السلطة الاقتصادية قبل أن تكسب السلطة السياسية أما البرجوازية الجزائرية فقد انتهجت الطريق العكسي إذ كان أسلوب الإنتاج الاستعماري المبني على الاستغلال للمجتمع عائقا أمام ظهور رواد اقتصاديين محليين.

[2]– لقد اتخذت الحركة الوطنية للتحرير – منذ العشرينات – سمة عمالية وفلاحية واضحة:

– نجم شمال إفريقيا

حزب الشعب الجزائري

الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية

أخيرا جبهة التحرير الوطني التي قادت الكفاح المسلح.

وكان هذا الوضع من المفروض أن يؤدي إلى ممارسة دور كبير في دولة الاستقلال ولكن هذا لم يحدث فقد نقضت الوقائع الأطروحة التي دافع عنها في تلك الفترة العديد من المثقفين لا سيما فرانز فانون Franz Fanon حول راديكالية فلاحية قادرة إلى المضي إلى النهاية..

بدافع شخصي أو لأهداف شخصية في بعض الأحيان أو ما يمكن أن يكون "وعيا وطنيا" [1] تكون وتبلور طيلة فترة الإستعمار أما الوعي الطبقي فيكاد يكون معدوما لغياب تبلور طبقي بالمفهوم الماركسي.[2]

في ظل هذه الأوضاع: ضعف البرجوازية المحلية، ضعف العمال والفلاحين والعاطلين عن العمل، الركود والتدهور الإقتصادي الحاصل آنذاك (إثر إنسحاب المعمرين من القاعدة الإقتصادية) غياب الوعي الطبقي في ظل عدم تبلور الطبقات، إنتهى أمر التنمية بالوقوع في يد الجيش والإدارة بإقامة قطاع عام ضخم يقود مسيرة التنمية وكان برنامج طرابلس قد جسد هذا الإختيار الصريح حيث قرّر: [3] " إن طموح شعبنا إلى التطور الإقتصادي ورفع مستوى معيشته، طموح عميق رسخ في كل مكان، وفي البلدان حديثة الإستقلال، لا يسمح اللجوء إلى أساليب الإقتصاد الحر التقليدي (الرأسمالي) بالتحول الحقيقي للمجتمع. فهو يزيد من إنتشار الفوضى التجارية ويدعم التبعية الإقتصادية إزاء الإستعمار ويجعل الدولة مؤسسة لنقل الثروات إلى أيدي الأغنياء، ويغذي نشاط الفئات الإجتماعية المتطفلة على الحياة الإقتصادية والمرتبطة بالإستعمار. إن البرجوازية المحلية تخلف الأجنبي بالتدريج في القطاعات الإقتصادية غير المنتجة، وتكدس الثروات، وأما الشعب فيبقى في البؤس والجهل، إن ضعف الدخل القومي والإدخار الخاص وخروج جزء كبير من الأرباح المجنية من البلاد وتوجيه رأس المال المحلي نحو المضاربات و البحث عن الكسب التجاري وإستدرار الأرباح الطائلة وأعمال الربا وعدم إستعمال هذا المورد العظيم المتمثل في اليد العاملة غير المستعملة... كل هذه عوامل تدعو إلى معارضة الطريق الرأسمالي للتطور".

المطلب الثاني:الإستقلال السياسي ، الدولة الحديثة ، المجتمع و القطاع الخاص .

أولا: القوى الإجتماعية و بناء الدولة .

---

[1]– عبد العالي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة– الاقتصاد المجتمع والسياسة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص13–

[2]– تعرف الطبقة على أساس تملك وسائل الإنتاج وأسلوب تملك قوة العمل. ومفهوم الوعي الطبقي يتوقف على القنوات التي تتيح التعبير عن المصالح الطبقية والنصوص القانونية فيما يتعلق بحرية إقامة تنظيم سياسي ويتجلى بوضوح غياب هذه الشروط في حالة الجزائر وكل إجراء قام به العمال أو الفلاحون كان مجرد وعي وطني ليس إلاّ.

[3]– لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة، منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي، ص 46.

لا يمكن أن نتكلم عن قوة إجتماعية سياسية أو إقتصادية غداة الإستقلال بقدر ما نتكلم عن مجموعة من الشرائح الإجتماعية و السياسية التي أنتجتها سيرورة الآلة الإستعمارية من جراء عمليات التفكيك و التدمير التي عرفتها البنية الإجتماعية القبلية من جهة و عمليات و أشكال مقاومتها من طرف بقايا هذه البنية من جهة ثانية ، إذن هذه الشرائح هي وليدة عمليات مزدوجة و متعاكسة في نفس الوقت ، عمليات التدمير و عمليات مقاومة هذا التدمير تحت عناوين و أشكال عديدة ، فشكل المقاومة (سياسية ، عسكرية ، ثقافية) و درجتها (مواجهة أو إنسحاب) ، هي التي أعطت لنا في نهاية الحقبة الإستعمارية ، إصطفافات إجتماعية أو معايير موضوعية إلى حد ما صنف على أساسها الباحثون هذا الحطام الإجتماعي الذي تركه المستعمر ، هذا يعني أن تلك الشرائح المختلفة لم يترك لها المستعمر أي مقوم موضوعي تستند إليه في لملمة أشلائها المتناثرة إلا شكل العلاقة معه أو به ، فأصبحت كل الشرائح تنطلق من إصطفاف إجتماعي واحد مشترك كون أن كل منها لا يحتكم على أي قدرة مادية إقتصادية أو تكنولوجية معرفية تؤهلها فعليا و موضوعيا إلى أن تكون القوة الطلائعية الحاملة لمشروع إجتماعي تاريخي للمجتمع الجزائري ، و بالتالي لم يبق إلاّ شرائح إجتماعية تنطلق من وعيها لذاتها في منظومة نسق التفاعلات التي تحكم هذه الأطراف و مختلف الشرائح الأخرى.

لأن منطق التفاعل و النفوذ الذي يحكم العلاقة التفاعلية بين الأطراف داخل شريحة إجتماعية من جهة و بين شريحة إجتماعية و أخرى في النسق الكلي للتفاعلات و ما يترتب عنه من مخرجات – أي من قرارات و إستراتيجيات و عمليات ...الخ– من جهة ثانية هو الذي أعطى لنا فيما بعد نظام الحكم الذي يقود النظام السياسي في الجزائر ، فبعد الإستقلال مباشرة ورث المجتمع الجزائري شريحتين أساسيتين الأولى محكومة و يطلق عليها الشعب و الثانية قيادة حاكمة ، تشكل القاعدة الإجتماعية للسلطة .

–**الشعب :** الشعب هو صفة لكيان إجتماعي بشري عريض غير محدد المعالم الداخلية ، وهو وعاء بشري كبير يضم كل الأفراد و الفئات و الشرائح الإجتماعية يجمعهم رابط وحيد هو إنتمائهم لدولة قومية واحدة ،

ويعتبر بذلك مجالا لممارسة هذه الدولة سلطتها عليه ، فمفهوم الشعب بهذا المعنى لا يمكن أبدا أن يشكل قوة إجتماعية فاعلة متعددة المصالح و المشارب و معبرة عن خصوصية ثقافية إقتصادية و إيديولوجية .

فمن هذا المنطلق الذي هو مجال للصراع الطبقي كما يرى ماركس أو مجال للصراع الإيديولوجي كما هو الحال عند الغرامشي هذا ما يميز الحالة التي كان عليها الشعب الجزائري غداة الإستقلال بحيث بقي في حالة من التريث و الإنتظار لما سيقدمه له نظامه السياسي و قيادته الحاكمة هذا بالرغم من أنه كان يضم في أحشائه شرائح وفئات إجتماعية عديدة و متنوعة إلى درجة أن البعض منها كان يوجد بينها تناقض موضوعي يؤهلها إلى أن تكون قوة إجتماعية معبرة عن ذاتها إجتماعيا و إقتصاديا و حتى سياسيا ، بحيث كان يضم " الجمعيات الخيرية " مرابطين و قبائل و عائلات كثيرة برجوازيين تقليديين و متمدنين فلاحين ، تجار أغنياء و إصلاحيين ، إسلاميين ، جمهوريين ، علمانيين ، برابرة و عرب لكي يبقى مجرد مجالا لممارسة السلطة عليه من طرف السلطة السياسية التي كانت تستمد وجودها من شريحة إجتماعية أنتجها الحراك السياسي و النظالي ضد الإستعمار الفرنسي .

- القاعدة الإجتماعية للسلطة :

كانت للسلطة السياسية غداة الإستقلال قاعدة إجتماعية تتكون من ثلاث شرائح أساسية وهم السياسيون ، العسكريون و المثقفون ، الرابط الأساسي الذي كان يجمعهم هو نظالهم السياسي و العسكري ضد العدو الإستعماري وهذا ما أعطاهم صفة القوة الإجتماعية الفاعلة في المجتمع ، لكن الخلافات و الإختلافات التي كانت بينهم أثناء الثورة وبعدها مباشرة و الخلفيات التي كانت تنطلق منها في رسم أفعالها و إستراتيجيتها إزاء بعضها البعض و إزاء العدو الإستعماري أفرز هذه الشرائح الإجتماعية السياسية الثلاثة ، ففي البداية و أثناء الثورة بالخصوص إن الإنتماء لهذه الشريحة لم يكن بالصرامة و الدقة المطلوبتين لأن المؤسسة التي أنجبتهم كانت واحدة وهي الحركة الوطنية أولا ثم جبهة التحرير ، لكن فيما بعد أصبحت لكل شريحة مؤسسات خاصة تعمل على إنتاجها و إعادة إنتاجها .

و المهم هوأن القوى الإجتماعية و السياسية التي تشكلت أثناء الثورة كانت كلها فاقدة لأي قاعدة إقتصادية و قدرة علمية تكنولوجية تؤهلها إجتماعيا لقيادة مشروع تاريخي حضاري ، لكن الظروف التاريخية التي أنتجتها فرضت عليها بأن تقوم بهذا الدور ، و لذا كان لزما عليها أولا و قبل كل شيء أن تؤسس لنفسها القوة و النفوذ في منظومة العلاقات الإجتماعية أي في نظام العلاقات الفاعلة المنتجة لقرارات سياسية و المسيرة لنظام الحكم في الجزائر فشريحة السياسيين كأحد أطراف هذه العلاقة الإجتماعية في سعيها لبناء هذه القوة و النفوذ كان عليها أن تمر بمجموعة من الصراعات بينها و بين مختلف الفرقاء تحت عدة عناوين صراع بين الداخل و الخارج ، صراع بين السياسي و العسكري ، صراع بين السلطة الرسمية و السلطة الفعلية .....الخ ، هذه الصراعات أفضت كلها إلى تشكل شريحة إجتماعية سياسية لها إستراتيجية خاصة بها و أفضت كذلك إلى ترسخ ثقافة سياسية تقوم على تبعية السياسي للعسكري . [1]

ثانيا:الدولة ، المجتمع و الإقتصاد في الجزائر المستقلة .

إذا إنطلقنا من تعريف الدولة بأنها " مجموعة من الأجهزة المركزية تمارس سلطتها من خلال مجموعات من الموظفين ، وفقا لمبدأ السيادة على إقليم معين ، تحتكر في داخله الإستخدام الشرعي لوسائل القسر الذي يمكنها من أن تكون سلطة في ما يتصل بصياغة القوانين و تطبيقها " .

و الدولة بهذا المعنى هي مجموعة من المؤسسات التي تقف على رأس مجتمع مدني و لكنها لا تنفصل عنه ، بل تمتد بأطرافها داخله و يمتد هو بدوره بأطرفه في داخلها ، إن الدولة هي القوة الضابطة لهذا المجتمع و المسيرة لحركته و لكنها هي نفسها نتاج له و لبيئته التي يعمل فيها و يتفاعل معها . فالدولة كمجموعة من الأجهزة و كسلوك له أهدافه و توقعات و قدرات ، ماهي إلا نتاج تاريخي للبناء الإجتماعي وهي في نفس الوقت فاعل فيه ، و لا يمكن فهم أحدهما بمعزل عن الآخر ، و بالفعل فقد ظهر شكل الدولة الحديث ، كتنظيم لممارسة السلطة السياسية في بعض المجتمعات الأوروبية ، بصفة مستقلة عن أي شكل

– [1]–بن عيسى محمد الهادي ، المجتمع و التنمية في الجزائر : أولا الشرائح الإجتماعية عند مشروع بناء الدولة الحديثة ، مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، العدد الأول ديسمبر 2010.ص10.

للسلطة السياسية و الإقتصادية أو الثقافية أو الدينية أو أية سلطة أخرى متزامنا مع مفهوم الخدمة العمومية و مفهوم الأمة و مع تطور الرأسمالية و صعود البرجوازية ، نتج هذا المفهوم السياسي الجديد من مسار طويل داخل مجتمعات تتزايد في التعقيد و تشهد تطورا إقتصاديا هاما ، و إنتشر هذا الشكل السياسي ليعم المعمورة بما فيها دول العالم الثالث إثر حركات التحرر .

إن تحليل هذا الشكل الجديد من الدولة في دول العالم الثالث يطرح إشكالات نظرية ، ذلك أن الدولة في مثل هاته الدول (و منها الجزائر) خرجت من سياق تاريخي و ديناميكية خاصة بالفعل ، فالهياكل الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و السياسية و حتى الدينية مستقلة و مختلفة ، فهي نتاج قطيعة مع المستعمر و لكنها في إرتباط بالإقتصاد العالمي الرأسمالي ، و عليه لا يمكن مقاربة و تحليل الدولة في هذه الدول دون الأخذ بهذه العناصر .

نشأت الدولة في الجزائر من تناقضات إجتماعية و سياسية و ثقافية موروثة عن الجزائر المستعمرة و جاءت الدولة منذ الإستقلال لتفرض نفسها على مجتمع منهك و محطم جراء الهيمنة و الإستغلال الإستعماري إضافة إلى حرب التحرير وهذا تحت مبرّر التحديث و التطوير وهما المهمتان الأساسيتان للدولة ، و سيظهر لاحقا أن النتائج لم تكن في مستوى الأهداف ولا حتى في مستوى الوسائل المستخدمة ولا الجهود المبذولة ، فعوضا أن نشهد تنمية عن طريق الدولة شهدنا نموا للدولة ذاتها و لهياكلها ، و صلاحياتها : دولة تختلف عن المفهوم الحديث للدولة على الرغم من أنها أخذت منها بعض الهياكل و أنماط التنظيم .

على المستوى المؤسساتي تم تبني فصل السلطات (القانونية و التشريعية) لكن عمليا ، تمارس السلطة الفعلية خارج الهياكل و المؤسسات الرسمية الظاهرة داخل بعض الدوائر ، و المجموعات غير الرسمية و التي تشمل عناصر من مصالح الأمن و قيادة الجيش و بعض الدوائر في الدولة ، و إحتكرت الدولة أغلب وسائل الانتاج و التبادل ، أما المجال السياسي و لغاية محاولة الإنفتاح التي جرت بعد أكتوبر 1988 ظل تحت رقابتها ولا زالت تحدد إتجاهات تطوره و هامش التعبير فيه ، و بذلك تلعب الدولة دورا أساسيا في تشكيل

المجتمع ، غير أنه و بالمقابل فان فعل الدولة هذا يتم في مجتمع يكونه أفراد و جماعات بطموحات و مصالح تعكسها ممارسات سوسيوسياسية مستقاة من مرجعيات ثقافية خاصة و هذا الأمر هو الذي يجعل الدولة في الجزائر مكانا دائما للصراع بين مختلف القوى و الأفراد و العصب ذات مصالح متناقضة توظف مواقعها داخل الأجهزة ضمن إستراتيجية تنسجم مع مصالح كل فئة : ذلك أن الدولة هي مصدر التراكم و الإمتيازات و نقطة إلتقاء كل الطامحين الى الريع ، وهذا ما يجعل التحكم في الدولة مسألة أساسية (قد تجعل من الصراع بين العصب و الجماعات يأخذ طابعا عنيفا قد يصل إلى الدموية. [1]

هذا الشكل من الدولة هو الذي فرض نفسه على المجتمع بصورة تدريجية ، و تحولت الأجهزة المكونة لها إلى أجهزة خاصة في أيدي بعض دوي المصالح ، يسيرون المال العام و كأنه خاص و يفرضون على المجتمع طبيعة العلاقة السياسية و مضمونها ، و عليه لا تجب مقاربة هذا الشكل من الدولة إنطلاقا من الجانب الإقتصادي ، حيث هي مهيمنة ، أوأي جانب آخر ، بل يجب مقاربته من حيث أنه يريد أن يكون المنشئ لكل تجليات المجتمع و للعلاقات داخله ، فالمشكلة ليست في تواجده في جميع المستويات بل في أنه يريد الإستحواذ على جميع الجوانب و رقابتها و تشكيلها و عليه فإن هذا الشكل الجديد من الدولة يجب تحليله من خلال طبيعة علاقته مع المجتمع في مجملها (الإقتصادية ، السياسية ، الثقافية ، البنية الإجتماعية) **لأنه إنطلاقا من الدولة (و بواسطتها) و بواسطة أجهزتها نشأت علاقات إقتصادية و إجتماعية جديدة .**[2]

تميز النظام في الجزائر بالعناصر التالية : نظام سلطوي أساسا ، نظام تحكم في المجتمع في مختلف جوانبه ، فالعلاقات الإجتماعية تنطلق من الدولة و حولها ، كما أن الإختلالات (عدم المساواة) الإجتماعية الجديدة مردها أساسا طبيعة العلاقة السياسية ، العلاقة مع الدولة .وهو ما نحاول إستعراضه ومنه إذن إلى الإشكالات المنهجية التي يطرحها إقتصادٌ نشأ ضمن هذه الصيرورة.

---

[1]– باديس بن عيشة ، في نشأة الدولة و الإقتصاد في الجزائر ، أية مقاربة للتحليل ، مجلة الباحث ، عدد 03 ، سنة 2004 ، ص 142 .

[2]– باديس بن عيشة ،مرجع سابق ،ص 142.

1 -دولة الإقتصاد :

يحتل هذا الشكل الذي أسميناه الدولة دورا مركزيا في الإقتصاد بدون منافس ، بعد تأميم كل وسائل الإنتاج و التبادل الأساسية منذ سنوات الإستقلال الأولى ، فكل الأنشطة الإقتصادية تديرها الدولة بما فيها ما تبقى من أنشطة خاصة ، ذلك أن الرأسمال المحلي مرتبط إلى حد كبير بالدولة .

1 1 -الإقتصاد أسير السياسة :

هيمن القطاع العام على الإقتصاد الجزائري وذلك عبر أربعة أساليب أساسية :

القطاع العام الموروث أصلا عن الإستعمار ، التسيير الذاتي و الذي جرى تطبيقه في القطاعين الفلاحي و الصناعي ، تأميم الأصول الأجنبية ، توسيع القطاع العام بواسطة الإستثمارات العمومية خلال السبعينات و يضاف إلى كل هذا إحتكار الدولة للنظام النقدي و المالي و التجارة الخارجية ، هذه الوضعية مكنت النظام السياسي لغاية الثمانينات ، من إستخدام الإقتصاد و المؤسسات و الهياكل العمومية لمحاولة تخفيف التناقضات الإجتماعية و السياسية التي تحرك المجتمع و تهدد إستقرار النظام.

لقد تم إبرام عقد ضمني (خلال عشريتين) يُسير علاقة الدولة بالمجتمع ، كان فيه هذا الأخير براغماتيا حيث يكتفي بإشباع بعض طموحاته الأساسية في حين يسهر الأول على دوام العقد ، و ذلك بالسعي إلى أن لا تصل الفجوة بين التطلعات الجماهيرية و الواقع إلى الحد الذي يفرض إعادة النظر في طبيعة السلطة السياسية ، و عليه فقد تكفلت المؤسسات العمومية و الإدارة برفع مستويات تشغيل العمالة دونما أي قيود للحد من ضغوط البطالة ، و تم الحرص على ضمان ديمومة نشاط أغلب المؤسسات العمومية على الرغم من وضعيتها المالية الكارثية ، و تم دعم المواد الإستهلاكية الواسعة الإستهلاك للحفاظ على القدرة الشرائية للطبقات المحرومة و تجنب غضبها .

1-2 – قطاع خاص خفي صنيعة الدولة :

إن نمو القطاع العام منذ الإستقلال بصورة حصرية في بعض القطاعات ، لم يمنع من تواجد نمو قطاع خاص محلي ، خاصيته الأساسية هو أنه تكون و تطور و تدعم ضمن النظام الإقتصادي المهيمن و تحت ظل الدولة و بفضلها .

1-2-1 ضعف البرجوازية المقاولة :

لقد حطم الإستعمار الفرنسي كل الهياكل الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية التي تواجدت قبله ، و ظلت البرجوازية الجزائرية (الحضرية و الريفية) ضعيفة و محدودة أمام البرجوازية و الرأسمال (الفلاحي و الصناعي) الكولونيالي ، و عليه لم تتمكن من قيادة و تنشيط المطالب الوطنية أو التأثير فيها ، لكن و بفعل الثورة التحريرية و إكتشاف البترول ، أعاد المستعمر صياغة سياسته بواسطة مشروع قسنطينة (1959-1963) و الذي حاول إعادة صياغة الروابط الإستعمارية الجزائرية الفرنسية و هذا عبر وسيلة أساسية وهي ترقية قوة ثالثة مشكلة من نخبة من إطارات و برجوازية محلية تحاول السلطة الإستعمارية أن تجعلها طرفها المفاوض لتحديد طبيعة علاقات التبعية المزمع إقامتها .

عمليا سمحت هذه السياسة بتطور شريحة قليلة نسبيا من التجار و أصحاب الأعمال و المضاربين من بين الجزائريين و فخلال السنوات 1957-1960 تضاعف عدد المؤسسات الفردية التي يملكها الجزائرين من 7947-إلى 1960 إلى 15000 مؤسسة تركزت أنشطتها بصفة خاصة في التجارة و الحرف و الخدمات ، أما في مجال الصناعة فتكاد تكون منعدمة ، وتطورت هذه المؤسسات بفعل سببين أساسيين : تواجد قوات الجيش الفرنسي و الممونة من السوق المحلي من جهة إلى جانب سياسة إقتصادية توسعية (مخطط قسنطينة ، و قطاع المحروقات حديث النمو) و بذلك تظهر هذه البرجوازية الناشئة (التجارية أساسا) و كأنها منتوج إستعماري كونها نشأت و تطورت بفضل القدرة الشرائية للمستعمر و سياسته الإقتصادية نهاية الخمسينات ، فهي مرتبطة بالدولة (المستعمر) و ستستفيد هذه البرجوازية بعد الإستقلال من وضع مناسب : تضخم

الإنفاق العام ، توزيع متزايد للأجور في القطاع العام ووصلت مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي سنة 1965إلى 68.2% ،و بحدوث إنقلاب 1965/06/19 شرع في مخططات جهوية خاصة تلتها إستراتيجية للتطوير الصناعي إبتداءًا من 1967 ، مضمونها الأساسي برنامج مكثف للإستثمار سيتمكن القطاع الخاص من الإستفادة منه بالتوازي مع تزايد دعم "دولته الإقتصاد" ، و بالرغم من شعار الفريق الحاكم الجديد و المنادي بالإشتراكية فقد أعاد العديد من الملكيات المؤممة لأصحابها المحليين كما وزع عددا من الإعانات لقدامى ضباط جيش التحرير المحالين على التقاعد تحت مبرر تجديد الجيش و تشبيبه ، كما مُنحت نفس هذه الإعانات إلى إطارات جبهة التحرير الملتزمين بالإمتناع عن أي شكل من أشكال الرغبة في السلطة أو الصراع حولها ، و ستتمكن هذه الفئات من إستغلال علاقتها مع مختلف أجهزة الدولة للحصول على إمتيازات هامة بدءًا بتكوين رأسمال إبتدائي إنطلاقا من حيازة أصول ثابتة و بأسعار رمزية و تجهيزات ممولة بقروض ذات فوائد ، كما إستفادت من تراخيص إستغلال حصرية لبعض الأعمال و العمليات الإنتاجية من دون أي منافسة داخلية أو خارجية ، و تتركز أغلبية أنشطة هاته الفئات في عمليات التحويل الأخيرة للمنتجات الإستهلاكية .

1-2-2- الدولة تصنع القطاع الخاص :

ظل خطاب الدولة إتجاه القطاع الخاص بنفس المضمون لغاية بداية الثمانينات متميزا بإزدواجية فهو يتحدث عن الإشتراكية ، و العدالة الإجتماعية و التأميم في حين أن الممارسات اليومية لا تخلو من العديد من الإستثنئات لهذه القواعد ، إن هشاشة القاعدة الشعبية و الإجتماعية للفريق الحاكم خلال تلك الفترة (62-65) أجبرته على محاولة إعادة هيكلة المجتمع خصوصا داخل أجهزة الدولة و ذلك لمحاولة خلق جماعات مصالح مهيمنة جديدة ، هاته الجماعات رأت في البرجوازية المحلية منافسا جدّيًا لمراقبة هياكل و موارد الدولة الموروثة عن الإستعمار و عليه إضطرت إلى السماح بتواجدها شريطة أن لا تكون مُستَغِلة (الميثاق الوطني (1976) ، صاحب هذا الخطاب صدور العديد من النصوص و القرارات التنظيمية كان أولها قانون

الإستثمار (227-63) و الموجه بصورة خاصة للمؤسسات الخاصة الأجنبية يمنحها بعض الإمتيازات و الضمانات أما قانون الإستثمار الثاني (الامر 844-66) و الذي فتح المجال للرأسمال الخاص و منحه العديد من الإمتيازات الإقتصادية و المالية و فتح نسبيا مجال النشاط شريطة الحصول على الإعتماد .

إن مجمل هاته الإجراءات و الممارسات جعلت القطاع الخاص مرتبطا بالدولة و هياكلها الإدارية و الإقتصادية حيث أصبح شغل أصحاب رؤوس الأموال هو البحث عن علاقات دعم داخل الأجهزة لتجاوز التنظيم و الحصول على الصفقات و الإمتيازات أو الرخص .

لم يقتصر إرتباط القطاع الخاص بالدولة على الجانب التنظيمي و القانوني ، و التشريعي بل تعداه إلى الإقتصادي ، فتطور السوق المحلي و مستوى الحماية و الصفقات العمومية جعل أهم جوانب علاقته مع الدولة تتلخص في حيازة أكبر جزء من هاته الصفقات إلى جانب الحصول على منتجات بأسعار أقل من التكاليف وحتى أقل من الأسعار الدولية وهو الأمر الذي مكن القطاع الخاص من تحقيق أرباح هامة لم يخصص إلا جزءا يسيرا منها إلى إعادة توسيع الإنتاج (رسملة المؤسسات) و تعود أصول المقاولين الجزائريين إلى تجار و حرفيين تحولوا إلى صناعيين بالإضافة إلى فئة جديدة تتزايد أهميتها مع الوقت وهي فئة إطارات المؤسسات و الإدارات العمومية الذين إختاروا الخوض في الإستثمار في قنوات و قطاعات يدركون – بحكم مسارهم – طرق سيرها **وهو الأمر الذي يظهر الإرتباط المتعدد و العلاقات التفضيلية التي تجمع القطاع الخاص بالدولة و أعوانها " إنها وضعيات ريع ...وهي تجسيد مادي لرأسمال من العلاقات ...."**

2 -المجتمع مرتبط بالدولة [1]:

2 1 -هيمنة الدولة وضعف المجتمع :

([1])- باديس بن عيشة ، مرجع سابق ، ص 144.

ظل المجتمع هو الذي يتبع تطور الدولة ، ذلك أنها تلعب دورا هاما في تشكيله ، فالمجتمع برمته يتهيكل إنطلاقا من طبيعة علاقته بالدولة و حولها ، فقد خرج المجتمع من حرب التحرير بعد الاستقلال ضعيفا محطما فلا توجد طبقة إجتماعية منظمة حول برنامج إقتصادي و سياسي قادرة على إعطاء ديناميكية للمجتمع " **إن الرأسمالية حطمت الجماعات التقليدية ، جوعت الفلاحين ، خنقت البرجوازية الصغيرة ، واذا لم تتمكن أية طبقة من تقديم الإجابة المناسبة للوضعية التي أنشأها هذا التحطيم ذلك أن أيا منها لم تكن كاملة التكوين و ليس لها بالتالي دور إجتماعي ، ولا أدواتها السياسية ، ولا تصورها للتاريخ و المجتمع** " .

و عليه فقد تولت الدولة المستقلة الحديثة التحكم في مجمل الاقتصاد الوطني بل تعداه الأمر إلى إعادة تنظيم للمجتمع في مختلف جوانبه ، و قامت بهذه المهمة في غياب ثقافة و تقليد الدولة في المجتمع الجزائري ، و عليه فقد تم إعادة العمل بمختلف الأنماط و الهياكل التي خلفها المستعمر ، و التي يغلب عليها الطابع المركزي و مما يعمق المشكل أن ذلك سيتم ضمن إطار إيديولوجي و ممارسات سياسية و إجتماعية موروثة عن الحركة الوطنية : ثقافة الاجماع ، التسلط ، الزبوناتية ، ... و ضمن هذا السياق كان خطاب و ممارسة السلطة تعتبر الاختلاف خلافا و تقسيما و تهديدا للوحدة الوطنية.

2 2 -تزايد سلطة الدولة :

بعد الاستقلال كان بناء جهاز الدولة في مرحلة متقدمة ، حيث أنه تمكن من تجاوز الحزب و ورث الجهاز الاستعماري ، لكنها " دولة مستندة على الفراغ " بدون قاعدة إجتماعية ولا برجوازية تملك تقاليد سياسية و قدرات و كفاءات إقتصادية .

في غياب شرعية إنتخابية سارع الفريق الحاكم إلى إبداء رغبته في هيمنة إجتماعية و سياسية و ينشيء الشرائح المهيمنة الجديدة : في القرى و المدن كانت تعيش شرائح كبيرة في ظروف مزرية ، مهمشة تمتلك شيئا من الثقافة ، مهيأة بحكم تكوينها الاجتماعي لخوض معارك ضارية للحصول على السلطة و الامتيازات

المادية ، هذه الطبقات تبرز من خلال الأجهزة السياسية للنظام الوطني الشعبوي ، و تتحالف مع بعض العناصر من طبقات أخرى لتحتل مواقع قيادية للمجتمع " .

لقد دلّت أحداث صيف 1962 أن الإنشغال الأساسي و الوحيد للقادة العسكرين و السياسيين على المستوى السياسي كان هو كيفية التحكم في الدولة الجديدة لجعلها أداة لرقابة و تسيير المجتمع ، أما على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي فانطلق سباق محمو ، الادارية و الاقتصادية و الاجتماعية و

السياسية التي تمكن من وضع اليد و المراقبة الفعليه للجهاز الاقتصادي في مثل هذه الظروف و ضمن هذا السياق نشأت الدولة و شرع في تنظيم المجتمع من فوق بالدولة لا عن طريق القوى الاجتماعية .

2 3 -الدولة تهيكل المجتمع:

إن التنامي التدريجي للدولة و تدخلها في جميع شؤون المجتمع سيمكنها إلى حد بعيد ، من تحديد أسس التنظيم الاجتماعي ، شرع في هذه العملية مع الاستقلال و تسارعت و تعمقت بعد إنقلاب 1965 و قد عبر عن ذلك بومدين نفسه عن مشروعه بقوله : .... " إقامة نظام متكامل من القطاعات التي تغطي كل الأنشطة الوطنية و التي تصل إمتداداته إلى المناطق الأكثر بعدًا من الوطن لتعكس حضور الدولة كجسم الانسان و الذي تحمل شرايينه الحياة الأبعد " (بومدين 1977) .

هذه المقاربة ستقضي بالتدريج إلى إقامة نظام دولتي حيث المجتمع تحت تصرفه ، و حيث العلاقات الاجتماعية تخضع لسلطته و على أيا كان نشاطه المرور بالدولة ، و التي لم تصبح مجرد شريك اجتماعي بل فرضت نفسها كوسيط إجباري بين مختلف الأعوان و المجموعات الاجتماعية ، و التي صار همها الأساسي هو البحث عن الدعم داخل مختلف أجهزة الدولة ،حيث مركز السلطة الفعلي و الضروري لأية ترقية أو إمتيازات إجتماعية ، ومع تعمم هذه الظاهرة تشكلت شبكات من العلاقات الشخصية ، غرضها الأساسي هو الدولة ، وبدأ التنظيم الاجتماعي و كأنه تركيب لمظلات للحماية يحملها أعضاء مختلف أجهزة و تنظيمات الدولة ، هي التي تمكن من حماية الأقرباء و المساعدين و الزبائن و الحلفاء ، ولعب نظام الحماية

هذا و الجهوية و العُصب دورًا أساسيًا في تحديد طبيعة العلاقات بين مختلف الشبكات ، فمع غياب قواعد تسيير محددة تم إعتماد غالبا نظام تبادل المصالح و التوازن بين مختلف مكونات السلطة ، و بديهي أن نظاما كهذا سيكون هشا و معرضا للإختلال دوريا لأن عمليات تبادل المصالح و المنافع لن تكون سهلة التنفيذ دوما و التوازنات يمكن أن تختل في أية لحظة ، فقد يتعرض عضو نافذ للإقصاء من أجهزة الدولة عندها ستجد شبكة المحميين و الزبائن نفسها عارية مجبرة على البحث عن تغطية جديدة لحماية إمتيازاتها .

إن المعايير الإجتماعية و القيم الثقافية التي يرتكز عليها المجتمع الجزائري و تسييره تحمل بصمات الدولة وهذا منذ مدة طويلة رسمها الاستعمار ، إن هيمنة وعنف المعمرين : السخرة ، انتزاع الملكية ...الخ ، هي من وجهة نظر المجتمع تعبير عن هيمنة سياسية و عليه فان المجتمع الجزائري لم يعرف الرأسمالية إلاّ من خلال الهيمنة و التسلط السياسي ، فالاستغلال وعدم المساواة هي نتائج لهيمنة الدولة (المستعمرة) قبل أن تكون نتائج المعمر بحد ذاته ، و كانت الآمال عند الاستقلال كبيرة لتغيير هذا الوضع .

3 -العدالة الإجتماعية و ترقب الدولة[1] :

خلف المستعمر وضعا مزريا تشترك فيه أغلبية الجزائريين و إنتابهم شعوران أساسيان :

العدالة الاجتماعية و ضرورة تكفل الدولة بالمجتمع "دولة حاضنة" ، وذلك أملا في تجاوز الهيمنة و الإستغلال الاستعماري ، و كان أملهم أن يُعيد الاستقلال لهم كل المنافع و الخدمات التي حرموا منها : الأرض ، العمل ، السكن ، الصحة ، التعليم ،السلطة ، السياسة ..الخ هذا الترجي و الأمل في الدولة سيشكل عاملا حاسما لضمان شرعية الدولة ذاتها و شرعية فعلها التنموي .

وعليه فلم يكن يُنظر للدولة على أنها رمز الاستقلال الوطني فحسب ، بل ألقى المجتمع على عاتقها مهمة التنمية و ضمان العدالة الإجتماعية ،وإنطلاقا من هذا التكليف تزايدت صلاحياتها و رقابتها على كل الأنشطة الإجتماعية و السياسية خصوصا في فترة السبعينات وهي الفترة التي برز فيها بوضوح طبيعة هذا التكليف ،

([1])- باديس بن عيشة ، مرجع سابق ، ص 145 .

و إنتظر المواطنون كل شيء من الدولة ، تزايد و توسع هذا الطلب الإجتماعي جعلهم مقعدين ، في حاجة إلى مساعدة الدولة ، و جعل هذه الأخيرة في بحث دائم عن موارد لتوزيعها على مختلف الشرائح الإجتماعية **، وهو الأمر الذي بدا معه المجتمع خال من أية ديناميكية مستقلة أومبادرة أو قدرة على الإستقلال عن الدولة .**

3 1 -تزايد الفوارق و ثقل المصالح المرتبطة بالدولة :

إن التنظيم الاجتماعي الذي قام في الجزائر من قبل الدولة و حولها هو – بحكم طبيعته منشئ للفوارق الإجتماعية وهي فوارق تختلف عن تلك التي تنشأ ضمن النُظم الرأسمالية ، حيث الطبقات الاجتماعية تنشأ في إستقلال نسبي عن الدولة ، قد تنشأ بدعم منها لكن ليس إنطلاقا منها ، أما في حالة الحزائر فإن البحث عن أصول التمايز الاجتماعي يتم من خلال تحليل طبيعة العلاقة مع الدولة و السلطة السياسية .

3 2 -السياسة كمحدد للتمايز الاجتماعي :

إن المجموعة الإجتماعية المهيمنة لا يمكن نعتها بالبيروقراطية على الرغم من قيامها ببعض الوظائف التي نجدها في السياق الغربي ، لكن نمط التوظيف في هذه الحالة لا يتم بناءًا على الكفاءة أو الجدارة أو مستوى التحصيل ، بل على قاعدة الزبوناتية ، ومنطق العصبية أو الجهوية ، لذلك فان ما يحرك الموظفين داخل الدولة عادة ليس خدمة الدولة بل كيف يمكن استخدام الدولة لتحقيق المصالح الشخصية أو مصالح العصبة . و بالتالي فإن الجماعة المهيمنة لا تحتل مركزها هذا إنطلاقا من هيمنتها الاقتصادية بل من قدرتها على التحكم في أجهزة الدولة ، و عليه فأصول التمايز الاجتماعي متأتية أساسا من طبيعة العلاقات بين الأعوان و الجماعة الاجتماعية مع الدولة ، بهذا المعنى لا تكون الدولة تعبيرا عن أداة بيد طبقة برجوازية مشكلة سلفا ، إنما هي مكان إنتاج مجموعات مهيمنة و مجموعات مصالح .

3 3 -الدولة و مجموعات المصالح :

إن غياب مشروع واضح يحدد و يحكم طبيعة النظام السياسي في الجزائر ، يتعذر معه الحديث عن طبقات إجتماعية و لا يمكن الحديث سوى عن مجموعات مصالح و هي مجموعة من الأفراد أو الجماعات يضمن إنسجامها المكون العسكري لها لأنه الأقوى بحكم ممارسته للسلطة الفعلية ، في حين أن المكون التكنوقراطي هو الأكثر ديناميكية لغاية السبعينات و الذي يظم مسيري و إطارات القطاع العام ، و تطور هذا المكون مع تطور القطاع الاقتصادي العمومي ، أما المكون الثالث وهو الاداري الذي يمثل مختلف الاطارات العليا للدولة وتوسع خلال الثمانينات ليشمل المنتخبين ن أن المكون الرابع سياسي يمثل مختلف

الاطارات العليا للدولة ، إطارات الحزب و المنظمات الجماهيرية المؤطرة للمجتمع .

هذه العناصر المكونة لهاته المجموعات مختلفة المشارب و مستويات المداخيل ، و يطغى عليها عدم الاستقرار ذلك أنها تستمد مشروعية وجودها من السلطة السياسية ، و أغلب أعضائها مدنيين لا يملكون ديمومة المنصب و الصفة ، وهم معرضون بالتالي للصعود و النزول ، و ما يحكم المجموعة هو طبيعة ميزان القوة السياسي و الظرف ، وهو الأمر الذي يفسر مسارعة أي عضو معين في منصب في أية هيئة في الدولة إلى تجسيد الامتيازات التي يمنحها المنصب .ضمن هذا المنظور تكون كل الموارد الاقتصادية المراقبة من قبل الدولة محل صراع و تجاذب بين مختلف هذه الجماعات و العصب و الأفراد ذوي العلاقة بالدولة ، و كون القطاع العام هو محتكر هذه الموارد سيجعله في مركز الصراع و التقاسم بينها ، هذا الأمر هو الذي يفسر الدفاع الذي أبدوه لحماية القطاع العام نهاية الثمانينات و الذي لم يكن بالمرة من منطلق إيديولوجي بل من منطلق إستراتيجي ، كون الإصلاحات المزعم إجراؤها آنذاك كانت ستقضي على هذا الوضع ، **و يشترك القطاع الخاص أيضا في هذا الموقف كونه نشأ مستفيدا من القطاع العام من جهة ، و كون أن العديد من مجموعات المصالح هذه ، يستعملون القطاع الخاص لتحقيق الثروة المتراكمة بفضل مواقعهم داخل أجهزة الدولة من جهة ثانية .**

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تقدم في الفصل الأول يمكن إس ـ ـ ـ ي

1 -كان الأثر الذي تركه الوجود التركي على البنية الإجتماعية في الجزائر يتمثل في إعاقة القوى الإجتماعية الإقتصادية على التطور و النمو سواء بإستغلالها المباشر أو عن طريق منعها من إستغلال الخيرات و الثروات الطبيعية التي كانت من الممكن أن تحقق فائضا إنتاجيا أوسع يمكنها من تطوير ذاتها إجتماعيا وإقتصاديا وحتى ثقافيا وذلك بسبب سياسة الإحتكار التي كان يتبعها النظام السياسي للبايات على النشاط الإقتصادي التجاري و الصناعي بالخصوص،

2 -إن الدخول الفرنسي للجزائر قام بتحويل كامل للمجتمع : الإرسال العسكري ، سياسية الإدماج الإقتصادي و السياسي في الوطن الأم نجم عنه سحق للهيئات السياسية و الإجتماعية التي كانت موجودة من قبل و التي تم إضعافها من قبل الإحتلال العثماني منذ أربعة قرون ، إن السلطة الإستعمارية لم تقبل بمنافس إقتصادي – محلي – سياسي في الأخير للتحكم في شعب " الجزائر الفرنسية " .نتيجة لذلك يبدو جليا أنه في ظل الفترة الإستعمارية ظلت البرجوازية الجزائرية ضعيفة و المبادرة المتأخرة للجنرال ديغول عن طريق مشروع قسنطينة باءت بالفشل و الجزائر لم تعرف في تاريخها إبّان الإحتلال سوى البرجوازية " النقدية و التجارية " .

3 -إن مشروع بناء الدولة الحديثة بعد الإستقلال كان له أثره الواضح على تطور القطاع الخاص ،فإنطلاقا من الدولة "الحديثة "و أجهزتها نشأت علاقات إقتصادية و إجتماعية جديدة تظهر الإرتباط المتعدد و العلاقات التفضيلية التي تجمع القطاع الخاص بالدولة و أعوانها:"إنها وضعيات ريع وهي تجسيد مادي من لرأسمال من العلاقات ".

الفصل الثاني:

تطور القطاع الخاص في الجزائر بعد الإستقلال

(فترة التنمية الإشتراكية)

مقدمة الفصل الثاني:

نتناول في الفصل الثاني تطور القطاع الخاص في الجزائر بعد الإستقلال بدءا بالقطاع الزراعي الخاص و تحول علاقات الإنتاج في الريف حيث يتعرض المبحث الأول لتطور القوى المنتجة في الزراعة وكذا وسائل الانتاج ،تداعيات الثورة الزراعية إظافة إلى التمويل في القطاع الخاص الزراعي.أما المبحث الثاني فيدرس بروز و نشوء الرأسمال الخاص الصناعي في الجزائر و تطوره في فترة التنمية الإشتراكية.

مقدمة:

بدأ ظهور التسيير الذاتي تاريخيا من حيث التطبيق الرسمي في آفاق القطاع الزراعي الجزائري ومن ثمة أصبحت للزراعة بنية إقتصادية جديدة مخالفة لما كانت عليه قبل الإستقلال تتمثل في وجود شكلين من أشكال علاقات الإنتاج: أحدهما هو الشكل التعاوني الجماعي الذي يتشخص في قطاع التسيير الذاتي والثاني شكل الملكية الفردية الذي نجده في القطاع الخاص.

ولو أن هذا الأخير أكبر مساحة من الأول كما سنرى إلاّ أنّه أقل أهمية من حيث المساهمة في تحقيق الفائض الاقتصادي الفعلي في البلد وجلب العملات الصعبة وتكوين رأس المال الوطني لأن القطاع الزراعي الخاص تكون في الحقيقة من حيث تشكيلته الاجتماعية والاقتصادية من قطاعين مختلفين أحدهما متطور جدًّا من حيث قواه الإنتاجية المستخدمة والآخر متخلف من حيث تطور قواه الإنتاجية.

إن إهتمامنا بالزراعة – في مستهل بحثنا عن القطاع الخاص بعد الاستقلال– والتركيز عليه بسبب إعتبارين رئيسيين:

– إعتبار اقتصادي: يتضح من حيث مساحات الأراضي التي يقوم عليها حيث قدرت المساحة الإجمالية للزراعة في الجزائر بعد الاستقلال 7983440 هكتار وهي مساحة كلية إحتل فيها القطاع الخاص

(الحديث والتقليدي) مساحة بلغت 5652580 هكتار ما يعادل 70% من مجموع المساحة الزراعية بالوطن وهي نسبة هامة جدًّا. و الباقي 2332680 هكتار مساحة تابعة للقطاع المسير ذاتيا.[1]

- إعتبار اجتماعي: لعدد السكان الذين يعيشون فيها، حيث نعلم أنه في السنوات الأولى للإستقلال شغل الريف 62% من السكان وإستحوذت الزراعة على نسبة 61% من القوة العاملة آنذاك أما النسبة الباقية 39% فلم تكن مشغلة في نشاطات إقتصادية حديثة، بل في بعض القطاعات الثانوية أو النشاطات الضعيفة أو بكل بساطة كانت عاطلة عن العمل.[2]

وتصبح هنا دراسة وضع الزراعة الخاصة وتطورها أمرا ضروريا وإنَّ ذلك يمر حتما عبر عدة نقاط: القوى المنتجة، ملكية الأرض [illegible] ة العمل، انتاج (مردود) القطاع الخاص في هذا المجال.

المطلب الأول:علاقات الانتاج و الملكية الخاصة في الزراعة.

لقد عرف العالم الزراعي منذسنة 1954 إلى سنة 1970 أحداثا رئيسية هامة: إنتهاء الفترة الاستعمارية إثر حرب التحرير الوطنية، الإستقلال والإصلاح الزراعي إبتداء من سنة 1972. **الآن ،كيف تطورت العلاقات الإجتماعية للإنتاج أو بتعبير آخر كيف تتابعت عملية التركيز لعامل الإنتاج "الأرض" ؟**

أولا: حول ملكية الأرض.

خضعت الأرض في الجزائر لتطورات كبيرة –كما سبق وأن رأينا– ومن جرّاء ذلك حدث التقسيم المعروف في الزراعة الجزائرية إلى نوعين من الزراعة أوروبية متقدمة وجزائرية متخلفة على العموم وفي الإستقلال تحولت الزراعة التابعة للمعمرين إلى التسيير الذاتي وبقي القطاع الآخر ممثلا القطاع الخاص في الجزائر.

---

[1] _ حسن بهلول، مرجع سابق، ص92.

[2] –Boukhobza M'hamed,rupture et transformation sociales en Algérie,volume1, opu, 1989,p166,167 .

ورغم تحول بنية الزراعة [1] بعد الاستقلال إلاّ أن تركيز الملكية العقارية بدى كواقع "كولونيالي" ورثته الجزائر المستقلة فعرض توزيع ملكية الأرض المستغلة أثناء سنوات الإستعمار وبعدها يبين ذلك لأن الوضع لم يتغير بصورة كلية أو جوهرية عمّا كان عليه ،و الجداول التالية تبين مقارنة بين توزيع الأراضي في القطاع الخاص في فترات متتابعة:أي تطور الملكية الزراعية في القطاع الخاص: سنوات 1954-1969-1973.

الجدول رقم 04:الملكية الزراعية في القطاع الخاص سنة 1954.

حجم الملكية	عدد الملاك	النسبة	المساحة	النسبة
أقل من 10 هكتار	391000	**71**	1850000	24.3
من 10إلى 50 هكتار	118000	22.18	3013000	39.6
من 50 إلى 100 هكتار	17000	3.2	1226400	16.1
أكثر من 100 هكتار	5600	1.05	1522700	20.00
	532000	%100	7612100	%100

المصدر: عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص153.

الجدول رقم 05:الملكية الزراعية في القطاع الخاص سنة 1969.

سنة 1969	عدد الاستغلالات	النسبة
أقل من 5 هكتار	310000	53
من 5 إلى 10 هكتار	114000	19

[1]-أثناء الاحتلال الفرنسي عمل المستعمر على نقل الزراعة الجزائرية من زراعة موجهة إلى الإنتاج واشباع الحاجات المحلية الأساسية إلى زراعة محولة إلى الخارج لإشباع حاجات السوق الرأسمالية والفرنسية بالدرجة الأولى (وتركز الإنتاج خصوصا حول زراعة الكروم لاستخدامها في صنع النبيذ). وبعد الاستقلال قل التوجه لهذه الزراعات وانصرفت للتوسع في زراعة الحبوب (الأهمية الاجتماعية) الحمضيات الفواكه الخضار والأعلاف...

من 10 إلى 50 هكتار	147000	25
أكثر من 50 هكتار	16500	3

Source : Abderrahmane Hersi, les mutations des structures agraires en Algérie depuis 1962, OPU, 1981, page 130.

الجدول رقم 06:الملكية الزراعية في القطا .

النسبة / المساحة	عدد الاستغلالات	مساحة الأرض	نسبة الملاك	نسبة المساحة
أقل من 10 هكتارات	562791	1531500	> 10 هـ ⇦ 79.1% > 1 هـ ⇦ 22.1% > 5 هـ ⇦ 61.5%	%29 %0.5 %12.8
من 10 إلى 50 هكتار	134528	2443600	19%	%45.8
من 50 إلى 100 هكتار	9765	600200	%1.4	%11.8
من 100 هكتار وأكثر	3409	562200	%0.5	%11.4

		5337600	710493	

- Source : - Abdelatif Benachenhou, exode rural , publisher –centre de recherche en économie appliquée ,1979,p24.

-Boukhobza M'hamed, rupture et transformation sociales en Algérie,volume1, opu, 1989 ,p540.

إن توزيع الأرض عبر تلك الفترات المتتابعة يُظهر بأن القاعدة الأكثر فقرًا هي التي عرفت التوسع الأكبر73.5% من الملاك –لأقل من 10 هكتارات- سنة 1954 يستحوذون على نسبة 24.3% من المساحة الإجمالية للقطاع الخاص وبلغت 79.1% من الملاك دائمًا تملك أقل من 10 هكتارات تستحوذ على نسبة 29% من تلك الأراضي سنة 1973 (جدول 01) وإنخفظ عدد المالكين الكبار _لأكبر من 50 هكتار- حيث إنتقلت من 22600 سنة 1954 إلى 16500 سنة 1960 ثم حوالي 13000 سنة 1973 -جدول 1-2-3- أما الملكيات المتوسطة -من 10 إلى 50 هكتار-فقد دعّمت موقعها على حساب تلك الملكيات الكبيرة والتي تقلص عددها تدريجيا إلى النصف والأر ي ي حيث إنتقلت تلك الملكيات المتوسطة من 45.8% من المساحة الإجمالية مقابل 43.3% سنة 1951 والملكيات الكبيرة إنتقلت إلى 11.4% من مجموع المساحة سنة 1973 مقابل 27.9% سنة 1951 ويزداد إذن تركز الملكية بين أيدي الفلاحين المتوسطين مع توسع فئة الفلاحين ذوي " الملكية الصغيرة " وقد كان عدد الأشخاص الذين صرحوا بامتلاكهم أو استغلالهم لأقل من 1 هكتار إرتفع سنة 1950 من أقل من 50000 إلى 135000 بعد أربعة عشر سنة أي تقريبا ثلاث مرات الضعف وفاق هذا العدد 160000 سنة 1973 حيث بلغت نسبتهم 22.1% وهي نسبة هامة وتشير هذه الإحصائيات كما أسلفنا إلى نمو المالكين الصغار في القطاع الخاص 71% سنة 1969 و79.2% عام 1973 بينما شكلت المساحات المستثمرة من طرف هذه الطبقة 18% من الأراضي سنة 1951 و 28.7% عام 1973. فالوحدات الصغيرة هي التي إستوعبت العدد الأكبر من السكان والعدد الأقل من المساحات مقابل نظيرتها المتوسطة والكبيرة...

لم يغير الاستقلال بصورة جوهرية من الوضع الذي كان عليه توزيع الأراضي وإن تبسيط ما سبق ذكره بيانيا يساعد أكثر على بيان التوزيع السيء لعامل الإنتاج "الأرض".

الشكل الأول :منحنى التوزيع الأمثل لعامل الإنتاج الأرض.

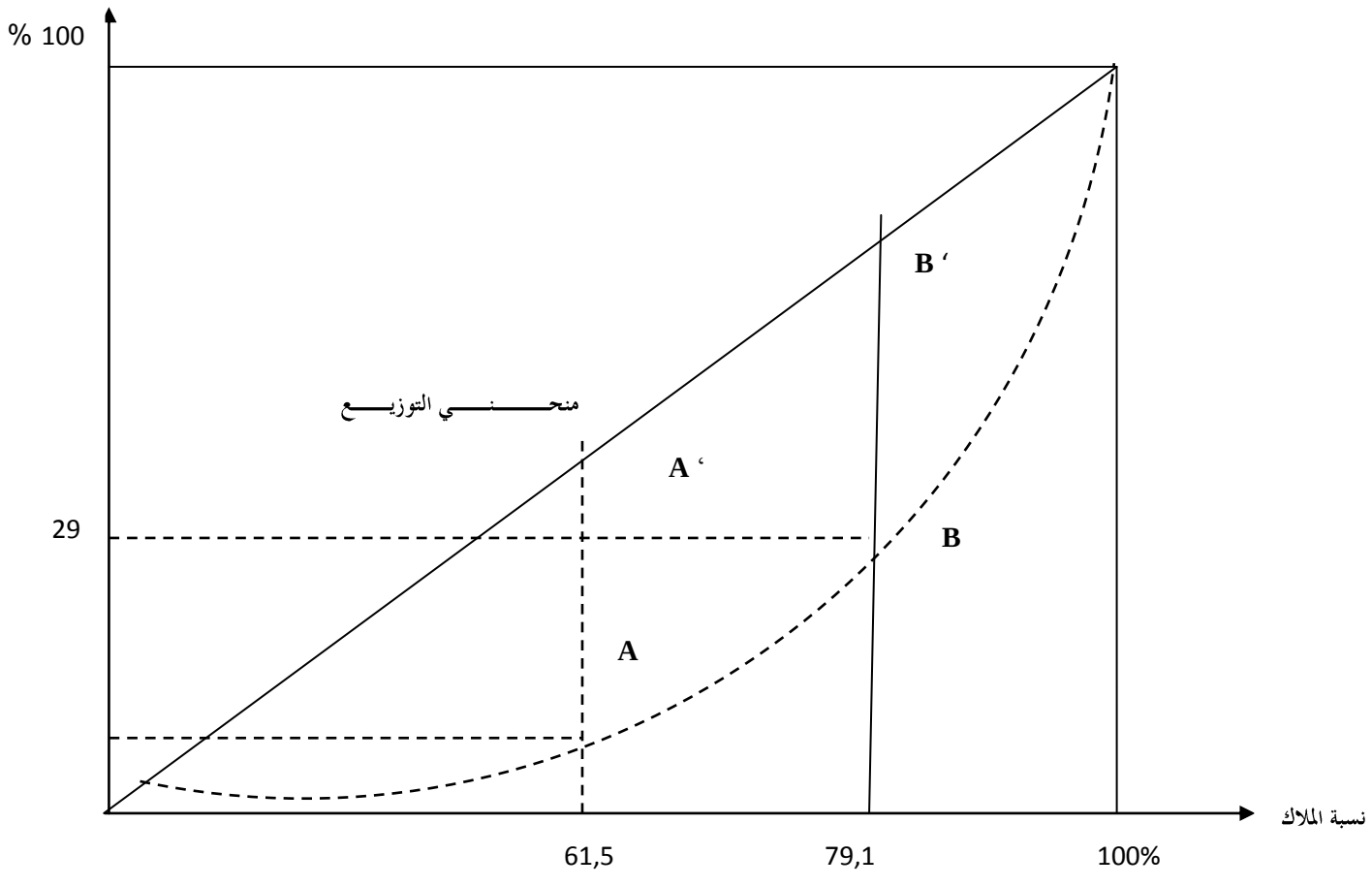

12,8

الرسم المقابل يبن اثنين من الحالات:

أ/ التوزيع الأمثل عندما يكون كل شخص يملك مساحة من الأرض مساوية للتي يملكها الآخر، ممثلا في الشكل تبعد كل نقطة منه بصفة متساوية عن المحورين الأفقي (الذي يحتوي نسبة الملاك) والعمودي (المساحات).[1]

ب/ أما التوزيع الفعلي فهو ممثل في المنحنى المرسوم في الشكل وكل نقطة منه تشير عن العلاقة بين عدد المالكين ونسبة المساحة التي يستحوذون عليها ففي النقطة A 61.5% من الملاك – لأقل من 5 هكتارات – يستحوذون على نسبة 12.8% من المساحة 75 ة للقطاع الخاص وفي النقطة B 79.1% من الملاك – لأقل من 10 هكتارات– تستحوذ على 29% منها.

والمقارنة البسيطة للحالتين نستخلص بأن انحراف التوزيع الفعلي عن التوزيع الأمثل في النقطة A هو بدرجة قدرها 48.7% معبر عنه بالبعد بين A و A' أما درجة سوء توزيع ملكية الأرض عند النقطة B هي 50.1% (البعد بين B و B')

يتشكل هذا القطاع إذن من وحدات متفاوتة جدا من حيث صغر أو كبر المساحة أو من ناحية درجة تطور القوى المنتجة –كما سنرى في النقاط اللاحقة – أمّا من ناحية طبيعة العلاقات الإنتاجية، فالطابع العائلي للاستغلال الزراعي للأرض لأغلب وحدات هذا القطاع –باستثناء الملكيات الكبيرة والتي تتوفر على التجهيزات الحديثة – صفة جوهرية في أسلوب الإنتاج، مما يجعل التركيب العضوي لرأس مال تلك

[1].– يقسم هذا المنحنى الزاوية المشكلة من المحورين المتعامدين إلى زاويتين تشكل كل واحدة 45 °.

الاستغلاليات ضعيف يتكون بدرجة كبيرة من رأس المال المتغير الذي يتشكل أساسا من العمل العائلي حسب تعبير ماركس. وهذه الصفة العائلية للإنتاج رافقت كل أنواع الاستغلال للأرض التي حدثت في الجزائر.

ثانيا: الأشكال القانونية لإستغلال الأرض.[1]

1. الاستغلال المباشر: يتمثل في الإستغلال البسيط للأرض ويجسد علاقة " **الملكية الفردية** " لوسائل الإنتاج، فهذا الفلاح ذو حق على الأرض التي يقدم فيها وسائل الإنتاج –تبدو هنا وسائل الإنتاج مندمجة في وحدة عائلية مع الأرض– ويتولى حينئذ زراعتها بنفسه ومع أفراد أسرته. ويعتبر هنا رئيس العائلة (الفلاح) هو المالك الأوحد، صاحب الحقوق على مزرعته ووسائل إنتاجه فهو من يخطط سياسة الإنتاج وهو من يتحمل جميع التكاليف. وفي بعض الحالات تتم الاستعانة بالعمل الخارجي. ويبقى الإنتاج للاستهلاك المباشر الذاتي الهدف الأساسي ويبدو في هذه الحالة أن لا وزن يقام للربح والخسارة –**إنعدام الارتباط بالسوق**–.

2. **الإستغلال المشاعي:** فعندما تتسع مساحة الأ[2] ويزداد عدد الأفراد المكونين للأسرة (زيادة القوة العاملة) تتطور إذن وسائل الإنتاج والعمل في ظل تعقد للعلاقات بين الأفراد على أساس العمل المشترك الجماعي ويمكن التوقع بأن عملية تقسيم تلك الأرض شيئا غير وارد لإعتبارات عديدة، ثقافية أساسا مستمدة من التقاليد والعادات والإحترام للآباء والحفاظ على الرباط والكيان الأسري القائم.

ومع ذلك، فالتطور الذي يحدث في مجمل قوى الإنتاج يفرز تناقضا كبيرًا مع تلك المفاهيم والإعتقادات، فاتساع تلك الأرض المستَغَلة غير المقسمة مع تزايد عدد أفراد الأسرة وتشابك العلاقات بينهم لدرجة تذبذب نظام العمل الجماعي كل ذلك يؤدي في الأخير إلى القسمة وبالتالي الإنتقال من الإستغلال المشاع إلى الإستغلال المباشر.

---

[1]–حسن بهلول، مرجع سابق، ص20 ومابعدها.

[2]– يملك الجميع حق الإرث عن الأرض ووسائل الإنتاج.

3. المزارعة: نظام لإستغلال الأرض يعتمد أساسا على التعاون بين الملكية والعمل ولا تلعب النقود دورا يذكر في ربط العلاقة بين الطرفين (العلاقة عينية بالدرجة الأولى) ولا تظهر النقود إلا عند التسويق، فالهدف الرئيسي هو تقسيم المنتوج للإستهلاك المباشر بحيث لا يبقى للسوق إلاّ حجم ضئيل من المنتوج وتستخدم نقوده إذن في الإنفاق على سلع إستهلاكية صناعية أو لضمان الحد الضروري من تجديد وسائل الإنتاج وقد جرى العرف بالجزائر (خاصة الشمال)أن يكون النظام هو المناصفة حيث يشارك مالك الأرض في الإنتاج بينما الطرف الآخر بعمله أما وسائل الإنتاج (أدوات، زرع...الخ) تكون مقسّمة بالنصف.[1]

4. الخماسة: الخماس شخص لا يملك الأرض فهو يساهم فقط بجهده المبذول ويتلقى نظير خدمته خمس المحصول، وقد رأينا في مواضيع سابقة من البحث التوسع الكبير في عدد الخماسين في الجزائر، وقد كان التدهور في الزراعة الذي شهده القطاع الخاص جعل الحكومة بعد الاستقلال تقضي على نظام الخماسة وقد أصبح ممنوع التطبيق نظريا من سنة1964.

5. نظام الكراء: لإعتبارات عديدة يتم اللجوء إلى هذا النوع من الاستغلال، كون سيطرة قانون القيمة شيئا فشيئا على المعاملات اليومية للفرد فالاحتياج

من الحاجة للمحصول زيادة على الظروف الاقتصادية والاجتماعية: الهجرة الريفية أو الزراعية، تمزق العائلة إثر حرب التحرير وعدم وجود من يرعى الأرض، كلها قد تضطر المالك إلى كراء أرضه... والجدول التالي يبين أنواع تلك الإستغلالات الأربعة والمساحات التي تنطبق عليها فعليا حتى سنة 1968.

جدول رقم07 :أنواع الإستغلالات لعامل الإنتاج الأرض حتى سنة 1968.

نوع الاستغلال الزراعي	المساحة بالهكتار	النسبة المئوية
الاستغلال المباشر	2191176	78

[1]– يلجأ الفالحون عادة إلى هذا النوع من الاستغلال كون المساحة الزراعية تكون في بعض الأحيان واسعة نسبية بحيث المالك الوحيد مع أفراد عائلته القليل لا يقدر على خدمتها كلها.

الاستغلال العائلي المشاع	421380	15
المزارعة	61802	2.2
الخماسة	8428	0.3
أنواع أخرى: الكراء	126414	4.5

المصدر: حسن بهلول، مرجع سابق، ص30.

ثالثا:عن نوعية تلك الأرض:

إنتقلت ملكية قطاع المعمرين غداة الإستقلال للمجتمع ليتكون منه قطاع التسيير الذاتي (2332860 هكتار) والمعلوم بأن تلك الأراضي كانت الأكثر جودة وخصوبة " فحيث يوجد الأراضي الجيدة والخصبة هناك بالذات تم توطين المعمرين " (سياسة فرنسا في الجزائر).أما القطاع الثاني[1] أي الخاص والذي يشكل محور دراستنا توزعت أكثر الأرض التي يتشكل منها على منطقتين هما التل في الشمال والإستبس في الجنوب

وهي أراضي ضعيفة الإنتاج عموما لأن تربتـ ميكانيكي مختل بحيث نسبة الحصى (في التل) أعلى من الطين، أو نسبة الرمل (في الإستبس) أعلى من الطين وفي الحالات التي تكون متركبة من الطين بنسب أكبر، فتكون على العموم حمراء فقيرة المواد العضوية، يغلب عليها معدن الحديد ولا تعطي بذلك مردودا طيبا أو وافرا ويلاحظ هذا النوع من التربة في مناطق الشمال ذات السطوح المنحدرة أين تكثر ظاهرة الإنجراف التي تكتسح مختلف المواد العضوية، ويحدث عادة هذا الانجراف في فصل الشتاء.وفي الاستبس في الجنوب تقل مياه الأمطار فيحدث الجفاف الذي يحول التربة إلى قاحلة لا تصلح للإنتاج الزراعي وتميل التربة في هذه الأماكن للإصفرار نتيجة خيوط الشمس المحرقة التي تقتل الأعشاب وتذيب معادن الكالسيوم والبوتاسيوم والفوسفور الضرورية، وكلها عوامل تهيء التوقع بضعف المردود وقلة جودته.

المطلب الثاني:تداعيات الثورة الزراعية و الإصلاحات .

[1]– القطاع الخاص، الأراضي ملك الجزائريين وهي فيها الاستغلالات ذات الإمكانيات الحديثة وأخرى جدّ تقليدية.

أولا:حول ملكية الأرض .

من أهم الاصلاحات المقدمة للقطاع الزراعي هي خلق نوع جديد من المزارع يعمل بجانب القطاع الخاص و المسير ذاتيا إلاّ أن هذا القطاع الجديد بُني عن طريق التقليل من هيمنة القطاعين السابقين و ذلك بتأميم كثير من الأراضي الفلاحية التي كانت بحوزة القطاع الخاص و كذا إعادة تقسيم المزارع المسيرة ذاتيا إلى مزارع تابعة للقطاع المسير ذاتيا و أخرى تابعة للقطاع الجديد [1].كان هدف الثورة الزراعية هو القيام بتوزيع عادل و فعال لوسائل الانتاج الزراعي و أول هذه الوسائل الهامة هي " الأرض ".[2]لقد تم تأسيس الصندوق الوطني للثورة الزراعية من مجموع الأراضي التي إكتسبها من الأراضي الحكومية كأراضي العرش و الأراضي المؤممة من الخواص بحيث :

1-تم تأميم كل الاراضي التي كان أصحابها متغيبون عنها أو أنهم لا يقومون بالعملية الفلاحية بأنفسهم بل يشغلون أشخاصا آخرين في العملية الإنتاجية حيث إعتبر قانون الثورة الزراعية مايلي : "لاحق في الأرض للمالكين الزراعيين الذين لا يساهمون ، و يسقط حق مستغل سواء كان مالكا أو غير مالك يهمل فلاحة أرضه "[3]إلاّ أن لهذا القانون بعض الإستثناءات تتمثل فيمايلي :

- حالة الملكية الصغيرة المهجورة من طرف أصحابها لأنها لا تكفي لمعيشتهم مما إضطرهم إلى البحث عن موارد معيشية أخرى .

- حالة بعض المالكين الذين إضطروا إلى ترك أراضيهم إثر الحرب التحريرية .

- حالة الأشخاص العاجزين عن خدمة الأرض الشيوخ و الأيتام ...

([1])-إن الثورة الزراعية لم تكن عملية سهلة بل كانت من أصعب الانجازات التي قامت بها الجزائر منذ الاستقلال ، لأنها مست عددا كبيرا من أفراد الشعب الجزائري في أغلى ما يملكون وهو الأرض و نحن نعلم قيمة الأرض و مكانتها بالنسبة لأفراد المجتمع الجزائري و مدى تمسكهم بها لهذا لم يكن تطبيق الثورة الزراعية بالعين ، إلا أن الثورة الزراعية كانت تهدف إلى تغيير ظروف معيشة الفلاحين من خلال القيام بالاصلاح القطاع الزارعي .

([2])-الثورة الزراعية ، اللجنة الوطنية للثورة ، وزارة الفلاحة و الإصلاح الزراعي ، 1975 ،ص 20.

([3])-المادة الثانية من القانون 71-73 المؤرخ في 8 نوفمبر و المتعلق بالثورة الزراعية .

2- تأميم كل الممتلكات الكبيرة التي كانت بيد الخواص حيث حدد القانون مايلي : " تُحدد مساحة الأملاك الزراعية على أساس أنها لا تتجاوز طاقة عمل المالك و عائلته و أنها تسمح له بإنتاج دخل كاف لإعالتها."[1]

-3-ضم كل من :

- أراضي البلدية الزراعية أو المعدة للزراعة .

- الأراضي الزراعية أو المعدة للزارعة و العائدة لأملاك الولاية أو الدولة باستثناء الأراضي المخصصة للبحث العلمي .

-أراضي العرش الخاصة بالزراعة .

- الأراضي الزراعية أو المعدة للزراعة و المهجورة .

و أن الأراضي الملحقة بالصندوق الوطني للثورة الزراعية هي ملك للدولة وهي غير قابلة للتصرف و

الإكتساب عن طريق التقادم ولا يجوز التناز

لقد إستهدفت الثورة الزراعية تحرير الأفراد و تحسين مستوى معيشتهم وذلك عن طريق إستفادتهم من الأراضي المؤممة ، حيث أصبح الفلاحون الصغار و الخماسون و غيرهم من البسطاء الذين كانوا يبيعون قوة عملهم مقابل الحصول على جزء من الإنتاج ، مالكين للأرض ووسائل الإنتاج المستعملة في العملية الفلاحية ماداموا يعملون في الأرض و يعود الناتج من عملهم الفلاحي عليهم وحدهم دون أي شريك لا يقوم بالعملية الانتاجية .نُظمت العملية في تعاونيات فلاحية خاصة بالثورة الزراعية يقوم المستفيدون بها بالعمل الجماعي فيما بينهم ، كما يقسم الدخل الناتج من عملهم بالتساوي فيما بينهم .كما يتم توزيع الأراضي على المستفيدين بشكل حصص مع مراعاة الحدّ من المساحات الشاسعة ، حيث تحدد مساحة التعاونية على أساس

([1])-المادة الثانية من القانون 71-73 المؤرخ في 8 نوفمبر 1971 و المتعلق بالثورة الزراعة

[2]-المادة 22 من القانون : 71-73 المؤرخ في 8 نوفمبر 1971 .

نصيب الفرد أو عدد الأفراد مع مراعاة موقع التعاونية الفلاحية الجغرافي و نوع الزارعة التي يمكن ممارستها .و عليه تم تأميم و توزيع 1355883 هكتار من الأراضي الصالحة للزارعة من قبل الصندوق الوطني للثورة الزراعية و حتى نهاية سنة 1978 إستفاد 82737 فلاح من توزيع الأراضي كما تم إنشاء أو تكوين 4590 تعاونية فلاحية و 187 قرية فلاحية .[1]

كما أنه تم إنشاء 658 تعاونية فلاحية بلدية متعددة الخدمات الغرض منها تأمين تموين المزارع التابعة لهذا القطاع بعوامل الإنتاج و إستعمال المعدات على المستوى البلدي .[2]

في هذا الإطار :

–لم تكن لكل مستفيد الحرية في إختيار شركائه في التعاونية الفلاحية وهو ما أدّى إلى زيادة سوء التفاهم بين المستفيدين لنفس التعاونية و خلق كثير من المشاكل كانت تعود في النهاية إلى سوء تسيير التعاونية و بالتالي الإنتاج الذي أنشئت التعاونية من أجله ، مما أدى إلى تحقيق نتائج في كثير من الأحيان ضعيفة جدا .

– إن عملية توزيع العتاد و مختلف وسائل الإنت **81** لهيئات التقنية المتخصصة ، مما أدى إلى توزيع غير فعال لمختلف وسائل الإنتاج بين معارف التعاونيات و المزارع ، فتخص المزرعة التي فيها أقارب أو معارف بأحسن الوسائل بينما تبقى تعاونيات أخرى بأمس الحاجة لمثل هذه الوسائل .

– توزيع الأراضي بين التعاونيات الفلاحية للثورة الزراعية لم يتم بطريقة عادلة بل استفادت بعض التعاونيات من أجود الأراضي و أخصبها و التي تصلح لمختلف الزراعات ، مما جعل هذه التعاونيات تعود على المستفيدين منها بأكبر الموارد نتيجة تسويق مختلف المنتوجات الفلاحية ، في حين أنّ بعض التعاونيات لم تستفد إلاّ من مساحات صغيرة بالاضافة إلى كونها أراضي أقل جودة أو تصلح لمنتوجات معينة كالحبوب مثلا .

---

[1].Benissad,ME éconmie de développement de l’Algérie O.P.U Alger ,1979,P292 .

[2]–التخطيط و التنمية الجزء الأول وثيقة لحزب جبهة التحرير الوطني 1985 ، ،ص 78 .

- إنّ تدخل الدولة في تحديد برامج الإنتاج للتعاونية غالبا ما كان يعود على التعاونية بنتيجة جد سيئة لأن التعاونية أو المزرعة لم تكن تصلح لذلك النوع من الإنتاج ، وهو ما جعل المستفيدين بعيدين كل البعد عن قرارت الإنتاج ، مما أدى بهم إلى الإحساس أنهم لا يختلفون عن الأجواء في شيء ، خاصة إذا علمنا أن معظم نتائج السنة المالية كانت خسارة ، مما أدى الى عدم توزيع الأرباح على المستفيدين لأكبر عدد من المزارع .

-إن تحكّم الدولة في نشاطات الوحدات الإنتاجية يظهر من خلال إلزام تعاونيات الثورة الزراعية باتّباع المخططات الوطنية و البلدية ، فكل مستفيد ملزم باتباع المخطط الانتاجي البلدي و الذي يخضع بدوره لمخطط الإنتاج الوطني [1] وهو ما يبين على أن المستفيدين لا يمكنهم إتخاذ قرارات الإنتاج لوحدهم بل هم مرغمون على اتّباع ما يتماشى و المخططات الوطنية و إن أي مخالفات لهذا قد تكلف المستفيد من تنحيته و حرمانه من حق الإستفادة و العضوية في التعاونية . وهكذا يتحول المستفيدون إلى مطبقين للقرارات التي تصدرها الدولة و ليست لهم القدرة على إتخاذ أي قرار . [2]

-لكل متعاون أو مستفيد في التعاونية الفلاحية د أدنى من الأجر و أن ضعف هذا الأجر " 300دج في الشهر في ذلك الوقت " لم يكن يسمح للمستفيد من تلبية مختلف إحتياجات المعيشة ، مما إضطر الكثير من المستفيدين إلى التخلى عن التعاونيات ، و البحث عن العمل في مجال خارج الفلاحة .

إن هذه الوضعية الحرجة التي كان يحياها المتعاونون جعلت الكثير منهم ينسحبون من التعاونيات .متخلين بذلك عن الأرض التي وزعت عليهم خاصة في المناطق التي توجد بها صناعات توفر مناصب شغل كما هو الحال بالنسبة للمدن الكبرى كالجزائر و وهران ... أين تكثر الصناعات و القطاعات الانتاجية الأخرى ، و في هذا الصدد قد تم تجسيل 3842 مستفيد متراجع وهو ما يعادل نسبة 7% من المستفيدين

([1])-المادة 39 من القانون 72-109 المؤرخ في 7 جوان 1972.

[2]- S. Berdani , L'agriculture Algérienne depuis 1966-, opu , economica Alger et Paris,1981 ,p 334 .

على المستوى الوطني ، ولقد وصلت نسبة المتخلين عن العمل في إطار التعاونيات الفلاحية ما يعادل 40% من مجموع المتعاونين ، بينما بلغت نسبة المتخلين في ولايات أخرى مثل تلمسان 10%.

– إن سياسات التسويق و التموين و التمويل المتبعة في ذلك الوقت كانت تعتبر حاجزا بدلا من منشط للتعاونية و في كثير من الأحيان و خاصة مؤسسات التسويق أو التموين كانت من بين أهم المؤسسات التي عملت على رفع التكاليف و هدر الانتاج .

وهو ما أدى إلى أن إستخدام المدخلات الحديثة كالآلات الزراعية و الأسمدة لم تحقق النتائج المرجوة و يمكن القول أن المتعاونين في الثورة الزراعية ليسوا أحرار في تسيير تعاونيتهم فالدولة تضغط من كل الجوانب بالطرق المباشرة و الغير مباشرة في تسيير تعاونيتهم لكن بالاضافة إلى مشاكل التسيير فان المتعاونيين ليست لهم الحرية الكاملة في تصريف منتجاتهم إذ تقوم الدولة بتسويق كل المنتوجات عن طريق مؤسساتها .

ونتيجة للمشاكل التي كان يعيشها القطاع الزراعي في الجزائر بصفة عامة و القطاع العمومي بصفة خاصة رأت الدولة أنذاك إدخال إصلاح جديد على هدف تفعيل و إعطاء المكانة الإقتصادية اللاّزمة له بين مختلف القطاعات الإقتصادية الأخرى و الحد من الإزدواجية التي أصبح هذا القطاع يتصف بها ، و كذا الحد من فوضى التسيير و التدخلات المختلفة من طرف أجهزة التسيير المفروضة على هذا القطاع و التقليل أيضا من المساحات الشاسعة التي كانت تملكها مزارع القطاع المسير ذاتيا و بعض مزارع الثورة الزراعية.

الأمر الذي أدى إلى إنشاء القطاع الفلاحي الاشتراكي [1] عن طريق دمج مختلف مزارع التسيير الذاتي و قدماء المجاهدين و مزارع الثورة الزراعية للتخلص من الإزدواجية حيث تم تكوين 3500 مزرعة فلاحية إشتراكية تتربع على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 2830000 هكتار .

ثانيا :المرحلة من 1987 الى غاية اليوم .

إن الاهتمام بالقطاع الفلاحي بصفة عامة و الفلاحي العمومي بخاصة أدى بالدولة إلى القيام بمختلف الإصلاحات و في فترات زمنية متقاربة بهدف النهوض بهذا القطاع و العمل على إزالة المشاكل و العراقيل التي تحول دون تحقيق نتائج إقتصادية إيجابية تليق بالقطاع الفلاحي الجزائري .تمثلت هذه الإصلاحات في تكوين ما سمي بالمستثمرات الفلاحية ، عن طريق توزيع الأراضي الحكومية و عوامل الإنتاج التابعة لها على شكل مستثمرات فلاحية جماعية أو فردية ." حيث تمنح الدولة المنتجين الفلاحين المعنيين بهذا القانون حق الإنتفاع على مجمل الأراضي التي تتألف منها المستثمرة ، كما يمنح حق الانتفاع الدائم مقابل دفع إتاوة من طرف المستفيدين يحدد وعائها و كيفية تحصيلها و تخصيصها في قوانين المالية".[2]

أما الهدف من هذا الإصلاح المتمثل في إنشاء المستثمرات الفلاحية فقد حدد بطريقة قانونية و واضحة كما يلي:

- يهدف إلى تحديد قواعد إستغلال الأراضي الفلاحية و تحديد حقوق المنتجين وواجباتهم .

- ضمان إستغلال الأراضي الفلاحية إستغلالا أمثلا

- رفع الإنتاج و الإنتاجية بهدف تلبية الحاجات الغذائية للسكان و إحتياجات الإقتصاد الوطني .

- تمكين المنتجين من ممارسة مسؤولياتهم في إستغلال الأراضي .

([1])-التعليمة الرئاسية رقم 14 و الصادرة بتاريخ 17 مارس 1981 و المتبوعة بالمنشور الوزاري رقم 707 و الصادر بتاريخ 15 أكتوبر 1981 .

([2])-المادة 6 من القانون 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 و المتضمن كيفية استغلال الاراضي الفلاحية التابعة لاملاك الدولة و الصادر بالجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 9 ديسمبر 1987 العدد 50.

- ضمان الإستغلال الفعلي للمستثمرات الفلاحية .

- إقامة صلة بين دخل المنتجين و حاصل الإنتاج .

- كما أن عملية تكوين المستثمرات الفلاحية بدأت عن طريق توزيع الأراضي الفلاحية حسب ما حدد قانونيا و ذلك على النحو التالي :

-تمنح هذه الحقوق بالدرجة الأولى للعمال الدائمين و غيرهم من مستخدمي تأطير المستثمرات الفلاحية القائمة عند تاريخ إصدار هذا القانون ..

-كما يمكن منح هذه الحقوق لهذه الجماعات تتكون من أشخاص يمارسون مهنة مهندسين و تقنيين ، فلاحين موسميين ، وكذا الفلاحين الشباب على الأراضي الزائدة بعد تشكيل المستثمرات الجماعية من قبل العمال المشار اليهم في الفقرة الأولى من هذه المادة ، **وفي كل حالة من هذه الحالات تمنح الأولوية للمجاهدين و ذوي الحقوق.** [1]

في هذا الإطار،فإن كثيرا من المستفيدين من المستثمرات الفلاحية الخاصة منها الفردية أو الجماعية ذات ثلاثة أفراد لا ينتمون الى القطاع الفلاحي **بل هم من أصحاب النفوذ الذين إستغلوا المرحلة إما أنهم مسؤولون في جهات معينة أو من أصحاب المعارف القوية ، حيث إستفادوا من أخصب الأراضي و أجودها و المصنفة في القائمة الأولى أو الثانية من صوبة .**

إن الاصلاحات الزراعية في القطاع الفلاحي الحكومي و التي تمت بموجب القانون 87-19 و المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 جرت في فوضى كاملة ، إذ تكالبت عليها القوى السياسية و الإجتماعية في غياب القانون الذي يحكم طريقة التوزيع و تكوين المستثمرات الفلاحية مما أدى بعمال وزارة الفلاحة و

([1])-المادة 10 من القانون 87-19، الجريدة الرسمية .

المؤسسات الفلاحية الأخرى بل حتى من لا علاقة له بالإنتاج في القطاع (أجانب ، موظفين ، ضباط ، أساتذة) بإستغلال الوضع حيث إستفادوا من أحسن و أخصب الأراضي.

المطلب الثالث:التمويل في القطاع الخاص الزراعي .

منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1987 إتسمت سياسة التمويل و القرض الفلاحي بإزدواجية قائمة على التمييز بين القطاع الخاص و القطاع الاشتراكي(العام)من حيث الشروط و إجراءات منح و تسديد القروض و التي كانت دائما لصالح هذا الأخير .

لم يستفد القطاع الخاص خلال هذه الفترة إلاّ بمبالغ قليلة مست عددا محدودا من الفلاحين لا يمثل إلاّ حوالي 9.5% من مجموع الفلاحين و بالنظر إلى السياق الوطني لهذه المرحلة يمكن القول أن إقصاء الفلاحين الخواص من الإستفادة من القروض كان مقصودا و ذلك بهدف إستدراجهم للاندماج في تعاونيات الثورة الزراعية التي حاولت السلطة إنجاحها مهما كان الثمن:

أولا:قروض الإستغلال .

الجدول رقم08 : تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الخاص خلال الفترة 1970-1975 .

الوحدة : مليون دج / ألف شخص

الموسم	1970	1971	1972	1973	1974	1975
مبلغ القرض	60.7	30	58.1	44.6	2.2	2.8
عدد المستفيدين	60	44	85	66	/	/

Source : S . Berdani, op. cit , p 216.

لقد كان نصيب القطاع الخاص من قروض تمويل الاستغلال ضيئلا جدا حيث لم يتحاوز 5% مما تحصل عليه القطاع الاشتراكي خلال فترة المخطط الرباعي الأول ، رغم أن القطاع الخاص ظلّ إلى غاية 1973 يستحوذ على حوالي 69% من الأراضي الصالحة للزراعة و أكثر من 90% من إجمالي الثروة الحيوانية .وإذا إستبعدنا إحتمال كون القطاع الخاص يملك من الموارد المالية ما يسمح له بالاعتماد كليا على التمويل الذاتي ، خصوصا القسم التقليدي منه فان ضآلة مبلغ القروض التي إستفاد منها ترجع الى :

- تعقد شروط إجراءات الوصول إلى القرض التي تقصي قسما كبيرا من الفلاحين من الإستفادة بالقروض .

- كون هذا النوع من القروض يقدم عينا في شكل بذور و أسمدة ...الخ أو في شكل خدمات حرث و حصاد بواسطة عتاد الشركة الفلاحية للإحتياط الأمر الذي يجعل الاستفادة بالقروض مرهونة بمدى توفر هذه العناصر لدى أجهزة التموين والخدمات

- تحفظ الفلاحين و ترددهم بعد الشروع في تطبيق إجراءات الثورة الزراعية .

- إنصراف إهتمام الدولة في قطاع الثورة الزراعية الناشئ و تعمدها حجب القروض على الفلاحين الخواص في محاولة لإستدراجهم للإندماج في نظام الإنتاج .

أما بعد إصلاح سنة 1978 إتسمت شروط منح **87** ، المرونة أدت الى إقبال الفلاحين و إرتفاع محسوس في مبالغ القروض الممنوحة كما يظهر الجدول التالي :

الجدول رقم 9:تطور قروض الإستغلال الممنوحة للقطاع الخاص خلال الفترة 1979-1982 (الوحدة مليون دج).

المواسم	79/78	80/79	81/80	82/81

عدد المستفيدين	58.862	15.327	12.322	10.025
القروض الممنوحة	190.6	131	141	138
القروض المنفذة	100.5	59	64.8	18.1
معدل التنفيذ %	53	45	46	49
القروض المسددة	60.4	24.1	22.1	25.3
معدل التسديد	60	41	34	37

Source : recensement générale de l'agriculture privé .

ثانيا: قروض الإستثمار .

لقد تميزت سياسة التمويل إزاء القطاع الخاص بتردد تجلي في تذبذب حجم القروض الممنوحة له من فترة إلى أخرى ، حيث إنخفضت خلال فترة المخطط الرباعي الثاني إلى حوالي نصف ما كانت عليه خلال الرباعي الأول ثم تضاعفت خلال المخطط الخماسي نحو 6 مرات عما كانت عليه في الرباعي الثاني ، وهذا رغم ضعف مستوى التجهيز في هذا القطاع الذي يتطلب تطويره إستثمارات كبيرة يتعذر على الفلاحين تحقيقها إعتمادا على إمكانياتهم الذاتية .

وباستثناء فترة المخطط الرباعي الثاني التي إتسمت بتخوف الفلاحين بعد مرحلة تحديد الملكيات العقارية الزراعية في إطار تطبيق أحكام " الثورة الزراعية " و إنصراف إهتمام الدولة نحو تعاونيات الثورة الزراعية فإنخفضت نسبة تحقيق الإستثمارات في القطاع **88** % كما يوضح الجدول التالي :

الجدول رقم 10:تطور قروض الاستثمار الممنوحة و المنفذة في القطاع الخاص خلال الفترة 1970 -1984 (الوحدة : مليون دج).

المخططات	الرباعي الأول	الرباعي الثاني	1979	الخماسي الأول

القروض				
قروض ممنوحة	260	160	164	965
قروض منفذة	208.5	54.6	136.1	783
نسبة التنفيذ	80	34	83	81

المصدر: أرقام المخططين الرباعيين : Bedrani , op.cite.p 218

- أرقام 1979 البنك الوطني / مديرية تمويل الفلاحة.

- أرقام المخطط الخماسي : بنك الفلاحة / مديرية التمويل القطاع الخاص.

و بالإجمال فان المبالغ المقرضة للقطاع الخاص كانت منخفظة جدا [1] ، وهي حتى لم توزع بصفة كلية نظرا للبيروقراطية المفرطة و النظم و الإجراءات المعقدة المطبقة للحصول عليها و كذا سياسة التلاعب و تحويل هذه القروض لقطاع الثورة الزراعية ،[2] و إن كان أستفيد منها فقد كان ذلك من نصيب الملاّكين الكبار و المتوسطين نظرا لبعض الأسباب التي ذكرت حيث إستغلوا نسبة كبيرة منها لتوسيع مشاريع التربية الحيوانية أو لتشكيل مؤسسات تقوم بتنفيذ الأعمال الزراعية أو للقيام بالإستثمارات خارج القطاع الزراعي .

المطلب الرابع: عوامل الإنتاج الأخرى (أدوات العمل و قوة العمل).

بمعنى التطرق لقوة العمل في القطاع الخاص الزراعي و تطورها بالإظافة للتجهيز في هذا القطاع ويدخل في هذا النطاق الآلات الزراعية، البذور، الأ [illegible] ري وغير ذلك من اللوازم

الزراعية...ويندرج في هذا الإطار أيضا تحدي [illegible] وامل الإنتاج وتوسيعها من خلال فحص قدرة القطاع على تكوين رأس مال.[3]

(1)- لم تشجع هذه القروض على ارتفاع المردود لدى الفلاحين الذين شكلوا مصدرا رئيسيا للهجرة الريفية ولا تكن أكثر من ان سمحت لهم بتحسين مستوى معيشتهم .

(2)- ومن بين 100 مليون دج سنة 1971 ، 40 مليون حولت الثورة الزراعية ، ومن بين 100مليون دج سنة 1972 ، 60 مليون حولت أيضا للقطاع الثورة الزراعية .

3 – عملية تكوين رأس مال سوف ترتبط بالاستثمار من خلال تجديد وتوسيع الطاقة الإنتاجية التي ترتبط بالإنفاق الذي يستلزم وجود المدخرات.

أولا: وسائل الإنتاج.

الجدول رقم 11: توزيع وسائل الإنتاج لكل قطاع سنة 1978.

	قطاع عام	قطاع خاص
جرارات	32150	10000
حصادّة درّاسة	4000	5
حصادّات	11400	24
آلات الحراثة	72000	20100
شاحنات	3200	34
إستهلاك الأسمدة (1978)	222800 طن	122300 طن
منتوجات	12600 طن + 10000 هكتار	600 طن + 810

Source : Ahmed Hemmi, économie de l'Algérie indépendante, ENAG éditions, 1991, page 40.

وحسب إحصائيات حول القطاع الخاص استحوذت الإستغلالات التي فاقت مساحتها الـــ 20 هكتار (والتي تمثل 12% من عدد الاستغلالات) عن 66% من الجرارات و 28% من هذه الأخيرة ذهبت للاستغلالات الكبيرة التي تراوحت مساحتها من 5 إلى 20 هكتار (35% من عدد الاستغلالات) وإستحوذت الصغيرة والتي تشكل 53% من عدد الاستغلالات الإجم **90** من هذه الآلات وتملك الاستغلالات الكبيرة النسب الأكبر في إستحواذها على الآلات الأخرى فمثلا 36% من آلات تسوية التربة وتفتيتها 79% من آلات الحصادة والدراسة و 34% من تجهيزات السقاية والري. وإضافة إلى التوزيع الغير متساوي في الأرض، إتسم القطاع بضعف تقني واسع ويظهر ذلك أكثر من خلال إحصاء 1973 فـــ 47% من

الإستغلالات تستخدم المحراث الآلي أي أكثر من الضعف لا زالت تستعمل المحراث التقليدي الخشبي و26% فقط تستخدم الجرار الآلي وخاصة الإستغلالات المتوسطة والكبيرة.

فالإستغلالات الصغيرة في القطاع الخاص لم تملك وسائل الإنتاج الكافية والحديثة ونفس الوضع بالنسبة لعوامل التكثيف (الوسائل الغير ميكانيكية في الإنتاج) من أسمدة، بذور جيدة، مبيدات.. فنسبة القطاع الخاص في إستعمال الأسمدة لم تتعدّ في أحسن الحالات 11% حتى سنة 1973 (حيث لم تتجاوز 7% من مجموع الأسمدة الكيماوية المستخدمة سنة 1967 بمقدار 20000 طن). وهي بطبيعة الحال لا تكفي لتجديد قوة التربة على إنتاج المحاصيل.

الجدول رقم12 :إستهلاك الأسمدة في الزراعة (مليون الوحدات المحصلة).

	1969 - 1970	1071 – 1970	1972 - 1971	1973 - 1972
القطاع المسير ذاتيا	67.1	92.4	152.4	185.3
القطاع الخاص	8.4	6.8	15.8	23.9
نسبة القطاع الخاص من المجموع	%11	6.8%	%9	%11

Source : Abdelatif Benachenhou, exode rural, op, cit , page 27.

نفس الشيء بالنسبة للبذور فالقطاع الخاص يستحوذ دائما على الجزء الأقل وتتم شراء هذه البذور غالبا خارج السوق الرسمية للتسويق وتظل عملية تربية في القطاع إذن محدودة.يُضاف إلى هذا الضعف التقني الواضح للقطاع عدم الاستفادة من السياسة الزراعية العامة – التي قامت بها فرنسا – في مجال البناء التحتي لأن ذلك كله كان يتم في المناطق التي تتوافق مع درجة تركز المعمرين قبل الاستقلال، حيث تم بناء

السدود وشق الترع وحفر الآبار ...الخ فمن مجموع المساحة الزراعية المروية بمياه السدود سنوات قليلة بعد الإستقلال 144977 هكتار إنفرد قطاع التسيير الذاتي بما لا يقل عن 75% منها بينما نسبة القطاع الخاص لم تتعد 25% مما جعله خاضعا في أكثر الحالات للعوامل الطبيعية (الأمطار) بصفة أساسية.

إن الحرث السيء للأرض (نظرا لضعف استخدام الجرار)، ندرة تطبيق وسائل خصوبة الأرض وضعف التجهيز بشكل عام، يكون ضعف المردود هنا النتيجة الفعلية:

الجدول رقم 13:تطور الإنتاج الزراعي.(الوحدة مليون دج).

السنة	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971
الإنتاج الزراعي ككل	2295	2300	1600	2300	2600	2555	2520	2510

Source : Abdurahmane Hersi, op.cit, page 136.

الجدول رقم14:مردود القطاع الخاص في زراعة الخضار والحمضيات. (الوحدة قنطار للهكتار الواحد)

السنة	الحمضيات	السنة	الخضار
68 – 64	59	1964	79.3
73 – 69	62	1965	81.3
72 – 71	58	1969	87.3
73 – 72	65	1973	91.0
74 – 73	69	1974	100.6
75 - 74	90	1975	99.6

Source : Abdelatif Benachenhou, exode rural, op. cit, pag 32,33.

الجدول رقم 15:تطور مردود زراعة الحبوب و القمح.

	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	Moyen
الكمية مليون قنطار	9.9	14.1	12	14.7	10.4	14.6	9.4	7.4	15.5	12
RQ /ha مردود القنطار للهكتار الواحد	4.4	6.3	5.4	6	4.8	5.4	4.2	3.9	8	4.7

Source : Djilali Sari , les mutations socio-économiques et spatiales en Algérie, OPU, 1993, page102.

وبالموازاة مع ذلك يلاحظ في هذه الفترة إنخفاض نسبة الإنتاج الزراعي (ككل لكل القطاعات) من الإنتاج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات:

الجدول رقم 16:تطور الإنتاج الزراعي مقارنة بالإنتاج الصناعي .

السنة / القطاع	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972
الزراعة %	24.5	20.7	22.3	16.6	19.3	19.9	17.6	15.6	14.6	13.5
الصناعة %	13.1	15.1	15.2	18.3	18.1	15.7	18.2	18.2	15.8	18.6

Source : Abderrahmene Hersi, op. cit, page 137.

ثانيا:القدرة على تكوين رأس مال و تجديد وسائل الانتاج .

تبدو أغلب تلك الوحدات الزراعية لا تشكو من ضعف الانتاجية و المردود أو ضعف وسائل الانتاج المستخدمة و إنما تشكو كذلك و بصفة قوية عن عجزها عن تطوير قواها الانتاجية " بالاستثمار " نظرا لعدم القدرة على الادخار النقدي فيها تقريبا فهي لا تتوفر على فائض اقتصادي فعلي تستطيع تسويقه في السوق و الحصول منه على دخول نقدية و النتيجة الحتمية ضعف ارتباطها بالسوق (الداخلية عموما و الخارجية خصوصا) نتيجة لاستيعاب الاستهلاك الذاتي كامل الناتج الزراعي تقريبا ، أما عن الجزء البسيط منه و النازل للسوق يأتي منخفض الجودة و بالتالي منخفض الثمن و في ظل منافسة شديدة مع الاستغلاليات التي تستخدم تجهيزات متطورة فيفقد الملاّكون قدرتهم على التأثير في السوق فمساهمتهم تظل محتشمة و ضعيفة و يؤدي هذا الوضع إلى التدهور ... و الأكثر وضوحا هو أن مع هذا التدهور تزداد الحاجة لعمال هذه الاستغلاليات الصغيرة المساحة إلى العمل خارجها بسبب تزايد عدد أفراد العائلة و جمود المساحة الزراعية " الغير كافية " لضمان العيش فالفقر و تدهور مستوى المعيشة بسبب إنخفاض متوسط الدخل السنوي النقدي يقودهم ليصبحوا عمالا أُجراء أو انصاف عمال في ملكياتهم و الملكيات الكبيرة أو اللجوء إلى العمل غير الزراعي .

ثالثا: القوة العاملة الزراعية .

إنخفضت عملية إستخدام العمال المأجورين الدائمين و المؤقتين في الاستغلالات الزراعية المتوسطة و الكبيرة الحجم في القطاع الخاص و يعود هذا الانخفاض لأسباب عديدة و أهمها التوسع في إستخدام الآلات و التجهيزات الحديثة في المساحات الشاسعة عوضا عن قوة العمل إضافة إلى الانخفاض النسبي في المساحات الزراعية التي تتطلب زراعتها إستخدام قوى عمل كبيرة مقابل إزدياد المساحات الزراعية التي تتطلب قوة عمل قليلة :" تبدل في بنية الزراعة عموما ." [1]

الجدول رقم17 :شراء الجرارات في القطاع الخاص .

	1962-1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	المجموع
جرار بعجلة	4400	1730	1385	110	753	38	57	17	9490
جرار بسلسلة		100	348	161	39	24	20	1	693
المجموع	4400	1830	1733	1271	792	62	77	18	10183

Source Abdelatf Benachenhou,exode rural,op cit, p69 .

وفي هذا الإطار فقد إنخفض عدد العمال الدائمين من 50520 سنة 1951 الى 35061 سنة 1968 .

[1]–توسع زراعات الاعلاف الخضار و الاشجار المثمرة .

الجدول رقم 18:عدد العاملين للمزرعة الواحدة في القطاع الخاص .

	أقل من 1 هكتار	1-5 هكتار	5-10 هكتار	10-15 هكتار	50 هكتار و اكثر
النسبةالمئوية للاستغلالات	21.3	40.2	18.0	19.0	1.5
المساحة المتوسطة بالهكتار	0.36	2.3	6.5	18.2	88.2
عدد العاملين في الاستغلالة(المزرعة)	1.5	1.7	1.8	2.0	2.0
عدد الهكتارات لكل عامل	0.24	1.35	3.8	9.1	44.1

Source : Abdelatf Benachenhou,exode rural,op cit, p36 .

و إنعدام التكافؤ بين المساحة المستغلة و عدد العاملين يدعو إلى تمييز إستغلالات طالبة لقوة العمل و أخرى عارضة لها مع وجود إختلافات داخلية فيما بينها ، فضمن تلك الاستغلالات العارضة نميز تلك المعدومة النشاط الزراعي كليا و التي تقل مساحتها عن الهكتار الواحد و تعتمد بصفة أساسية على العمل خارج حدود استغلالاتها كي تضمن معيشتها و تلك التي تعيش على هامش الاستغلالة و التي تتروح مساحتها من هكتار الى 5 هكتارات ، أما المساحات من 5 الى 10 هكتارات تعيش من هذه الاستغلالة لكنها تكون دوما في حاجة إلى دخول من خارج الاستغلالة لأنها دخول نقدية و ثابتة و خاصة عندما يكون عدد أفراد الاسرة كبيرا ،أما التي تمثل الطلب على قوة العمل فهي تلك الاستغلالات الكبيرة و المتوسطة الحجم و التي تتجاوز مساحتها إمكانيات عمل عائلاتها فتضطر إذن لشراء قوى عمل دائمة كانت أو موسمية و تجري دائما مقارنة نقدية لتحدد ما تحققه من أرباح جراء إستخدامها " الآلات الزراعية " قياسا إلى إستخدامها القوة العاملة .

و عموما في أراضي القطاع الخاص خاصة تلك التي تقل المساحة فيها عن الـــــ 10 هكتارات فان الضعف المزدوج التقني (وسائل العمل) و الإجتماعي (الطابع العائلي للإنتاج) هيأ فيها هؤلاء العمال للهجرة الزراعية ثم الريفية بحثا عن دخل إضافي أو من طبيعة مغايرة و في قطاعات أخرى غير الزراعة و أخذت هذه العملية في التسارع نظرا للتزايد السكاني النشيط و لركود المردود و نتيجة للإزدياد الملحوظ في الطلب على قوة العمل من قبل القطاعات الأخرى غير الزراعية خاصة تلك التي لا تتطلب درجة عالية من التأهيل ؛

الجدول رقم 19:تطور السكان و القوة العاملة النظرية .

السنة	1966	1970	1977	1987
نسبة الزيادة السكانية	%32	%33.4	-	-
السكان من 20 الى 59 سنة	%35.9	%35.5	%36.4	%39.3

Source : Heni Ahmed,op.cit,p18.

الجدول رقم 20: تطور القوة العاملة الغير زراعية.(الوحدة بالمليون)

السنة	1966	1973	1974	1975	1976
اقتصاد	550	910	972	1045	1135
إدارة	180	300	315	240	385
نشاطات أخرى	130	200	220	245	275
المجموع	860	1410	1507	1630	1775

Source : Abdelatif Benachenhou, exode rural, op. cit . page 53.

وكما تمت الإشارة سابقا بأن القوة العاملة الزراعية شكلت نسبة 61% في الزراعة أثناء الإستقلال تتبدل المعطيات تدريجيا لتشغل قطاعات أخرى في اقتصاد الجزائر المستقلة الصدارة بقيام قطاع عام ضخم يقود المسيرة التنموية ويتدخل القطاع الخاص بصفة ثانوية في بعض القطاعات ويبدو كنشاط طفيلي في أغلب الأحيان وينمو في ظل هذا الأخير.

الجدول رقم 21:هيكل القوة العاملة في القطاعين الخاص والعام سنة 1977 .

	الزراعة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	النقل	التجارة	خدمات أخرى	المجموع
القطاع الخاص	55.0	34.4	36.5	30.1	72.7	69.6	38.2
القطاع العام	35.18	67.51	62.31	63.03	49.14		56.03 (متضمنة الإدارة)

المصدر: - عبد اللطيف بن أشهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، مرجع سابق، ص166.

B-Hamel, économique de l'état et socialisation en Algérie, opu ,1992 , p53. -

يبين الجدول السابق نمو العمالة في القطاع الخاص في فروع أخرى غير الزراعة حيث تصدرت التجارة والخدمات بجانب الزراعة النسب الأعلى مبينة بذلك إكتسابه على مرّ السنوات أهمية لا يستهان بها وقد هيّأ ذلك كلّه الوضع العام السائد في الأسواق منذ إنطلاق المخطط الرباعي الثاني . وأهم مؤشرات التراكم والتوسع في السوق الداخلي يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم 22:مؤشرات التراكم في السوق الداخلي.

السنة / المؤشر	1967	1969	1973	1977	1978
الاستهلاك الفردي للأسر	9820.8	12041.6	18071.1	38908.5	47820.4
التراكم الخام لرأس المال الثابت	3409.6	6165.4	12417.5	38794.1	49592.0
تعويضات الأجراء	5813.0	7429.3	11989.2	26175.8	36253.2
متضمنة الإدارة العمومية	1969.6	2449.6	3678.7	8324.1	10899.2
الفائض الصافي للاستغلال	7040.9	7427.3	11992.2	28283.5	33736.0

الوحدة بـــ المليون دج:

Source : Djilali Liabes, Capital privé et patrons d'industrie en Algérie 1962 1982, « proposition pour l'analyse de couches sociales en formation ,CERA imprimé sur presse spéciale UAFA avril,1984. Page 399.

يبدو من الضروري الآن تحليل تطور التراكم الرأسمالي الخاص في ميادين غير الزراعة وبصفة خاصة ربما الصناعة.

المبحث الثاني :تطور القطاع الخاص غير الزراعي وظروف نموّه:

المطلب الأول:بروز الرأسمال الخاص الصناعي.

– لقد إبتعدت القاعدة الاقتصادية للقطاع الخاص عن كونها قائمة على الزراعة كما كانت سابقا بل اتسعت لتشمل نشاطات غير زراعية.وإن دراسة تطور القطاع الخاص غير الزراعي وخاصة الصناعة يتطلب منّا أولا التوقف قليلا ولو بشكل مختصر لإستراتيجية التصنيع التي إتبعتها الجزائر.

لقد كانت الأهداف الكبرى لإستراتيجية التنمية **99** ـة التخطيط و الصناعة ترتكز على ما يلي :

–إنشاء سوق وطنية تشكل قاعدة أساسية للتنمية الاقتصادية و ذلك بتوجيه الجهاز الإنتاجي نحو السوق الداخلي بخلاف السياسة الإستعمارية التي عملت على توجيهه نحو الخارج ،وبإعتبار أن معظم الإستثمارات الصناعية موجهة في مرحلة أولى نحو إنتاج سلع التجهيز و ليس سلع الإستهلاك ،فإن الجزائر أبقت على إنفتاحها نحو الخارج فيما تعلق بالاستيراد للتكنولوجية و التخصص في تصدير المحروقات بإعتبارها تملك فيها ميزة نسبية .

–التكامل العمودي لمختلف فروع الاقتصاد و التوزيع المتوازن للإستثمارات بما يدعم التوازن الجهوي.

–إنشاء و تطوير مصادر تراكم رأس المال .

–ضمان الإستقلالية المالية للجزائر للتحرر من التبعية الإقتصادية للخارج مع تنويع العلاقات الإقتصادية بما يحقق توازن المبادلات مع الخارج لاسيما دول العالم الثالث و إنعاش قطاع الزراعة في مرحلة ثانية و ذلك بمكننة الريف ووضع تحت تصرف الفلاحين مختلف وسائل الإنتاج (جرارات ،أسمدة،...)لخلق الفائض الزراعي و القضاء على البطالة في الوسط الريفي و إعادة توزيع الدخول بصفة عادلة.

وخلال الفترة من 1967 إلى 1978 إستهلكت الإستثمارات العمومية ما قيمته بـــ 300 مليار دج "بالأسعار الجارية لسنة 1978[1]نصف تلك القيمة، أي ما يعادل 150 مليار دج كانت بالعملة الصعبة وتمثل المقابل

[1]– من عام 1963 إلى سنة 1970 كانت قيمة تبديل العملة الرسمية 4.937 دينار للدولار الواحد وبعد ذلك أصبحت كالتالي:
عام 1971: 4.644 دينار للدولار الواحد

للتثمين الدولي للمحروقات.وإن معدل الإستثمار بالنسبة للإنتاج الداخلي الخام لم يتوقف عن الزيادة منذ بداية إستراتيجية التصنيع وكان هذا المعدل عبر هذه الفترة كالتالي:[1]

المخطط الثلاثي 1967-1969 ما مقداره 26.4 %.

المخطط الرباعي الأول:1970-1973 :33.5%.

المخطط الرباعي الثاني :1974-1977 :46.8%.

سنة 1978 : 54.7%.

سنة 1979 :56.8%.

و الجدول التالي يبين تلك الإستثمارات العمومية :

	1967 - 1969		1970 - 1973		1974 – 1977		1978	
	المقدار	%	المقدار	%	المقدار	%	المقدار	%
محروقات	2.7	28	9.8	27	36	30	14.7	28
سلع وسيطية	2.2	22	9.7	27	33	29.8	13.8	26.2
سلع استهلاكية	0.45	6	1.3	3	5.2	4.3	4	7.6

1972: 4.556 دينار للدولار الواحد

1973 :4.185 دينار للدولار الواحد

1974: 3.997 دينار للدولار الواحد

1975: 4.125 دينار للدولار الواحد

[1]– B. Hamel, op .cit,page 44.

مجموعة الصناعة	5.4	56	20.8	57	74.2	64.1	32.5	61.8
الزراعة	1.6	16	4.6	13	5.8	4.7	2.4	4.5
هياكل قاعدية وأخرى	2.7	28	11.3	30	40.8	33.3	17.7	33.7

الجدول رقم 23: بنية الاستثمارات العمومية المحققة من 1967إلى 1978(الوحدة مليون دج).

Source : Djilali Liabes, op. cit , page 271.

ويتضح الاختلال في نظام الاستثمارات والتفاوت الذي يظهر في النسب المعدة لمختلف المخططات وبصورة خاصة، الزراعة، المرافق الاجتماعية، صناعة السلع الاستهلاكية هذه الأخيرة التي لا يظهر بأن الدولة قد حددت بدقة إستراتيجيتها تجاهها ولذا فقد سمح التأخر المتراكم في بعض الفروع منها بأن يهيمن القطاع الخاص على السوق.

و ليس من المبالغ فيه إذن إذا اعتبرت الدراسات المختلفة والمتفحصة للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة بأن ديناميكية وأسلوب سير القطاع العام كوّنا الأساس الموضوعي لتراكم نمو القطاع الرأسمالي الخاص في بعض الميادين،فالزيادة السريعة لحجم الإستثمارات العمومية بعد 1967 والتي ترافقت مع الزيادة في كتلة الأجور التي وزعتها الدولة بسرعة نتيجة لتطور العمالة وبنية المؤهلات، سواء في القطاعات الإنتاجية أو الإدارات أعادت كلها هيكلة الأسواق (جدول سابق) خاصة فيما يتعلق بسلع الإنتاج الوسيطية أو سلع الإستهلاك (المعمرة أو غير المعمرة) شجعت كلها على نمو سريع للاستثمار الخاص في قطاعات الصناعة، البناء، الأشغال والتجارة.

وساعد الاختلال الذي حصل بين مستويات العرض والطلب في ميادين كالإسكان، النقل، الأشغال، بالإضافة التنوع والتوسع في الاستهلاك لدى العائلات والأسر في تكوين مصادر ريوع لمختلف النشاطات التي تتميز بمستويات كبيرة من حيث الطلب و في ظل غياب المنافسة تشكلت له أسواق احتكارية أو شبه إحتكارية ،

الجدول رقم24: تطور الاستهلاك الخاص للأسر (مليون دج)

الإستهلاك	1967	1969	1971	1973	1975	1977	1978	1980	1981
الخاص للأسر	9820.8	12041.6	14283.5	1871.1	26628.7	38908.5	47820.4	66300.0	80000

Source : Djilali Liabes , op.cit , page : 399.

وعرض بعض المؤشرات سواء المتعلقة بحجم الاستثمارات رقم الأعمال ، تطور العمالة ... تؤكد على تطور القطاع الخاص :

الجدول رقم 25: تطور القطاع الخاص الفترة من 1966إلى 1980.(الوحدة:)

الحجم	1966	1969	1974	1977	1980
0-4 أجراء	-	2201	3201	3339	5000
أكثر من 5 أجراء	-	1845	2618	2731	4387

"Source : Djilali Liabes , op.cit , page : 419.

الجدول رقم26 : تطور العمل في الصناعة (الأشغال العمومية غير محسوبة) من 1972 – 1979.

السنة	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
قطاع التسيير	10268	9903	-	-	-	-	-	-

الذاتي								
القطاع العام	111052	139593	173032	207095	239606	239046	278410	295850
القطاع الخاص	62981	61911	64419	66847	70985	72855	98830	95859
نسبة التغير في القطاع الخاص	-	−1.3	+4.1	+3.8	+6.2	+2.6	+35.6	−3.0

Source : Djilali Liabes , op. cit , page 398.

جدول رقم 27 : تطور نصيب القطاع الخاص من القيمة المضافة (%)

القطاعات	1969	1973	1974	1977	1978
الزراعة	76	81	77	74	73
الصناعة الأساسية وصناعة الاندماج	57	49	33	18	18
صناعات تحويلية أخرى	48	52	45	34	38
صناعات تحويلية	52	51	39	26	27
البناء والأشغال العمومية	63	53	30	21	27
المناجم والطاقة	31	5	3	2	2
الإنتاج المادي باستثناء	-	51	52	33	-

المحروقات					
المحروقات	81	14	18	17	17
النقل والمواصلات	24	12	11	9	9
التجارة	69	62	86	77	68
الخدمات	82	81	81	78	75
القيمة المضافة فيما عدا المحروقات	63	54	52	45	42
مجموع القيمة المضافة	66	45	38	35	34

المصدر : عبد اللطيف بن أشنهو ، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط ،مرجع سابق ، ص 165.

الجدول رقم 28: تطور الإنتاج الداخل ترة من 1969 إلى 1978. **104**

الفروع الاقتصادية	1969			1974			1978		
	عام	خاص	المجموع	عام	خاص	المجموع	عام	خاص	المجموع
صناعة	232.8	300.6	533.4	791.4	274.2	1065.6	2361.2	258.9	2620.1
الكترونية	141.5	24.5	166.0	278.5	60.0	338.5	1059.6	90.2	1149.8
مواد البناء	69.6	287.7	218.1	341.6	189.7	531.3	623.5	216.5	840.0
كيمياء –	649.6	335.0	984.6	1219.3	339.5	1558.8	2047.5	749.5	2797
بيلاستيك	133.5	285.5	419.0	183.1	697.4	880.5	677.6	1137.9	1815
صناعة	32.2	122.8	155	91.7	190.5	282.2	273.5	203.6	477.1

غذائية	69.5	212.8	282.3	237.4	275	512.4	487.8	316.4	804.2
صناعة	10.1	9.9	20	13.3	20.2	33.5	54.1	47.1	101.2
النسيج									
المجموع	1338.8	1934.6	2778.4	3156.3	2046.5	5202.8	7584.8	2030.1	10604.9

Source : Djilali Liabes, op. cit , page 429.

و بالرغم من انخفاض هذه القيمة في مختلف تلك المجالات إلا أنها تعتبر هامة خاصة فيما يتعلق بالقيمة النسبية (خاصة عند استثناء المحروقات) و فيما يتعلق كذلك بالقيمة المطلقة (القيمة الكاملة ليست نسبة) على الأخص إذا أخذنا بعين الاعتبار تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة ، (و ابتعدت القاعدة الاقتصادية للقطاع الخاص كونها قائمة على الزراعة كما كانت سابقا بل اتسعت لتشمل نشاطات غير زراعية).

التطور المقارن لرقم الأعمال الخاضع للضر , بالنسبة لرقم الأعمال الكلي الخاضع للضريبة لكلا القطاعين معا العام و الخاص يظهر ذلك.

الجدول رقم29 :بنية رقم الأعمال الخاضع للضريبة .

	القطاع الخاص	القطاع العام	الكلي
1974 – 1973	%47.6	%52.4	% 100
1975 – 1974	%41.1	%85.9	%100
1976 – 1975	%39.4	%60.6	%100

1977 - 1976	%36.7	%63.3	%100

المصدر : عبد اللطيف بن أشنهو ، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط ، مرجع سابق، ص171.

و التطور المقارن للدخول الخاضعة للضريبة للقطاع الخاص بالنسبة للدخول الكلية الخاضعة للضريبة لمجموع القطاعين فكانت بنية الدخول الخاضعة للضريبة

الجدول رقم 30:بنية الدخول الخاضعة للض

	القطاع الخاص	القطاع العام	الكلي

1974 – 1973	%65.8	%34.2	% 100
1975 – 1974	%56.6	%43.4	%100
1976 – 1975	%57.8	%42.2	%100
1977 - 1976	%51.6	%48.4	%100

المصدر : عبد اللطيف بن أشنهو ، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط ، مرجع سابق، ص171.

و هي نسبة هامة لهذا القطاع الذي مافتئ يتوسع ،و يساعد تفحص بنية دخول الأسر و العائلات في توضيح هذا التراكم:

الجدول رقم 31:مداخيل وإنفاق الأسر من 1967 – 1978 (الوحدة :مليون دينار).

	1967	1969	1973	1978	التغيرات	السنوية %
أجور	5.813	7.429	12.112	37.990	31.177	18.6
دخل المستقلين	5.026	5.543	7.411	15.756	10730	10.9
التحويلات	2.665	2.801	4.074	6373	3.708	8.2
مصدر صافي للأسر	13.504	15.773	23.597	60119	46615	14.5
الإستهلاك	9.821	12042	18071	50007	40.186	15.9
الإدخار	2.685	1.849	2.708	2.400	-	-

Source : B. Hamel, op. cit , page 55.

إذن فقد ساعد الإطار العام قانونيا وإداريا الـ ثمانينات القطاع الخاص على النمو في

ظل المؤسسات الوطنية العمومية للدولة التي بإحتكارها للتجارة الخارجية وفرت الحماية لمنتوجاته من

المنافسة الأجنبية، وتركزت الإستثمارات الخاصة في أنشطة اقتصادية تدر أرباحا سريعة وسهلة وسيطرت الفروع التي تستخدم كثافة رأسمالية منخفضة مثل النسيج، الغذاء واستطاع الخواص بالمرونة الكبيرة الاستحواذ على قسم هام من السوق لأن تلك المنتوجات لها في الغالب طلب كبير ولأن السوق المحلية تقوم باستقبال تلك المنتوجات مهما كانت نوعيتها وسعرها، ونتيجة لوجود هذا المجال المفتوح للقطاع الخاص للتلاعب بالمستهلكين وبالمنتوجات الرديئة والنادرة واشتغال القطاع العام بالصناعات الثقيلة أدى من جهة إلى خلق قيمة مضافة مرتفعة إستخدمت للحصول على إستهلاكات وسيطية ومن جهة أخرى إلى تحقيق أرقام أعمال مضاعفة من مبلغ الاستثمار الأصلي وبالتالي الحصول على مكاسب ضخمة.

المطلب الثاني: الملكية وعلاقات الانتاج.

أولا: مصدر وصفة التراكم.

إعتمد القطاع الخاص في الصناعة بصفة خاصة على الرأسمال التجاري ف 57 % من تجار الجملة تمحورت نشاطاتهم حول مؤسسات تشغل 20 عامل و ثلاث أرباع المقاولين كانوا تجار جملة في السابق ، ومن هذا المنطلق فإن تجارة الجملة و خلال الفترة الممتدة من الإستقلال وحتى سنة1970 قامت بلعب دور " البنك " بالإستفادة من منطق السوق التقليدي ، وذلك بتجنيد رؤوس الأموال في المشاريع الصناعية ، إقراض المال ، تنظيم و مراقبة بيع المنتوجات ، إعادة شراء المؤسسات المفلسة و غيرها ... وكانت هذه مرحلة تحول كبير منذ سنة1967 لأرباح تجارية إلى رؤوس أموال صناعية و ما فتئ الرأسمال التجاري يرافق النشاط الصناعي في تطوره و تركزه و إعادة إنتاجه الموسع[1]

في الحقيقة –الرأسمال التجاري للجملة سوف يكون إذن في الفترة من 1962–1970 الشكل الوحيد لتواجد الرأسمال ، له القدرات التنظيمية و المعرفة المتخذة إثر عملية التراكم في الصناعة ، الخبرة التاريخية له بالسوق الجزائرية ، و مشاركته لهيكلته إثر قنوات الإتصال التي نسجها في الوقت الطويل

[1]–Djilali liabes, op .cit,p93.–

للفترة الإستعمارية (أين كانت سياسات البيع و المنتوجات الفرنسية تساهم في الهيكلة الدائمة و التوسع لهذه البرجوازية التجارية التي تواجدت في تقاطع لعدة أسواق (مستعمر ،داخلي ، تقليدي ، متمدن ، حضاري ، ريفي ...) ومن خلال إتقانه لدوائر التوزيع بشكل موسع ، فقد كان الشكل الوحيد للتراكم " المسموح به " للجزائريين في الفترة الإستعمارية و بأقل الوسائل ففي الفترة من 1962إلى1966 كرأسمال جاهز للإستثمار يفسر سيطرته في الماضي (الإستعمار) وفي تلك الفترة (الإستقلال) حيث زاد رسميا العدد المتوسط للمؤسسات الخاصة الصناعية منذ سنة 1970.

و إذن في ظل محتوى أو مجال مؤمن أكثر فأكثر مسرع ومهيأ عن طريق قانون الإستثمار سنة 1966.فمنذ سنة 1967 تعتبر كبداية لفترة رئيسية لتطور الرأسمال الخاص الصناعي ، خلال العامين 1968-1969 ما يقارب 30% من المؤسسات المحصاة في 1969 تشغل أكثر من 5 أجراء كانت قد أسست ، بينما عدد التجار الذين إستثمروا في الفترة 1968-1969 تساوي تقريبا ما يقارب الـــ 50 % من عدد التجار الذين استثمروا في الصناعة مدة 70 سنة أي من 1900إلى1970[1]وإذا كان الرأسمال التجاري إستمر في مرافقة تطور الرأسمال الصناعي بهيكلته للسوق و تأطيره و إدخاله في استراتيجية للتوسع فقدفقد هذه الخصوصية نسبيا – لكونه الدائرة الحصرية للتراكم . وفعلا منذ 1970-1971 (فترة هامة من حيث المحتوى) رسمت الميل لإعادة إنتاج للأسس الخاصة للرأسمال الخاص الصناعي على مستوى موسع – فحركة التحول من قطاع إلى آخر (تجارة إلى صناعة) وجدت عن طريق ميكانيزم أساسي لأنه يضمن التحويل الذاتي للرأسمال الصناعي ما بين الفروع الداخلية للرأسمال الخاص . من هنا فإن رؤوس الأموال الصناعية تمول ذاتها أكثر فأكثر و تهاجر للفروع الأكثر مردودية –من النسيج إلى البلاستيك- إلى الغذاء ،إلى الأحذية ... و إلى قطاعات مضمونة لأن وضعية السوق للمنتوجات التقليدية في الملابس ، الجلود ، الغذاء تجعل المنافسة أكثر حدة .هذا التوجه للتمويل الذاتي يؤكد و يقوي فرضية

1- Djilali liabes, op .cit, p 36.

الفروع المنطلقة – فروع الإنطلاق – بمعدلات دوران مرتفعة و بأرباح معتبرة تخدم هي الأخرى دائرة التراكم لاستثمارات أكثر رأسمالية ، ترسم عددا لرأسمال صناعي يتطور بجانب هذا الرأسمال التجاري .

إنه لم يتم التخلي عن التجارة " الأصل " إنه يجرب فقط فقط المؤسسة الجديدة " التي تصبح المقر الجديد لتقدير القيمة " وإذن عملية التراكم في ظل وضعية إنتاجية صناعية ، إنها شروط موضوعية ، هذه الشروط لا تعمل سوى أن ترسم أطر هذه البرجوازية ، هي لا تحقق في أبعادها الاجتماعية ولا محتواها السياسي و الايديولوجي سوى نشوء هذا الرأسمال الخاص و الاستقلالية التي يتحصل علهيا مقارنة بالتجارة التي تبقى الشريك الاستراتيجي –وفي ظل إستقلالية كلية تجاه المؤسسات المالية التي أممت جميعا في 1966 تقوي المبادرة لرأسمال المال " ليس " كقيمة مالية " و لكن كعلاقات إجتماعية محددة تستيطع أن تشكل مكانها في المشروع الإجتماعي العام .

و عرفت النشاطات الحرفية هي الأخرى دخولا كبيرا في النشاطات الصناعية خاصة تلك التي كانت تنتج بأساليب حرفية ، وقد جذبت التكنولوجيا في الصناعة عددا أكبر من الحرفيين الذين كانوا يساهمون في الصناعة التقليدية الجزائرية مثل صناعة النحاس و الجلود الألبسة الصوفية ،الأواني الفخارية كما كانت منتوجاتها تزخر بها الأسواق و تسد حاجات المجتمع إلا أنها اضمحلت بشكل واسع و كأن التكنولوجيا قضت على هذا النوع من الصناعة المحلية و قللت حفز القائمين بها أو بطريقة غير مباشرة شجعتهم على تركها و الإتجاه للإستثمار الصناعي.

أما و كما سبق الحديث في مواضيع سابقة عن إنتقال كبير للقوة العاملة الزراعية إلى نشاطات غير الزارعية فقد عرفت الصناعة إستقدام عدد من الملاك الإقطاعيين بفضل العلاقات التي جمعتم بالرأسمال التجاري و الصناعي ولا ننسى الفئة الهامة من المضاربين الذين استفادوا في مناسبات معينة و عديدة من نقص الانتاج و إرتفاع الطلب – مما سمح لهم بالحصول على أرباح هائلة وجهت بشكل قانوني في

الإستثمار الصناعي أما المشاريع و الإستثمارات الخاصة المعتمدة من اللجان و الهيئات الوطنية فقد ظلت ضئيلة نسبيا .

الجدول رقم 32: حصة النشاط التجاري ، الحرفي ، الصناعي في الاستثمار الخاص :

	1965-1963	1967-1966	1969-1968	1971-1970	المجموع
التجارة	63.1	57.3	68.3	54.8	59.5
النشاط الحرفي	7	29.6	21.5	45.2	27.0
الصناعة	14.3				
اخرى	15.6	13.1	10.2	0	13.5

source :Djilali Liabes ,op cit, p 384,254.

الجدول رقم33: أهمية تجارة الجملة – في الإستثمار الخاص .

أهمية تجارة الجملة – في الإستثمار الخاص	في خلق مؤسسات صناعية تشغل أقل من 20 أجير	في خلق مؤسسات صناعية تشغل أكثر من 20 أجير	المجموع
تجار جملة و نصف الجملة	256 % 46	298 54%	554 %100

Source : ibid, p 257 .

الجدول رقم34: تطور مختلف الفروع الإقتصادية في خلق مؤسسات صناعية .

	1965-1963	1971-1966
تجار	163	599
حرفيين	18	141
زراعيين	18	141
صناع	37	93
عمـــــــال	-	14
أعضاء في ALN	18	----
أعضاء في FLN	-	-
آخر	22	33
المجموع	**258**	**930**

source : Djilali Liabes , op.cit ,page 256.

الجدول رقم 35:تطور عدد المشاريع المعتمدة من طرف اللجنتين الجهوية و الوطنية للإستثمارات منذ 1967 .

	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	إجمالي
اللجنة الوطنية للإستثمارات	21	52	104	59	12	13	2	263
اللجنة الجهوية للاستثمارات	44	168	175	72	29	16	23	533
إجمالي	65	220	269	137	41	29	25	796

source : Ibid ,page 249.

لقد شغلت هذه الرؤوس الأموال المجمعة أساسا أشكالا محددة من الشراكة في رؤوس الأموال فقد سيطرت الشراكات من النوع التقليدي المبنية على أساس العلاقات الأسرية ، الزواج ....الشركات التقليدية :

الجدول رقم36:إختيار الشكل القانوني – من طرف التجارة الجملة – في إنشاء المؤسسات

	إستثمارات خاصة	شركة تضامن أو ذات مسؤولية محدودة	المجموع
تجارة الجملة	%25.1 139	74.9% 415	100% 544

Source : Djilali liabes, op.cit ,p25.

كان للتركيب الاجتماعي للبرجوازية المحلية التجارية و الاقطاعية و تحولها المتأخر نوعا ما إلى النشاط الصناعي منطقة في تكوين قطاع خاص متميز فقد سيطرت الشراكة التقليدية المبنية اساسا حول العقلات الأسرية ، الزواج على الشراكات التقليدية ذات الاسهم النموذج الرأسمالي الاكثر شيوعا في المجتمعات الرأسمالية – تفترض تلك الشركات ذات المسؤولية المحدودة المعرفة المسبقة بين الأفراد الطبيعيين الذين يقومون بإكتساب الشخصية المعنوية : أي الاستفادة من الامتيازات المخولة للشخص المعنوي و غالبا ما يكون ركن المعرفة مستوفى بالعلاقة العائلية فالمالك يوجد دعما لمصالحه في جمع شركائه بواسطة روابط الأسرة حتى يتفادى العراقيل و الصعوبات و كذا الإضرابات التي قد تحدث في شركات المساهمة ، و على الغالب يساهم كل فرد بنفس النسبة في رأس المال الشركة و تتوحد في هذه الحالة ، جهود الشركاء لإعادة التوسع في النشاط المعني و نشاطات أخرى خاصة إذا تطلبت ظروف السوق ذلك ، و يبقى من دون شك هذا الشكل القانوني لتجميع رأس المال – الوسيلة الأكثر فعالية في الحد من الرقابة و تخفيف الأعباء الضريبية المحتملة:إذن فالأشكال التقليدية تدخل بقوة في الرأسمال الخاص : و التراكم مصدره العائلة.[1]

ولقد تطور عدد المؤسسات التي تشغل أقل من 5 عمال حيث إنتقل من 1845الى حوالي 5000 مؤسسة و المؤسسات التي تشغل أكثر من 5 عمال إرتفعت هي الأخرى بشكل ملحوظ الصبغة العائلية لتلك

[1] –Djilali liabes, op, cit, page 253 .

المؤسسات الصغيرة الحرفية أو شبه الصناعية تعد بداية للاستغلال الرأسمالي : منتجة للسوق مباشرة أو لإعادة البيع (الإنتاج) .وهذا النوع من الوحدات الانتاجية الذي ولد من منطلق قاعدة الحاجات و التوزيع للأجور الناتجة عن طريق التراكم الخاص و العام – أساس عملية التوسع في السوق الداخلي – المميز دائما بشبكة علاقات زبونية مفضلة و بتسويات تقليدية .

تلك المؤسسات الصغيرة تضاعف عددها فالاحصائيات تضاربت حولها لعدة أسباب لأنها تمثل قطاعا حيويا جدا ،فهي تبدو جد مرنة – تظهر بسرعة و تختفي بسرعة كذلك – و تتمركز خاصة موسميا ،مثلا خلال المناسبات والأعياد ، الدخول الإجتماعي و المدرسي،ومهما كانت أماكن العمل : الورشة ، المستودع ، في المنزل ، في المدينة أو الريف ...،الخصائص التكنولجية المستعملة في النشاط الإنتاجي ، تقسيم العمل التجاري ، عمليات ، البيع أو العلاقات الزبونية ، يتضح إذن " **ذكاء لصفة التراكم** " إنها تعمل كأشكال إنتاجية كلاسيكية ، بجانب المؤسسات الكبرى العامة و الخاصة ، ويتضاعف عدد هذه المؤسسات الخاصة التقليدية على أساس قاعدي يتمثل في الشراكة العائلية في المقام الأول ، إذ يظهر جليا إستراتيجيات عائلية لإعادة الإنتاج الموسع للرأسمال الإقتصادي لأنه في أغلب الحالات الملاحظة ، العائلة بصفة كبيرة تظهر كضمان لهذه الشراكة الرأسمالية تحت الشكل الهام لوضع عدد من رؤوس أموال خاصة بصفة مشتركة .

و توجهت هذه الرؤوس الأموال الناشئة في الصناعة في الفروع المرتبطة بالإستهلاك اليومي و التي تستخدم " كثافة رأسمالية " مثل النسيج ،الصناعات الغذائية و نتيجة الديناميكية في الأنشطة الإقتصادية و الإجتماعية توفرت سوق واسعة للمؤسسات الخاصة التتي تعمل في مجال البناء ، السكن و الأشغال العمومية .و بنيت إستراتيجية هذه الشركات على أساس الربح السريع و الملائم في مختلف الأسواق المتوفرة إذ تمركزت أساسا في المناطق و المراكز الحضرية الكبرى أو المتوفرة على مؤهلات معينة للإنتاج و الاستمرار : كوجود أسواق لتصريف منتوجاتها أو توفر اليد العاملة المناسبة بالإضافة إلى القرب

من مراكز إتخاذ القرار في المناطق المهيئة بالإستثمارات في القطاع العام مما يسهل عملية التموين بالمواد الأولية و الوسيطية ...إلخ .

ثانيا:التركز القطاعي و الجغرافي في الإستثمار الخاص .

1 - التركز الجغرافي :

الجدول رقم37 :تطور الاستثمار الخاص المتوسط للمشاريع المعتمدة من اللجنة الوطنية للاستثمارات حسب الموقع الجغرافي :

السنة	1967	1968	1969	1970	المتوسط
الجزائر	1130	2038	2030	2169	1866
وهران	728	1370	1484	2281	1465
قسنطينة	1387	1712	1350	1339	1447
الجنوب	1493	1492	1489	1665	1562

Source : Djilali Liabes, op.cit,p283.

تركزت إذن الاستثمارات الخاصة بشكل عنيف في المدن : هذا التمركز الجغرافي هو مهم لإستراتيجية البحث عن الأسواق ، تملك قنوات البيع للاستفادة من القواعد الهيكلية ، القرب من الموانئ لاعتمادها على مواد مستوردة من الخارج و تدل إحصائيات وزارة الصناعة الخفيفة أن مابين 4800 وحدة صناعية خاصة سنة 1987 تواجد 65% منها في الشمال في الجزائر العاصمة ، وهران ، بليدة وهي صناعات 84.5% منها ذات حجم من التشغيل يقل عن 20 عاملا للوحدة الصناعية الواحدة ،كما يوجد من هذه الصناعات أيضا 1650 وحدة في الواقع صناعة صغيرة و تشغل أقل من 5 عمال للوحدة و تمثل نسبتها أكثر قليلا من 34 % من العدد الكلي للصناعات الصغيرة الخاصة ،في 1967،46.6% من المؤسسات

الخاصة أي 349 من ضمن 942 متواجدة في الجزائر[1]وما بين 1968-1970،تلقت الجزائر أيضا 45.5 % من المؤسسات الجديدة المنشأة ،فقد شكلت على المستوى الجهوي قطبا (مركز جذب) لتركز النشاطات الصناعية للجزائر (94.5%من الوحدات) .وهران تمثل المدينة الثانية ، الصناعية و التجارية فهي تعد المكان الأكثر إستهدافا للمشاريع المعتمدة من طرف اللجنة الجهوية للاستثمارات (313 مشروع على مجموع يقدر بـــــــ 533 من المشاريع المعتمدة من طرف هذه اللجنة .[2]

الجدول رقم 38:التوزيع الجغرافي للإستثمارات المعتمدة في الفترة 1967-1970 :

اللجنة الوطنية للاستثمارات	اللجنة الجهوية للجزائر	اللجنة الجهوية لوهران	اللجنة الجهوية لقسنطينة	المجموع
236	145	313	75	796

Source :Djilali Liabes ,op ,cit,page 279

2- التركز القطاعي للإستثمارات الخاصة :

لقد توجهت الإستثمارات في القطاع الخاص إلى الفروع المرتبطة بالإستهلاك اليومي و التي تستخدم " كثافة رأسمالية " مثل صناعة النسيج ،الصناعات الغذائية ،البلاستيك الجلود و الأحذية ،و الجدول الموالي يبين بعض الفروع التي ينشط فيها القطاع الخاص:

(1)- بهلول حسن ، الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي مثال الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1990 ،ص 372 .

(2) -Djilali Liabes ,op,cit ,p 282.

الجدول رقم 39تطور عدد المؤسسات الخاصة حسب الفرع الاقتصادي و الحجم .

الفرع	الحجم	1968	1970	68-%70	1980
الصناعة الميكانيكية الالكترونية	**116**	75	89	+18.6	
الالكتروميكانيكية	عامل 20-49	39	55	+41	2000
	أكثر من 50	23	23	-	
صناعة المطاط الكيمياء البلاستيك	عامل 5-19	45	45	-	159
	عامل 20-49	20	20	-	46
	أكثر من 50	12	12	-	15
الصناعات الغذائية	عامل 5-19	166	198	+19.2	330
	عامل 20-49	57	60	+5.2	76
	أكثر من 50	26	29	+11.5	31
صناعة النسيج	عامل 5-19	184	304	+65.2	806
	عامل 20-49	122	155	+2.7	243
	أكثر من 50	57	66	+15.7	73
الجلود و الاغذية	عامل 5-19	79	103	+30.3	347
	عامل 2-49	10	13	+30	38
	أكثر من 50	13	13	-	19
الخشب و الورق و أخرى	عامل 5-19	114	131	+14.3	414
	عامل 20-49	54	54	-	70
	أكثر من 50	16	18	+12.5	38

Source :Djilali Liabes ,op ,cit,page284.

و عبر دراسة للمعهد الوطني للإنتاجية و التنمية فإن القطاع الخاص كان في هذه الفترة يراقب حوالي 33% من إنتاج سلع التجهيزات (أو الإستهلاكات الوسيطية) و 66 % من إنتاج سلع الإستهلاك النهائي و يظهر كمسيطر في بعض الفروع فهو ينتج 100% من الجلود و 75 % من الأحذية و 75 % من النسيج [1]...

لقد عرفت صناعة النسيج ،الصناعة الغذائية و صناعة الكيمياء و البلاستيك (أمثلة عديدة دلت على التركز) تركزا كبيرا لرأس المال و كذلك للإستثمارات الفرعية التابعة لها أدت في كثير من المرات لإحتكار السوق في ظل إستفادة كبيرة من الحماية التي أمنتها الدولة .

فالصناعة الغذائية حتى قبل الإستقلال مثلت فرعا نشيطا و يبرز الآن أهمية التحويل الصناعي للمنتوجات الزراعية و تكوين سوق محلي عصري إثر تطور نموذج إستهلاكي ليلبي حاجات جديدة إثر تراجع العديد من الثقافات الإستهلاكية (المتعلقة بالصناعات الكحولية على وجه الخصوص) .

في هذا الإطار إعتمد القطاع الخاص على تركز كبير في الصناعات الغذائية المعتمدة على العمل اليدوي (كعمليات التصبير) في مراحل التهيئة (الفرز – التنقية) لإعداد المنتوج النهائي و تحويل العديد من المنتوجات و المدخلات – الوفيرة و المدعمة و الآتية من مؤسسات الدولة (بأسعار مدعمة) إلى سلع إستهلاكية جاهزة ، ليس هذا فحسب فقطاع النسيج يشهد أيضا لهذه النقطة و كأنه يجب على قطاع الدولة أن يأخذ على عاتقه عملية تحويل المواد الأولية اللازمة والغالية الثمن لتلك الفروع ،فقد تخصص قطاع النسيج الخاص من هنا بقوة في مراحل التحويل الثانوية لإنتاج الملابس الجاهزة و في ظل عدم تجانس على مستوى النوعية أو التقنية المستخدمة شهد القطاع بروز إحتكارات بشدة على عدة مستويات .ولا تفوتنا ملاحظات أخرى حول قطاع هام أيضا في أرقامه و حجم الاستثمارات الخاصة ، الكيمياء و تحويل البلاستيك ف 78.4% لمؤسسات الفرع متمركزة في الجزائر برجوع مكثف لليد العاملة المؤهلة ،وبذلك

[1]– .Benissad,op .cit,p 118.

نمى القطاع الخاص بصفة تصاعدية على حساب مؤسسات القطاع العام – هذه الأخيرة – تقوم بإنتاج مدخلات بتكاليف عالية و تكنولوجيات مرتفعة و كذا فترات زمنية طويلة يتسلمها المستثمرون الخواص بأسعار مدعمة أو تحت التكاليف الحقيقية لها ، و تأخذ وقتا طويلا للقيام بعمليات تحويلها إلى قيم أي منتوجات قابلة للإستعمال النهائي و طرحها في الأسواق بأسعار مرتفعة و في ظل إحتكارات تظل تنسجها منطق يؤدي إلى تعظيم الأرباح التي تشكل له أفقا جديدة لتوسيع التراكم أو اقتحام ميادين جديدة و يأخذ من هنا صفة المطالب بوجوب فسح المجال أكبر (بداية الـــــ الثمانينات وهو ما سوف نتعرض له في نقاط لاحقة من البحث) .

وهذا الإستنتاج يهيئنا بعد تعرضنا للقطاع الإنتاجي الخاص في شكله : القطاعات التي هاجر إليها ومدى التركز الرأسمالي في البعض منها و كذلك الجغرافي أن نعرج قليلا في مضمونه من خلال تتبع سير الأموال الخاصة في عملية خلق القيمة من خلال العاملين الرئيسين قوة العمل ووسائل الإنتاج .

المطلب الثالث: قوة العمل ،وسائل الإنتاج و خلق القمية .

أولا : قوة العمل .

و تعتبر قوة العمل مصدر سيرورة تراكم رأس المال الخاص و الأساس الذي تستمر به عملية الإنتاج و يتعلق الأمر في البداية بتقدير التطور الكمي المسجل من خلال الإحصائيات التي توفرت حول حجم التشغيل في القطاع الخاص و بنية قوة العمل حسب الفروع القانونية للأنشطة الإستثمارية ، التأهيل ، الجنس،وكذلك حول تسيير هذه القوة العاملة، إلا أنه و قبل الخوض في ذلك العرض لا بأس ببعض الملاحظات الهامة التي تساعدنا بالتدرج نحو النقطة المراد تحليلها : فمما لا شك فيه تشير كل الإحصائيات و الوقائع ، على أن الفترة بعد الإستقلال و بالتحديد منذ بدئ التخطيط و حتى الـــــــثمانينات زادت نسبة التشغيل و العمل و المأجور بصفة كبيرة و ذلك إثر الديناميكية الإقتصادية في هذه الفترة و التي تمحورت حول وضع الأسس و الهياكل العامة للتنمية في البلد و زيادة التشغيل

كانت بصفة كبيرة مع تطور القطاع العام الوليد ، في هذا الإطار كيف كان نصيب الاستثمار الخاص من هذه القوة العاملة ؟

1 تطور العمل في القطاع الخاص :

119

الجدول رقم40:يوضح تطور التشغيل المـ طاعين العام و الخاص :

السنة	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1974	1975
قطاع عام	89600	109951	152917	168364	204523	178512	205806	284856	336112
قطاع خاص	107383	91319	89756	105583	149483	152105	156607	161341	161808
اجمالي	196983	206270	233283	258120	310106	328000	357911	446197	499720

Source : Boutefnouchet , les travailleurs en Algérie ,Entreprise National Algérienne De Presse , enal , Entreprise National Algérienne du livre ,page 69.

لقد أثارت موجة إستثمار رؤوس الأموال الخاصة إنشاء العديد من الوحدات و بالتالي أحدثت العديد من مناصب الشغل و إجمالا كان معدل العمالة في القطاع الخاص 10 % في السنة طول كل تلك الفترة و إستحوذت على نسبة 23.3 % من إجمال المأجورين في الصناعة سنة 1977 [1] و كان تطور العمل

[1]– بن أشنهو ، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط ، مرجع سابق ،ص 170.

مختلفا على حسب الفروع التي نشط فيها الاستثمار الخاص فحسب إحصائيات سنة 1975 [1] بلغت النسبة 50% للصناعة الكيميائية ، الخشب 48.3% ،أما إذا حللنا التشغيل حسب مستويات التأهيل و الكفاءات المهنية فإن المعطيات إذن تبدو أكثر وضوحا من خلال الجدول أدناه ، فالقطاع إتسم ببنية تأهيل طغى عليها طابع الضعف لأن العمل في هذا القطاع لا يظهر بصفة كبيرة إلا في نسبة العمال اليدويين .

الجدول رقم 41:نسبة التأهيل في القطاع الخاص سنة 1977.

مستوى التأهيل	إجمالي	قطاع عام	%	قطاع خاص	%
إطارات و تقنيين ساميين	23551	20582	87.5	2969	12.5
تقنيين و عمال	39021	33742	83.5	6279	16.5
عمال تقنيين و ذوي كفاءة عالية	72983	53465	75	19518	25
عمال مؤهلين و يدويين مؤهلين	191499	137640	71	53859	29
عمال مساعدون أو عمال متخصصون	108699	75359	69	33340	31
عمال بدون تأهيل و يدويون	196757	12	63.5	72631	36.5
اجمالي	632510	444922	71	187578	29

Source :boutefnoucchet , les travailleurs en Algérie , op .cit, page 80

و لم يكن الرأسمال الخاص الوطني بعد القضاء على الرأسمال الأجنبي الذي كان يراقب في العموم وحدات الإنتاج المستعملة لليد العاملة المؤهلة – يستثمر سوى (على العموم) في بعض الصناعات الخفيفة و البناء و الأشغال العمومية – و التي لا تتطلب في سيرها الكم الهائل من الإطارات ذوي الكفاءات بنسب متواضعة و في هذا الصدد فقد إستفاد القطاع الخاص من الإستثمارات التي نفذتها الدولة في إطار البرامج

[2]– Benissad , op. cit , p 119

الخاصة أو في إطار البرامج العادية للمخططات الوطنية، فقد أدت من ناحية التكوين إلى تحسين نوعيات العمل التي راح القطاع الخاص يصطادها في سوق العمل عن طريق عرض لأجور – لهؤلاء العمال المؤهلين – أعلى نسبة من 15 إلى 39 % من تلك التي يعرضها القطاع العام [1]وهناك إختلافات حتى بين الفروع : حيث أن نسبة العمال المؤهلين – الإطارات و التقنيين السامين – تراوحت بين 8.0% فيما يخص الهيدروكاربونات ،20.6% للنسيج 10.8 % في الجلد و الأحذية وهذا حسب تحقيق عن الأجور و التشغيل سنة 1977 .[2]

و الوجود المكثف للعمالة يعود إلى الفائض في العرض في قوة العمل غير المؤهلة و بسبب ما تعانيه هذه الطبقة من الفقر و الحرمان أصبح من هذا المنطلق القطاع الخاص المكان الذي يلتجئون إليه خاصة في العديد من القطاعات التي لا تحتاج إلى كفاءات عالية في التشغيل و نفس الشيء بالنسبة للقطاع الخاص حيث كانت هذه كفرصة للحصول و بسهولة على يد عاملة – رخيصة – خاصة أنها لا تستفيد حسب منطقه من نفس الميزات الإجتماعية التي يختص بها عمال القطاع العام أين تتوفر المطاعم ، الخدمات الإجتماعية ،مراكز للعلاج ...الخ[3]

إن سوق العمل المتميز بالوفرة و ضعف التأهيل هو بكل تأكيد محدد بـــــــ " غياب سياسة " الدولة على أساس أن تدخلها في عملية الإنتاج دائما يتعرض لمقاومة الصناعيين ، مجبرين الدولة على تسويات دائمة و مستمرة حول مواضيع كالصحة ، تشريع العمل، الحركات النقابية ، التأمين ، الحماية،أو عمل النساء و الأطفال ،وبالمقابل فإن هؤلاء الرأسماليين الصناعيين يستفيدون من السياسة الاجتماعية للدولة فهم يشجعون الدولة لتوجيه جزء كبير من إنفاقها إلى التفكل بـــــــ و إعادة تجديد قوة العمل، أكثر من هذا لكي لا نقف عند حدود مثال واحد : إن سياسة الدعم لأسعار المنتوجات الأولية الضرورية (القمح ،السميد ، الفرينة) يستفيد منها الرأسمال الخاص بصفة مضاعفة من جهة لأن هذه المنتوجات تدخل بشكل كبير في إستهلاك

([1])– بهلول حسن ، الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي ،مثال الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1990 ،ص 394.

([2])– سفير ناجي ،محاولات في التحليل الاجتماعي ، التشغيل ، الصناعة و التنمية ، الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.

[2] – .Boutefnouchet, op. cit ,p 81

العمال و الأجراء و من هنا الإنفاق من أجل صيانة و إعادة تجديد قوة العمل تكفلت بها الدولة لكنها عند القطاع الخاص تقتطع عند حساب الأجر الأدنى ، في مقام ثان كمواد أولية يتم تحويلها ،هذه المنتوجات تباع بأسعار مدعمة للمقاولين الصناعيين ، وعن طريق هذا العمل المأجور هذه المنتوجات المحولة توضع في السوق بأسعار غير مدعمة ... ليس هذا فحسب إن السياسة الاجتماعية الشاملة للدولة أخذت على عاتقها مشاكل الصيانة و التأمين المنح العائلية ، الرعاية الصحية المجانية ،إعادة الإنتاج (من خلال التكوين – التدريس ، حماية الأمومة و الطفولة) لقوى العمل المأجورة للقطاع الخاص و العام أيضا .

2-قوة العمل النسوية : إن تطور العمل النسوي كان بسرعة كبيرة أكثر من العمل الذكوري في القطاع الخاص في بعض القطاعات ، إن هذا يدخل ضمن إطار خلق أو إنشاء عدة وحدات صغيرة لا تشغل سوى يد عاملة أقل تأهيلا فالعمل النسوي يكون حسب القطاع الخاص في آخر الدرجات فهو يكون دائما غير مثمن أو يُسعر بأقل من القيمة الحقيقية (النقطة اللاحقة عند دراسة الأجور) و نلاحظ عبر الجدول الموالي زيادة نسبة النساء العاملات في بعض الفروع في القطاع الخاص :

الجدول رقم 42:قوة العمل النسوية في القطاع الخاص.

% نســـــــــــــاء	% ذكـــــــــــــــور	فرع النشاط الاقتصادي
65.4	+56.7	الصناعات الميكانيكية الالكترونية الالكتروميكانيكية
73.7	+14	الغذاء
55.2	+53.2	النسيج
14.8	+36.8	الجلود
+85.7	26.5	الورق و الخشب

54	41.7	المعدل

Source :Djilali Liabes , op .cit ,p 332 .

و في تحقيق حول الأجر و العمل تظهر نسبة العاملات الغير مؤهلات كنسب جد معتبرة :

الجدول رقم 43:قوة العمل الغير مؤهلة.

1973	1971	1970	1969	1968	السنة
51.7	49.1	66.7	41.7	69.3	النساء اليدويات

Source :Djilali Liabes ,op .cit, p 360.

3-قوى العمل الموسمية : هو غير مثمن بصفة جيدة و ليست له أية حماية ، أيضا تستطيع المؤسسة بسهولة إخضاع أو فرض على هؤلاء العمال المؤقتين طرق و معايير للمردودية و إذن ربط تقدير قوة عملهم إلى إنتاجيتهم وهذه الممارسات تسمح بموازنة الإستثمارات و القدرة على إدارة أنظمة مختلفة ، فبقدر الإختلافات في الأشكال الإنتاجية يكون إختلاف ممارسات تقدير العمل.فالصناعات الغذائية [1]شغلت 76.6% من العمال الموسمين لكل الصناعات اليدوية ، و الرقم المتوسط للعمال الموسمين لمؤسسة في هذا الفرع من الصناعة سنة 1970 مرتين أكثر أهمية من الرقم المتوسط للعاملين الدائمين و يعود ذلك لخصائص الصناعة الغذائية التي تستعمل منتوجات طبيعية زراعية و موسمية لتحويلها إلى منتوجات صناعية و يكون الرجوع إلى القوى العاملة غير المقدرة كما ينبغي – أي الموسمية – تصبح إذن القاعدة لكل المؤسسات الصغيرة للتصبير و يصبح العمل النسوي هنا مناسبا أكثر لإستعمال عدد كبير من القوى

العاملة الموسمية في العمليات اليدوية : الفرز – الغسل – الطهو – ....إلخ و أيضا عمليات تهيئة و إعداد المحلات أو الصناعة ...فالوضع أشبه بإستغلال يد عاملة رخصية فمن خلال الأجر – سعر قوة العمل المبذولة إثر العملية الإنتاجية – يمارس الضغط على هؤلاء العمال إن كان ذلك بالتهديد أو التسريح حيث أن وجود الكم الهائل من البطالين استند عليه المستثمرون في التفاوض .إنها قوة ينتهك بها تشريع العمل و ذلك في ظل غياب رقابة من الدولة التي وللأسف لم تستطع أن تنظم سوق العمل بما يضمن حقوق هؤلاء العمال و تركتهم عرضة لمناورات القطاع الخاص و استغلاله ، فكثيرا ما يلجأ الخواص لانتهاك تشريع العمل و ضرب القوانين عرض الحائط خاصة عندما تتنافى مع مصالحهم كتشغيل العمال أكثر من الساعات المحددة قانونيا (خاصة فروع النسيج) ،عدم احترام الإجراءات التنظيمية ، معدل الأجور ....و يتضح هذا أكثر من خلال إنخفاض هذا الأجر عن الحد الأدنى للأجر ف 30% هو المعدل المتوسط للفرق بين الأجر المدفوع و الحد الأدنى للأجر: 36.7% بالنسبة للأجراء بالساعة ، 25.8 % بالنسبة لليوميين ، 38.8% بالنسبة للشهري [1]و الجدول الموالي يعكس الصورة بشكل أوضح :

الجدول رقم44:نسبة الأجراء الذين يدفع لهم أقل من الحد الادنى للأجر " SMIG" حسب الفرع الإقتصادي و نوع التقدير العمل:

خشب و ورق	الجلود	النسيج	الصناعات الالكترونية الالكتروميكانيكية	ص.ميكانيكية معدنية	
4.4	8.9	8.1	52.5	25.9	بالساعة
1.2	1.8	10.4	-	6.6	يومي
1.99	13.6	46.8	-	19.5	شهري
6.2	5.1	70.4	6.2	12.1	المجموع

Source :Djilali liabes,op.cit ,p 372.

79.3 % من المأجورين للمؤسسات الكبيرة التي تشغل من 200 إلى 400 عامل يعملون بالساعات – مما يترتب عليه بطبيعة الحال انخفاض الدخل – فهذه الفئة من العمال لا تتقاضى أجرا أيام العطل، إظافة لطول عمل اليوم في بعض الوحدات الصناعية الأكثر رأسمالية حيث يتجاوز فيها العمل كحد أقصى 46.92 ساعة في الأسبوع بعض تلك المؤسسات تشغل من 600-800 عامل وقد تصل في بعض الأحيان 45.26 ساعة في الأسبوع[1]

و يظهر استقطاب إطارات القطاع العام بدفع أجور أعلى نسبيا.وكما تعرضنا لقوة العمل النسوية بأنها غير مثمنة بشكل كافي يتضح ذلك من خلال المثال عن الأجور الساعية للعمال في فرع الصناعات الغذائية الخاصة :

الجدول رقم45: الأجور الساعية للعمال في فرع الصناعات الغذائية الخاصة .

نســـــــــــــاء	رجـــــــــــــال	
-	4.1دينار	عمال ذوي مهارات عالية
-	3.85دينار	عمال مؤهلون
2.63دينار	2.86دينار	عمال مختصون
1.42دينار	دينار 2.10	عمال يدويون
1.36 دينار	1.35 دينار	عمال متمرنون
1.44دينار	2.70دينار	معدل كلي

Source :Djilali Liabes,op.cit ,p333.

فالنساء العاملات اليدويات (لسن ذات كفاءات أو مهارت) يتقاضين أقل مما يتقاضى العمال الذكور .

[1]–Djilali Liabes,op cit ,p 365.

- ثانيا:وسائل الإنتاج و خلق القيمة.

- إن التوسع في القاعدة المادية للرأسمال الخاص و القطاع العام يمر حتما عبر الرجوع المكثف للسوق العالمي لوسائل الإنتاج ، ومن هذا المنطلق فإن القطاع الإنتاجي الوطني عموما لا يقوم سوى بالإرتقاء لدرجة –إعادة التركيب – في سير صنع المنتوج .وعودة القطاع الخاص لهذا السوق العالمي يتضح من خلال الجزء الكبير للواردات لسلع التجهيزات و الإستهلاكية الوسيطية التي تمر عبر الشركات و الوكالات المحلية للإستيراد من هذا المنـ **126** ـن تقدير بدقة حصة الواردات الانتاجية الموجهة للقطاع الخاص الصناعي ، إلا أن وزارة التجارة قدرت مبلغ 1500 مليون دج للمشتريات من الممولين من إختيارها و كانت المؤسسات الكبيرة في موقع شبه إحتكار لشراء آلات من إختيارها عبر إستفادتها من تراخيص للإستيراد .

الجدول رقم46:وزن السلع الرأسمالية المستوردة من مجموع الواردات الجزائرية .

الواردات	1972	1978	تطور الواردات		
التجهيزات	2368	%35	11474	33%	+9106
المواد الأولية و نصف مصنعة	2224	%33	10675	%31	+8451
مجموع السلع الرأسمالية	4952	%68	22149	%64	7+1755
مجموع الواردات	6694	%100	3439	%100	27745

Source :Djilali Liabes ,op.cit ,p100 .

إن هذه المؤسسات الصناعية الخاصة لا تشتري كل التجهيزات و الآلات سنة إنطلاقها في الإنتاج ،لكن تجزأ ذلك على عدد من السنوات ما بين 3 إلى 5 سنوات وهذا بالنسبة لـــــــ 60 %من المؤسسات الجديدة التي إنطلقت في نشاطها ما بين 1967 و 1976 .

الجدول رقم 47:شراء الآلات في القطاع الخاص.

آلات إشتريت بعد خلق المؤسسة	ت سنة خلق المؤسسة	سنة خلق المؤسسة
225	123	1968
107	74	1969
82	56	1971-1970
414	38 253	اجمالي

Source :Djilali Liabes,op cit .p 339

ومن هذا التوسع الذي يفترض الإندماج القوي في السوق العالمي لوسائل الإنتاج يتضح بأن المؤسسات الخاصة كانت غير متساوية في الدخول إلى هذا السوق فالمؤسسات ذات الإمكانيات الكبيرة تستثمر في تجهيزات أكثر حداثة و فعالية تاركة و راءها جزءا من وسائلها للمؤسسات الخاصة الصغيرة ومن هذا المنظور تسمح بالقول لوجود سوق وطني للفرصة ، ومن هنا هذه المؤسسات الصغيرة تعيد إنتاج شرط تأخرها التكنولوجي و هي بصفة عامة تعيد إنتاج أيضا شروط السيطرة التكنولوجية و المالية للوحدات الكبيرة التي تبقى تستثمر بقوة و تحقق نتائج جد هامة . و بصفة عامة فإن هذا الرجوع الكبير للسوق العالمي لوسائل الإنتاج ، في ظل غياب سياسة وطنية لإستعياب تلك المعارف و حتى التمثل بها للتجديد و الإختراع التكنولوجي تعيد إنتاج شروط لإعادة اندماج قوي للاقتصاد الجزائري في القنوات الدولية للتجارة التكنولوجية و تدل على هشاشته و ضعفه الهيكليين. في ذات السياق ،فإن القطاع الصناعي الخاص الذي

كان لغاية سنة 1977 يتوفر على إمكانيات كبيرة للشراء لدى الموردين الذين يختارهم في الخارج حيث يمكن له بمقتضى رخصة أو مجرد تأشيرة للقيام بعملية الاستيراد. هاته الإمكانيات الكبيرة المتروكة للقطاع الخاص قد توقفت مع بداية سنة 1978 بالمصادقة على القانون 02/78 بتاريخ 11 فيفري 1978 المتضمن إحتكار الدولة للتجارة الخارجية و تطبيق نظام الحصص للمواد الحرة للإستيراد –قرار 05 نوفمبر 1977– و إلغاء قانون التأشيرة . و بالفعل أغلقت قرابة 25 من المؤسسات الصناعية الصغيرة أبوابها بين سنتي 1982/1981 بسبب إنقطاع تموينها من المواد الوسيطية المستوردة.[1]

[1]– عبد المجيد بوزيدي ، من أجل نظرة اقتصادية للقطاع الخاص في الجزائر ، ، مجلة التخطيط ، رقم 02 جوان سنة 1982 ،ص 3،5.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد ساعد الإطار العام قانونيا وإداريا الذي مـ ينات القطاع الخاص على النمو في ظل المؤسسات الوطنية العمومية للدولة التي بإحتكارها للتجارة الخارجية وفرت الحماية لمنتوجاته من المنافسة الأجنبية، وتركزت الإستثمارات الخاصة في أنشطة إقتصادية تدر أرباحا سريعة وسهلة وسيطرت الفروع التي تستخدم كثافة رأسمالية منخفضة مثل النسيج، الغذاء وإستطاع الخواص بالمرونة الكبيرة الإستحواذ على قسم هام من السوق لأن تلك المنتوجات لها في الغالب طلب كبير ولأن السوق المحلية تقوم بإستقبال تلك المنتوجات مهما كانت نوعيتها وسعرها، ونتيجة لوجود هذا المجال المفتوح للقطاع الخاص للتلاعب بالمستهلكين وبالمنتوجات الرديئة والنادرة وإشتغال القطاع العام بالصناعات الثقيلة أدى من جهة إلى خلق قيمة مضافة مرتفعة إستخدمت للحصول على إستهلاكات وسيطية ومن جهة أخرى إلى تحقيق أرقام أعمال مضاعفة من مبلغ الإستثمار الأصلي وبالتالي الحصول على مكاسب ضخمة.

الفصل الثالث:

السياسة الإقتصادية الجديدة بعد الثمانينات و تطور القطاع الخاص

مقدمة الفصل الثالث :

يأتي الفصل الثالث و الأخير من هذا الجزء لرصد تطور القطاع الخاص أثناء فترة الثمانينات و ما بعدها إلى غاية يومنا هذا ،فالسياسة الإقتصادية الجديدة التي تبنتها الجزائر منذ الثمانينات في القرن الماضي تعكس الإنطلاق التدريجي لإقتصاد يحبذ المبادرة الفردية و الحرية الإقتصادية و لقد تم تقسيم هذا الفصل إلى :

مبحث أول :يرصد تطور القطاع الخاص في الفترة الإنتقالية لإقتصاد السوق أي فترة الثمانينات)ثم فترة التسعينات إلى يومنا هذا ، من خلال التطرق للقطاعات التي توسع فيها التراكم الخاص ،تطور أنواع المستثمرين في الجزائر ،قوة العمل في القطاع الخاص ،الأجور،وسائل الإنتاج.....الخ.

مبحث ثان :يهتم بتقدير دور القطاع الخاص في التنمية ، فمع التوجه الكبير لأغلب دول العالم المتقدم و النامي على حد السواء لإقتصاد السوق وتعاضم دور القطاع الخاص على المستوى العالمي و نظرا لتزايد مكانة القطاع الخاص في الجزائر في السنوات الأخيرة إرتأينا أن نبحث في مدى مساهمته في تحقيق التنمية من خلال التعرض للنقاط التالية :

التنمية – في الدول النامية – بين دور الدولة و القطاع الخاص.

آليات تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية .

و أخيرا دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية بالجزائر.

المبحث الأول: تطور القطاع الخاص.

تبدو فترة الثمانينات كمرحلة إنتقالية في وضعية النسيج الجزائري الذي إعتمد المسار الإشتراكي عبر ميثاق 1976 و بغض النظر عن التطورات الحاصلة الدولية أو الداخلية كان الرجوع عن هذا القرار يتجلى بوضوح في كافة الإجراءات و التغيرات الحاصلة التي و إن كانت تدريجية كانت تؤكد و بصراحة عن إتجاهات جديدة تسطر المستقبل الإقتصادي في ظل كيان عالمي أكثر ضغطا و قوة .

- الإطار العام و فلسفة التغيير :

إرتبط إعادة تنظيم الإقتصاد في الجزائر بتغيير النظام الكلي الحاكم ففي مرحلة أولى من الإستقلال إلى 1970 عرف نظام التسيير الذاتي و أبقيت الأشكال الموروثة عن الإستعمار و رغم تغيير النظام السياسي سنة 1965 فالنظام الاقتصادي لم يتغير جذريا إلى 1970 لأن السلطة الجديدة أبقت على فترة تقارب الستة سنوات من أجل تحضير الأدوات التي تكمنها من تخطيط الإقتصاد و خلق الشروط الملائمة له خاصة بتصفية الأجواء السياسية عن طريق إبعاد كل من يقاسم ذلك النظام توجهاته و إستمرت المرحلة الثانية القائمة على المؤسسات الإشتراكية الوطنية إلى غاية وفاة الرئيس الراحل " هواري بومدين " ثم بدأت المرحلة الثالثة إذ وجد أن النظام السابق أفرز شركات ضخمة أحدثت عدم توازن بين فروع النظام الحاكم، فقد أصبح لتلك الشركات قدرة المساومة خاصة مع إدارة التخطيط و الصناعة ، و لتفادي ذلك تم تفكيك هذه المؤسسات عن طريق إعادة هيكلتها و التي إن كان الهدف المتوخى منها رسميا هو زيادة فعالية هذه الشركات فان الهدف الخفي هو تكسير نظام الإحتكارات الذي أصبحت تتمتع به وبهذا تم إقصاء الأطراف الفاعلة في النظام السابق **وفي هذه المرحلة إنتصرت البرجوازية الصغيرة التي بدأت تفرض نفسها كتيار سياسي داخل النظام**

و بدأ هنا يبرز أنصار التوجه الرأسمالي وإن ذلك يظهر جليا إثر الإهتمام أكثر بالقطاع الخاص و تقوية مساهمته بإدخاله ضمن برامج الدولة للتخطيط الوطني .فقد حضي هذا الأخير بتشجيع كبير إبتداء من صدور قانون الاستثمار 82-11 في 21 غشت 1982 وما تلاه بعد ذلك من قوانين و مراسيم تعكس نقطة الإنطلاق التدريجي لإقتصاد يحبذ المبادرة الفردية و الحرية .إن تفحص القطاع الخاص في هذه الفترة الحاسمة و ما بعدها يأخذنا لعرض نتائج و إستنتاجات هامة على هذا الصعيد و سيتم ذلك كمايلي :

المطلب الأول:القطاع الخاص في فترة الثمانينات:

من النتائج التي أسفرت عنها الفترة السابقة في محاولة إعطاء مكانة للقطاع الخاص بشكل عام و القطاع الصناعي الخاص بشكل خاص ،شرعت الحكومة في وضع معايير جديدة و نصوص قانونية تعمل على تجاوز كل تلك الإختراقات في تحديد الأولويات من حيث التمركز المكاني و الفرعي ،و في مسايرة التغيرات الحاصلة على المستوى العالمي و المتمثلة في إعادة النظر في الإستراتيجية التي همشت هذا النوع من القطاع الخاص عند وضع الخطوط الأساسية للتنمية .

لقد جاء كل من المخططين الخماسي الأول و الثاني اللذان يميزان هذه الفترة من عمر التنمية الجزائرية ،بتعديلات و ثوابت رئيسية لأجل السماح بإنجاز الإستثمارات الخاصة و نذكر منها ما يلي :

-طبيعو وحجم الإستثمار في القطاع و الفرع.

-مكانة المؤسسة الخاصة في سوق المنتوجات .

-تشجيع المنافسة بين و حدات القطاع الخاص.

-تحديد الدور التكميلي بالنسبة للقطاع العام مع تحديد العلاقة بينهما.

و بصدر قانون الإستثمار الخاص : 82-11 وذلك سنة 1982 أصبح القطاع الخاص يتمتع بتشجيع كبير و ذلك إثر تحديد مجالات جديدة للإستثمارات و الأنشطة التي لم تكن متاحة من قبل و كذلك إستفاد بصفة واسعة من التسهيلات و الإمتيازات (و حول كل ما يتعلق بقانون 1982 أنظر الملحق) ومن خلال بعض الإحصائيات نتابع سير و تطور القطاع الخاص :

جدول 48: تطور المؤسسات الخاصة من 1984-إلى سنة 1992.

السنة	1984	1985	986		1989	1990	1991	1992
عدد المؤسسات الخاصة	14154	12885	16491	14899	19843	22094	22382	20207

Source :Annaire statistique de l'ons n°16, p 237 .

و نعود الآن لتصنيف تطور تلك المؤسسات الخاصة حسب القطاعات القانونية للنشاط دائما في نفس الفترة 1984-1992 وهو ما يبينه فيمايلي الجدول التالي :

الجدول رقم49: تطور المؤسسات الخاصة حسب القطاعات القانونية للنشاط دائما في الفترة 1984-1992.

السنة / النشاط	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
المناجم و المقالع	204	381	280	242	293	337	432	455	328
صناعات حديدية م.م.ك	1026	1138	1140	1487	1478	1823	2068	2031	2177
مواد البناء	1328	1508	1570	1388	1502	1761	2270	2213	2070
الكيمياء المطاط البلاستيك	246	325	319	347	327	298	453	643	408
صناعات غذائية و فلاحية	4378	4555	6288	4660	4537	6255	7448	7582	7114
ص نسيجية و تجهيز الملابس	3483	2054	3406	2772	2328	5108	3762	3662	2817
جلود واحذية	848	866	951	769	749	785	1058	1043	1031
خشب وورق و فلين	2139	1817	1901	2439	2317	2377	3365	3334	2957
صناعات مختلفة	502	241	636	795	846	1099	1238	1419	1305
المجموع	141454	12885	16491	14899	14477	19843	22094	22382	20207

source :Annuaire statitique de l'ons .page 239 .

من خلال الجدول يمكن أن نستنتج بأن الإجراءات القانونية و التنظيمية المتعلقة بالإستثمارات الخاصة قد حققت جزءا بسيطا من الأهداف المسطرة (خلال المخططين الخماسيين الأول و الثاني) و التي كانت تحاول رفع عدد المشاريع الخاصة ،لكن توزيعها على الفروع الصناعية قد حافظ على هيكلته .فالصناعات التقليدية

المعروفة خلال المخططات السابقة بقيت تسيطر على كافة الفروع و هذا راجع إلى سبب وحيد و هو أن هذه الفروع لاتتطلب كثافة رأسمالية عالية و لا ايدي عاملة مؤهلة مثل فرع الصناعات النسيجية و الصناعات الغذائية .

جدول رقم 50: توزيع المؤسسات الخاصة حسب عدد العمال .

السنة / عدد العمال	89	1990	1991	1992
0 -4 اجراء	13652	18410	18527	1689
5-9 اجراء	4640	2193	2279	2207
10-19 اجير	599	852	1022	541
20-49	544	481	404	420
50-99	97	105	99	96
100-199	32	41	43	39
200-499	11	11	7	9
500-999	1	1	1	1
اكثر من 1000	0	0	0	0
المجموع	19843	22094	22382	20207

Source : Annuaire statistique de l'ons n°16, p 245,246.

و يظهر جليا أهمية المؤسسات الخاصة التي تشغل أقل من عشرين عاملا ،فخلال الفترة 1989-1992 بلغت نسبة المؤسسات الخاصة التي تشغل أقل من عشرين عاملا من إجمالي المؤسسات الخاصة الموجودة

96.7 بالمئة و كانت على التوالي سنة 1989،95.20بالمئة ،سنة 1990،97.10 بالمئة ،سنة 1991،97.52بالمئةثم 97.20 بالمئة سنة 1992[1].و بصفة عامة فإن عدد المؤسسات الخاصة التي تشغل أقل من عشرين عاملا أكبر من عدد المؤسسات التي تشغل أكثر من عشرين عاملا ،ففي ما يخص المؤسسات التي تشغل أقل من عشرين عاملا بلغت سنة 1989 ، 28891 مؤسسة و إنتقلت إلى 21455سنة 1990 ،بينما إنتقلت إلى21828 مؤسسة سنة 1991.

وفيما يخص المؤسسات التي تشغل أكثر من عشرين عاملا فلم تعرف تطورا بل كانت تتميز بالثبات في عددها ،لقد وصل عددها سنة 1989 ،685مؤسسة إنتقل هذا العدد إلى 639 مؤسسة سنة 1990،و 554 مؤسسة سنة 1991 ثم 565مؤسسة سنة 1992،إن هذا الإنخفاض راجع على عدة أسباب منها الأزمة الإقتصادية التي تعرضت لها البلاد من جراء إنخفاض أسعار البترول سنة 1986،و التي ساهمت بشكل مباشر في إحجام الخواص عن الإستثمار.

أما من حيث التركز الجغرافي لتكل المؤسسات ، من بين 19483مؤسسة خاصة سنة 1989إستحوذت مدينة الجزائر العاصمة على الحصة الأكبر بعدد يقدر بـــــ 3583 مؤسسة تلتها وهران بـــــ 2141 مؤسسة ثم تلمسان بـــــ 1292 ، البليدة 1083 مؤسسة ، قسنطينة 936، و تبقى الولايات الأخرى متفاوتة فيما بينها في توزيع الباقي من إجمالي المؤسسات الخاصة . وعندما نريد تقييم عبر حسابات بسيطة حصة الـــــ 5 ولاية المذكورة سابقا من العدد الإجمالي للمؤسسات المستثمرة طوال الفترة 1989-1992 فقد كانت نسبة 45.5% تستحوذ عليها الخمس ولايات المعنية و يبقى إذن التركز الجغرافي و التركز القطاعي عبر توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط الميزتان الرئيسيتان للإستثمارات الخاصة فقد بقيت الإستثمارات الخاصة تستند أساسا إلى القطاعات ذات المردودية في المدى القصير و التي تعتمد على العمالة الضعيفة التأهيل و التكنولوجيات البسيطة و الغير معقدة ، فقد حافظت بالتالي على الأشكال السابقة للإستثمارات دون أي تغييرات نوعية لأي نشاطات أخرى فقد إستحوذت الصناعات المعهودة للبلاستيك و المواد الكيماوية أو

[1]-نتائج إستخلصت من الجدول السابق.

الكهربائية ، الصناعات الغذائية على ما يفوق 61% من مجمل الإستثمارات الفعلية للقطاع الخاص ككل ، إذ رغم التحفيزات الجديدة التي حملها الإطار القانوني لتلك الفترة لكن لم يؤثر ذلك على محتوى هذه الإستثمارات و بقيت إذن الشركات ذات العدد الصغير من العمال المأجورين (شركات صغيرة و متوسطة) الصفة الغالبة للنشاط الخاص .

الجدول رقم51 :قوة العمل في القطاع الخاص .

السنة	القطاع	الذكور	%	الإناث	%	المجموع
1991	القطاع العام	1890726	74.4	317.366	88	2208092
	القطاع الخاص	1924644	48.3	41205	11.4	1965849
	القطاعات الاخرى	1683.09	4.2	1789	0.4	170098
	المجموع	3.983679	100	360360	100	4344039
1987	القطاع العام	1852329	66.8	307861	8803	21601.90
	القطاع الخاص	875945	31.6	35877	10.2	911822
	القطاعات الأخرى	15486	0.6	1343	0.35	16829
	المجموع	2743760	100	354081	100	3088841

Source :Annuaire statistique de l’ ons n°17, p 48,49.

ومن خلال بيانات الجدول رقم 52 ،فقد وصلت نسبة القوة العاملة في القطاع الخاص سنة 1987إلى 41.8% ، 31.6% منها ذكور و 10.2% منها نساء ،ولقد إرتفعت هذه النسبة إلى 59.3% سنة 1991 منها 48.3 % ذكور و 11.4 % نساء و هي نسب هامة لهذا القطاع الذي ما فتئ يتطور. لقد إنتقلت نسبة قوة العمل الخاص من إجمالي قوة العمل سنة 1987 من 41.8% إلى 59.3 % سنة

1991 % ، فقد إنتقلت بذلك من 911822منصب عمل سنة 1987إلى 1965849منصب شغل سنة 1991، في هذا الصدد فقد عرفت بعض القطاعات زيادة معتبرة في خلق مناصب عمل و كانت كما يلي :

-فرع الصناعات النسيجية التي تعدت نسبته من 28.62%سنة 1984 لتصل إلى 35.09 % سنة 1989بالرغم من أنه عرف إنخفاضا خلال سنتي 1987و 1988بسبب الأوضاع السيئة التي عرفتها البلاد.

139

-فرع الصناعات الغذائية ،حيث عرفت تقلبـ ـي ،سب س سنة إلى أخرى لكن يمكن تصنيفه في المرتبة الثانية من حيث الفرع الذي ساهم في خلق مناصب عمل و التي كانت في المتوسط تصل إلى 23 % .

-فرع الصناعات الحديدية و الميكانيكية الكهربائية و الإلكترونية الذي عرف هو الآخر تقلبات في الزيادة لكن هذا لا يمنعنا من القول أن هذه الزيادة كانت ملحوظة و محسوسة حيث تعدت من ال 10%سنة 1984إلى15.4 % سنة 1987 مع تميزه بالإنخفاض في 1986التي وصلت إلى 8.7% و هذا راجع إلى صعوبة تموين هذا الفرع بالمواد الأولية نتيجة للأزمة الإقتصادية و الأمنية التي عرفتها البلاد خلال هذه الفترة.

-فرع مواد البناء الذي عمل هو الآخر على خلق مناصب عمل لكن بنسب متضاربة من سنة لأخرى و خاصة سنتي 1987و 1989 نظرا لتأثره مباشرة بما تمر به البلاد من أزمة سياسية و إقتصادية.

و يظهر في هذا الصدد عدد المالكين و المساعدين من أفراد العائلة كنسب قوية في عمالة القطاع الخاص وهي تعكس إذن كبر مساحة الإطار العائلي الذي تدور في فلكه اللإستثمارات الخاصة : لقد بلغ عدد المعاونين العائليين سنة 1987،51677 بنسبة تقدر ب 1.66%من إجمالي السكان المشغلين بالحضر لنفس

السنة و بلغ عددهم 255356ثم 241840 لسنتي 1991و 1992 على التوالي أي 5.63 % ثم 5.28 % لنفس الفترة على التوالي.[1]

في هذا الإطار يبين الجدول الموالي معدلات الأجور المدفوعة للقطاع الخاص في بعض الفروع و النشاطات الإقتصادية،

الجدول رقم52 :معدل الأجور الخاصة المدفوعة للعمال الدائمين في القطاع الخاص .

	التأهيل			1993 ة...			1994		
	الإطار	الضبط	التنفيذ	140		ا	الإطار	الضبط	التنفيذ
الصناعة	11.041	6.357	4.226	13.098	7.110	8.386	17.163	9.834	7.221
البناء و الأشغال	10.216	5.415	4.248	11.944	6.819	4.513	15.521	10.313	7.849
النقل	11.998	5.930	3.547	-	-	-	12.908	11.979	7.556
التجارة	7.486	5.474	4.610	-	-	-	9.849	4.837	12.473
الخدمات	13.861	8.079	4.837	14.751	10.538	5.620	13.365	11.365	5.516

Source : Annuaire statistique de l’ ons . n°17, p 376,374,371.

Annuaire statistique de l’ ons . n°17, p 48,49.

[1] – Annuaire statistique de l’ons n°16 ,p52,53 .

في الأخير ،وبصفة عامة ،فإنه يمكن القول أن فترة الثمانينات للقرن الماضي لم تكن هناك صورة واضحة تسمح بتحديد تطور القطاع الخاص و هذا يرجع إلى ظهور إختناقات و أزمات خلال هذه الفترة التي لم تسمح للقطاع الخاص بشكل عام أن يقوم بالدور المنوط به ،وحسب ما رسمته النصوص القانونية ،حيث حاول كل من المخططين الخماسيين الأول و الثاني إدماجه في الإقتصاد الوطني بإخضاعه إلى المبدأ الأساسي الذي يقتضي أن تكون وسائل تسيير الإقتصاد الوطني واقعة تحت المراقبة الدائمة للدولة مهما كان قطاع النشاط ،بمعنى تحد من إتساع رقعة القطاع الخاص على أساس تنافسي مع القطاع العام أولا،وثانيا السعي لجعل إستثماراته تدخل ضمن حركية تنموية تعتمد على سوق داخلية واسعة أي بمعنى إقتصاد مركز ذاتيا.

المطلب الثاني:الدولة مسهلة عملية الاستثمار (سنوات التسعينات).

إذا كانت فترة الثمانينات فترة تمهيدية أو انتقالية فإن بداية التسعينات تجسد التوجه الصريح الذي يعكس التحولات السياسية و كذلك الاقتصادية و التي **141** ار تدعيم إقتصاد السوق و تعزيز دور القطاع الخاص مقابل تراجع دور الدولة و إن ذلك يبدو بشكل واضح في الإطار التشريعي إنطلاقا من :

- قانون النقد و القرض 10/90 ل 14 أفريل 1990.(أنظر الملحق)
- المرسوم رقم 91-37 لـــــ 19 فيفري 1991 لتحرير التجارة الخارجية .
- المرسوم رقم 93-12 لـــــ 5 أكتوبر 1993 (أنظر الملحق)
- تبنى قانون الخوصصة سنة 1995 .
- و القوانين الجديدة للاستثمار سنوات 2001 و 2006.(أنظر الملحق)

أولا : مساهمة الدولة في إنشاء المشاريع الخاصة :

إن التطور الملحوظ لظهور المؤسسات الخاصة له علاقة بالسياسة العامة للبلاد ،فالدولة قامت بوضع برامج لتنمية الإقتصاد بإنشاء أجهزة تحت إشرافها في خدمة الأفراد الذين يرغبون في تحقيق نجاحهم الاجتماعي من خلالها ، و يظهر هذا من خلال:

1-الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار :

هذه الوكالة التي وضعتها الدولة من أجل خدمة أفراد المجتمع الذين يريدون الإستفادة من قروض الدولة هي تحت إشراف رئيس الحكومة و تكمن مهامها في إستقبال وإعلام و توجيه و دعم و مساعدة المستثمرين المقيمين و غير المقيمين و تقديم الخدمات الإدارية و تسيير صندوق دعم الإستثمار ، أنشئت هذه الوكالة سنة 1993 ومن حيث التقارير المتحصل عليها أنه خلال الفترة 1993-1997 إحتل القطاع الصناعي المرتبة الأولى بنسبة تقدر بـــــ 43 % من المشاريع .أما فيما يتعلق بالخصائص القانونية التي تخص الإستثمارات فإن القطاع الخاص أخذ حصة الأسد من حيث تشجيع الدولة له فلقد تحصل على 7151 مشروع أي ما يعادل 99.2 % أما القطاع العام فلقد تحصل على 55 مشروع ما يعادل 0.7% أما المختلط (الشراكة بين القطاعين الخاص و العام) فلقد تحصل على [illegible] اريع في نفس الفترة إذن هذه الوكالة تمس تدعيمها القطاع العام و الخاص على حد السواء [illegible] م و تشغيل الشباب التي تمس القطاع الخاص فقط و التي تعبر تكلمة أو وكالة تكميلية له .و يمكن ملاحظة الجهود التي قدمتها هذه الوكالة خلال السنوات المتتالية من 1993-2003 من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 53 : مشاريع الوكالة خلال السنوات المتتالية من 1993-2003.

143

السنة	ـ	مناصب الشغل
1993-1994	694	59606
1995	834	73818
1996	2075	127849
1997	4989	266761
1998	9144	388702
1999	12372	351986
2000	13105	336169

2001	5018	113983
2002	3109	96545
2003	7211	115739
المجموع المتراكم من 2003-1994	58551	1931158

- المصدر :جدول مؤشرات الاقتصاد النتائج الرئيسية خلال الثلاثي الرابع و توقعات الإقفال 2002-2003.

-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

- جلسات الإستماع في إطار إعداد التقارير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي.

و رغم الجهود التي قدمتها الدولة ، إلا أن هذه المشاريع واجهت مشاكل كبيرة سواء بسبب الهيئات الادارية أو المالية التي تعرقل سير تطور المؤسسات.

2- مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

إن إحدى الأنواع الجديدة لتمويل المشاريع لدعم و تشغيل الشباب ، جاءت كتدعيم للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و كتكملة للمخطط العام للدولة من أجل ترقية الاستثمار حيث شرعت أشغالها سنة 1997 هي تمس فئة الشباب و تعتبر هذه الوكالة الأكثر استقطابا للشباب فهناك التمويل الثنائي و الثلاثي ، و يستفيدون أيضا من الإعفاء الجبائي و شبه الجبائية و الشرط الأساسي لهذا الجهاز هو " أن لا يكون الشاب أو الشباب أصحاب المشاريع يشغلون مناصب عمل مأجورة عند إيداع ملفاتهم ، " و تنتشر فروع هذه الوكالة في مختلف مناطق البلاد ، حيث إستفاد الوسط بحصة 45.5% من عدد المشاريع و الشرق 23.60% و الجنوب 8.23 % و الجدول التالي يبين لنا عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة .

الجدول رقم 54:عدد المشاريع المسجلة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لكلا الجنسين حسب قطاع النشاط سنة 2007:

145

قطاع النشاط	عدد المؤسسات المصغرة الممولة	الرجال	نساء
الخدمات	24438	18549	5889
نقل المسافرين	12057	11651	406
الحرف	12578	10032	2546
نقل البضائع	11125	10831	294
فلاحة	10125	9395	628

صناعة	4480	3735	745
البناء و الاشغال العمومية	3405	3277	128
الاعمال الحرة	2077	1242	835
صيانة	1392	1346	46
الصيد	348	348	0
الهيدروليك	176240	233	7
المجموع	82265	70639	11524

المصدر : الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب 30-06-2007 .

3 - مشاريع الوكالة الوطنية لتسيير القرض **146**

هذه الوكالة جاءت كمحاولة لحل مشاكل الشباب الذين ليس لديهم دخل أو لديهم مداخيل غير ثابتة فهو جهاز جاء للتخفيف من البطالة ، و يشترط فيه أن يبلغ الشاب الطالب للقرض سن الثامنة عشر فما فوق ، و يتميز بإنتشاره على مختلف أنحاء الوطن ، و تمس هذه الوكالة كل من الجنسين فهي " تعمل وفق ثلاث صيغ إبتداءا من سلفة بنكية صغيرة (السلفة الغير معوضة لاقتناء المواد الأولية) ، إلى غاية الوصول إلى السلف

ذات الأهمية الفائقة و التي تستدعي تمويلا بنكيا ". [1]وفي إحصائيات 2006 بلغ عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة 16649 مشروع .

4- جمعيات المقاولة :

إن التحول من النظام الإشتراكي إلى إقتصاد السوق تطلب من الدولة وضع خطة جديدة تسمح بدراسة الأوضاع العامة المساعدة على القيام بإصلاحات ، وأحد هذه الخطوات تمثلت في قانون فيفري 1989 الذي يسمح بالتعددية الحزبية و النقابية ، فهذا القانون فتح المجال للجزائريين بممارسة حقهم السياسي ومنه الإقتصادي ، وبعده جاء قانون رقم 90 الصادر في 2 جوان 1990 الذي يسمح بتكوين الجمعيات المهنية للمقاولة [2] ، هذا القانون الذي نشط الحياة الاجتماعية من خلال إنشاء جمعيات ذات طابع وطني أو جهوي ، فلقد صرح وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن وجود 38 جمعية لأرباب العمل ذات طابع عمومي و خاص ومن بين هذه الجمعيات الأكثر نشاطا منتدى رؤساء المؤسسات ، نادي المقاولين الصناعيين لمتيجة ، الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل .

تشترك هذه الجمعيات المهنية للمقاولة في الأهداف المراد الوصول إليها من خلال نشاطاتها و مهامها في تطوير المقاولة في الجزائر ، فتقوم بإقامة علاقات ودية مع المقررين الاقتصاديين في البلاد من أجل فتح النقاش و المشاورات من أجل إيصال مشاكل و إنشغالات المقاولين ، و محاولة إيجاد حلول ووضع قوانين تساعد على تخفيف الضغط و مساعدة المقاولين على التطور .كما تقوم بجمع مختلف المعلومات الخاصة بالنشاطات الإقتصادية و مختلف التطورات و التغيرات التقنية و التكنو لوجية ..... الخ من أجل أن تكون نقطة وصل بينها و بين المقاول ، فتقوم بإ ومات (قوانين ، قرارات ، تكنولوجيا) من

[1]–وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية :نشرية المعلومات الاقتصادية ،السداسي الاول،رقم 9،مديرية المنظومة الاعلامية و الاحصائية ،2006،ص33.

[2] – Benguerna Mohamed et Belaid Hamouma : les associations d'entrepreneurs en Algerie émergence d' un nouvel acteur du développement territorial in / création d'entreprise et développement territorial, CREAD n °73, 2005, p 147.

خلال تنظيم إجتماعات و لقاءات للمقاولين و التي بدورها تسمح لهم بالتعرف على بعضهم البعض ، و تكون فضاءا لطرح مختلف المشاكل و الصعوبات التي تواجههم في الحياة العملية ، كما تقوم بحمايتهم من السوق السوداء المنتشرة في الجزائر ، بالإضافة لمحاولتها المطالبة بمواكبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتطور الحاصل في العالم ، و ذلك لتحسين منتوجها بما يتناسب و متطلبات المنافسة العالمية ، و حسب المعايير الدولية المعمول بها.[1]

ثانيا:القطاع الخاص و التمويل .

منذ سنة 1999 إرتفع تجميع الموارد من طرف البنوك العمومية بـــــ 17 % سنويا و كذا إيداع الأسر و المؤسسات ، في هذا الإطار حدث نمو في وظائف البنوك بنسبة 11 % سنويا منذ نفس السنة ، هذه الأخيرة أصبحت تتعامل بجدية مع القطاع الخاص و التدفقات الإضافية للقروض منذ 1997 تتجه بنسبة 75 % لهذه المؤسسات الخاصة . و بمساعدة الدولة التي قامت بإعادة شراء من البنوك أكثر من 350 مليار دينار أي ما يقابل 4 مليارات و نصف من الدولارات من الديون الغير مسواة ة التي تخص بعض المؤسسات ، هذا التطهير للمحفظة المالية قام بزيادة الفعالية و الربحية للبنوك ، من هنا و في إطار مواجهة عدة أسواق في طريق النمو و بمحافظ مالية نقية ، البنوك العامة لم يكن لها أي سبب للتردد ، ليتم بذلك تحسين مستوى التنظيم و التسيير لخدمة إستراتيجيات الأسواق المستحدثة[2] .

و يبقى المنافسون الخواص في سير التقدم و لكن ببطء ، في نفس الوقت يظهر كيفية فرض نفسها على الساحة لاقتسام جزء من السوق .و الجدول التالي يبين تطور تدفق القروض للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام و نسبة قروض القطاع الخاص من الد

[1] – Benguerna Mohamed et Belaid Hamouma : les associations d'entrepreneurs en Algerie émergence d' un nouvel acteur du développement territorial in / création d'entreprise et développement territorial, CREAD n °73, 2005l, p152.

[2]–Benachenhou . A , Algerie la modernistaion maitrisé , op ,cit , p 100.

الجدول رقم55: تطور القروض في القطاع الخاص بالنسبة المئوية .

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
القطاع العام	80.0	80.0	70.6	68.7	56.5	57.4	56.02	*50.39
القطاع الخاص	19.0	19.2	29.4	31.3	43.5	42.6	43.97	49.90
قروض القطاع الخاص PTB%	6.09	6.08	7.11	7.93	12.14	11.17	11.02	11.73

المصدر:بنك الجزائر ، إحصائيات 2005/2004/2000 .

و في إستجواب قام به البنك العالمي لـــــ 600 شركة جزائرية ، حول شروط و هيكل تمويل إستثماراتهم تبين أن المؤسسات الخاصة تتحصل على التمويل بسهولة مقارنة بالمؤسسات العامة التي هي في طور إعادة الهيكلة أو الباحثة عن الشركاء وهي التي لا تهتم كثيرا بتطوير قدراتها ، عكس القطاع الخاص ، فمعضمها بقيت في طاقاتها المعهودة منذ إنشائها في الفترة 1970-1980 حول موارد الخزينة :

الجدول رقم 56:نتائج إستجواب البنك العالمي .

مصادر التمويل	تمويل ذاتي	قروض بنكية	قروض المورد الزبائن	أصدقاء وعائلات	أخرى
إجمالي العينات	70.6%	18.1%	4.5%	3%	-
أجراء 19-5	74.8%	15.7%	1%	4.5%	%4
أكثر من 100	64.1%	23.6%	5%	-	%73

شركة عمومية					
100 أكثر من خاصة	47.6%	46.1%	45%	%1.9	-

- source : Benachenhou .A, les nouveaux investisseurs en Algérie, Alpha design, mai, 2006, p100.

و يلاحظ بأن الشركات الكبرى تتحصل على القروض البنكية بسهولة مقارنة مع الشركات الصغيرة و كذلك في نفس الإطار فإن الشركات الخاصة القديمة (نوعا ما في السوق) تتحصل على التمويل بسهولة مقارنة بالشركات الحديثة وفي الواقع يكون ذلك لإحتمال وجهة مالية أحسن و لمعرفة جيدة بالإجراءات .وقد ساعد على تدفق القروض التحسن الكبير لموارد البنوك ما بين 2003-2005 ، خاصة نمو مواردهم لأجل فقد سمح هذا بتطور القروض الموجهة للشركات ، أكثر من 9% في 2004 مقارنة بنسبة 2003 و أكثر من 14 %سنة 2005 و كذلك إنخفاض معدل الفائدة المدين.[1] و بلغت سنة 2005 إستحقاقات القروض القطاع الخاص 877 مليار دينار أي أكثر من 10 مليارات أورو و يظهر كبر دور الوساطة المالية و التي يجب فعلا الإستفادة منها في مشاريع و إستثمارات إنتاجية .

ثالثا:تطور أنواع المستثمرين في الجزائر .

1-مقاولوا السبعينات :

إن دراسة أنواع المستثمرين تختلف من حيث الفئات حسب العشرية ، ففي سنوات السبعينات قام جان بيناف بدراسة مقاولي تلك الفترة حيث غلب على نظام الدولة تطبيق النظام الإشتراكي ، فعرف الاقتصاد العمومي إنتشارا كبيرا مقابل عدد قليل من المؤسسات الخاصة ، و (جان بيناف) في دراسته لأنواع المقاولين في

[1]-Benachenhou. Abdellatif , les nouveaux investisseurs en Algérie, op. cit , p 59 [1]

سنوات السبعينات وجد ثلاث فئات من المستثمرين ، من خلال عينة تتكون من 250 مقاول من العاصمة ، قام بدراستهم من ناحية الأصول الجغرافية و الإجتماعية .

1-1- المستثمرون التجار :

إن معظم الصناعيين الذين سنهم بين خمسين و الستين سنة (سنة 1970) مرورا بالتجارة الكبيرة جاؤوا من شرق و جنوب البلاد (قسنطينة ، واد سوف ، مسيلة ، بسكرة). [1] أما بالنسبة لأصولهم الإجتماعية فهم من عائلات عريقة و نبيلة و أسر ذات مكانة دينية في المجتمع غرست فيهم حب الوطن و التضحية في سبيله ، وهم من أسر مالكة في الفترة الإستعمارية و لكن نزعت ممتلكاتهم بعد مشاركتهم في ثورة المقراني لسنة 1871 فأصبحوا تجارا ، يتركز نشاطهم في التصدير و الإستراد ، و بالتالي كونوا رأس مال إجتماعي خارج الوطن ، الأمر الذي ساعدهم كثيرا عند إنشاء جبهة التحرير الوطني حيث قدموا لها المساعدات المادية و أيضا المعرفية ، لكل ما يخص النواحي المعرفية بالتجار الكبار و الشبكات التجارية من أجل الحصول على الأسلحة ، ومع الإستقلال أصبحت المحلات التجارية التي يملكونها مصانع للإنتاج ، ومع القانون الجديد لتجشيع الإستثمار لـــــ سنة 1966 " تحصلوا بسهولة على المساعدة و الضمانات من أجل إنشاء مؤسساتهم كما يوجد في هذه الفئة تجار ذوي أصول قبائلية و ميزابية وهم أقل ثراءا من التجار الكبار ، جاؤوا من أسر بسيطة ، متعلمين في المدارس الفرنسية بدون أن يمروا بالمدرسة الإسلامية " [2] و إستثمر هذا النوع من المقاولين في مجالات إقتصادية بسيطة نتيجة للخبرة التي تحصلوا عليها حيث كانوا باعة أو مسيرين في مؤسسات أوروبية ، هذه التجربة سمحت لهم بعد الإستقلال بإنشاء محلاتهم الخاصة ليس فقط للبيع و إنما حتى للانتاج .و يهتم هؤلاء المقا تح المحلات التجارية أكثر من إنشاء مصانع ، كما يستثمرون في قطاعات تستعمل تكنولوجيا بسيطة و تحصل على أرباح سريعة .

[1]– Jean Pennef : les chefs d'enterprise en Algérie ,in / acte du coloque : « entreprises et enterpreneurs en afrique » edition
L'Aarrmattan , Paris,1983 ,p573 .

[2]– Jean Pennef : op.cit, p 575.

-1-2المستثمرون العمال:

وهم عمال ، موظفون ،تجار صغار أو حرفيون يمارسون الصناعة الحرفية وهي عبارة عن صناعة تظهر و تختفي بسرعة فهي في الغالب صناعة موسمية أو ظرفية ، و يستعملون آلات بسيطة يقومون بتركيبها في المنازل أو في الدهاليز ، وهي ذات قوة إقتصادية ضعيفة ، ولاتوفر الشغل للكثيرين ، و منتوجهم موجه للزبائن الفقراء نظرا للسعر المنخفض و النوعية البسيطة للمنتوج ، وهذا النوع من المقاولين هم عمال مؤهلون أو موظفون في الإدارة ، إطارات متوسطة يحاولون تحسين مستواهم المعيشي من خلال شراء آلات مستعملة " **من بينهم إطارات قدامى في التسيير الذاتي الصناعي ، أعضاء قدامى في الجيش التحرير الوطني و مناضلون في جبهة التحرير الوطني ، عمال أو مستخدمون في القطاع العمومي .** [1] "

إنهم منحدرون من عائلات فقيرة فلاحية أو تجارية ،ذوي مستوى تعليمي إبتدائي ، و العبض منهم من قدماء المهاجرين خاصة القبائليين الذين عاشوا في فرنسا فتجربتهم في المصانع الفرنسية و التكوين الذي حصلوا عليه سمح لهم بإنشاء مؤسستهم ، كما يتميزون بتركزهم في المدن الكبرى .

-1-3 المقاولون غير المسيرين :

هناك نوع من المستثمرين الذين " لا يسيرون مباشرة مصنعهم و لكن يهتمون بأعمال أخرى ، مالكي عقارات ، إستيراد و تصدير " [2] و يوكلون مهمة تسيير المؤسسة لتقنيين ساميين أو اطارات أجنبية (فرنسية ، لبنانية ، سويسرية) . وهم ذوي خصوصية مختلفة عن المستثمرين الآخرين ، حيث تمدرسوا في التعليم الثانوي و العالي ، ويتوخون الحذر الشديد خوضونه. [3]

1-Ibid , p 577 .

2- Jean Pennef : op-cit,p 578 .

3 -Ibid, p 57 .

2-المستثمرون سنوات التسعينات : وبمرور العشريات بدأت الأوضاع و الظروف تتغير و تتطور خاصة مع سنوات التسعينات التي تميزت بالمرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق ،فظهرت بذلك فئات أخرى فرغم أن فئات السبعينات بقيت إلا أن خصائصها ستتغير خاصة من ناحية المستوى التعليمي و التجربة و السن .

2-1 المستثمرون الإطار:

وهم الأفراد الذين أعمارهم أكثر من خمسين سنة و لديهم خبرة و معرفة من خلال ممارستهم لوظيفة سامية في القطاع العمومي و خاصة تلك المتعلقة بالتسيير ،فلقد تقلدوا مناصب قيادية و إدارية أو في تسيير الموارد البشرية ،أما مستواهم التعليمي فهم ذوي مستوى تعليمي إبتدائي مرتفع بالإظافة لقيامهم بمختلف التكوينات التي تسمح لهم برفع مستواهم إظافة للتجربة المهنية ،و هؤلاء الأشخاص أغلبهم أنشؤا مؤسسات في أواخر سنوات التسعينات إما بعد التقاعد أو التقاعد المبكر من العمل والأسباب التي أدت للإستثمار تكون إما لظروف إقتصادية (البطالة بالدرجة الأولى أو الأجر الضعيف) ،الرغبة في تأمين حياة الأبناء ، حب العمل أو الرغبة في تطبيق ما إكتسبوه من خبرة و يتميز هذا النوع من المقاولين بمساعدة رأس المال الاجتماعي الذي إكتسبوه من الخبرة المهنية لإنشاء و تسيير المؤسسة.

2-2المقاول المهاجر:

وهم أغلبهم المهاجرون الذين هاجروا شبابا إلى فرنسا و إدخروا مبلغا من المال يسمح لهم بتكوين مشروع في البلد الأم وهذا النوع نجده خاصة في منذ ت عودتهم سنوات الثمانينات مع قانون

الاستثمار سنة 1982 ، يقدر سنهم من الخمسين فما فوق و هم أفراد تعودوا على العمل و المشاركة في الحياة ، يتميزون بحب المغامرة لأن حياتهم السابقة كانت مليئة بالمغامرات و المخاطرة لما واجهوه في

الغربة من قساوة الحياة ،كما أن التجربة المهنية التي حصلوا عليها من مختلف النشاطات خاصة التجارية تسمح لهم بإختيار النشاط المناسب لإمكانياتهم و متطلبات السوق.

-2-3- المستثمرون بالوراثة :

وهم الأفراد الذين يقومون بتسيير المؤسسة القديمة و يتراوح عمرهم بين 25-30 سنة ، يتميزون بالتأهيل و التكوين الجيد وهم عقلانيون في التعامل ، يقدرون العمل جيدا فالتوظيف يكون حسب الكفاءة ، و يقومون بتسيير عملهم باستعمال التقنيات الحديثة ، بالإضافة لبحثهم الدائم لتحسين نوعية المنتوج و تطويره بما يتماشى و متطلبات السوق وهدفهم هو إكمال و متابعة نفس النشاط الذي قام به الأب مع تطويره نحو الأفضل.

-2-4- المقاول و التقاليد المقاولة :

وهذا النوع يغلب عليه الأفراد ذوي المستوى التعليم الإبتدائي و المتوسط وهم من عائلة تمارس التجارة أو المقاولة ، لذلك هم لا يهتمون بالبحث عن عمل بعد الخروج من المدرسة لأن العمل مضمون وهم يبدأون العمل في سن مبكرة ، لديهم تجربة طويلة في المقاولة وهم عن عائلات ذات تقاليد تجارية عبر الزمان ، وهذا النوع من المقاولين يميلون لإقامة مؤسسة عائلية يوفرون بها مناصب شغل لأفراد العائلة ، و لكن المقاولة التي يمارسونها ليست بالضرورة تلك التي بدأو فيها ، فالخبرة التي يحصلون عليها و العلاقات التي يكونونها تسمح لهم بمعرفة السوق و متطلباته مما يجعلهم يغيرون نوع النشاط " أو يوسعونه ليشمل أنشطة أخرى و يشترك هذا النوع من المستثمرين مع المستثمرين بالوراثة في أن أسرهم أنشأت المؤسسة في سنوات السبعينات ، وهم واصلوا المشوار في ، .

-2-5- المستثمرون العمال : وهم إما عمال إدارة أو عمال مؤهلين أو إطارات متوسطة ، هدفهم الأساسي تحسين وضعهم المالي وهذا بسبب ضعف أجورهم و إنخفاضها [1] ، و يخص الأمر أيضا الأفراد الذين يعانون من التسريح و البطالة أو الذين تخوفوا من فقدان مناصبهم مستقبلا نظرا للأزمة الإقتصادية التي تمر بها البلاد فأغلب هؤلاء المقاولين أنشأوا مؤسساتهم في سنوات التسعينات ، وهم يشتغلون عادة في قطاع النشاط الذي كانوا يمارسونه من قبل ،إنهم يعتمدون على المهارة الفردية و الشبكة الأسرية و المهنية " [2]

المطلب الثالث : تطور القطاع الخاص.

أولا:سنوات التسعينات .

منذ سنوات التسعينات عرف القطاع الخاص حركية كبيرة خاصة مع إنشاء مختلف الأجهزة المساعدة على إقامة المؤسسات الخاصة.وفي سنة 2001 قامت الدولة بإعادة النظر في كيفية سير المؤسسات الممولة للمشاريع الإستثمارية من خلال قانون الإستثمار الجديد حيث قامت بتعديلات مختلفة على القوانين الخاصة بالأجهزة و يخص الأمر : لا مركزية نشاطات وكالة تطوير الإستثمار من خلال إنشاء مكاتب محلية كإنشاء المجلس الوطني للإستثمار ، وهذا من أجل تعميم و نشر القطاع الخاص على المستوى الوطني .و تشير الإحصائيات في الجزائر إلى التطور السريع لإنتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في العديد من المدن ، و يقابله في الوقت نفسه إرتفاع في معدلات التوظيف كونها مصدرا أساسيا للشغل .فالإهتمام بهذه المؤسسات و المحافظة على إستمراريتها و توسيعها يعني المحافظة على مناصب الشغل و إمتصاص أيدي عاملة بطالة وقد سنت الدولة الكثير من القوانين التي تشجع و تحفز إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمها :

[1]- pennef jean , op. cit , p57.

(1)-Ibid, p 57 .

1 - المرسوم التنفيذي رقم 373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 و المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

2 - المرسوم التنفيذي رقم 03/78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي للمشاتل [1] الذي نجم عنه إنشاء العديد من المشاتل عبر ولايات الوطن ، مهمتها التكفل بمساعدة المؤسسات الصغيرة ، و المتوسطة و دعمها في مجالات إيجاد المحلات لممارسة النشاط و تدعيمها بأجهزة الإعلام الآلي و التكنولجيات الحديثة ، إضافة لتقديم الإستشارات في الميادين القانونية و المحاسبية . وعمل هذين المرسومين على حل معضلتين أساسيتين تعيقان عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، تتمثلان في الجانب التمويلي الذي تعاني منه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسبب عدم وجود ضمانات كافية تقدم لجهات التمويل مقابل الحصول على قروض ، و المعضلة الثانية متعلقة بإنعدام أو قلة خبرة أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المجالات القانونية و المحاسبية و التسييرية ، و الذي في أغلب الأحيان يؤدي إلى فشل المشاريع الإستثمارية .

- 3 إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة في 22 أفريل 2003 لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دمجها في الأسواق العالمية .
- 4 إنشاء المجلس الوطني الإستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 25 فيفري 2003 لترقية الحوار و جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل ومن جميع الفضاءات الوسيطية التي تساهم في إعداد سياسات و إستراتيجيات لتطوير هذا القطاع .
- 5 في 03 ماي 2005 تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (ANDPMI) لتجسيد سياسة التعاون و الشراكة .

---

[1]–pennef jean , op. cit , p 57.

6 -إضافة إلى هيئات أخرى تعمل من قريب أو بعيد على دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كالوكالة الوطنية للعقار و المجلس الوطني للإستثمار و غرف التجارة .

ويمكن تفحص تطور القطاع الخاص من خلال بعض الإحصائيات:

الجدول رقم 57:يوضح حجم الاس ة خلال الفترة 1994 إلى سنة 2000 .

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	اجمالي
المبلغ الإجمالي للاستثمار الخاص (مليار دج)	114	219	178	438	912	685	798	3344

Source : Annuaire statistique de l'ons n° :19 ,18 .

الجدول رقم58 :حجم الإستثمار في القطاع الخاص في مختلف الفروع خلال المدة من 1994-2000 :

فرع النشاط الاقتصادي الخاص	المبلغ (مليون دج)	النسبة %
الزراعة و الصيد	73646000	2.89
الصناعة	1138196000	44.70
الخدمات	196354000	7.71
التجارة	16253000	0.66
مواد البناء	604934000	23.76
النقل و الاتصال	288750000	11.34
السياحة	197308000	1.19
الصحة	3043000	

إجمالي	2545871000	%100

Annuaire statistique de l’ons n : 18, 19.

لقد إحتل فرع الصناعات المرتبة الأولى من حصته في إجمالي الإستثمارات الخاصة ،ثم يليه فرع مواد البناء في المرتبة الثانية و هذا لإرتفاع الطلب عا **157** ـع خلال هذه الفترة الناتج عن السياسة المتبعة من طرف الدولة لعملية البناء.

الجدول رقم59 : تطور قوة العمل في القطاع الخاص .

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
عمالة القطاع الخاص	59606	73818	127849	266761	388702	351986	336169

المصدر:Annuaire Statistique de L'ONS n°18-19

يساهم القطاع الخاص بشكل كبير في تحقيق العمالة وقد عرف تطورا كبيرا في سنوات التسعينات ،إلا أنه سجل إنخفاظا سنتي 1999و 2000 بسبب تراجع الناتج المحلي الإجمالي للفرد و الذي يعود لتراجع التحصيل الجبائي و مداخيل الدولة من المحروقات.

ثانيا:القطاع الخاص بعد سنة 2000.

يحتل القطاع الخاص اليوم الصدارة في الإقتصاد الجزائري بـ915316مؤسسة خاصة أي 95.9%[1]من مجموع المؤسسات و الوحدات الاقتصادية الموجودة في الجزائر والتي يبلغ عددها 934250مؤسسة مقابل 2.4% للقطاع العام بـ16718مؤسسة و1.7% لقطاعات أجنبية و مختلطة بـ2216مؤسسة. و تبين

[1] – collections statistiques de l’ons ,n°168/2012 ,série E :statistiques économiques n°67,p9 .

الإحصائيات أن 2.2%فقط من بين تلك المؤسسات الخاصة أنشئت قبل 1980 و4.2%أنشئت ما بين 1980و 1989 ، 17.0%من تلك المؤسسات أنشئت ما بين 1990 و 1999 بينما 76.7 % أنشئت ما بين سنتي 2000و2011[1].

و تستحوذ التجارة على 508638مؤسسة ما يمثل 55 %من المؤسسات الخاصة ،في نفس السياق فإن تجارة التجزئة تمثل 84,6% أي 427931 وحدة.و تأتي الخدمات في المرحلة الثانية ب 306213مؤسسة ،الفنادق و المطاعم تمثل 20 %.الصناعات تمثل 10% من الإجمالي بعدد 91149مؤسسة و تهيمن عليها الصناعات الغذائية بعدد يقدر ب 23252مؤسسة ما يمثل 25.5 % ،متبوعة بالصناعات النسيجية 11.6 %[2] ما يشير إلى أن القطاع الخاص الجزائري خدمي ضعيف الإنتاج و التنوع تغلب عليه نشاطات هشة التكوين و يُلاحظ أنّ لهذين القطاعين الخدمات و بالأخص التجارة القدرة على التوسع و الإستيعاب المستمر لقوة العمل التي تفرزها سوق العمل المنظمة ، في هذا الإطار بلغت قوة العمل الخاصة 6349000 عامل سنة 2014[3] منها قوى عمل يعمل جُلّها خارج نطاق تخصصاته المهنية ممّا يعني تدهورًا مستمرًا في إنتاجية قطاع السلع و الخدمات في وقت مازال فيه القطاع الحقيقي يعاني من تدني وتعطل في معدلات إنتاجه الشيء الذي تشير إليه حالة القصور الواضح في نشاطات العرض الكلي لقطاعات حيوية سلعية في الاقتصاد لاسيّما قطاع الصناعات التحويلية هذا الأخير ساهم بـــــ 3.6 %فقط من الناتج الإجمالي سنة 2011 بينما ساهم قطاع الزراعة بـــــ8.2 %[4] .وتبين الجداول اللاحقة تطور القطاع الخاص الجزائري .

---

[1]– collections statistiques de l'ons ,n°168/2012 ,série E :statistiques économiques n°67 .-

[2]– collections statistiques de l'ons ,n°168/2012 ,série E :statistiques économiques n°67.

[3]– فيما بلغت قوة العمل في القطاع العام 4440000 عامل .

[4]–هدى حمودة إبراهيم، الملف الاحصائي للجمهورية الجزائرية ، بحوث اقتصادية عربية، العددان ، 63–64 ،سنة 2013 ،ص 202،204.

الجدول رقم 60:تطور المؤسسات الخاصة حسب فروع النشاط الاقتصادي (2004-2008) .

فروع النشاط	2004	2005	2006	2007	2008	2008/2004	%
المناجم و المحاجر	549	500		722	784	3330	1.30
الحديد و الصلب	7126	7516	7906	8353	8794	39895	15.60
مواد البناء	5949	6138	6369	6748	7154	32358	12.65
كيمياءمطاط ، بلاستيك	1727	1850	1967	2084	2205	76871	30
صناعات غذائية	13673	14774	15270	16109	17045	76871	30
صناعات النسيج	3734	3881	4019	4152	4291	20077	7.90
صناعات الجلد	1459	1523	1558	1628	1667	7835	3.12
ص.الخشب و الورق	9000	9612	10300	11059	11848	51819	20.30
صناعات مختلفة	3061	3191	327	3446	3564	13589	5.35
المجموع	46278	49085	48391	54301	57352	255607	100

المصدر : نشرية وزارة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و الصناعات التقليدية

.2006،2007،2008،2005

الجدول: رقم 61:تطور المشاريع المصرح بـ **160** وطنية لتطوير الإستثمار.

السنة	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	مناصب الشغل	%
2002	485	0.91	98276	1.22	29372	3.44
2003	1622	3.05	398570	4.90	34476	4.04
2004	874	1.64	240889	2.98	24719	2.90
2005	843	1.58	199128	2.47	43597	5.11
2006	2145	4.03	472505	5.85	47748	5.59
2007	4323	8.12	654665	8.11	87983	10.31
2008	6687	12.57	1325064	16.41	92005	10.78
2009	7594	14.27	462679	5.73	68774	8.06
2010	6386	12.00	395292	4.90	64091	7.51
2011	6434	12.09	1335448	16.54	128491	15.06
2012	6919	13.00	776530	9.62	83210	9.75
2013	8895	16.72	1716136	21.26	148943	17.45
المجموع	53207	100	8072482	100	853409	100

المصدر :الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

و إستحوذ القطاع الخاص على 52381مشروع من بين 53207مصرح بها أي ما يقارب98.45بالمئة من العدد الإجمالي للمشاريع بمبلغ قدره 4663864 مليون دينار جزائري ،في نفس الإطار فقد بلغ عدد مناصب الشغل التي أحدثتها تلك الشركات الخاصة 728035منصب عمل دائم بنسبة 85.31بالمئة من إجمالي مناصب الشغل **161** والي يبين ذلك.

الجدول رقم62 :نصيب القطاع الخاص من تلك إستثمارات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

القطاع القانوني	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	مناصب الشغل	%
الخاص	52381	98.45	4663864	57.77	728035	85.31
العام	757	1.42	2465603	30.54	100085	11.73
مختلط (خاص و عام)	69	0.13	943015	11.68	25289	2.96
المجموع	53207	100	8072482	100	853409	100

www.andi.dz

و يحتل القطاع الخاص اليوم الصدارة في الاقتصاد الجزائري ب 915316مؤسسة خاصة أي 95.9%[1]من مجموع المؤسسات و الوحدات الاقتصادية الموجودة في الجزائر (والتي يبلغ عددها 934250مؤسسة) مقابل 2.4%للقطاع العام (ب16718مؤسسة) و 1.7% لقطاعات أجنبية و مختلطة(ب 2216مؤسسة). و تبين الإحصائيات أن 2.2%فقط من بين تلك المؤسسات الخاصة أنشئت قبل 1980 و 4.2%أنشئت ما بين 1980و 1989 ، 17.0%من تلك المؤسسات أنشئت ما بين 1990 و 1999 بينما 76.7 % أنشئت ما بين سنتي 2000و2001[2].وفي القطاع الخاص تستحوذ التجارة على 508638مؤسسة ما يمثل 55 %من المؤسسات الخاصة ،في نفس السياق فإن تجارة التجزئة تمثل 84,6% أي 427931وحدة.ودائما في القطاع الخاص ،الخدمات تأتي في المرحلة الثانية ب 306213مؤسسة ،الفنادق و المطاعم تمثل

[1] – collections statistiques de l'ons ,n°168/2012 ,série E :statistiques économiques n°67,p9 .

[2] Ibid .–

20 %.الصناعات الحرفية تمثل 10% من الإجمالي بعدد 91149مؤسسة و تهيمن عليها الصناعات الغذائية بعدد يقدر ب 23252مؤسسة ما يمثل 25.5 % ،متبوعة بالصناعات النسيجية 11.6 % . و الجدول الموالي يقدم حوصلة عن تطور القطاع الخاص الجزائري:

الجدول رقم: 63 توزيع المؤسسات الاقتصادية الخاصة حسب النشاط و القطاع القانوني سنة 2012 :

نوع النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات الخاصة
صناعات استخراجية	805
صناعات تحويلية	91149
انتاج و توزيع الغاز و الكهرباء	105
البناء	7981
تجارة	508638
النقل	78481
فنادق و مطاعم	60863
اعلام و اتصالات	34111
نشاطات مالية و تأمينات	963
نشاطات عقارية	3516
نشاطات خاصة علمية و تقنية	30067
نشاطات الخدمات الادارية	6937
التعليم	5593
الصحة العامة	177443
المياه ، التطهير ، و مكافحة التلوث	425
الفنون و النشطات الابداعية	5289
نشاطات أخرى خدمية	62650

Source :collections statistiques °172 de l' ons,p34.

الجدول رقم 64:توزيع المؤسسات الإقتصادية حسب القطاع القانوني و سنة الإنشاء.

القطاع القانوني	قبل 1980	1980إلى1989	1999-1990	2011-2000	إجمالي
القطاع الخاص	17282	34795	155014	708225	915316
القطاع العام	3121	4187	3471	5939	16718
آخر	52	66	236	1862	2216
المجموع	20455	39048	158721	716026	934250

Source : collections statistiques n°172, série economiques, ons, p51.

يظهر من خلال الجدول السابق أن الفترة من سنة 2000إلى 2011 شهدت نموا كبيرا لمؤسسات القطاع الخاص و ذلك راجع للتحفيزات و التشجيعات التي حملتها تلك الفترة على الصعيد القانوني و التشريعي للإستثمار وكذا المؤسساتي فقد شهدت هذه الفترة لوحدها لوحدها إنشاء 708225 مؤسسة خاصة.وكانت الفترة التي سبقتها أي من سنة 1990إلى سنة 1999 هي الأخرى شهدت نموا للقطاع الخاص ب155014 مؤسسة.وهو ما يؤكده الجدول التالي الذي يبين توزيع تلك المؤسسات حسب بداية النشاط .

الجدول رقم 65:توزيع المؤسسات الخاصة حسب بداية النشاط.

سنة بداية النشاط	قبل 1980	1989-1980	1999-1990	2011-2000	إجمالي
القطاع الخاص	12681	31986	146939	723710	915316
القطاع العام	2661	4080	3694	6283	16718

Source : collections statistiques n°172,op.cit,p56.

الجدول رقم 66:توزيع مؤسسات القطاع الخاص حسب نوع الضريبة.

عدد مؤسسات القطاع الخاص	105066	19623	556559	234068
نوع الضريبة	حقيقي		جزافي	أخرى

Source : collections statistiques n°172,op.cit,p.60 .

الجدول رقم 67:توزيع مؤسسات القطاع الخاص حسب عدد العمال.

القطاع القانوني	0-9 عمال	10-49عامل	50-249عامل	أكثر من 250عامل	إجمالي
القطاع الخاص	903502	9503	2037	275	915316
القطاع العام	9154	5381	1620	563	16718

Source : collections statistiques n°172,op.cit,p.64.

ويظهر الأهمية الكبيرة للمؤسسات ذات الحجم الصغير و التي تشغل أقل من عشرة عمال بعدد إجمالي يقدر ب903502 مؤسسة بنسبة تقدر بأكثر من 90بالمئة من إجمالي المؤسسات الخاصة و التي يقدر عددها ب915316 مؤسسة خاصة ،فيما يقدر عدد المؤسسات التي تشغل أكثر من عشر عمال بعدد إجمالي يقدر ب 11815 مؤسسة ، في ذات السياق فقد بلغ عدد المؤسسات التي تشغل أكثر من عشرة عمال و أقل من خمسين عاملا 9503 مؤسسة ،و بلغ عدد المؤسسات التي توظف أكثر من خمسين عاملا و أقل من 249 عاملا 2037مؤسسة فيما بلغت المؤسسات التي توظف أكثر من 250عاملا 275 مؤسسة .ما يبين أن القطاع الخاص يتركب في مجمله من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم.

الجدول رقم 68:توزيع المؤسسات الخاصة حسب رقم الأعمال.

رقم الأعمال	أقل من 20 مليون دج	20مليون إلى 200 مليون	من 200 مليون إلى 2 مليار	أكثر أو تساوي 2 مليار	إجمالي
القطاع الخاص	866110	46071	2792	343	915316
القطاع العام	6916	6558	2720	524	16718

Source : collections statistiques n°172,op.cit,p71.

ويظهر الجدول رقم 69توزيع مؤسسات القطاع الخاص حسب رقم الأعمال حيث يتبين أهمية المؤسسات التي يبلغ حجم إستثماراتها أقل من عشرين مليون دينار جزائري ،فقد وصل عددها 866110 مؤسسة ،بينما بلغ عدد المؤسسات التي تستثمر أكثر من عشرين مليون دينار جزائري 49206 مؤسسة توزعت كما يلي :46071 مؤسسة يبلغ رقم أعمالها أكثر من عشرين مليون دينار جزائري و أقل من 200 مليون،2792 مؤسسة يبلغ رقم أعمالها أكثر من 200 مليون دينار جزائري و أقل من 2 مليار دينار جزائري،فيما بلغ عدد المؤسسات التي تعدى رقم أعمالها 2 مليار دينار جزائري 343 مؤسسة فقط.

المبحث الثاني:دور القطاع الخاص في التنمية.

لقد تحولت معظم اقتصاديات العالم نحو المزيد من التحرير الاقتصادي و الانفتاح في ظل عولمة متزايدة و كيانات اقتصادية شديدة التنافس ،من هنا فقد ارتبطت قضايا تسريع و تحفيز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ارتباطا مباشرا ووثيقا بإعادة تقويم دور القطاع العام و الخاص في تحقيق التنمية المستدامة وذلك بتقليل التدخل الحكومي في توجيه النشاط الاقتصادي و تحفيز دور القطاع الخاص.

في هذا الإطار فان تزايد الاهتمام بالقطاع الخاص و دعمه يبرز من خلال دوره كعامل رئيسي في التنمية انطلاقا بما يتميز به هذا الأخير من روح المبادرة و تحمل الأخطار و التوجه نحو الإبداع و الابتكار بما يضمن له القدرة على التنافس والتأثير إيجابا على عملية النمو الاقتصادي و الحد من الفقر. فزيادة النمو الاقتصادي و فرص العمل بالدول النامية يتوقف على مدى قدرة هذه الدول على إنشاء و تنمية قطاع خاص متطور يوفر فرص عمل دائمة و مستوى أفضل للدخل و يتحمل مسؤوليته الكاملة في التنمية .ومن جهتها قامت الجزائر بتبني اقتصاد السوق و فتح المجال أكثر أمام القطاع الخاص للمشاركة في تحقيق التنمية إلا أن مساهمة هذا الأخير في الاقتصاد الوطني لم تصل إلى المستوى المطلوب رغم الاهتمام الكبير الذي حضي به هذا القطاع من حيث الامتيازات و الحوافز ومختلف التشريعات التي تنظم عمله .

المطلب الأول:التنمية في الدول النامية بين دور الدولة و القطاع الخاص.

أولا مفهوم التنمية:

لقد تعددت المفاهيم و النظريات و الكتابات حول مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي و نذكر فيما يلي بعض التعاريف :

تمثل التنمية من وجهة نظر كل من kindleberger و Herrick [1] مرحلة تحقق الرفاهية المادية لشعوب فقيرة متخلفة تتميز بدخل ضعيف ومستوى تعليم متدني و معدلات مرتفعة في الوفيات و الأمراض و النمو الديموغرافي وهي حالة تحول عميق في هياكل الإنتاج القائمة على أساليب الزراعة التقليدية و نمط الحرفة اليدوية إلى شكل الإنتاج الكبير و المكثف في الزراعة و الصناعة بما يوفر الشغل و يزيد الدخل و يهيئ الظروف لهذه الشعوب للمشاركة في تحسين أوضاعها و تحقيق رفاهيتها.

[1] –_kindlberger .c .p.and Herrick.B. « Economic development » ,McGraw_hill london ,1986 ,p4 .

أما بالنسبة لMirdal [1]فهي عملية تغيير شاملة وجذرية و قضاء كلي على كل مظاهر التخلف، إنها عملية تستدعي جهودا خاصة و استثنائية ليس فقط من الدول المتخلفة المعنية مباشرة بالمشكلة و إنما أيضا الدول المتقدمة التي بات إسهامها في إلحاق ذلك التغيير أكيدا وواجبا.

و إجمالا تتمثل التنمية في عملية متعددة الأبعاد تهدف إلى إعادة تنظيم الهياكل المؤسسية من أجل تحقيق أهداف عديدة تأتي في مقدمتها تحسين مستويات المعيشة لجميع أفراد المجتمع . و لعملية التنمية أكثر من بعد و تتداخل هذه الأبعاد فيما بينها و تتكامل بحيث تحقق الأهداف التي تجسد التنمية الشاملة وكذا المستدامة.

التنمية الاجتماعية: تتجسد في الوفاق الاجتماعي الحاصل وهي بهذا ترادف اصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعنى الضيق لمفهوم الرعاية أي أنها تمثل جانبا واحدا من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة لكافة أفراد المجتمع ويمكن القول إذن بأن التنمية الاجتماعية تمثل عملية تغيير اجتماعي يلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف إشباع الحاجيات الاجتماعية للفرد و تشمل من ناحية تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة و التي لم تعد تساير الأنماط الجديدة للحياة المعاصرة ومن ناحية أخرى إقامة بناء اجتماعي جديد ينحدر من البناء الاجتماعي القديم و ينتج عنه قيم و علاقات جديدة تحقق أكبر قدر من الرفاه لأفراد المجتمع.[2]

التنمية الاقتصادية: عبارة عن تلك السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدول و تقوم بتطبيقها في عملية استغلال ثروتها الاقتصادية بهدف تحقيق الزيادة في الدخل القومي و منه الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل و يؤكد هذا التعريف kindleberger حينما يقرر بأن التنمية الاقتصادية هي الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة زمنية معينة مع ضرورة توافر تغيرات تكنولوجية و فنية و تنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها.[3]

---

[1]– _Myrdal Gunner , « The challrnge of world poverty ,penguin press,1970 ,p6 .

[2]–خميس خليل ،مساهمة القطاع العام و الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر،مجلة الباحث عدد 9،2011،ص203.

[3]–محمد عبد العزيز عجمية ،مقدمة في التنمية و التخطيط ،دار النهضة العربية للطباعة بيروت ، 1973،ص43

و في هذا الإطار فان التفاعل و التكامل بين التنمية الاجتماعية و التنمية الاقتصادية يحقق التنمية الشاملة و من ثم التنمية المستدامة،فالتنمية الشاملة تتمثل في عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد يمس الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية كما يتناول الثقافة الوطنية وهو مدفوع بقوى داخلية وليس مجرد استجابة لرغبات قوى خارجية وهو يجري في إطار مؤسسات سياسية تحضى بالقبول العام و تسمح باستمرار التنمية و يرى معظم أفراد المجتمع في هذه العملية احياءا و تجديدا و تواصلا مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية.[1]

التنمية المستدامة: فهي التي تحافظ على مخزون الموارد الطبيعية المتاح لدى المجتمع باستحداث بدائل نظيفة لا تدمر البيئة[2].كما تتضمن التنمية المستدامة عدة عناصر أهمها:

_ تخفيف حدة الفقر ووقف استنزاف الموارد لأن الفقر يؤدي للمبالغة في استخدام الموارد الطبيعية ويسرع في معدل نضوبها.

_ استخدام تكنولوجيا نظيفة و هي ما قد يكون له انعكاسات على برامج البحث و التطوير و نقل التكنولوجيا و تقييم المشروعات الجديدة.

_ تبطئ معدل النمو السكاني للتخفيف من الضغط على الموارد الطبيعية.

_ تحويل تكاليف التلوث من تكاليف خارجية إلى تكاليف داخلية يتحملها المتسبب فيها.

ثانيا:التنمية في الدول النامية بين دور الدولة والقطاع الخاص.

لقد شهد التاريخ الاقتصادي للدول النامية نوعا من التناوب أو تبادل الأدوار في عملية التنمية بين الدولة و القطاع الخاص ،فبلغ التوجه نحو توسيع دور القطاع العام ذروته في بداية الستينات من القرن الماضي ثم تراخى تدريجيا لينحسر في نهاية السبعينات من القرن الماضي في المقابل اشتد زخم الخصخصة في بداية

---

[1] مصطفى العبد الله الكفري ،التنمية الشاملة و التنمية البشرية ،مجلة الحوار المتمدن ،العدد 1،ص816، ،"نسخة الكترونية "من الموقع .2004/ 04/ 24: 816 //www.arabgeographers.net/vb/showthread.php%3ft%3ft3D3523

[2] –خميس خليل ،مرجع سابق ،ص204.

الثمانينات من القرن العشرين و بلغ ذروته عند مطلع الألفية الثالثة مع تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات و اتساع نطاق عولمة الاقتصاد.

1_التحول نحو اقتصاد السوق :

رغم الانجازات التي حققها القطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية و في مجالات التنمية الاجتماعية إلا أن هذه المساهمة كانت دون المستوى المتوقع الأمر الذي دفع العديد من البلدان المتقدمة و النامية إلى إعادة النظر في دوره في الحياة الاقتصادية و خصوصا بعد أن تدهورت الأوضاع الاقتصادية بشكل حاد في معظم الأقطار النامية خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي و التي أكدت أيضا على أن مساهمة القطاع العام في عملية التنمية في تلك الأقطار كانت أقل بكثير من الأهداف المعلنة في خطط التنمية بعد أن بدأت هذه الدول تواجه مأزقا تنمويا حادا نتيجة للارتفاع الكبير في مستويات المديونية الخارجية خاصة في الأقطار الغير نفطية وتدهور معدلات التبادل التجاري الدولي مع استمرار تراجع أسعار السلع التصديرية الأولية و ارتفاع مستويات العجز في موازين المدفوعات و العجز في الميزانيات العامة وتدهور مستويات التنمية الاجتماعية نتيجة ارتفاع معدلات الفقر و تدهور مستويات المعيشة المرتبط بالتراجع في معدلات النمو الاقتصادي مقابل الارتفاع المستمر في معدلات نمو السكان ،فضلا عن تدهور مستوى الصحة و التعليم و ارتفاع مستويات البطالة الصريحة و الهيكلية.في ظل هذه الظروف أخذت مسالة إعادة النظر في دور الدولة بالشأن الاقتصادي دفعة قوية وزاد الاهتمام بها بعد أن تم تقديم الخوصصة كحل للتخلص من الوحدات الإنتاجية الخاسرة في القطاع العام و تصفيته جزئيا أو كليا لتمهيد الطريق نحو توسيع الملكية الخاصة وزيادة حجم مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية و استندت هذه الدعوة إلى عدد من المبررات من بينها أن القطاع الخاص أكثر كفاءة من القطاع العام في إدارة التنمية و أن الخصخصة يمكن أن تؤدي إلى التقليل من ظاهرة البطالة المقنعة و انخفاض الإنتاجية في وحدات القطاع العام ،كما يمكن أن تساهم في إلغاء

مخصصات الدعم و القروض المسيرة و الحماية الجمركية و العملة الصعبة التي كانت تقدمها الدولة لهذا القطاع[1] و لقد ساهمت العديد من العوامل مجتمعة في تكريس هذا الاتجاه ومن أهمها:

-انهيار المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي ،إذ اعتبر هذا الانهيار و تدهور أوضاع الدول النامية التي اعتمدت أسلوب التخطيط المركزي بمثابة دليل على عدم جدوى نظام التخطيط و ضرورة التحول نحو اقتصاد السوق ؛

-الأزمات الاقتصادية العديدة التي واجهت عددا كبيرا من الدول النامية التي سعت إلى الخروج منها بالتماس العون من الدول الرأسمالية المتقدمة و المؤسسات المالية الدولية حيث اشترطت هذه الأخيرة التحول إلى اقتصاد السوق كثمن لتقديم عونها في مجال إعداد و تنفيذ تمويل برامج التصحيح الاقتصادي ؛

-انتشار أفكار اللبرالية الجديدة التي ساهمت في تحقيقه

مجموعة من العوامل من أهمها :

-أنه جاء كنتيجة طبيعية لانتصار الأفكار اللبرالية الجديدة على كل من أفكار الكينزية و الماركسية ؛ - ساهم الدعم المالي و الفني الذي تقدمه الدول المتقدمة الرأسمالية و المؤسسات المالية الدولية و في مقدمتها صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للدول النامية التي تنفذ برامج الاستقرار و التصحيح الاقتصادي في توسيع نطاق هذا الانتشار.

إذن و في ظل هذه التغيرات العالمية و إعادة تقسيم الأدوار بين الحكومة و السوق بمحاولة زيادة الدور الذي يضطلع به السوق في توجيه الموارد و تقليل الدور الذي تقوم به الدولة إيمانا بكفاءة القطاع الخاص أكثر من الحكومة في تخصيص الموارد و تحقيق النمو يبرز هنا التساؤل الهام حول الدور الذي تقوم به الدولة في اقتصاديات السوق.

2_دور الدولة في اقتصاد السوق:

تمارس الدولة عدة وظائف[1] في الاقتصاد الحديث نذكر منها :

[1]- فلاح خلف علي الربيعي ،التنمية الاقتصادية بين دور الدولة و القطاع الخاص ،بحوث الإدارة و الاقتصاد ،جامعة درنة ،ليبيا، 2004،ص 25 .

2_1_الوظيفة التخصصية:

لقد سمحت النظرية الاقتصادية بتحديد مجموعة من الشروط التي يمكن من خلالها للسوق أن ينجح في خلق نواتج اجتماعية مثلى و هي: أن كل المعاملات التي تتم بين الأعوان الاقتصاديين يكون لها مكان في السوق تحت شكل مبادلات مقابل أسعار معينة ،أن تكون السلع التي ينتجها السوق نادرة و تتوقف على مدى استعداد الأفراد للدفع في مقابل الحصول عليها بالاظافة إلى وجود معلومات متماثلة لكن هذا النجاح ليس محتوما حيث يمكن لجهاز السوق أن يتعطل أي حدوث ما يسمى ب"فشل آلية السوق" و الذي قد ينجم عن القوة الاحتكارية للشركات أو وجود ما يسمى بالسلع العامة أو الاجتماعية ...وبالتالي فتدخل الدولة لمعالجة الخلل يكون مهما حيث تتدخل للتأثير على تخصيص الموارد في الاقتصاد [2] وهي تفعل ذلك إما بشكل مباشر من خلال برامج الاستثمار العام و الإنتاج العام أو بشكل غير مباشر من خلال برامج الإنفاق العام و التحويلات الاجتماعية ،الإجراءات التنظيمية ويشمل أيضا سياسة الضرائب الدعم وغيرها.

2_2_ وظيفة تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

إن كل اقتصاديات السوق تعرف ما يسمى بالدورات الاقتصادية حيث يمر الاقتصاد بفترات من الرواج و الكساد و هذه الدورات الاقتصادية تنشا منها تدفقات هامة مثل (الإنتاج الداخلي الخام،البطالة، التضخم) فالسلطات العامة تقوم باستخدام أدوات الاقتصاد الكلي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.ففي حالات الركود مثلا ينخفض الإنتاج الحقيقي وكذلك الاستثمار و ينشأ عن ذلك ارتفاع معدل البطالة ،في هذه الحالة تستطيع الدولة أن تزيد من النفقات العامة وتخفض الضرائب أو عن طريق البنك المركزي الذي يستطيع أن يزيد من كمية النقود المتداولة في الاقتصاد من أجل تشجيع الطلب الكلي وبالمثل في فترات التضخم حيث يلجأ البنك المركزي إلى خفض حجم النقد المتداول في الاقتصاد[3].

2_3_ الوظيفة التنظيمية و التشريعية:

---

[1]– لقد تعددت أدوار الدولة في التاريخ الاقتصادي ،فمن الدولة الحيادية إلى الدولة المتدخلة ثم الدولة المنتجة و المخططة .

[2] – Nils Soguel, « Demain quel rôle pour votre état », site .www.idheap .ch /pdf/working paper de l'idheap n°10 /2002/pdf, 31/3 /2014,p7_10 .

[3] – David Beag et autres, « micro économie,»édition Dunod 2002, p55.

تضطلع الدولة بدور رئيسي في توفير المناخ و الجو الملائم و المساعد على النمو و التطور في الأداء و النشاط من خلال جملة من السياسات التي تقرها في هذا الإطار سواء كانت السياسات الاقتصادية المالية أو التشريعات و الأحكام القانونية و الإجرائية المناسبة للنشاط الاقتصادي بشكل عام ،و يبرز دورها كذلك في متابعتها لاحترام تطبيق مختلف تلك القوانين و اللازمة لعمل اقتصاد السوق(كمحاربة الاحتكار ،تنظيم الإفلاس،..).

2_4_ وظيفة البحث و التطوير:

إن دور الدولة هنا هو الاهتمام بالتعليم و التكوين المهني المستمر لليد العاملة و الاستثمار في البحث و التطوير الذي يتسق و السياسة اللبرالية أي تنمية المهارات البشرية و تعزيز الأبحاث العلمية كشريك مع القطاع الخاص و العمل على القيام بأبحاث تكنولوجية و ربطها بالاحتياجات الاقتصادية للمؤسسة.

3_ دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يبرز القطاع الخاص كعامل رئيسي في التنمية انطلاقا بما يتميز به من روح المبادرة وتحمل المخاطرة والتوجه نحو الإبداع والابتكار بما يضمن له القدرة على المنافسة و التأثير إيجابا على عملية النمو الاقتصادي والحد من الفقر، إذ رغم ما شهده الفكر الاقتصادي من جدل كبير حول تعاظم دوره في ظل تزايد مكانة وأهمية القطاع العام فإنه يبقى ذو تواجد محوري ورئيسي لا يجوز الحد منه أو التقليص من تأثيره على مسار التنمية .و تبرز هنا المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص و رجال الأعمال كضرورية و تكميلية في توفير احتياجات المجتمع المحلي من استثمار في تشغيل و تأمين صحي و تعليم و تدريب و تثقيف وخلق بيئة نظيفة و غيرها من متطلبات البعد الاجتماعي .

3_1_ القطاع الخاص وتحقيق النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق الزيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن و يقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج القومي الحقيقي أو معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي ، و العوامل

المحددة للنمو الاقتصادي هي رأس المال السكان،التقدم التقني،الموارد الطبيعية.إذن ومن خلال تعريف كل من النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية يتبين أنهما مختلفان، فبينما يوضح النمو الاقتصادي معدل الزيادة في الدخل القومي الفردي الحقيقي عبر الزمن فإن التنمية الاقتصادية تعني التغيير في البنيان الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و غير ذلك ليشمل جميع أبعاد المجتمع.

ولعل أهم عامل في عملية النمو هو عامل تراكم رأس المال الذي يعد شرطا أساسيا في زيادة الإنتاج و تنمية مدا خيل الأفراد و ترقية الادخار العام اللازم لدفع و تنشيط الاستثمارات وفق دورة وصفها Higgins

كما يلي :[1]

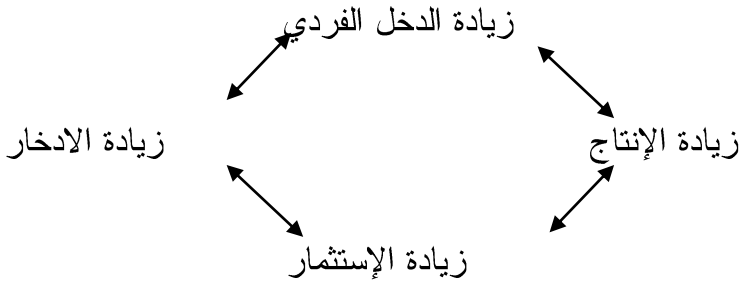

ومن هذا المنطلق يعتبر القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي يقوم على إنتاج الثروات وتوفير مناصب الشغل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل يسير وفقها النشاط الاقتصادي وتؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة إذ تؤكد مدارس الفكر الاقتصادي على اختلاف توجهاتها على أن القطاع الخاص وفي ظل توافر جملة من الشروط التي تعكس بيئة نشاطه هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي وذلك انطلاقا من عملية الاستثمار وتراكم رأس المال، حيث أنه ونظرا لما يتحمله من تكاليف وكذا للمنافسة السائدة في السوق فإن الكفاءة في الأداء والتنظيم المحكم للنشاط والعمل على التجديد والابتكار بشكل ديناميكي هو السبيل الوحيد لتحقيق الربح ومن ثم المحافظة على مكانته في السوق بما ينعكس إيجابا على عملية النمو الاقتصادي. في هذا الإطار وفي الوقت الذي لم تتجه فيه العديد من

[1]– Higgs,B « Economic Development Problèms,principals and policies »,Nortan and Company,New york , 1984 ,p189 .

الاقتصاديات الضعيفة إلى تنمية القطاع الخاص إلا حديثا في إطار عمليات الخوصصة فان اقتصاديات شرق آسيا تنبهت لأهمية ذلك منذ العديد من السنوات و غالبا منذ عقود فلقد كان الاستثمار الخاص و ليس العام المحرك الرئيسي للنمو السريع لاقتصاديات شرق آسيا إذ بين عامي 1970و1990كان كل الفرق تقريبا بين الاستثمار في هذه الاقتصاديات و غيرها من الاقتصاديات الأخرى ذات الدخل المنخفض و المتوسط يعود إلى المستويات الأكثر ارتفاعا للاستثمار الخاص فقد ظل هذا الأخير أعلى من الاستثمار العام طيلة الفترة 1970-1988في هذه البلدان [1].هذا و قد تعزز دور القطاع الخاص في بلدان شرق آسيا بفعل العديد من العوامل منها:معدلات الادخار المرتفعة،تطوير البنى التحتية،توفير إطار قانوني و تشريعي مشجع...

3-2_ القطاع الخاص والحد من الفقر :

تعتبر ظاهرة الفقر من أهم القضايا التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية في شتى أنحاء العالم وذلك انطلاقا من تأثيراتها الاجتماعية بشكل رئيسي والتي تتطلب ضرورة العمل الجاد للحد من انتشارها ومعاناة أفراد المجتمع من تداعياتها حيث أن الحد من الفقر يتجلى من خلال القدرة على توفير فرص عمل وزيادة الدخول و انحسار تفاوتها، في هذا الإطار فإن القطاع الخاص في ظل اقتصاد تنافسي يلعب دورا رئيسيا في ذلك من خلال المؤسسات و المشروعات سواء الصغيرة أو الكبيرة منها والتي تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لتوفير فرص العمل الدائمة وزيادة الدخول بما يساهم في الخروج من دائرة الفقر .وكما يساهم القطاع الخاص في تحقيق نمو اقتصادي سريع على المدى الطويل فإنه بذلك يساهم في توفير المزيد من المداخيل الضريبية لخزينة الدولة بشكل يسمح لها بتوفير التمويل اللازم للعديد من الأنشطة المرتبطة بأدائها والموجهة

[1]- أندريا ماداراسي ،(وثبة الاستثمار الخاص في البلدان النامية)،مجلة التمويل و التنمية ،المجلد 27 ،العدد 2،مؤسسة التمويل و التنمية ،1990،ص8.

خصيصا لاستفادة الفقراء منها كمجالات الصحة و التعليم وغيرها وهو ما يضمن تحسنا في مستوى المعيشة بشكل ملحوظ.[1]

3_3_دور القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية:

بتطلع كافة الدول المتقدمة والنامية في العصر الحديث إلى وضع استراتيجيات النمو الاقتصادي للمجتمع المحلي لم يعد تقييم المؤسسات الخاصة يعتمد على ربحيتها و لم تعد تلك المؤسسات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، فمع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية و التكنولوجية و الإدارية عبر أنحاء العالم احتل الدور الاجتماعي للشركات **175** من إدارات الشركات سنة بعد الأخرى فثقافة العطاء و التطوع و أعمال الخير و دعم المجتمع المحلي باتت متجذرة أكثر فأكثر لدى مؤسسات القطاع الخاص لاسيما و أنها أصبحت تشكل إحدى المعايير لتقييم أداء الشركات إلى جانب المعايير المتعلقة بجودة الإنتاج و نوعية الخدمة و مستوى الأسعار و تحقيق الأرباح وغيرها. و يكتسب الدور الاجتماعي للشركات و القطاع الخاص أهمية متزايدة بعد تخلي الحكومات عن كثير من أدوارها الاقتصادية و الخدمية وهو لا يقف عند التبرعات للمشروعات و البرامج التنموية و الخيرية بل يتعداه ليشمل التزامات لهذه الشركات تعود بالنفع على المجتمع وتجنبه كوارث و أزمات بيئية و اقتصادية و اجتماعية كضرورة حماية البيئة وتطويرها مثل الموارد الأساسية كالمياه و الغابات وغيرها إلى جانب مكافحة الفساد وتجنبه كالرشوة و الابتزاز اظافة إلى الالتزام بحقوق الإنسان في العمل و إلغاء عمالة الأطفال...

و لقد تطور الدور الاجتماعي للقطاع الخاص من خلال تعامل الشركات و رجال الأعمال مع أفراد المجتمع إذ تشير الأدبيات المختلفة إلى أن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص أصبحت جزءا لا يتجزأ من نظام إدارة الجودة الشاملة لتحسين نوعية المنتج أو الخدمة المقدمة للعملاء بشكل مناسب و مرضى من النواحي

---

[1]–بودخدخ كريم ،بودخدخ مسعود ،"رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي " ،ورقة بحثية ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول "دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري و التحضير لمرحلة ما بعد البترول " جامعة "محمد الصديق بن يحي " بجيجل ،يومي 20 و21 نوفمبر 2011،ص5.

الصحية و البيئية و بأنسب الأسعار،ففي ظل العولمة المتزايدة و الكيانات الاقتصادية الأكثر تنافسية لا يمكن للشركات أن تتجاهل حقيقة أن قدراتها التنافسية و أدائها المالي و أسعار أسهمها و تحقيق أرباحها تتأثر باتجاهات و آراء المستهلكين و بمدى مراعاتها لأخلاقيات الأعمال وبممارستها المسؤولية الاجتماعية سواء تجاه العاملين بها أو تجاه عملائها و المجتمعات المدنية وبعبارة أخرى قدرتها على تحقيق قيمة اجتماعية مضافة و ليس فقط تحقيق معدلات عائد استثمار مرتفعة.[1]

المطلب الثاني: آليات تعزيز دور القطاع الخاص.

إن تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية يقتضي توفر جملة من الآليات و الإجراءات تمكن من تطور مكانته و أدائه و التي يمكن إبرازها فيما يلي :[2]

1- توفير مناخ ملائم ومحفز للأعمال:إن توفر بيئة مساعدة ومحفزة على النشاط الاستثماري يكون انطلاقا من عدة عناصر :

1_1_ الإطار التشريعي والقانوني المحفز:

يساهم الإطار التشريعي والقانوني في خلق المبادرة والتحفيز على النشاط الاقتصادي من خلال ما يوفره من ثقة وطمأنينة في الاقتصاد والمجتمع، فتشريعات الاستثمار إما مباشرة وهي التي تنصب على عملية تنظيم استثمار رأس المال و إما غير مباشرة وهي التي تخص مختلف القطاعات التي لها صلة وثيقة بنشاط القطاع الخاص كالقطاع المصرفي أو قطاع التأمينات الضرائب وغيرها . ومن ثم فإنه يتوجب العمل على وضع الإطار القانوني والتشريعي المناسب لأداء القطاع الخاص والذي من الضروري أن يتواكب مع مختلف التطورات الاقتصادية محليا وخارجيا تجنبا لأية اختلالات أو انعكاسات سلبية،حيث نجد فيما يتعلق بتنظيم وسير نشاط القطاع الخاص الإجراءات الخاصة بالبدء في النشاط والتأسيس وكذا إجراءات استخراج

---

[1]- فؤاد محمد عيسى ،المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر "دراسة حالة تطبيقية لقياس و تقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات،وكيل وزارة الصناعة و التجارة،ص20.

[2]- بودخدخ كريم ،بودخدخ مسعود،مرجع سابق ،ص.11.

التراخيص ،القوانين المتعلقة بالتخلف عن التسديد، القوانين المتعلقة بإبرام العقود والتي يتوجب تبسيطها وتسهيل أدائها بما يجنب المزيد من العراقيل وكذا ما تعلق بقوانين حقوق الملكية التي وجب أن تعكس حماية أكبر لحقوق المستثمرين في النشاط الاقتصادي في ظل تنامي ظاهرة السوق الموازي في الاقتصاديات العالمية حيث أن ذلك من شأنه خلق نظام للمنافسة من جهة ومن جهة تسهيل الدخول إلى السوق للمشروعات الصغيرة بشكل ينعكس إيجابا على نشاط القطاع الخاص.أما في الجانب المتعلق بطبيعة وحجم نشاط القطاع الخاص فهو ما تعلق بالتشريعات والأحكام التي تخص عملية دخول وخروج رؤوس الأموال والفوائد المترتبة عنها وكذا للأعباء الضريبية التي يتحملها القطاع الخاص والقوانين المتعلقة بالتصدير والاستيراد حيث أنه من الضروري العمل على توفير بيئة قانونية وتشريعية محفزة على المخاطرة والتوسع في النشاط انطلاقا من الثقة والمبادرة التي توفرها تلك النصوص التشريعية والقانونية من خلال زيادة حجم الاستثمارات الخاصة سواء كانت محلية أو أجنبية، كما يتوجب توفير المزايا وتخفيض الأعباء والتكاليف على رؤوس الأموال بما يضمن استقطابا أكبر لها من شأنه أن ينعكس إيجابا على أداء القطاع الخاص وتطوره.

1_2_ الحوار بين القطاع الخاص والعام :

تضطلع الدولة بالدور الهام في توفير المناخ الملائم والمحفز على النمو والتطور في الأداء من خلال جملة السياسات التي تقرها سواء كانت السياسات الاقتصادية أو التشريعات والأحكام القانونية والتي تعكس الجو المحيط بنشاط القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، لكن ذلك لا يمنحها القدرة على التصور الواضح والسليم لكيفية بناء وتوفير المحيط الملائم والمحفز على الأداء إلا بمشاركة من القطاع الخاص وهو المعني بهذه الإجراءات والآليات حيث أن التنسيق بين السياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل الحكومات و مختلف الفاعلين في العملية الاستثمارية من خلال الحوار بين القطاع العام و الخاص و في ظل ما تقره الهيئات الحكومية من

إجراءات وآليات من شأنه التوصل إلى بناء بيئة نشاط ملائمة ومحفزة على المبادرة بما ينعكس إيجابا على مكانة ودور القطاع الخاص في تحقيق التنمية.

1_3_تحديث القاعدة الهيكلية:

تلعب القاعدة الهيكلية –بما تحتويه من شبكة الطرقات والموانئ والمطارات وشبكة الاتصالات – دورا هاما في الاقتصاد ككل كما أنها تعتبر من الخدمات الأساسية التي تساعد على تسهيل وتسريع أداء المعاملات ومن ثم المساهمة في توسيع أكبر لنشاط القطاع الخاص وتواجده في النشاط الإقتصادي.فتدهور البنية التحتية يؤدي إلى عرقلة نشاط القطاع الخاص من خلال بطئ أداء المعاملات والمبادلات التجارية إلى جانب الارتفاع في التكاليف وعدم القدرة على الحصول على أسواق جديدة، ومن ثم يتوجب العمل على تطويرها بما يساهم في دخول المزيد من المتعاملين في السوق و القدرة على توفير وانتقال عوامل الإنتاج واكتشاف أسواق جديدة تساعد على زيادة الإنتاج.

1_4_تنمية الموارد البشرية:

لقد أصبحت المعلومات و المعارف و المهارات الفنية و التكنولوجية أحد المكونات الرئيسية لأي تنمية أو تطور و تشمل المعارف و المعلومات ليس فقط على الجوانب التقنية و الفنية من بحوث و تطوير و تقنيات تصميم وانجاز و إنما أيضا على المهارات الخاصة بالتنظيم و التسيير و التسويق و غيرها من المهارات و المعارف الخاصة بالمجالات الغير مادية ذات الأهمية المطلقة في عملية التنمية .من هنا فان مستويات الاستثمار العالية في رأس المال البشري سيما على صعيد التعليم و التكوين والصحة ترسي الدعائم الأساسية لنمو القطاع الخاص ، حيث يساهم تطور الموارد البشرية في تطوير نظم الإدارة وأساليب التسيير وكذا تطوير عمليات التجديد والابتكار التي من شأنها خلق ديناميكية متواصلة في عمليات الاستثمار والإنتاج مما يسمح بتطور مكانة و دور القطاع الخاص وتعزيز مساهمته في التنمية المستدامة بخلاف لو لم تتميز الموارد البشرية بالتطور فإن ذلك سينعكس سلبا على تطور القطاع الخاص الذي وفي ظل امتداد العولمة

واشتداد المنافسة فإنه لن يكون له بالإمكان أن يتطور ويوسع من نشاطاته بحكم ضعف تطور الموارد البشرية على مستواه وعدم مواكبتها للاتجاهات الحديثة في التنظيم والتسيير والابتكار.

1_5_الوضع الأمني والاستقرار السياسي:

يعتبر الاستقرار السياسي و الأمني داعما قويا لتواجد القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتطوره من خلال دوره الكبير في جلب الاستثمارات الخاصة سواء المحلية منها أو الخارجية حيث يعكس ثقة أعلى وضمانا أكبر بخصوص إمكانية تحقيق المكاسب في النشاط الاقتصادي، فغياب الاستقرار يزيد من حالة الشك وعدم اليقين بخصوص الأوضاع الاقتصادية ـة ورغبة القطاع الخاص في الاستثمار والتوسع.

1_6_الحد من تعاظم مكانة ودور القطاع العام :

إن تزايد مكانة القطاع العام في النشاط الاقتصادي تؤثر سلبا على تطور النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص حيث أن ذلك يساهم في الحد من توافر الموارد الاقتصادية من جهة وإلى غياب المنافسة وبروز الإحتكارات في النشاط الإقتصادي من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس فإنه يتوجب الحد من دور القطاع العام في النشاط الإقتصادي إلى الحد الذي لا يؤثر سلبا على نشاط القطاع الخاص ويضمن من خلاله تحقيق الأداء الأفضل للنشاط الإقتصادي.في هذا الإطار تبرز عملية الخوصصة كأحد أهم العوامل الرئيسية في الحد من دور القطاع العام وتزايد مكانة القطاع الخاص وتفعيل دوره في الحياة الاقتصادية، إذ أنه من خلالها يمكن فتح المجال أمام توسع الملكية الخاصة لتشمل المزيد من الأنشطة الاقتصادية وهذا ما يزيد من المنافسة في النشاط الاقتصادي بشكل يتطلب تطوير عمليات الإبتكار والتسويق ونظم الإدارة والتسيير مما ينعكس إيجابا على عمليات الاستثمار والإنتاج.

2- تمويل القطاع الخاص:

يمثل التمويل المحرك الرئيسي لنشاط القطاع الخاص وضمان استمراره و لهذا فان تحديث و تطوير النظام المصرفي من شانه ضمان أفضل الظروف للتمويل حيث تقوم البنوك في هذا الإطار بتعبئة المدخرات وتقديم المساعدة و التسهيلات للنشاطات الجديدة في السوق وكذلك المشروعات الصغيرة التي قد تجد صعوبات في التمويل نظرا لحداثتها أو لارتفاع تكاليف القروض أو لعدم قدرتها على الدخول لأسواق رؤوس الأموال،إلى جانب ذلك فان تطوير أسواق رؤوس الأموال يساهم في توفير التمويل سواء كان تمويلا محليا أو تمويلا خارجيا، تمويلا بالدين (سندات) أو تمويلا بالملكية (الأسهم)، إضافة لذلك فأسواق رؤوس الأموال تلعب دورا كبيرا في تطور أداء المؤسسات والشركات الخاصة المتعاملة فيها حيث أنه على كل مؤسسة طالبة للتمويل أن تتميز بأداء اقتصادي ومالى جيد ومريح حتى تتمكن من تصريف أوراقها المالية

المطروحة للتداول سندات كانت أو أسهما والا بل اللازم وهذا ما يصب في مصلحة تطوير أداء القطاع الخاص وبالتالي تفعيل دوره في تحقيق التنمية.

3- الشراكة بين القطاعين العام و الخاص:

تبرز الشراكة بين القطاعين العام و الخاص كأحد الاتجاهات الحديثة للتطوير من النشاط الخاص وتفعيل دوره و مكانته في الاقتصاد [1]و المجتمع ككل، ففي غالب الأحيان تتم الشراكة في قطاعات معينة كقطاعات البنية التحتية(النقل مثلا) أو الخدمات والتي عادة ما تنفرد الدولة بالقيام بها عن طريق شركاتها العامة فتمتع هذه المشاريع بمعدلات ربحية عالية تزيد من جاذبية القطاع الخاص لها.من هنا و اظافة لما توفره الشراكة بين القطاعين الخاص و العام من إحداث لأسواق و إنشاء مشاريع جديدة لتطور نشاط القطاع الخاص و ما ينجر عنه من تأثير ايجابي كارتفاع معدل النمو الإقتصادي والحد من الفقر فهي تسمح بتجنب عمليات التأجيل أو إلالغاء لهذه المشاريع التحتية في حالة عدم قدرة الدولة -وهي المسؤولة عن تشييدها -على توفير مخصصات مالية لها مما ينعكس سلبا على الاقتصاد والمجتمع نظرا للأهمية البالغة التي تتمتع بها البنية التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي.

[1]-ظهر هذا النوع من الأعمال في تسعينات القرن العشرين ،و ظهر في العديد من الدول مثل بريطانيا ،الهند ،روسيا ،كندا ،استراليا .

المطلب الثالث:دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالجزائر.

في إطار التحولات الاقتصادية الكبرى و التي غيرت من طبيعة الاقتصاد العالمي و هيمنة أفكار الانفتاح و اللبرالية على معظم اقتصاديات دول العالم لم تجد الجزائر في ظل هذا الوضع الجديد إلا مسايرة الركب خاصة و أن اقتصادها في حد ذاته يشهد مرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق و يعاني من اختلالات هيكلية حادة مما مهد الطريق لتبني نصائح صندوق النقد الدولي و التي من بينها منح الريادة في المجال الاقتصادي للقطاع الخاص و تدعمت هذه النصائح بعد انضمام الجزائر إلى الشركة المالية الدولية التابعة للإنشاء و التعمير التي تهدف إلى تشجيع القطاع الخاص بحيث أن مساعداتها المالية مشروطة بتنفيذ برامج توسيع و تنمية دور القطاع الخاص. و في هذا الإطار مرت الشركة التنمية في الجزائر بمرحلتين أساسيتين هما:

مرحلة أولى تكفلت الدولة لوحدها بإحداث تنمـ ـ ـ إلى الخروج من دائرة التخلف من جهة والقضاء على البطالة من جهة أخرى،بيد أن صعوبة الوفاء بتحديات التنمية أجبر السلطة على الاستعانة بالقطاع الخاص رغم ما أحدثته هذه الاستعانة من تعارض مع النهج الاشتراكي المتبنى آنذاك من طرف مواثيقها الأساسية كبرنامج طرابلس و ميثاق الجزائر وضمن هذا المنطلق أصدرت السلطة القانون رقم 277/63 المؤرخ في 1963/7/27المتضمن قانون الاستثمار و الذي اعترف بدور و مكانة القطاع الخاص. في هذا الإطار و بالرغم من انخفاض مساهمة هذا القطاع في تكوين القيمة المضافة الإجمالية في هذه المرحلة من 66%سنة 1969الى 34%سنة 1978[1] إلا أنها تعتبر هامة فيما يتعلق بالقيمة النسبية (خصوصا إذا استثنينا المحروقات)و فيما يتعلق بالقيمة المطلقة على الأخص إذا أخذنا بعين الاعتبار تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة ويرجع هذا الانخفاض في الأساس إلى الدور الذي لعبه القطاع العام في إستراتيجية التنمية المنتهجة آنذاك و تعاظم دوره وكذا تنوع نشاطه في مختلف فروع النشاط الاقتصادي.

---

[1]– عبد اللطيف بن أشنهو ،التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط،ص 165.

إن تعرض الاقتصاد الوطني لأزمة مالية بعد الانهيار المفاجئ لأسعار النفط في سنة 1986 أرغم السلطة على المرور إلى المرحلة الثانية من مراحل اللجوء إلى الاستثمار الخاص وقد تميزت هذه المرحلة بما يلي: الاستغناء عن المنهج الاشتراكي و تبني معتقدات النظام الرأسمالي الانفتاح على القطاع الخاص و دعوته إلى الاستثمار الاقتصادي ،ترقية القطاع الخاص إلى مرتبة الشريك الاقتصادي و تكرست هذه الأفكار في قانونين أساسيين هما :القانون رقم 25/88المؤرخ في 1988/7/12المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني و القانون رقم 10/90المؤرخ في 1990/4/14المتعلق بالنقد و القرض.[1]

ورغم الظروف السياسية المتميزة بالاضطراب إلا أن القطاع الخاص كان له موضع قدم مهم في النشاط الاقتصادي للدولة و التي لم تجد بدا من الاعتراف به بل و حتى في مشاركته في نجاعة الاستثمارات المحلية. وتسعى الدولة الجزائرية اليوم بمساعدة القطاع الخاص إلى:

- تقليص العجز المتكرر في ميزانيتها العامة بسد وجهة للقطاعات الغير الناجحة ؛
- تحديث الاقتصاد الوطني وفتح المجال أمام القطاع الخاص للنشاطات التي تخلت عنها الدولة ؛
- مساهمته في إحلال المنتج المحلي محل المنتجات المستوردة ؛
- تخفيض نسبة البطالة بفضل مشاركة القطاع الخاص في خلق فرص عمل دائمة ؛
- تحقيق التوازن الجهوي عن طريق مبادرات القطاع الخاص وذلك بمنحه الامتيازات المالية والإعفاءات الضريبية ؛
- تحقيق التكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات الوطنية عامة أو خاصة.

[1]– معدل بالأمر رقم 03_11مؤرخ في 2 أوت 2003 يتعلق بالنقد و القرض (جريدة رسمية ، العدد 52،مؤرخة في 27 أوت 2003،ص3.

و يحتل القطاع الخاص اليوم الصدارة في الاقتصاد الجزائري ب 915316مؤسسة خاصة أي 95.9%[1]من مجموع المؤسسات و الوحدات الاقتصادية الموجودة في الجزائر (والتي يبلغ عددها 934250مؤسسة) مقابل 2.4%للقطاع العام (ب16718مؤسسة) و 1.7% لقطاعات أجنبية و مختلطة(ب 2216مؤسسة). و تبين الإحصائيات أن 2.2%فقط من بين تلك المؤسسات الخاصة أنشئت قبل 1980 و 4.2%أنشئت ما بين 1980و 1989 ، 17.0%من تلك المؤسسات أنشئت ما بين 1990 و 1999 بينما 76.7 % أنشئت ما بين سنتي 2000و 2001[2]. إن تطور هذه الوحدات الاقتصادية في هذه الفترة كان بفضل سياسة التحرير الاقتصادي التي اتبعتها الجزائر أواخر التسعينات من القرن الماضي فقد عرف القطاع الخاص حركية كبيرة خاصة مع إنشاء مختلف الأجهزة المساعدة على إقامة المؤسسات الخاصة، ففي سنة 2001 قامت الدولة بإعادة النظر في كيفية سير المؤسسات الممولة للمشاريع الاستثمارية من خلال قانون الاستثمار الجديد و قامت بتعديلات مختلفة للعديد من القوانين وخلقت العديد من الهيئات التي تشجع و تحفز انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة أهمها : [3] **183**

_ المرسوم التنفيذي رقم 373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 و المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

_ إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 25 فيفري 2003 لترقية الحوار و جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل؛

_ و في 03 ماي 2005 تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPMI) لتجسيد سياسة التعاون و الشراكة،إضافة إلى هيئات أخرى تعمل من قريب أو بعيد على دعم و ترقية المؤسسات الخاصة كالوكالة الوطنية للعقار (ANFI)

و المجلس الوطني للاستثمار (CNI) إلى جانب إنشاء

---

[1] – collections statistiques de l'ons ,n°168/2012 ,série E :statistiques économiques n°67,p9 .

[2] collections statistiques de l'ons ,n°168/2012 ,série E :statistiques économiques n°67 .–

[3] 2014/10/13 موقع وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، تصفح بتاريخ: www.pmeart_dz–

بعض الصناديق الثانوية المساهمة في خدمة أصحاب المشاريع كالصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNRDA) و صندوق ضمان الاستقرار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (CGCIPME) ، الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (FNPAAT) ، صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض (FCMGR) صندوق البحث العلمي و التطوير التكنولوجي (FRSD) الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) ...الخ.

وفي ما يلي توزيع مؤسسات القطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي:

الجدول رقم 69: توزيع بعض مؤسسات القطاع الخاص حسب نوع النشاط الإقتصادي

النشاط الاقتصادي	ؤسسات القطاع الخاص
الصناعة الاستخراجية	805
الصناعة التحويلية	91149
إنتاج و توزيع الغاز والكهرباء	105
البناء	7981
التجارة	508638
النقل	78481
فنادق و مطاعم	60863
الاتصالات	34111
التعليم	5593

الصحة العامة	177443
خدمات أخرى	62650

Collections statistiques de l’ons, n°172 /juillet 2012,serieE, statistiques economiques n°69, p34 .

هذا و يحتل قطاع التجارة النسبة الأكبر من مؤسسات القطاع الخاص بـ508638مؤسسة من بين 915316مؤسسة خاصة أي بنسبة قدرها 55%من تلك المؤسسات ويأتي قطاع الخدمات (متضمنا النقل ،الفنادق و المطاعم،..)في المرتبة الثانية بـ306213 مؤسسة أي بنسبة 34% (أي أن 89 % من القطاع الخاص ينشط في قطاعي التجارة و الخدمات)ما يشير إلى أن القطاع الخاص الجزائري ضعيف الإنتاج و التنوع و يلاحظ أن لقطاع التجارة القدرة على التوسع والاستيعاب المستمر لقوة العمل التي تفرزها سوق العمل المنظمة منها قوة عمل يعمل جلها خارج نطاق تخصصاته المهنية مما يعني تدهورا مستمرا في

إنتاجية قطاع السلع و الخدمات في وقت مازال فية قطاع النشاط الحقيقي يعاني من تدني في معدلات إنتاجه الشيء الذي تشير إليه حالة القصور الواضح في نشاطات العرض الكلي لقطاعات حيوية في الاقتصاد لاسيما قطاع الصناعات التحويلية هذا الأخير وصلت مساهمته 3.6%فقط من الناتج الإجمالي الخام سنة 2011.

[1]ويمكن رصد مدى مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر من خلال بعض الإحصائيات والبيانات التالية:

1_مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة:

تبين الإحصائيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات في إطار المقارنة بين فعالية المؤسسات الخاصة والعامة أنه على امتداد الفترة من1990الى2000 وأنه خارج قطاع المحروقات كانت القيمة المضافة للمؤسسات الخاصة أعلى من القيمة المضافة للمؤسسات العامة على امتداد تلك الفترة [2]. ونتفحص تطور مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 70:حصة القطاع الخاص و القطاع العام من القيمة المظافة في الفترة 2001-2013

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القطاع العام%	52.4	50.7	52.5	53.5	57.3	57.3	57.3	58.8	45.4	48.8	52.0	48.9	43.7
القطاع الخاص%	47.6	49.3	47.5	46.5	42.7	42.7	42.7	41.2	54.6	51.2	48.0	51.1	56.3

-www .ons.dz . Les comptes économiques' n669, p26.le 13/10 /2014.

وفي هذا الصدد يسيطر القطاع الخاص على القيمة المضافة في بعض الفروع الاقتصادية و الجدول التالي يبين ذلك:

[1]-حمودة ابراهيم هدى،الملف الاحصائي للجمهورية الجزائرية،بحوث اقتصادية و عربية،العددان 63و64،صيف و خريف2013،ص204.

[2] -Rachid Boudjema,Economie du developpement de l'Algérie 1962_2010 « des contraintes majeurs du développement et des tares de la logique rentière , dar al khaldounia ,2011 ,p73 .-

الجدول رقم71:حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة في بعض الفروع خلال الفترة 2008_2013

السنة / النشاط الاقتصادي	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الفلاحة %	99.5	99.9	99.2	99.3	99.3	99.1
التجارة%	93.3	93.6	94.1	94.0	94.2	94.1
الصناعات الغذائية%	85.2	86.3	87.1	86.2	87.3	87.3
النسيج%	82.9	84.1	84.5	86.2	88.3	88.1
الجلود و الأحذية%	86.9	88.3	88.5	90.0	89.4	89.6
البلاستيك%	66.8	66.5	69.4	73.0	74.2	74.8

-www .ons.dz . Les comptes économiques, n°669, p26.le 13/10 /2014.

إذن فالإستثمارات الخاصة تتجه للأنشطة الاقتصادية التي تدر أرباحا سريعة و سهلة و تستند أساسا إلى القطاعات ذات المرد ودية في المدى القصير و التي تعتمد على العمالة الضعيفة التأهيل و التكنولوجيات البسيطة و الغير معقدة أو التي تستخدم كثافة رأسمالية منخفضة مثل النسيج و الغذاء.

2_مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الداخل

الجدول رقم 72:حصة القطاعين العام و الخاص من الإنتاج الداخلي الخام خلال الفترة 2001و2013.

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القطاع العام%	52.5	51.0	52.0	52.6	55.6	55.7	55.4	56.4	46.3	46.9	49.3	46.6	42.5
القطاع الخاص%	47.5	49.0	48.0	47.4	44.4	44.3	44.6	43.6	53.7	53.1	50.7	53.4	57.5

-www .ons.dz . Les comptes économiques, n°669, p26.le 13/10 /2014.

في هذا الإطار فان حصة القطاع الخاص من الإنتاج الداخلي الخام في تزايد مستمر منذ سنة 2001 و هو بذلك يحتل موقعا هاما بجانب القطاع العام فقد انتقلت حصته من 47.5% سنة 2001 لتصل إلى 57.5 %سنة 2013 و 53.7 %سنة2009 وهي نسب معتبرة لهذا القطاع الذي ما فتئ يتطور.

3_ مساهمة القطاع الخاص في التشغيل :يساهم القطاع الخاص بصفة كبيرة في الحد من البطالة، فبالرغم من أن المؤسسات الخاصة في الجزائر تتميز بصغر حجمها إلا أنها تحتل أهمية كبيرة في تشغيل القوى العاملة على اعتبار كثرة عددها و اعتمادها على عنصر العمل في الإنتاج أكثر من رأس المال بسبب انخفاض المستويات التقنية فيها.إن القطاع الخاص الذي بدأ يتهيكل و يتطور في اقتصاد السوق يعتبر الآن أهم قطاع يوفر مناصب الشغل فقد ازداد عدد العاملين من 5 ملايين عامل سنة 2005 أي ما يقارب 63% من حجم التشغيل إلى 6236000 عامل أي أكثر من 66%سنة 2009[1]، ووصل الى 6349000 عامل سنة 2013 و يعتبر قطاع الخدمات أكبر قطاع منشئ لمناصب الشغل مقارنة بباقي القطاعات ثم يليه القطاع الصناعي .

[1] – Rachid Boudjema, op.cit, p74.

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013

قوة العمل في القطاع الخاص	5121	5080	6123	5607	5996	6236	6390	5756	5816	6349
تطور العمل الخاص %	_	_0 .8	20 .8	_8 .4	6.9	4.0	2.4	_9.9	1.0	9.2

الجدول رقم 73:تطور قوة العمل في القطاع الخاص (بالملايين) في الفترة 2004_2013

Source : www .ons.dz : le 2 octobre 2014 : travail en Algérie : évolution des principaux agrégats et indicateurs liés au marché du travail de 2004 à2013,p12.

4_مساهمة القطاع الخاص في بعض المجالات الإقتصادية :

الشكل رقم 1: إستثمار القطاع الخاص في بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2010

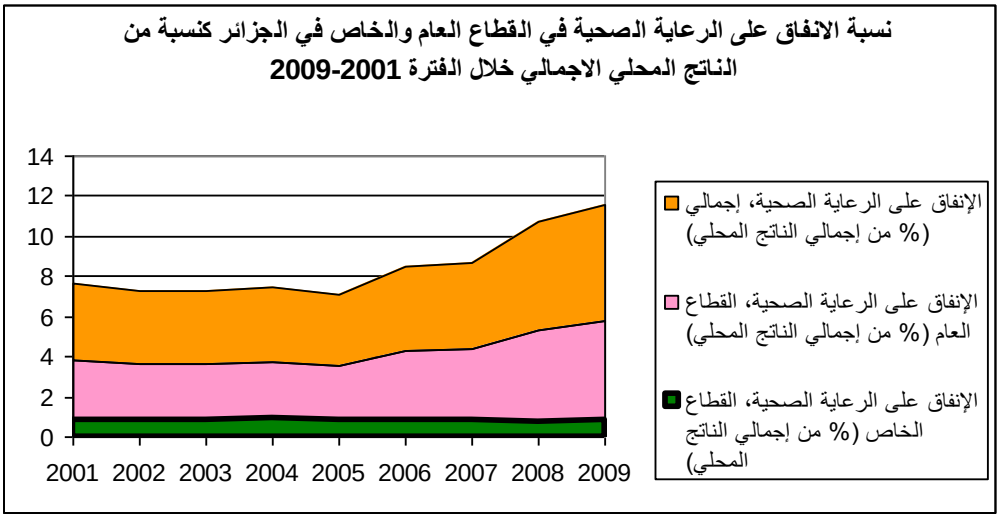

عبد القادر بريش و زهير غراية ،"دور القطاع الخاص في :- بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي " مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثالث بجامعة بشار حول" -*عبد الجزائر في تعميق مبادئ و ممارسات* منظمات الأعمال و المسؤولية الإجتماعية"،يومي 14و15 فيفري 2012.

الشكل رقم 2:نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية في الجزائر خلال الفترة 2001-2009

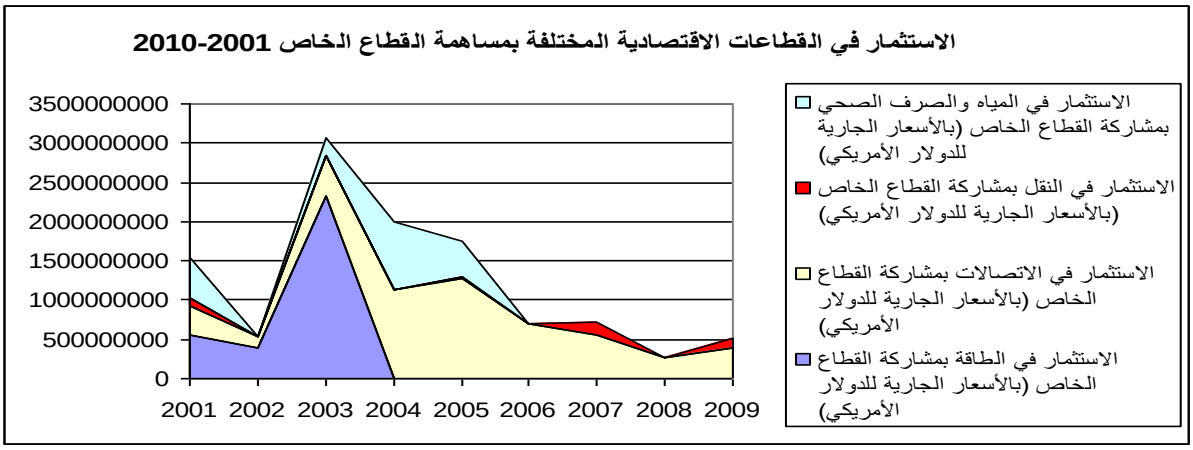

المصدر: *عبد القادر بريش و زهير غراية* ،مرجع سابق،ص9.

من خلال الشكلين السابقين نلاحظ أنه بالرغم من التقدم و التطور الملحوظ الذي يشهده القطاع الخاص اليوم و ما حققه من انجازات على امتداد العقدين الماضيين فيما يخص التشغيل ، الاستثمارات و الخدمات ،يبقى دوره هامشيا كشريك في التنمية مع القطاع العام حيث تبقى مساهمته ضعيفة في العديد من المجالات الاقتصادية : كالاستثمار في الطاقة ، الاستثمار في الاتصالات ، المياه و الصرف الصحي، الإنفاق على الرعاية الصحية هذه الأخيرة لم يتعدى مساهمة القطاع الخاص فيها 2 بالمائة كنسبة من الناتج الداخلي الخام سنة 2009، هذا إضافة لعدم تبنيه مشاريع إنمائية تساعد على تنمية المجتمع في ظل تبني العديد من الشركات في الدول المتقدمة المسؤولية الاجتماعية في برامجها و أعمالها و اعتبارها على أنها ضرورة حتمية في عصرنا هذا.

خلاصة الفصل الثالث:

تتسم مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر بصغر حجمها وإقتصارها على أنشطة محدودة ،ويفسر ذلك بنقص الإستثمارات في القطاعات المنتجة وغياب روح المبادرة والمخاطرة ، فرغم التطور الذي يشهده القطاع الخاص خلال المرحلة الحالية من تاريخ الجزائر ،إلا أنه ينشط و يتغذى بطريقة غير مباشرة من ميزانية الدولة " والتراكم المالي الذي يحققه القطاع الخاص يرتكز على تحويل الموارد من الدولة عن طريق النفقات العمومية و الدعم و الزبائنية ، فهو لا يتمتع بإستقلالية مطلقة و لا نسبية عنها. إضافة لذلك فإن النشاطات الإقتصادية التي يعمل فيها القطاع الخاص (الإستيراد والتصدير،الخدمات)،والمعالم الغير واضحة والغير محددة لإهتمامات أصحاب رؤوس الأموال تؤثر على إتجاه تطوه وكذا مساهمته في تحقيق التنمية والتي تظل محدودة جدا فهذا الأخير يساهم في إعادة توزيع الريع أكثر من الإنتاج .

خلاصة الجزء الاول :

يمكن القول أن القطاع الخاص إستطاع أن يتطور رغم العراقيل و الإجراءات البيروقراطية التي كانت تمارسها الإدارة ، وقد أدى سير الإقتصاد الوطني نحو إقتصاد الدولة إلى تحول القطاع الخاص إلى العيش في ظل القطاع العام ، مما أدى إلى إفراغ الإستثمار الخاص من مضمونه وهو المساهمة في خلق الثروة ، وجعل هذا القطاع يدخل كمستفيد من توزيع ثروة المجتمع ، بواسطة قطاع المحروقات في شكل ريع بترولي ، ما أدى إلى بروز أثرياء في شكل برجوازية كان إهتمامها بعيدا كل البعد عن بعث و تركيز أسس التنمية .

الجزء الثاني :

أسباب تأخر وضعف القطاع الخاص في الجزائر

مقدمة الجزء الثاني :

على إمتداد الجزء الأول تمكنا من الوقوف عند نشأة القطاع الخاص في الجزائر و مدى تطوره عبر مختلف مراحل تطور الإقتصاد الجزائري وكذا محدودية دوره في تحقيق التنمية .في سياق آخر يحاول الجزء الثاني فحص العوامل الموضوعية التي أدت إلى تأخر و ضعف القطاع الخاص الجزائري ويتعلق الأمر بعنصرين أساسيين تخللا الإشكالية العامة للبحث وهما : النظام السياسي و الريع البترولي في الجزائر ، من هذا المنطلق تم تقسيم هذا الجزء من البحث إلى :

- **فصل أول :** نتعرض فيه للنظام السياسي التسلطي الجزائري كسبب لتأخر وضعف القطاع الخاص.
- **فصل ثاني :** ويدرس النظام الريعي و منطق كبح القطاع الخاص .
- **الفصل الثالث:** سوف نقوم فيه بعرض سبل تفعيل القطاع الخاص الجزائري و تحديد شروط الإنتقال من نظام توزيع الريع إلى نظام الإنتاج الرأسمالي .

الفصل الأول :

النظام السياسي التسلطي الجزائري كسبب لتأخر القطاع الخاص

مقدمة:

يحاول هذا الفصل توضيح دور النظام السياسي الجزائري" التسلطي " في عملية كبح القطاع الخاص المنتج للثروة ، دوره في تأخر وضعف و كذا تشوه دور القطاع الخاص.من هنا فقد تم تقسيم الفصل إلى:

مبحث أول: السياسة و الإقتصاد في الجزائر.

مبحث ثان:القطاع الخاص و السياسة في الجزائر.

المبحث الأول : السياسة و الإقتصاد في الجزائر.

إنّ النظام السياسي الجزائري من خلال وضعيته المسيطرة على المجالين السياسي و الإقتصادي وجد نفسه الوحيد الذي يعدّل الحياة السياسية و الإقتصادية للبلد ، من هذا المنطلق فقد فرض و أضفى الطابع الريعي الذي يحميه على الفاعلين الإقتصاديين و الإجتماعيين بما أن النظام كان يعتمد على الريع البترولي من خلال تصدير المحروقات . في ذات السياق فإن إعتماد الدولة على الريع جعلها لا تعطي قيمة لا للعمل الإنتاجي ولا للعمل الفكري وهي بذلك ليست بحاجة إليهما لأنهما لا يتماشيان مع منطق الريع ، وعليه فان الريع كمنطق مهيمن على المجتمع ، يقضى على مساهمته للعمل الإنتاجي ولا يشجع أي نشاط فكري [1] يعطي معنى للواقع المعاش ، لأن الأخذ بعين الإعتبار النشاطات الإنتاجية و الفكرية يخلق عوامل جديدة وفعالة بعيدة و تنافس في نظر السلطة المهيمنين على الدولة و موزعي الريع .

ونتيجة لذلك فالسلطة السياسية الجزائرية (التسلطية) تأبى تأسيس مراكز سلطة مستقلة عنها لذا فهي تعيق تأسس قطاع خاص قوي فعال و منتج لأنه سيكون البداية لتأسيس – طبقة إجتماعية – طبقة وسطى عريضة مستقلة عنها ولا تحتاج إلى الريع لأنها قادرة على خلق الثروة بالعمل المنتج .وبهذا تصبح الدولة الريعية الجزائرية ليست بحاجة إلى عمال منتجين بل إلى زبائن فالقطاع الخاص المنتج يفتح آفاق التغيير الإجتماعي و السياسي .

ومع هيمنة النظام الريعي أصبحت الدولة الجزائرية في غنى عن المجتمع لأنها ضمنت إستقلالها عنه بالمورد الريعي ، هي لا تحتاج إلى ما ينتجه المجتمع من ثروة من خلال تعبئة القوى العاملة حول الجهاز الإنتاجي ، إن الريع سمح للسلطة الحاكمة بالإستقلال عن المجتمع و ذلك بممارسة علاقة سيطرة على أفراده

---

[1]–Louis Martines, les illussions de la richesse pétrolière, les études du CERI, n°:168, septembre 2010 , p 5.

ومنع تشكل فضاءات مستقلة يكون بإمكانها ولادة مجتمع إقتصادي (نواة لتشكل المجتمع المدني) يستطيع إعادة إنتاج نفسه بالعمل و حاملا لمشروع دولة حديثة ، إن الريع البترولي عوض العمل الإنتاجي (القطاع الخاص المنتج)في عملية تجدد النظام هذا الأخير يتجدد بفصل ذر الرماد في أعين كل الطبقات الاجتماعية .

في هذا الإطار ،فإن التعرف على خصائص النظام السياسي الجزائري يعتبر مدخلا مهما في دراسة موضوع تأخر القطاع الخاص الجزائري فقد ظهرت عدة دراسات جادة و أطروحات تجمع أغلبها على أن طبيعة النظام السياسي جد معقدة وهذا النظام لديه ميكانيزماته الخاصة به و التي أصبحت تقاليد تستعملها أنظمة الحكم المتداولة في الجزائر ، فمن خصائص النظام السياسي الجزائري عدم قبوله أية منافسة أو تهديد يمكن أن يأتيه داخليا أو خارجيا .

المطلب الأول:خصائص النظام السياسي في الجزائر

أولا:النزعة الأبوية للنظام السياسي الجزائري .

من بين الدراسات التي أعطيت توصيفات لطبيعة نظام الحكم في الجزائر نجد مثلا الباحث منعم العمار " صنف النظام الجزائري بأنه أقرب إلى النظام السلطوي باعتماده على مبدأ شخصنة السلطة و نظام الحزب الواحد " [1] ، كما ينصف الباحث التونسي "عبد الباقي الهرماسي " النظام الجزائري بأنه قريب من النظام التعبوي (mobilisateur) حيث ينظر هذا النمط إلى الحكومة على أنها سلاح تنظيمي تمسك بالوسائل الإكراهية و الإيديولوجية يهدف إلى إعادة تنظيم المجتمع و بالتالي ظهور نظام جديد من الولاءات

[1]– منعم العمار " الجزائر و التعددية المكلفة " في سليمان الرياشي ، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، 1999 ،ص 46.

كما يتم تعبئة الجماهير لإستخدامهم كوسيلة لدعم قرارات النظام و مساندة مختلف برامجه من خلال المؤتمرات و المسيرات الشعبية و الحملات الدعائية [1].

و غير بعيد عن هذا الطرح حاول الباحث الجزائري " هواري عدي " أن يؤسس أطروحة مفادها أن نظام الحكم في الجزائر شخصي و أبوية جديدة néo– partrimonilisme [2] و لكن هذه الأبوية الجديدة لا تعني أن السلطة متجانسة ، بل إنها الأبوية الجديدة بعيدة عن أن تضمن إستقرار السلطة . [3]

مفهوم الأبوية الجديدة : الينوباتريمونالية néo– patrimonialisme هي إعادة إنتاج لنظام سيطرة تقليدي يقوم على العلاقات الشخصية و غير العقلانية من أجل المحافظة على سيطرة النخبة الحاكمة التي تتصرف في كل الأمور على أساس أنها ملك خاص لها .فحسب " jean leca" ينظر للحكومة على أنها امتداد لشخص الحاكم تكون شبكة العلاقات الشخصية أكثر أهمية من المؤسسات و المنظمات الرسمية ، و يحافظ الحاكم على القدر الأقصى من المعلومات فيما يتعلق بالأولى في حين يتمتع بالحد الأقصى من حرية التصرف إزاء الثانية.[4]

ومن جانبه يرى "برهان غليون " أنه كثيرا ما جاءت المجالس النيابية في الدول النامية و هو ما عرفته العديد من المجتمعات العربية أيضا لتكريس سيطرة نخبة إجتماعية واحدة لا تتغير ،هي النخبة نفسها التي كانت تملك الثروة و النفوذ الاقتصادي ،وتمنع أيةمشاركة جديدة لغيرها في السلطة و القرار.

---

[1]–محمد عبد الباقي الهرماسي ، المجتمع و الدولة في المغرب العربي ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 3 ، 1999 ، ص 59،ص108.

[2]– يرجع مفهوم (الأبوية الجديدة) إلى تقاليد فيبر عن السلطة الأبوية التي ترتبط بممارسة السلطة في المجتمعات التقليدية المحدودة العدد و النطاق و ترجع سلطة الحاكم إلى مكانته الشخصية و قوته ، أما الآخرين فهم ليسوا إلا مجرد أتباع أو رعايا لا يتمتعون بأي حقوق سوى تلك التي يقررها الحاكم ، و السلطة في هذه النظم ذات طابع شخصي (شخصته السلطة) بالغ الوضوح إذ أنها لا تخضع لأي معايير أو قوانين ثابتة والحاكم يضمن الاستقرار السياسي عن طريق توزيع العطايا و المنافع المادية على أتباعه و الموالين له .

[3]–Addi I' Houari, l'impasse du populisme : l'Algerie collectivité politique et létat en construction, Alger : ENAL ,1990.p99.

[4] – jean leca ,réformes institutionnelle et légitimation du pouvoir au Maghreb ,in lecal , développement politique au Maghreb ,aménagement institutionels processus lectoraux ,paris ,CNRS ,1979,p12 .

ومفهوم الرعائية أو الأبوية يعني تبعا لاستخدام ماكس فيبر له ، حالة السلطة المطلقة التي يمثلها السلطان بإعتباره إمتدادا للأب و سلطته ، من خلال التداخل ما بين العام و الخاص في إطار من الشرعية التقليدية فالسلطان هو من يعطي الحضوة أو يمنعها. ويعني ذلك أن ثمة مجالا واسعا لممارسة الإسقاط على الواقع الاجتماعي بصورة ملموسة ، إذن فالباتريمونيالية حسب ماكس فيبر هي النمط المثالي للسيطرة التقليدية القائمة على غياب التمييز بين المجال العام و المجال الخاص ، و تقوم على الجمع بين جانب الاستبداد الشخصي و المعايير الاقتصادية القائمة المتعلقة بالهيمنة البطريركية تحت مسمى الأبوية .

ثانيا :خصائص الدولة الأبوية .

تتمثل الذهنية الأبوية أول ما تتمثل في نزعتها السلطوية التي تفرض النقد ولا تقبل الحوار الاّ بأسلوب الفرض ، إنها ذهنية إمتلاك الحقيقة الواحدة الغير قابلة لإعادة النظر وبذلك لا يكون أي تغيير أو تحرير دون إزاحة الأب سلطة و رمزا .وتمتاز الدولة الأبوية بالاستئثار الشخصي عنوة ، ليس من مصدر قانوني أو تقليدي و لكن من واقع القوة و التفرد بها ، الأمر الذي يحول الفرد إلى فاقد للفعالية من دون مواطنة فيتجرد من حقوقه مفرزا نوعا من اللامبالاة و الاغتراب السياسي الذي يظهر في عدم المشاركة و شيوع روح الإنتماء و طرح المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة و كذا استخدام العنف كاستجابة سلوكية ناجمة عن الشعور بالاغتراب. [1]

إن إشراك النخب في الدولة الأبوية يقوم على قاعدة الجلب و التزكية لأهل الولاء _الزبونية _لاعلى معايير الكفاءة مع إقصاء الفواعل بفعل إحتكار الدولة لمصادر التمويل المالي ، ما يؤدي إلى تراكم محفزات العنف

[1]–أحمد شكر الصبيح ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000 ، ص 172.

لافتقاد الحاكم للشرعية القانونية مقابل الشرعية العصبوية ، العشائرية ما أدى إلى انتهاك منهجي للحقوق و الحريات قابله ميل للخضوع إلى القيم السلبية ، كل ذلك أدى الى تعزيز السلطة الحاكمة.[1]

إذن فالدولة النيوباتريمونيالية التي تقوم على نظام من القيم و العادات يعتمدها هذا النظام ليحافظ على نفسه و يجددها ، تسود فيه جميع الخصائص السلبية التي تشوه نمط الحكم و طريقة إدارة شؤون الدولة كالرشوة و العصبوية و الزبونية السياسية ، و الجهوية و المحاباة ... الخ .

المطلب الثاني :السياسة و الريع في الجزائر .

إن ما يميز الثقافة السياسية في الجزائر هو أنها ترتكز على القوة و على رفض الطرف الآخر و الرأي الآخر، و تعيد إنتاج النظام التسلطي و تعززه و تمنع ظهور وبروز الحكم الديمقراطي. [2] من جانب آخر الإرتكاز على التسلط و تبني الوصاية الأبوية على المجتمع ككل ، وكما سبق و ذكرنا أن هذا يجد مرجعيته في ما يسمى بالأبوية الجديدة هذه الأخيرة التي ترتكز على علاقات السلطة و الخضوع و التبعية و نظام الولاء في بنية العلاقات الإجتماعية [3].

لقد عانى النظام السياسي في الجزائر من النزعة الأبوية في الحكم من خلال الإستئثار بالحكم و القرار ، حيث عمل الرئيس " بن بلة " خلال فترة رئاسته للسلطة على تركز شديد للأمور بيده ، فقد جمع بين يديه

---

[1]– نصيب نعيمة ، " الحكم الراشد و إشكالية حقوق الانسان " مداخلة في ملتقى حول : " الحكم الراشد و استراتيجيات التغيير في العالم النامي "، جامعة سطيف ، كلية الآداب و علوم الاجتماع ، أفريل 2007 ،ص 75 .

[2] –Sadiki Larbi ,the searsh for arab democrcy , london : c.hurst and copublichers, 2004 , p174 .

[3]– فالعلاقات الإجتماعية الداخلية في العائلات العربية تقوم على التسلط ، و على تهيئة الفرد للخضوع وطاعة الطفل منذ الصغر و على عدم السماح له بالنقاش مما يجعل الفرد يضيع في أسرته و يتعود على الإتكال على من هو أكبر منه سنا كالأخ الأكبر ، ورب العائلة و الرئيس .و ينتقل هذا السلوك الفردي القائم في المجال الإجتماعي العائلي ، إلى المجال السياسي من حيث الممارسات السياسية و سير السلطة و العلاقات السياسية بين مختلف القوى السياسية و السلطة من ناحية و بين هذه و الأفراد من ناحية ثانية .و يترتب عن هذا أن الفرد يقبل بمكانته في النظام السياسي القائم و يرضى به و يفوض صنع القرارات و تسيير الشؤون العامة للحكام عوض أن يشارك هو بفاعليه و يقبل بتفوق هؤلاء و بالسلطة القائمة وحتى وإن كانت تسلطية.

مناصب عديدة رئيس الدولة و رئيس الحكومة و الأمين العام للحزب الحاكم (حزب جبهة التحرير الوطني) فضلا عن وزراة الداخلية و المالية و الإعلام ، و إستمر هذا الدور في عهد الرئيس " بومدين " و بن " جديد " و الآن الرئيس " بوتفليقة " فالنظام الجزائري منذ نشوئه يتحرك بنفس القوى و الميكانيزمات .فقد حدثت إستمرارية تاريخية في نقل القيم التقليدية الأبوية للدولة الجزائرية كما أن كل حاكم يعتقد أنه هو الأقدر لوحده على إدارة شؤون البلد وأن له وصايه عليه .وفي هذا الYاطار يستشهد الباحث " هواري عدي " بقول " أنتير " إن حجم و مركز النخبة يتأرجح حسب نموذج دائري خلال الفترات الانتقالية (كل عشر سنوات تقريبا) فان مركز النخبة يتوسع إلى أقصاه و عندما تستقر علاقات السلطة فان مركز النخبة يتقلص إلى جماعة صغيرة متجانسة تحافظ على نفسها إلى غاية التغيير القادم لرئيس الدولة " و بالتالي ترسخت في الجزائر تقاليد تحافظ على نفسها إلى غاية التغيير القادم لرئيس الدولة و كان هناك تواصل في تطبيق هذه الأساليب في الحكم[1] . فما تزال النخب الحاكمة في الجزائر لم تتخلص من الوصاية الأبوية كما سماها أحد الباحثين " العصبية الخلدونية " بفتح المجال للتدوال على السلطة لجميع القوى الإجتماعية التي تحترم قواعد اللعبة الديمقراطية بعيدا عن جميع أشكال الإقصاء و الإحتواء .

إن الذي عزز من مكانة السلطة السياسية في الجزائر هو الإعتماد على الريع البترولي وذلك بالإحتكام إلى منطق الزبائنية [2] وجعل من الدولة المانح و المانع في نفس الوقت ، فهي تعمل على منح من تشاء من المسؤولين و الفئات الاجتماعية ، و كل شخص ترى فيه خدمة لبقاء النظام و تعمل على مساومته ماديا

([1])- عبد العالي دبلة ، الدولة الجزائرية الحديثة ، الإقتصاد و المجتمع و السياسة ، القاهرة ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2004،ص 216 .

([2])- تعرف الزبائنية على أنها علاقة عمودية بين شغل client و زبون patron يكون فيها الثاني خاضعا للاول بمقابل من جانبه يقسم (oliver roy)للزبائنية إلى ثلاثة أنماط أهمها ما يسميه " المجموعة المتضامنة الحديثة" وهي المجموعة التي ليس لها وجود سابق على الدولة أو بالأحرى التي لا تكسب قواما إلا بفضل الدولة و مثل هذا الكيان يشكل إنطلاقا من حيز سياسي حديث و يعمل بعد ذلك بوصفة مجموعة متضامنة وفقا لأساليب من العلاقات الشخصية مطابقة لأساليب من العلاقات الخاصة بالعصبيات التقليدية (زواج الأقارب ، الزبائنية ، المحسوبية ، فتشكل بذلك عصية حديثة تدير شؤون السلطة لمنفعتها وحدها .

خاصة في المراحل التي ينتعش فيها برميل البترول دوليا ، كما تمنع الموارد على كل من ترى فيه معارضا و مناوئا لسياستها و توجاتها ،فهي إذن تقوم بتوزيع الربع النفطي المقتطع من السوق العالمية على أفراد المجتمع الأمر الذي جعل منها مصدر الثروات الخاصة و الموزع للمنافع و الخدمات و المزايا و مصدر التوظيف و التشغيل كما جعل النخب الحاكمة في غير حاجة إلى الشعب كمصدر للشرعية كون الثروات ليست نتاج جهودهم البشرية ، بل تستمد شرعية وجودها من الشركات البترولية الأجنبية ، ما يبرر خوف الحكام من القوى الإقتصادية المالية و السياسية الدولية المتحكمة في مصير الثروة النفطية التي تعد عماد بقاء النظام السياسي ، إذن فهو حكم يدفع إلى الربح الريعي و المضاربات دون تحفيز الإستثمار .

وقد وجهت الثروة البترولية لخدمة فئة معينة من الجيش و الكومبرادورية و التي تمثل السلطة الفعلية في الجزائر و التي أطلق عليها الرئيس الراحل "محمد بوضياف " :" المافية المالية السياسية " وأصبحت الدولة نتيجة لهذه السياسات اللاعقلانية تمتاز بنوع من الوهن و الضعف وهو ما يعرف بنموذج الدولة الرخوة و الذي من خلاله عملت نخبة الجيش على تقوية الجهاز الأمني و القمعي تجاه المواطنين .

إن سياسة الدولة تتلخص في جعل كل الطبقات الإجتماعية زبونا لها وبذلك دحض كل محاولة تطور مستقل يحول دون تحقيق سياستها ثم إن أي نشاط مستقل عن الدولة و ريعها يعتبر بائدا و يحارب بإسم المنفعة العليا للوطن ،إن أغلبية الطبقات الإجتماعية يمكن إعتبارها منتفعة من الدخل و لذلك يتبع أفرادها إيديولوجية الدولة و رئيسها ، هذا الأخير يلعب دور الحكم في تقسيم الريع على الزبائن .إن الطبقات المسيطرة في الدولة لا تستطيع المشاركة في عملية القضاء على نفسها ، بل على العكس من ذلك فهي تمارس سياسة التلهية لتغطية وضعيتها كطبقة ناهبة للريع.

"أوهام " الإنفتاح السياسي و الإقتصادي :

لقد أدت أحداث أكتوبر إلى تغيير الوجه السياسي للجزائر فأطلق المسار السياسي السريع الذي إستمر ثلاثة سنوات قبل أن يوقف في جانفي 1992..و أثارت أحداث أكتوبر 1988 حركة نحو اللبرالية السياسية، ففي خطابه للأمة في 10 أكتوبر 1988 ، وعد الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد باجراء مجموعة من الإصلاحات السياسية ، و أعلن في 13 أكتوبر 1988 عن إستفتاء وطني في 03 نوفمبر 1988 و الذي بموجبه إقترح إعادة تنظيم السلطة التنفيذية ،من خلال تقوية وظيفة الوزير الأول ، الذي أصبح مؤهلا على إدارة الشؤون العامة و في أن يكون مسؤولا أمام المجلس الشعبي الوطني.[1] و تمثلت الإصلاحات السياسية التي تمت في التعديل الدستوري لـــــسنة 1988 في :

- تدعيم موقف رئيس الجمهورية في مواجهة المعارضين للإصلاحات التي بادر بها وهذا بعد أن منحته المادة 5 من دستور 1976 سلطة الرجوع مباشرة إلى الشعب الذي هو صاحب السيادة ، و يمارسها عن طريق الإستفتاء مما يبعده عن الضغوطات التي يمكن أن يتلقاها من الجيش أو الحزب .
- إعادة تنظيم السلطة التنفيذية ، حيث أصبحت ثنائية بين رئيس الجمهورية و رئيس الحكومة و على أن يقدم هذا الأخير برنامجه أمام البرلمان و يكون مسؤولا أمامه .
- إلغاء القاعدة التي تقضي بأن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب و الدولة .
- فصل الدولة عن الحزب ،مما يجعل رئيس الجمهورية يتمتع باستقلالية في القيام بالاصلاحات التي وعد بها .

[1]-Camille Bonora-waisman, France and the Algerian conflict : Issues in democracy and politica stability1988-1995,usa :ashgate pub LTD ,2003 ,p17 .

- إنهاء الدور السياسي للجيش و إلغاء النص الذي كان يعطيه دورا في بناء الاشتراكية و أصبحت مهمته تقتصر فقط على الدفاع عن البلاد ووحدة أراضي البلد .

وقد تم هذا في إطار تدهور الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية للأفراد بفعل إنهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية ، و بشكل أدى إلى فقدان النظام للمشروعية السياسية و عجز عن خلق مشروعية سياسية جديدة .

كانت هذه الاصلاحات ناتجة عن الصراع الذي عرفته النخبة الجزائرية داخل السلطة بين المحافظين و الإصلاحيين ، الأوائل كانوا معارضين لكل إنفتاح سياسي و إقتصادي ، و أما الطرف الثاني فهو مؤيد للإصلاحات السياسية و الإقتصادية [1]

و أدخلت النخبة الحاكمة في البلد في عملية التحرك نحو الليبرالية السياسية بغرض وضع حد للنظام السياسي ، و للأحادية الحزبية ، و فتح المجال للتنظيمات الحزبية و إنشاء الجمعيات .ومن هذه الإصلاحات السياسية لم تعد جبهة التحرير الوطني حزبا وحيدا مهيمنا على الساحة السياسية ، و تحررت من ممارسة المسؤوليات المباشرة في مختلف أجهزة الدولة ، خصوصا الإدارية منها وسمح الدستور الجديد بالإنفتاح السياسي و أعطى ضمانات للحريات الفردية ، كالحق في التعبير و إنشاء الجمعيات و الحق في الإضراب .

وإذا كان الإنفتاح السياسي قد سمح بظهور عدد محدود للأحزاب السياسية القادرة على التعبئة السياسية و بظهور صحافة حرة و تعددية ، إلاّ أنه بالمقابل لم يدم هذا طويلا حيث لم يحمل العناصر التي يمكن أن يكون لها تأثيرا على النظام السياسي لاحقا مما جعل نتائجه محدودة دون أن تؤدي إلى تغيير كبير للنظام السياسي الجزائري و للخريطة السياسية .

([1])– بقيادة مولود حمروش الذي إعتبر أن الاصلاحات الاقتصادية بدون إصلاحات سياسية و في ظل الأحادية الحزبية ، سوف يكون مآله الفشل .

إن هذا التغيير كان محدودا ، و يتعلق الأمر فقط بتكنيك إستعملته السلطة في التنازل المؤقت للمجال السياسي للأحزاب السياسية و الجمعيات بفعل المطالب و الضغوطات التي أثقلت النظام السياسي الجزائري و بدون أن يكون هناك دعم و سند له من جهة ، وكذا لعدم التوافق بين قدرات النظام السياسي الإستخراجية و التوزيعية من جهة ثانية . ويرى في هذا الباحث الأمريكي Entelis أن تبني اللبرالية السياسية يعود إلى فشل السياسة الإقتصادية المتبعة ، ولأحداث 5 أكتوبر 1988 ، كما أن الرئيس الشاذلي بن جديد كان يعتبر أن تفادي أكتوبر جديد يتم من خلال الإنفتاح السياسي بغرض توسيع القاعدة الإجتماعية للنظام السياسي وإدراج مجموعات سياسية معارضة [1]**.لهذا فالهدف من هذه الليبرالية هو منح المجموعات المعارضة مجالا سياسيا لتخفيف الضغط على النظام كما إعتبرت كوسيلة لمنع تقويض الرقابة النهائية للنظام السياسي .**

إن النظام السياسي التسلطي – المستفيد من الثروة الريعية – و لضمان بقائه على هرم السلطة حاول منع القطاع الخاص من البروز و الإستقلالية عن الدولة خوفا من أن يشكل قوة تعي بوجودها و مصالحها ، و تنافس على السلطة وأن يكون للقطاع الخاص دور حقيقي في العملية السياسية الديمقراطية و في المطالبة بالتمثيل أو التأثير في القرار السياسي :

- **فقبل مرحلة الإنفتاح ، سعت السلطة الحاكمة بكل طاقاتها لكبح القطاع الخاص الذي يتنافى مع الخيار الإيديولوجي و الإقتصادي للجزائر الحديثة الإستقلال .**
- **وبعدها أدخلت الليبرالية الإقتصادية لضمان إستمرار النظام من خلال تسريع التنمية ، مما يترتب عنه تقلص في أجهزة الدولة و تبقى النخب الحاكمة تتحكم في رقابتها الاقتصادية من خلال ميكانيزمات الحواجز الرقابية أي تبقى على رقابتها الطبقية على وسائل الإنتاج ، و تنتقل**

[1]– Entelis J.P,state .society relation as a case study , in mark A.Tessler , jodi nachtwey and Anne Banda , area studies and socials science ,USA :Indiana University press , 1999 , p 20 ,21 .

بالمقابل الملكية للقطاع الخاص ، وهذه الرقابة يمكن أن تكون معرقلا لقواعد إقتصاد السوق [1] ، وهذا لا يسمح بنمو القطاع الخاص و يجعله لا يعلب دورا كبيرا في التنمية الإقتصادية .

و ينشط القطاع الخاص في الجزائر و يتغذي بطريقة غير مباشرة من ميزانية الدولة " فالتراكم المالي الذي يحققه القطاع الخاص يرتكز على تحويل الموارد من الدولة عن طريق النفقات العمومية و الدعم و الزبائنية [2] ، وهو لا يتمتع بإستقلالية مطلقة و لا نسبية عنها وهذه الأخيرة – أي الدولة تعتمد على العائدات المالية للنفط و المرتبطة بالأسواق المالية الدولية ، مما أعطى لها إستقلالية عن الفاعلين الآخرين في المجتمع .

المبحث الثاني : القطاع الخاص و السياسة في الجزائر .

المطلب الأول : دور القطاع الخاص في صنع السياسة العامة .

يعتبر تنامي عدد و نوعية منظمات القطاع الخاص في الجزائر ، و كذلك زيادة عدد الإجتماعات بين الحكومة و ممثلي منظمات القطاع الخاص ، أحد المؤشرات الأساسية الدالة على إتساع قوة منظمات القطاع الخاص و تنامي دوره في التأثير على صنع السياسة العامة ، إلاّ أن التقييم الحقيقي لا يتوقف على عدد المنظمات أو عدد الإجتماعات ، و إنما التقييم الحقيقي يعتمد على المعيارين التاليين[3] :

– مدى تأثير منظمات القطاع الخاص في توجهات القرارات السياسية و الاقتصادية .

---

[1]–Emma.Cmurphy, the state and the private sector in North Africa :seeking specificity Mediterranean politics ,London ,vol 6 ,n°02 Summer 2001.p5 .

[2]–Bradford .L Dillman ,the prviate sector in Algeria : the politics of rent seeking and falied ,Boulder ,co : westview press,2000,p16 .

[3]– سلوى شعرواي جمعة ، إدارة شؤون الدولة و المجتمع ، القاهرة : مركز دراسات و إستشارات الإدارة العامة ، 2001 ، ص 130.

– مدى الإستجابة من قبل الحكومة لطلبات تنظيمات القطاع الخاص .

أولا: العلاقة بين منظمات القطاع الخاص و الحكومة .

يعتبر صدور قانون 21 أوت 1982 بداية ظهور النظام الجديد الذي تكفل بإعادة تنظيم الإقتصاد و المجتمع وفق منطق التنمية ، حيث يحمل هذا القانون رغبة صريحة للسلطة لإدماج القطاع الخاص في التنمية ، وقصد بشكل جلي : " ... تحديد الإطار القانوني الذي يقتضي مشاركة و مساهمة أرباب العمل الخواص في جهود التنمية الوطنية ، في نشاطات لا يمكن للقطاع العام التكفل بها. " [1]

من خلال هذا القانون بدأت تتطور العلاقة بين منظمات القطاع الخاص و الحكومة من خلال إرتباطهم بعقد إجتماعي و إقتصادي ، و أصبحت قاعدة العلاقة بينهما تقوم على الإستشارة و الحوار ، وبهذا تتمكن منظمات القطاع الخاص التأثير سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في النشاط الإقتصادي و إتخاذ القرارات السياسية [2] من خلال :

- وضعها للخطط الإقتصادية و التنموية .
- إستشارتها من قبل الحكومة قبل إتخاذها للقرارت .
- محاولة الحكومة إقناعها بضرورة التأييد الإيجابي لبعض القرارات ، لأن معارضتها لها قد يؤثر على صنع السياسات العامة للدولة وخير مثال على ذلك :
- محاولة إقناع منظمات القطاع الخاص بإقناع الحكومة بضرورة الإستجابة لمطالبها .

([1])– أنور مقراني و مهدي عوام ، " الحكم الرشيد و التنمية بالقطاع الوطني الخاص " ، ج 2 (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول : الحكم الرشيد و إستراتيجيات التغيير ، في العالم النامي) سطيف ، الجزائر ، أفريل 2007 ،ص 328 .

([2])–سلوى شعرواي جمعة ، إدارة شؤون الدولة و المجتمع ، مرجع سابق ،ص 125.

إقناع الحكومة للمتعاملين الإقتصاديين بالتجاوب الإيجابي مع قرار الإنضمام إلى المنطقة العربية للتبادل الحر ، من خلال فتح يوم للنقاش مع الشركاء الإقتصاديين و وزارة التجارة ، لوضع تصوراتهم و إقتراحاتهم بشأن هذا الفضاء التجاري الذي تم إنشاءه في القمة العربية التي عقدت في عمان 2001 ، و تحاول الحكومة من خلال هذا الإجراء التأكيد على :

- تقديم ضمانات فعلية للمتعاملين الإقتصاديين قصد إقناعهم بهذا القرار .
- التأكيد على الفوائد التي يمكن جنيها خصوصا في مجال الضرائب .
- تسهيل تصدير المنتوجات المحلية .

غير أن هذا الخيار واجه العديد من الإنتقادات من قبل المتعاملين الإقتصاديين ، و كانت منظمة " أرباب العمل الخواص " في مقدمة المتحفظين لهذا القرار ، وذلك لتخوفهم من الإنعكاسات السلبية ، خاصة و أن بعض الفروع الصناعية تصبح معرضة للأزمات الخانقة على غرار قطاع الصناعات الغذائية ، و أكدوا على ضرورة الإستجابة للملف الذي دعى إليه المجلس الأعلى لأرباب العمل و المتمثل في إنشاء لجنة التحكيم للفصل في النزاعات التجارية بين الدول العربية ، على غرار المحكمة التابعة لمنظمة التجارة العالمية ، بدلا من خيار الإنضمام تخوفا من إمكانية تحول بعض الدول إلى وسائط تجارية للمواد المصنعة في بعض الدول الأجنبية مع وضع شهادات مزورة .[1]

كذلك إستفادت الحكومة من إقتراحات وآراء منظمات القطاع الخاص ، التي أصبحت تأخذ بعين الإعتبار كدعوة " منظمات أرباب العمل الخواص (الباترونا) " الحكومة إلى ضرورة العودة إلى نظام عطلة نهاية الأسبوع العالمي ، و التي يعتبر مطلبها الأساسي منذ 1996 ، غير أن الحكومة لم تتخذ أي قرار بخصوص

---

[1]– ع .طاهير " إنضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر يطرح للنقاش " ، صوت الأحرار ، تم تصفح الموقع يوم 2009/04/16 .
http://www.sawt-alahrar.net/online/modules.php.?mame=search

ذلك ، وقد شرعت هذه المنظمات في تطبيقه دون إنتظار قرار رئاسي يلغي بموجب المرسوم الرئاسي الذي أقره الراحل " هواري بومدين " سنة 1976 ، ويرجع سبب إتخاذها مثل هذا القرار إلى الخسائر التي يتكبدونها جراء غياب تنسيق مع المتعاملين معهم في الخارج ، مما دفع الحكومة بإصدارها قرار تغيير العطلة الأسبوعية في جويلية 2009.

ثانيا:مدى صدور القرارات الحكومية بصورة مفاجئة .

نتيجة للعقد الإجتماعي و الإقتصادي بين الحكومة و مؤسسات القطاع الخاص ، نجد أن الحكومة تسعى لإحترام هذا العقد من خلال إستشارة هذه المنظمات قبل إتخاذ القرارات و الأخذ بمقترحاتها ، إلاّ أن الحكومة في بعض الأحيان تتخذ قرارات لوحدها كتوقيعها على إتفاقية الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي دون إستشارة هذه المنظمات ، مما أدى إلى انتقاد الكثير من هذه المنظمات و على رأسها أرباب العمل الخواص ، لأن هذه الشراكة تهدد عدة مؤسسات وطنية بالإفلاس ، مقابل تسهيلها لعمليات إستيراد السلع الأجنبية. [1]

كما أن إصدار الحكومة لقرارات قانون المالية التكميلي 2009 في أواخر جويلية هو خير مثال على عدم إستشارة الحكومة لمنظمات القطاع الخاص ، و على حد تعبير مسؤولي هذه المنظمات ، أن الحكومة لم تحترم العقد الذي بينهما ، متسائلين عن كيفية إتخاذ قرارت خطيرة بصورة فجائية ثم السرعة في تنفيذها دون أي تمييز ، وهو ما يساهم في قتل العديد من المؤسسات و توقيف نشاطها ، و يمس هذا القرار حتى المؤسسات العمومية [2]. و إعتبر نائب رئيس الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل أن أي قانون ذو طابع

---

[1]– مراد محامد و غنية قمراوي ، " منظمات البارترونا و المركزية النقابية تدعوان إلى ضرورة العودة لعطلة الأسبوع العالمي : إختلاف العطل الاسبوعية تكبد الجزائر خسائر بمليار دولار سنويا " الشروق اليومي " ، العدد 17، 2643 جويلية 2008 ،ص 3.

([2])– حفيظ صواليلي ، " حالة طوارئ في أوساط منظمات أرباب العمل بعد قرارات قانون المالية التكميلي : الدعوة للقاء عاجل بين الباترونا و الوزير الاول احمد اويحي / " الخبر اليومي ، العدد 5725 ، 11 اوت 2009 ،ص 3.

عقابي أو تقييدي تسبقه مدة زمنية لترك المجال للجميع للتكيف في الواقع الجديد. [1]ورغم أن الحكومة منحت مهلة خاصة للسلع و البضائع التي تم الإتفاق عليها و التي توجد في عرض البحر أو قيد الجمركة محددة التاريخ (04 أوت 2009) آخر أجل مسموح به ، إلاّ أن مسؤولي المنظمات أكدوا على أن هذه المهلة غير كافية و غير منطقية ، و دعوا إلى ضرورة إلغاء مثل هذه القرارات ، خاصة ما تعلق بأنماط الدفع و إلغاء الوكالة في التعاملات الخاصة بالجمركة و التجارة الخارجية. [2]

ثالثا: التعاون بين منظمات القطاع الخاص للتأثير على السياسة العامة للحكومة .

تتعاون مختلف منظمات القطاع الخاص فيما بينها ، خاصة المشتركة المصالح ، لأجل التأثير على صنع السياسة العامة للحكومة و جعلها تصدر قرارات تخدم مصالحها و أهدافها ، من خلال طرح مشاكلها و الإلحاح على الحكومة للإستجابة لها دون معارضة ، بعقد إجتماعات طارئة معها ، أو إيصالها عن طريق الشكاوي ووسائل الإعلام ، مثل : مباشرة منظمات أرباب العمل الخواص المشاورات و اللقاءات فيما بينها للنظر في المساعي التي يمكن القيام بها فيما يخص قرارات قانون المالية التكميلي 2009 ، هذا ما دفع بالمنظمات إلى التكتل و التعاون لأجل إلغاء هذه القرارت أو النظر فيها ، كما دعت إلى لقاء إستثنائي و عاجل بينها و بين الوزير الأول ، لدراسة هذا الوضع دراسة وافية و موضوعية للوقوع دون المساس بمصالح المنتجين .[3]

([1])–المرجع السابق ،ص 3.

([2])–،المرجع السابق ،ص 3.

([3])–ا حفيظ صواليلي ، " حالة طوارئ في أوساط منظمات أرباب العمل بعد قرارات قانون المالية التكميلي : الدعوة للقاء عاجل بين الباترونا و الوزير الأول أحمد أويحي ، " الخبر اليومي ، العدد 5725 ، 11 أوت 2009،مرجع سابق.

مما دفع الحكومة بإجراء حملة رسمية تحسيسية يشرف عليها وزراء ، لشرح إجراءات هذا القانون خاصة فيما يتعلق بالنشاط الإقتصادي و الإستثماري ، وبدأت هذه الحملة بلقاءات إعلامية و إنتهت بعقد إجتماعات الثلاثية وقد أوضح وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن :

- 95% من الإجراءات المقدمة في الميزانية الإضافية ، و تندرج في سياسة الدولة للحفاظ على الموارد المالية و المصالح الإقتصادية

- ينسجم هذا القانون مع العقد الإجتماعي و الإقتصادي و يسعى لخدمة منظمات القطاع الخاص ، أما الإجراءات التي أثارتها هذه المنظمات ، خا **210** لإستراد بواسطة الإعتماد أو القرض المستندي ، فهي فقط تدابير لوضع حد لإستنزاف الموارد المالية مستدلا بذلك على وكالات بيع السيارات ، موضحا أن هذه الاجراءات قد تكون ظرفية و إن أخطأت الحكومة في بعض الجوانب ستتدارك الأمر في قانون المالية 2010. [1]

من خلال ما سبق يلاحظ أنه على الرغم من محاولة منظمات القطاع الخاص رفض هذه القرارات ، إلاّ أن الحكومة تسعى لتهدئتها و تحاول الحفاظ على علاقة جيدة معها ، في نفس الوقت تظل مصرة على قراراتها و تحاول تنفيذها لأنها تجد في هذه القرارات المحافظة على الموارد المالية الخاصة بكافة الوطن و ليس فقط مصالح هذه المنظمات .

رابعا : الضغط من أجل إيقاف العمل لسياسية معينة .

عندما لا تتماشى بعض السياسات العامة مع مصالح بعض مؤسسات القطاع الخاص ، فإنها تسعى بكل وسائل الضغط التي تملكها لإيقاف تلك السياسات ، و كمثال على ذلك إستطاعت المافيا المالية و السياسية أن

([1])- المرجع السابق.

تلعب دورا محوريا في إنهاء العمل بسياسة إقتصاد الحرب التي تبناها رئيس الحكومة السابق بلعيد عبد السلام و القائمة على تخفيض الواردات و تأجيل الإستثمارات بحيث يصبح التسيير مركزيا مع عودة الدولة إلى إحتكار التجارة الخارجية هذا الإحتكار يهمش مؤسسات القطاع الخاص ولا يخدم مصالحها ، الأمر الذي دفعها على ممارسة الكثير من الضغوطات على الحكومة إلى أن أجبرتها على إنهاء العمل بها .

خامسا: مدى إستجابة الحكومة لطلبات منظمات القطاع الخاص .

من أجل إعطاء دور متزايد للقطاع الخاص ، تم الإسناد إليه في وضع السياسات و التوجهات الإقتصادية و تنفيذها ،من خلال الإستجابة لمطالبه خاصة في مجال الإستثمار عن طريق وضع قوانين و هيئات تدعم الإستثمار ، إضافة إلى وضع برامج تنموية تهدف إلى تحسين أدائه ، و تدعيمه من طرف البنوك ، و التقليل من الضرائب التي ضده .

- 1أهم قوانين و هيئات تدعيم الاستثمار :

- قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض و الذي أعتبر قطيعة مع السياسيات الإقتصادية السابقة ، و بداية لفتح الاقتصاد الوطني أمام المبادرة الخاصة .وقد نص هذا القانون على إمتيازات لصالح القطاع الخاص ، حيث جاء فيه إلغاء التمييز و إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة و العامة ، و الحصول على الائتمان و إعادة التمويل من البنك المركزي .
- قانون رقم 91-19 المؤرخ في 19 فيفري 1991 ، المتضمن تحرير التجارة الخارجية .
- قانون رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993 ، يساهم في ترقية الإستثمار و يتلخص في النقاط التالية:

- الحق في الإستثمار بكل حرية و جعله مضمونا و و يمارس في إطار القانون .

- عدم التمييز بين المتعاملين الخواص و طنيين أو أجانب .
- ينحصر تدخل السلطات العمومية في تقديم التحفيزات للمستثمرين أساسا عبر التخفيضات الجبائية .
- إنشاء و كالة ترقية الإستثمارات و متابعتها لمساعدة المتعاملين على إتمام الإجراءات العادية عبر الشباك الموحد .
- تحديد مجموعة من الحوافز للإستثمار في ثلاث أنظمة : نظام عام نظام

المناطق الخاصة للإستثمارات المنجزة في المناطق التي ينبغي ترقيتها ، و نظام خاص بالإستثمارات المنجزة في منطاق التبادل الحر.[1]

و بهذا يتضح أن قانون الإستثمارات 12/93 مثل أول إنجاز مهم نحو إقتصاد السوق .ولقد دعم ذلك بالمرسوم رقم 22/95 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتضمن خوصصة المؤسسات العمومية [2]

إن تلك القوانين حملت إمتيازات و تحفيزات موجهة أساسا لترقية الإستثمارات في هذا القطاع ، إلاّ أن حصيلته كانت متواضعة ، لكن مع بداية الألفية الثالثة تم إصدار سلسلة من القوانين أبرزها الأمر الخاص بتطوير الإستثمار رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 و المتضمن :

- إلغاء التمييز بين الإستثمارات العمومية و الخاصة و المساواة في التصرف بين الإستثمارات الخاصة و الأجنبية .
- مرافقة و تسهيل عملية الإستثمار من خلال وضع شباك موحد فعلي يخلق له فروع على المستوى المحلي ، بالإضافة إلى توجيه عقلاني لشروط منح الفوائد الضريبة و شبه الضريبة .

([1])- عيسى مرازقة " القطاع الخاص و التنمية في الجزائر " رسالة دكتوراه في الدولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، جامعة باتنة ، 2007 ،ص 115.

([2])- عبد القادر بابا ، " سياسة الإستثمار في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة " رسالة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية ، قسم العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2004 ،ص 193 .

- تسهيل المسار الإداري لعملية الإستثمار .

وقد شمل هذا الأمر على قرار حل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها (APSI) ، و تعويضها بشباك موحد في شكل الوكالة الوطنية الاستثمار (ANDI) .أما بالنسبة لهيئات دعم الإستمثار فقد تم وضعها من طرف السلطات العمومية للحد من القيود التي تفرض على الإستثمار الخاص و إتخاذ إجراءات لتشجيعه و تتمثل في[1] :

- المجلس الوطني للإستثمار : يرأ 213 ، الأساسية تتمثل في إقتراح الإستراتيجية و الأولوية لأجل تطوير الإستثمار و التأقلم مع الإجراءات التحفيزية و المصادقة على الإتفاقيات .

- الوكالة الوطنية لتطوير الإستمثار (ANDI) : هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و بالاستقلالية المالية مهمتها التعاون مع القدرات و الأجهزة المعنية كتأمين الترقية ، تطوير الاستثمار .

- الشباك الموحد : هو جهاز في هيكل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار يضم ممثلين محليين للوكالة إضافة إلى الإدارات و الأجهزة المعنية بالإستثمار .

2-البرامج التنموية :

قامت الحكومة بوضع برامج تنموية من أجل تنمية الاقتصاد الوطني و للإستجابة لمنظمات القطاع الخاص و تتمثل في هذه البرامج في :

2-1-برنامج الإنعاش الإقتصادي (2000-2004) :

يأتي هذا البرنامج بعد إستكمال الجزائر لإلتزامات التعديل الهيكلي 1994-1998 وما خلفه من آثار في مجال الإقتصاد ، هدفه وضع إستراتيجية تسمح بإنطلاق عملية التنمية المستدامة ، وقد خصصت له السلطات

(1)- أنور مقراني ومهدي عوارم ،" الحكم الرشيد و التنمية بالقطاع الوطني الخاص " ، مرجع سابق ،ص 332 .

غلاف مالي قدره 7 مليار دولار ، وهو وسيلة وأداة لتمكين منظمات القطاع الخاص من إحداث الكثير من الأنشطة و القيام بإستثمارات متنوعة ، خاصة و أن هذا البرنامج في الفصل المخصص للسياسيات ، و الهدف من هذه السياسات التي يتضمنها هذا البرنامج هو تحسين محيط المؤسسات بشكل حسن يتوافق مع متطلبات إقتصاد السوق و توفير شروط إنتاج فعال للإستثمارات التي شرع فيها [1].ولقد تضمن هذا البرنامج جملة من الإجراءات المساندة لتطور هذه المؤسسات الخاصة و ذلك من خلال دعم المحيط الذي تعمل ضمنه المؤسسة و تتمثل هذه الاجراءات فيما يلي :

-تطوير و تحسين خدمات مصلحة الضرائب.

- مواصلة تنفيذ الإصلاحات المؤسساتية و الهيكلية الضرورية لبروز محيط يسمح بعمل فعال لقوى السوق .

- إعداد برنامج الإصلاح الضريبي يهدف إلى الحد من التهرب الضريبي و ذلك بالإعتماد أساسا على تخفيض قيمة مختلف النسب و الرسوم التي تفرض على المؤسسات .

- تهيئة المناطق الصناعية وعصرنتها كتخصيص غلاف مالي لها بقيمة مليار دج لمدة ثلاث سنوات من أجل تقليص المدة لتنفيذ المشاريع و بالخصوص ما يتعلق بمشكل العقار .

- دعم لهذه المؤسسات من طرف البنوك العمومية ، حيث بلغت الموارد المالية التي خصصتها البنوك 1748.3 مليار دج نهاية سبتمر 2001 منها 374.9 مليار دج منحها الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط (CNEP) بنسبة 21.4 % من إجمالي الموارد المجمعة . **2-2-البرنامج التكميلي (2005-2009) :**

---

[1]- بريش السعيد و بلغرسة عبد اللطيف ، " إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول ، مداخلة في إطار الملتقى الدولي "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية "يومي 17و18 أفريل 2006 بجامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف ،ص327.

وإستكمالا للبرنامج السابق تم وضع برنامج دعم النمو الإقتصادي و الذي يمتد على مدار الفترة 2005-2006 وهو إمتداد لبرنامج الإنعاش الإقتصادي و يعتبر إطارا من الفرص بالنسبة للمتعاملين الإقتصاديين ،إذ يشجع الأنشطة الكفيلة بتحريك الآلة الإقتصادية ،و إجتهدت سياسة الحكومة في الترويج لفرص الإستثمار في شتى المجالات لأجل تطوير البنية التحتية بهدف بناء إقتصاد مبني على المنافسة .

غير أن ذلك لا يعني أن الحكومة تستجيب لمختلف مطالب منظمات القطاع الخاص ،بل في بعض الأحيان تعرقل أعمالهاو تسعى لعدم حل مشاكلها ،في المقابل تسعى لتحفيز الإستيراد ،كالعراقيل التي يواجهها المنتجون الخواص الوطنيون من طرف الحكومة فمثلا ما يتعلق بمنتجي الدواء يعانون من عدم دعم الدولة لهم و عدم تدخلها لحماية الإنتاج الوطني للأدوية ،مما جعل نسبة تغطية السوق الوطنية بالإنتاج المحلي لا تتجاوز 30%و10 %فقط للأدوية الأساسية ،مقابل إرتفاع فاتورة إستيراد الأدوية بأكثر من 100 % بين 2001و2006.فمثلا إرتفعت الفاتورة في هذه الفترة من 500مليون دولار إلى مليار دولار.كذلك قررت الدولة رفع الحضر على إستيراد الأدوية المنتجة محليا،كما قررت وزارة الصحة رفع كل أنواع الحماية عن الصناعة الصيدلانية في الجزائر ،و ألغت الشروط السابقة التي كانت تلزم مستوردي الدواء للإستثمار بعد سنتين من النشاط.

كذلك نجد أن أهم مطالب أرباب العمل الخواص في جولات الحوار الوطني لتحسين محيط الأعمال ،و تشجيع الإنتاج الوطني وحل مشاكل العقار الصناعي كلها لم تتجسد.فمثلا إصلاح النظام المصرفي في مختلف الجولات الثلاثية بينها و بين الحكومة و النقابة المركزية ،منذ بداية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي لم يأخذ بالإعتبار لأن الحكومة الجزائرية قررت الإنسحاب و التوقف عن حماية الإنتاج الوطني ،مبررة ذلك بشروط منظمة التجارة العالمية.

وبالتالي نجد أن الكثير من مؤسسات القطاع الخاص لا تزال تعاني من تهميش السلطات العمومية لهم في مجال صنع السياسة العامة ،حيث تم إتخاذ عدة قرارات دون إستشارتهم كما أن مطالبهم المتكررة منذ سنوات في جولات الحوار الإجتماعي و الإقتصادي لم تتجسد على أرض الواقع .

سادسا: أهم وسائل الضغط لمؤسسات القطاع الخاص.

تسعى منظمات القطاع الخاص دائما إلى التـ **216** ـة العامة من أجل إستجابة الحكومة لمطالبها ، ومن أهم هذه الوسائل التي تستخدمها هذه المنظمات مثلا تكوين جمعيات مع المستثمرين ، وأرباب العمل الخواص لفرض إقتراحاتهم في مجال السياسة الاقتصادية ، وإيصال مطالبهم للحكومة و الإلحاح عليها للإستجابة لها بسرعة .

كما تقابل هذه المنظمات المسؤولين من الوزراء و مكاتبتهم في المشاكل التي تواجههم ، كدعوة منظمات أرباب العمل (الباترونا) الوزير الأول أحمد أويحي آنذاك إلى لقاء عاجل وإستثنائي محذرة من مخاطر التطبيق المتسرع للقرارات التي نص عليها قانون المالية التكميلي 2009[1] .كما يتم الضغط عن طريق الندوات التي تعرض و تناقش موضوعات محددة تواجه منظمات القطاع الخاص في وجود الوزراء المعنيين داخل الحكومة [(2)] ، أو حتى عن طريق الملتقيات ، كالملتقى العاشر لمجتمع الأعمال العربي الذي إنعقد في الجزائر و الذي نظم من قبل إتحاد رجال الأعمال العرب و منتدى رؤساء المؤسسات برعاية رئيس الجمهورية " عبد العزيز بوتفليقة " حيث ناقش في هذا الشأن:

---

[1]– حفيظ صواليلي ، " حالة طوارئ في أوساط منظمات أرباب العمل بعد قرارات قانون المالية التكميلي : الدعوة للقاء عاجل بين الباترون و الوزير الأول أحمد أويحي " مرجع سابق ،ص3.

([2])– سلوى شعراوي جمعة،إدارة شؤون الدولة و المجتمع،مرجع سابق،ص135.

- تدعيم الإنعاش الإقتصادي وما يتضمنه ذلك من مبادرات تجاه الإستثمار الخاص و التركيز على تحديثه .

- المطالبة بتوسيع و تيرة الإصلاحات الإقتصادية بين الدول العربية و تدعيم الشراكة بين القطاع العام و الخاص .

- التأكيد على أهمية القيام بمشروعات عربية مشتركة في مجال الطاقة و الغاز...الخ

وقد أكد ذلك رئيس الجمهورية في هذا الملتقى على أهمية تعزيز منظومة العمل الإقتصادي العربي المشترك. (1)

كما تلجأ هذه المنظمات إلى التهديدات و الإ **217** م الإستجابة لمطالبها ، كتهديد التنسيقية الوطنية للناقلين الخواص ، بشل حركة النقل على مستوى الوطن من خلال الدخول في إضراب وطني مفتوح في حال عدم تجميد قرار منح 500 خط نقل بالعاصمة لصالح " مؤسسة طحكوت " الذي تم دون إستشارة الأطراف الفاعلة ، لأن هذا القرار سيؤدي إلى إحالة الناقلين الخواص إلى بطالة 4000 عائلة ، ودعت إلى التصدي لذلك بكل الوسائل التي يخول لها القانون و ضرورة جمعهم من قبل وزارة النقل على طاولة المفاوضات لتنظيم القطاع و تفادي المنافسة غير الشريفة . (2)

المطلب الثاني : مظاهر مساهمة القطاع الخاص في صنع السياسة العامة في الجزائر .

يؤثر القطاع الخاص على صنع السياسة العامة في الجزائر من خلال مساهمته فيها ، كمساهمته بوضع سياسات التخصيص و الإستثمار سواء كان وطني أو أجنبي من خلال مشروعات مشتركة أو عقد إدارة

---

(1)- البيان الختامي الصادر عن اجتماعات الملتقى العاشر لمجتمع الأعمال العربي المنعقد في الجزائر في 18-21 نوفمبر 2006 " تم تصفح الموقع يوم : /wwww.fab-jo.org/doc.og.doc.2009/07/06

(2)- الناقلون الخواص : قالوا إن قطاع النقل تحول إلى إحتكار الرشوة " ، المجلة الاقتصادية ، 27 أوت 2009، تم تصفح الموقع يوم : 27 أوت 2009 www.alabhaath.com

لطرف أجنبي ، كما يساهم في السياسة التشغيلية لأجل القضاء على أهم مشاكل تعاني منه الحكومة الجزائرية وهو البطالة ، كما قد يؤثر على الحكومة لإحداث تغييرات على صنع السياسة العامة المستقبلية ، و سيتم توضيح بعض مظاهر هذه المساهمة ما يلي :

- **أولا: مساهمة القطاع الخاص في وضع سياسات و برامج التخصيص .**

في ظل العولمة المتزايدة التي تفرض تقليص السياسة الحمائية ، و تهيئة الظروف لقيام قطاع خاص نشط و فعال ، قطع القطاع الخاص في الجزائر شوطا كبيرا في تكوينه ويعد التخصيص * [1] من أهم القضايا الراهنة التي يتم تناولها على قائمة التحولات التي تمر بها الجزائر ، كما يعد من أحد الركائز التي يعول عليها الإقتصاد الوطني في السنوات القادمة ، لما يحققه من تعزيز لمؤشرات الكفاءة سواء على المستوى الجزئي أو على المستوى الكلي .

1 - **أهم أهداف التخصيص في الإقتصاد الجزائري .**

- رفع كفاءة الإقتصاد الوطني و زيادة التنافسية .
- دفع القطاع الخاص نحو الإستثمار و المشاركة في الإقتصاد و زيادة حصته في إجمالي الناتج المحلي .
- تشجيع رأس المال الوطني و الأجنبي للإستثمار محليا .
- زيادة فرص العمل و التشجيع الأمثل للقوى العاملة .
- توفير الخدمات للمواطنين و المستثمرين .

2 - **تقييم دور القطاع الخاص في وضع سياسات و برامج التخصيص .**

([1])*- يعتبر التخصيص من أهم الوسائل التي تستخدم للإستفادة من نظام السوق من أجل تعزيز الكفاءة و التوزيع الأمثل للموارد .

يعتبر المجلس الإقتصادي و الإجتماعي المسؤول عن الإشراف على برنامج التخصيص و متابعة تنفيذه وما يتطلبه ذلك من تنسيق بين الجهات الحكومية ، و يحدد المجلس الإقتصادي و الإجتماعي النشاط الذي يستهدفه التخصيص ، إضافة إلى ما تبادر بإقتراحه إستراتيجية التخصيص يمكننا القول أن هذه الاستراتيجية قد خلت من الإشارة إلى مساهمة القطاع الخاص في وضع سياسات و برامج التخصيص .

وفي الوقت الذي أكدت فيه إستراتيجية التخصيص في الجزائر على الهدف الإستراتيجي الثاني ، الذي ينص على دفع القطاع الخاص نحو الإستث **219** تصاد الوطني ، و زيادة حصته في إجمالي الناتج المحلي ، بما يحقق نموا في الإقتصاد الوطني ، إلا أن هذا الهدف خلا من الإشارة إلى إمكانية مشاركة القطاع الخاص في مجال وضع سياسات و برامج التخصيص ، و يزداد التساؤل حول مدى شمولية و فاعلية وواقعية هذه الأهداف و السياسات في غياب الطرف الآخر و الأهم في عملية التخصيص عند وضع السياسات و البرامج ، وهنا يمكن التساؤل كيف تم إغفال الإستعانة بهذا الشريك فيما يتعلق بوضع أطر و سياسات إستراتيجية التخصيص ؟

إن مساهمة القطاع الخاص في وضع سياسات و برامج التخصيص لا تقل أهمية عن زيادة مساهمته و إمتلاكه و مشاركته في إدارة و توجيه المشاريع و الخدمات التي تقوم الحكومة بتحويلها إليه لإدارتها .

3 - دور القطاع الخاص في وضع آليات التخصيص و تنفيذها .

تتركز أهم المبررات الأساسية لتبني خيار التخصيص في ثلاث مجموعات تمثل أهداف إستراتيجية يتطلب الأمر ربطها بمسار عملية التخصيص في جميع تفرعاتها و إجراءاتها وهي : الإعتبارات الهيكلية المحلية و دوافع الكفاءة الإنتاجية و قدرات القطاع الخاص الجزائري .

و بالنسبة للإعتبارات المتعلقة بمجموعة الهيكلة المحلية ، فيجب العمل على مواجهة المشاكل المتعلقة بالأوضاع المالية التي تعاني من عجز متكرر و مديونية تراكمية ، وما تعانيه الإستثمارات العامة من تناقص و تأجيل للمشاريع الملحة ، و تقليص فرص العمل و إرتفاع معدلات البطالة ، أما بالنسبة للإعتبارات الإنتاجية ، ففي ظل هيمنة القطاع العام على الإقتصاد فإن الإنتاجية ضعيفة و لاتصل حتى إلى ما تم إستهدافه ، ولهذا فان تحرير الأنشطة الإقتص **220** اص مزيدا من الفرص وفق نظام السوق ، يؤدي إلى تطوير قدرات الإقتصاد الوطني و تحريره ، من بيروقراطية القطاع العام ، و تتعلق المجموعة الثالثة بتنامي قدرات و إمكانية القطاع الخاص [1] و إن إضطلاع القطاع الخاص بالمزيد من الأدوار و التمثيل الحقيقي و الفعال له ، خاصة ما يتعلق بوضع سياسات و برامج التخصيص ، سيدفع بالإقتصاد الوطني لتحقيق الكثير من الفوائد العملية و النتائج الجيدة فيا يتعلق بإنجاح عملية التخصيص و ذلك بدخول القطاع الخاص كشريك إستراتيجي مع الحكومة في مختلف مجالات التخصيص وفق الصيغ و الآليات الممكنة في هذا السياق .

ثانيا : مساهمة القطاع الخاص في سياسة التشغيل .

يساهم القطاع الخاص في سياسة التشغيل بنسبة كبيرة جدا إذا ما قورن بالقطاع العام (حول مساهمة القطاع الخاص في التشغيل يمكن تفحص الجزء الأول من البحث – الفصل الثاني–) . إن الإرتفاع في نسبة مساهمة القطاع الخاص في التشغيل يرجع أو ناتج عن البرامج التي وضعت للتطبيق في مجال التشغيل " أي برنامج

([1])– " السياسات الإقتصادية و أثرها على القطاع الخاص " مؤتمر منتدى القطاع الخاص نحو تنمية إقتصادية مستدامة ، السعودية 6–8 أكتوبر 2003 ، تم تصفح الموقع في 04 – 08–2008،ص16 .
http://publication.ksu.edu.sa/conference/riadh%20Economic%20forum/Article.pdf

الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) و البرنامج التكميلي (2005-2009) وقد عرف هذا المجال إنتعاشا إقتصاديا من خلال :

- التدابير التشجيعية و التحفيزية من قبل السلطات العمومية بهدف تشجيع الإستثمارات في الجزائر لخلق مناصب عمل.

- توجه الجماعات المحلية إلى بعض نشاطات القطاع الخاص و على الخصوص المؤسسات الصغيرة من أجل ترقية التشغيل.

- تشجيع منح القروض البنكية لفائدة الإستثمارات المنتجة ذات القدرة العالية للتشغيل بفوائد منخفظة [1]

وقد إستحدثت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر من 5.1 مليون منصب شغل منذ عام 2004 ، وقد أخذ القطاع الخاص أكبر نسبة من التشغيل . و في نفس

الإطار فإن القطاع الخاص قادر على إمتصاص [illegible] العاملة خاصة المؤهلة و يرجع السبب إلى : [2]

- تسريح العمال من المؤسسات العمومية نتيجة لخوصصة تلك المؤسسات .

- التفاوت في معدلات الرواتب بين القطاع الخاص و القطاع العام (خاصة الفروع الأجنبية لسونطراك)

- وجود حوافز مادية و إمتيازات إضافية للعاملين بهذا القطاع قد لا تتوفر في القطاع العام .

- لدى القطاع الخاص مرونة و سرعة في إتخاذ القرارات ، و إتاحة الفرصة أمام العاملين أصحاب القدرات و الكفاءات المهنية و الفنية للتقدم و إستثمار ما لديهم من طاقات .

([1])- أحمد سليمان ، " السياسة العامة في مجال التشغيل و مكافحة البطالة في الجزائر (محاضرة القيت بالملتقى العلمي حول " السياسات العامة ودورها في بناء الدولة و تنمية المجتمع " جامعة سعيدة ، الجزائر ، 26-27أفريل 2009 ،ص 6 .

([2])- صالح عبد الرحمن الراجح ، " الهجرة الأحادية للكفاءات المؤهلة من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص ، مجلة رسالة معهد الإدارة المملكة العربية السعودية ،عدد 57 ،سنة 2004 ،ص 29.

ثالثا : مساهمة القطاع الخاص في تغيير صنع السياسة العامة المستقبلية.

نتيجة للأزمة المالية العالمية التي مست جميع دول العالم ، وفي الوقت الذي تعرف فيه السوق البترولية و الغازية تقلصا في الدولة و زيادة الإستثمارات الأجنبية في الجزائر التي عادت بالفائدة على متعامليها ، ورفضها لإشراك الجزائريين معها حتى بعد قرارات الحكومة الجزائرية التي تقضي بإشراك الجزائريين في كل مشروع إستثمار أجنبي بـــــ 54% و كذا 30 % من الأسهم في كل الشركات الأجنبية المتخصصة في الإستيراد ، هذه القرارات التي عقدت الأمور مع الإتحاد الأوروبي مطالبين بإلغاء القرارات ، على الرغم من إهتمام الدولة بالقطاع الخاص الأجنبي على حساب الوطني ، أثر ذلك على صنع السياسة العامة و الدليل على ذلك إعتراف رئيس الجمهورية " بأن [illegible] القوانين التي صدرت في إطار سياسة

الإستثمار صرفت عليها أموال طائلة ، من [illegible] الإقتصاديين على الإستثمار في الجزائر كانت فاشلة و خاطئة منذ 1999 .[1]

و يتمثل تأثير القطاع الخاص على صنع السياسة العامة المستقبلية للدولة من خلال إعادة هذه الأخيرة لتوجهاتها و حساباتها وتجسد ذلك في :

- إعلان رئيس الجمهورية يوم 27 أوت 2009 للخطة الخماسية و التي خصص لها غلاف مالي قدره 150 مليار دولار ، وتركز هذه الخطة على تدعيم القطاع الخاص الذي يعد أساس إقتصاد السوق من خلال عدة توجهات جديدة أبرزها :

عدم الإعتماد على الإستثمارات الأجنبية المباشرة كمحرك لعجلة القطاع الخاص أو في خلق الثروة .

- التعويل على القطاع الخاص الوطني و النسيج الصناعي القادر على الإنتاج.

([1])– أحمد يس،بوتفليقة يستر حكومة وزراؤها عاجزون و عديمو الكفاءة،جريدة الخبر اليومية،العدد 574430،أوت 2009،ص3.

- الإعتماد على الخصخصة لكن بعقود شراكة ذات نوعية لأجل إستعادة السوق المحلية ، وتقليص تكلفة الواردات ثم العمل على إستقطاب أسواق أجنبية جديدة [1]

- كذلك إصدار قرارات قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، الذي رفضته مختلف منظمات القطاع الخاص بإعتباره سيؤدي إلى خنق المؤسسات على المدى القصير ، إلاّ أن حديث وزير المالية لوكالة الأنباء الجزائرية ينفي ذلك موضحا أن هذا القانون يسعى لتلبية مطالب هذه المنظمات و حل العديد من مشاكلها من خلال [2] :

- دعم التشغيل في مؤسسات أرباب العـ **223** حصة أرباب العمل في إطار أحكام هذا القانون بنسبة تتراوح ما بين 40 و 70 % حسب المنطقة التي يتم فيها خلق مناصب الشغل على الدخل .

- أما في إطار الترتيبات المدرجة ضمن قانون الإستثمارات سيتم تمديد الإعفاء من الضرائب لمدة سنتين .

- دعم تمويل المؤسسات بأعمال خاصة تم إنشاؤها من قبل مقاولين شباب من خلال وضع صناديق إستثمار تمولها الدولة في كل ولايات الوطن ، وتم تسييرها من قبل البنوك العمومية ، كما تقدر نسبة الإعفاء الضريبي لفائدة الشباب من 60 و90 %

- سيتم رفع مستوى تغطية الأخطار لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قبل صندوق قروض الإستثمار من 50 إلى 250 مليون دينار ، قصد تحاشي أكبر قدر من الأخطار .

كما قررت الحكومة التنازل عن العقار السياحي لصالح المستثمرين الجزائرين الراغبين في إنجاز مشاريع سياحية بالجنوب ، من خلال تخفيض سعره بنسبة 80%، فيما تراجع الرسم على القيمة المضافة للخدمات السياحية والفندقية من 17 %إلى 7 %

([1])–جلال بوعاتي ، "بتوفليقة يعلن عن برنامج تنموي بقيمة 150 مليار دولار ، يقوم على الإستثمار المحلي دون الأجنبي وبعث الصناعة ودعم القطاع الخاص ، الخبر اليومي ، العدد 5743 ، 29 أوت 2009 ، ص3 .

([2])– "حديث كريم جودي لوكالة الانباء الجزائرية حول قانون المالية التكميلي" ،صوت الأحرار ، تم تصفح الموقع يوم 10 اوت 2009 , http :www.swt.alahrar.net. online.modules .phpnrx

يتضح من خلال ما سبق أن القطاع الخاص حقق تقدما ملموسا في مشاركته في صنع السياسة العامة في الجزائر خاصة بعد إتجاه الدولة لإقتصاد السوق ، ويتضح ذلك من خلال الإجراءات و القوانين التي تم إتخاذها من طرف الحكومة لصالح هذا القطاع،ومدى إستجابتها لمطالبه ، كما يبرز تأثيره من خلال عقد الإجتماعات (إجتماع الثلاثية) و نوعية هذه الإجتماعات المتمثلة في رئيس الجمهورية مع المتعاملين الإقتصاديين خاصة الأجانب .

224

لكن على الرغم من هذا التقدم في المشاركة إ إلى جانب الحكومة ، إلاّ أن هذا التقدم يظل محدودا و تزداد هذه المحدودية وضوحا مقارنة بدور القطاع الخاص في هذه العملية بدور المؤسسات الحكومية الرسمية ، من خلال عدم التدخل مباشرة في صنع السياسة العامة و إنما التأثير على صنعها ، و بالتالي فهو لا يتحكم في إستقرارها ، و خير مثال على ذلك تغيير سياسة الدولة المتبعة فيما يخص هذا القطاع دون إعلام أو إستشارة أحد من منظمات القطاع الخاص .

كما أن هذا القطاع لا يتدخل في الأمور السياسية التي لا تهمه كالترشح للإنتخابات أو محاولة تغيير الحكومة خاصة وأن منظماته لا تهدف إلى الوصول إلى السلطة و إنما تسعى لتحقيق مصالحها و أهدافها فقط .

- **المطلب الثالث: تحديات التأثير على صنع السياسة العامة في الجزائر .**

أولا:تحديات على مستوى القطاع الخاص .

على الرغم من محاولة القطاع الخاص المشاركة في صنع السياسة العامة مع الدولة ، وفرض رأيه وإقتراحاته ، وعرض مطالبه و أهدافه ، إلاّ أنه لا يزال يعاني من العديدمن التحديات أو العوائق التي تؤثر على دوره في صنع السياسة العامة مثل:

1 – بطء الإجراءات الإدارية الحكومية التي يواجهها المتعاملون مع الحكومة و بشكل خاص المستثمرون بدرجة أو بأخرى في معاملة حكومية ، الأمر الذي يؤدي إلى عدم رضى بعض رجال الأعمال وبعض المستثمرين الجزائريين عن أداء الجهات الحكومية.

2 – عدم الوضوح في الأنظمة أو القوانين التي تحكم نشاطاتهم ، الأمر الذي يؤدي إلى طول الإجراءات و بطئها ، كما يتسبب في إعاقة تدفق السلع إلى المؤسسات ، مما ينعكس سلبا على المنافسة [1] بالإضافة إلى التحكم بالأسعار وتحديدها .

3 – يعد مشكل التمويل من أبرز العقبات التي تعترض مؤسسات القطاع الخاص وبالأخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، خاصة و أن البنوك أصبحت تبتعد عن زبائنها ، في كثير من الأحيان ، بسبب هشاشة هذه المؤسسات مما جعل هذه الوضعية لا تطاق بالنسبة للمؤسسات ذات نسب النمو العالي و التي أصبحت مجبرة على التخفيض من إستثماراتها ، و بالتالي مستويات التشغيل بها ، لذا تعتبر البنوك أهم مصدر لإحدى الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات ، في حين نجد في بعض البلدان كتونس مثلا تم القضاء على هذه الصعوبات بفضل وجود بنوك محلية قريبة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات سلوك تنشيطي أو مهني وهذه العلاقة الوطيدة أدت إلى نجاح وإزدهار كل من المؤسسات خاصة الصغيرة و المتوسطة منها و البنوك [2]

أما في الجزائر فيشكل كل من البنك و المؤسسة خاصة الصغيرة والمتوسطة عالمين مختلفين و بعيدين لا تربطهما إلاّ العلاقات الرسمية مما يجردها من دور الشريك الفعال وبالتالي لا يسود التفاهم و تصبح علاقة

([1])– مانع بن سعد سيف القحطاني ، دور القطاع الخاص في صنع السياسات العامة الإقتصادية في المملكة العربية السعوجية في ظل التحول في دور الدولة مع دراسة تطبيقية على مجلس الغرف التجارية الصناعية ، رسالة دكتوراه الفلسفة في الإدارة العامة ، جامعة القاهرة، 2008 ،ص 227.

([2])– بريش السعيد ،بلغرسة عبد اللطيف ، إشكالية تمويل البنوك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول " مرجع سابق ،ص 324، 325.

تنازع لا مفر منها خاصة في ظل قلة أو إنعدام البنوك المتخصصة نتيجة لغلقها بعد فضيحة بنك الخليفة ، وذلك أثر سلبا على الإستثمار ، ويعود سبب هذه القطيعة حسب المؤسسات إلى عدة أسباب أبرزها :[1]

- المركزية في منح القروض .
- نقص المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة في الإعفاءات .
- ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض .
- محدودية صلاحيات الوكالة البنكية في عملية منح القروض .

4 إنفراد الدولة بعملية التشريع في المجال الإقتصادي قانون المالية مثلا ، وإقصاء القطاع الخاص الذي يعد فاعلا أساسيا و رئيسي في الإقتصاد ، وهذا ما أحدث تأخرا في التنمية والتطور في الجزائر ــ وعزوف الخواص عن الإستثمار خارج قطاع المحروقات أو الخدمات ، فمثلا في مجال الصناعة ، نجد أن مشكل العقار الصناعي يعد أهم مشكل تعاني منه المؤسسات القطاع الخاص ، نتيجة صعوبة الحصول عليه سواء من حيث توفر الإجراءات الإدارية للحصول عليه ، السعر و طرق الدفع و التسوية القانونية ، إضافة إلى غياب سوق عقاري حر و شفاف ، وبهذا فالقيود البيروقراطية و طول مدة منح الأراضي جعل الكثير من المستثمرين لا يحصلون على أراضي لإقامة مشاريعهم.

5 ثقل العبء الضريبي والجمركي : إن الأعباء الضريبية أوشبه الضريبية التي تتحملها المؤسسات عادة لا تساعد القطاع بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي رغم الجهود المبذولة من طرفه للتخفيف من هذه الأعباء فعليا و ليس شكليا ، كإلغاء الدفع الجزافي ، و تخفيف نسب الرسم على النشاط المهني ، وكذا الضريبة على أرباح الشركات أمّا النظام الجمركي يعد أحد العوائق التي تخلق مشاكل عديدة للمؤسسات

([1])-المرجع السابق ، ص 325.

الخاصة نتيجة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة الجمارك التي تسير وفق تشريع لا يسهل نشاط هذا القطاع ،لأن قطاع الجمارك كثيرا ما يتميز بالبيروقراطية و تعدد قنوات الرشوة .

6 – غياب الفضاءات الوسيطة : و التي تعتبر همزة وصل من أجل الربط بين العديد من المتعاملين الإقتصاديين و السلطات العمومية كالبورصة التي تشكل أحد الأدوات الناجعة لتطوير المؤسسات باعتبارها تمثل فضاءا إعلاميا و تنشيطيا وتشاوريا هامّا ، حيث أن وجودها من شأنه إحصاء القدرات التقنية للمؤسسات من أجل تحسين الطاقة الإنتاجية، غير أنه في الجزائر يلاحظ غياب هذا الدور و يرجع السبب في ذلك إلى عدم فعالية هذه البورصة ، بسبب مشاكل الإقتصاد الوطني بصفة عامة و مشاكل تتعلق بسيرورتها بصفة خاصة .[1]

7 – تحكم الدولة في أكبر المؤسسات وعلى رأسها سوناطراك ، و الخطوط الجوية ..... الخ إلى جانب سيطرتها على عمليات الإستيراد و التصدير ، و تحكمها في رسم السياسات المالية و النقدية و التجارية ، مع تحكمها في الأسعار ودعم السلع .... إلخ

8 – ضعف جودة البيانات و المعلومات اللازمة لعملية إتخاذ القرارات ، حيث يعتبر نقص البيانات أو عدم صحتها أو عدم دقتها أو إكتمالها عائقا أمام الأعمال بأنواعها بشكل عام و الإستثمارات بشكل خاص [2] و يرجع غياب هذه المعلومات في الجزائر وعدم وضوحها نظرا لـــــــ :

- غياب معلومات حول الأسواق وذلك على المستوى الوطني ، الجهوي أو المحلي؛
- غياب معلومات حول العمليات التجارية للمتعاملين الإقتصاديين ؛
- غياب المتابعة عن طريق الترتيبات الميدانية المختلفة ؛

([1])– بريش السعيد و بلغرسة عبد اللطيف " إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين معوقات و متطلبات المأمول ، مرجع سابق ،ص 327.

([2])– مانع بن سعد بن سيف القحطاني ، دور القطاع الخاص في صنع السياسات العامة الإقتصادية في المملكة العربية السعودية في ظل التحول في دور الدولة مع دراسة تطبيقية على مجلس الغرف التجارية الصناعية " ، مرجع سابق ،ص 227.

- الإستعمال الضئيل لوسيلة الإنترنيت في عالم الأعمال الإقتصادية .

9 – التمييز في الحوافز بين المؤسسات الخاصة على أساس حجم المؤسسة حيث لا تتمتع المنشآت الصغيرة و المتوسطة بالحوافز و الإمتيازات الممنوحة للمؤسسات الكبيرة، هذا بالاضافة إلى عدم وجود إستراتيجية ونظام خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الأمر الذي يترتب عليه ضعف الدورة المالية و إرتفاع التكاليف التشغيلية التي تستنزف الموارد المالية لملاكها .[1]

ثانيا : تحديات على مستوى الدولة .

توجد تحديات أخرى تكون على مستوى الدولة تؤثر على مشاركة القطاع الخاص في صنع السياسة العامة من خلال إحتكار النخبة الحاكمة لصناعة القرارات و المركزية الشديدة في صنع السياسات العامة ، كما تؤثر على فعالية صنع السياسة العامة ، وقد أدّى ذلك إلى غياب السياسات المثلى التي تقضي نهائيا على المشاكل المطروحة .

1-إحتكار النخبة الحاكمة لصنع السياسة العامة .

إن الواقع المعاش في الجزائر يوضح لنا أن السياسات العامة ماهي إلاّ ترجمة حرفية لتفضيلات النخبة الحاكمة (الأقلية) و النخب الأخرى المقربة منها ، حيث تركت في أعلى الهرم للدولة و تغلغلت في جل مؤسساتها خاصة داخل الجهاز الإداري ، الذي أصبح يرسم السياسة العامة و ينفذها وبقيت هي الموزع لمنافع السياسات على باقي النخب و الفئات داخل المجتمع و بهذا لم تتغير طريقتها في إدارة شؤون الدولة ، وظلت محافظة على نفس النمط و الطريقة ، بحيث تهدف إلى فكرة التعديل لا التغيير .

([1])-مانع بن سعد بن سيف القحطاني ،مرجع سابق ،ص 227.

– 2إن صنع السياسة العامة من خلال مدخل النخبة يتميز بجملة من الخصائص وسيتم إسقاطها مباشرة على حالة الجزائر: [1]

- النخبة مدعومة من طرف الطبقة الراقية المرموقة ، وليست الأغلبية البسيطة من الشعب ، وهذا ما يتسجد في الجزائر من خلال إعتمادها ، في قوتها على الطبقة الغنية و العسكرية .

- النخبة تعمل على التعبئة والتجنيد لتحاشي الإضطرابات الممكنة ، وهذا ما ينطبق فعلا على الجزائر من خلال تعبئتها وإحتوائها للأحزاب السياسية و الجمعيات .... الخ

- النخبة تؤسس الجمود و الروتين في التعامل مع قضايا السياسة العامة للدولة منتهجة نفس الأسلوب كما أن الإستفادة من عوائد السياسة العامة ليست مبنية على صراع الفئات أو الجماعات بل نفوذ وقوة كل نخبة ومدى قربها من النخبة الحاكمة وليست المطالب الأساسية للمجتمع ،وفي الجزائر تسعى النخبة الحاكمة دوما لخلق نوع من الإستقرار السياسي و الإجتماعي من خلال إعتمادها التعديل بدل التغيير من خلال المخططات التنموية الرباعية و الخماسية .

- المركزية : تعاني الجزائر من المركزية في مجال صنع السياسة العامة إذا تعلق الأمر بالإدارة ، حيث يخضع موظفوا الدولة في جميع الإدارات التي تقوم بتنفيذ السياسات المختلفة إلى السلطة المركزية في العاصمة ، دون أي إختصاصات مستقلة أوتفويض للوحدات الإدارية المحلية ، و بالرغم من أن المركزية تعبر و تجسد الوحدة الوطنية وتعمل على توفير النفقات العمومية إلاّ أنها ذات جوانب سلبية في مجال صنع السياسات العامة خاصة إذا تعلق الأمر بعملية تحديد المشاكل داخل أقاليم الدولة ، مما يحرم الإدارة العليا من إستيعاب تلك المشاكل ، الشيء الذي يؤدي إلى صعوبة تحديد بدائل أوخيارات لها ، نتيجة غياب المعلومات الكافية و الدقيقة.

([1])– أحمد مصطفى الحسن ، تحليل السياسات: مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية ، دبي– مطابع البيان التجارية ، 1994،ص،112،ص113.

إن الصعوبات التي تخلقها عملية تحديد المشاكل تجعل من باقي العمليات أمرا صعبا و مستعصيا ، مما يعقد من عملية إعداد جدول السياسات العامة ، و عملية صياغة البدائل أو إقرار السياسات وحتى تنفيذها ، مما يزيد من إحتمالات فشل السياسات المنتهجة .

إن الإعتماد على المركزية في الجزائر خلق بيروقراطية ، مما جعل الإدارة العليا لا تتحكم فقط في تنفيذ السياسات بل في إعدادها و حتى تقويمها ، لذا فان الحكومة الجزائرية اليوم بدأت تسير في طريق إصلاح الإدارة بالرغم من كل العقبات ، كتبني سياسة الخصخصة وضرورة تطبيق نوع من التعاقد بين القطاع العام و الخاص ،قصد زيادة جانب الإستثمارات الخارجية و الوطنية ومحاولة تبني اللامركزية بشتى أنواعها ..

3-تدخل السياسيين و غياب المختصين في صنع السياسة العامة :

تتمحور هذه النقطة أساسا حول غياب السياسات الإستراتيجية المدروسة بدقة من طرف المختصين في كل مجال من المجالات السياسة العامة، و إنفراد رجال السياسة بها معتمدين على سياسات خاضعة للترقيع [1] و المزاجية ، خاصة و أن جميع حكومات العالم و الدول الكبرى تقوم برسم سياساتها داخل مراكز ومعاهد البحث المتخصصة في السياسات العامة ، بحسب الإختصاص وهذا ما يساعد الخبراء و الباحثين الأكاديميين ، أما في الجزائر فترسم السياسة العامة وتنفذ و تقوم من طرفهم (رجال السياسة) ، بالرغم من أن تلك السياسات بحاجة إلى دراسة و تصميم دقيق من طرف المختصين و الخبراء داخل مخابر و مراكز البحث ، لتكون دقيقة و علمية وواقعية تتناسب مع الإمكانات و الموارد المتاحة ، ولا تعدوا أن تكون شعارات أو أهداف للأماني أقرب من تحقيق الأهداف .

([1])- عمار بوحوش ، "نظرا للخلل في السياسات العامة : هل يمكن الفصل بين السياسيين و المختصين "، الشروق اليومي ، ، 24 سبتمبر 2005، ص 5.

خلاصة الفصل الأول:

إن النظام السياسي التسلطي – المستفيد من الثروة الريعية – و لضمان بقائه على هرم السلطة حاول منع القطاع الخاص من البروز و الإستقلالية عن الدولة خوفا من أن يشكل قوة تعي بوجودها و مصالحها ، و تنافس على السلطة وأن يكون للقطاع الخاص دور حقيقي في العملية السياسية الديمقراطية و في المطالبة بالتمثيل أو التأثير في القرار السياسي :

- فقبل مرحلة الإنفتاح ، سعت السلطة الحاكمة بكل طاقاتها لكبح القطاع الخاص الذي يتنافى مع الخيار الإيديولوجي و الإقتصادي للجزائر الحديثة الإستقلال .
- بعدها أدخلت الليبرالية الإقتصادية لضمان إستمرار النظام من خلال تسريع التنمية ، مما يترتب عنه تقلص في أجهزة الدولة و تبقى النخب الحاكمة تتحكم في رقابتها الاقتصادية من خلال ميكانيزمات الحواجز الرقابية أي تبقى على رقابتها الطبقية على وسائل الإنتاج ، و تنتقل بالمقابل الملكية للقطاع الخاص ، وهذه الرقابة يمكن أن تكون معرقلا لقواعد إقتصاد السوق ، وهذا لا يسمح بنمو القطاع الخاص و يجعله لا يعلب دورا كبيرا في التنمية الإقتصادية .

إن سياسة الدولة تتلخص إذن في جعل كل الطبقات الإجتماعية زبونا لها وبذلك دحض كل محاولة تطور مستقل يحول دون تحقيق سياستها ثم إن أي نشاط مستقل عن الدولة وريعها يعتبر بائدا ويحارب بإسم المنفعة العليا للوطن .

الفصل الثاني :

النظام الريعي و منطق كبح القطاع الخاص في الجزائر

مقدمة الفصل الثاني :

يتعرض هذا الفصل إلى الريع كعلاقة إجتماعية سائدة للتشكيلة الإقتصادية الإجتماعية الجزائرية بدلا من رأس المال و التنظيم الريعي للإقتصاد الوطني الجزائري و أثره على القطاع الخاص و يكون ذلك عبر أربعة مباحث رئيسية :

المبحث الأول:وكمدخل ، نتعرض لبعض المفاهيم الريع ،الإقتصاد الريعي و لإشكالية العلاقة بين الإقتصاد الريعي و الدولة الريعية.

المبحث الثاني:تتعرض فيه لأهمية الريع البترولي في الجزائر من خلال التعرض للدور الهام لقطاع النفط في صناعة أهم الأحداث و التطورات الإقتصادية الجزائرية منذ الإستقلال إلى يومنا هذا.

المبحث الثالث:نتعرض للريع و الدولة الجزائرية من خلال تحديد بعض سمات الدولة الجزائرية الريعية وعملية إعادة توليد السلطة في الإقتصاد الريعي الجزائري .

و أخيرا المبحث الرابع :أثر التنظيم الريعي للإقتصاد الجزائري على القطاع الخاص من خلال الوقوف عند السلوكيات الريعية للإقتصاد الجزائري ، الريع كعلاقة إجتماعية سائدة للتشكيلة الإقتصادية الإجتماعية ، إنتاج و إعادة إنتاج قوة العمل الغير منتجة في الجزائر وأخيرا النظام الريعي ومنطق كبح القطاع الخاص .

المبحث الأول : مفاهيم أولية عن الريع.

المطلب الأول : مفهوم الريع و الإقتصاد الريعي.

أولا:الريع .

يعني بالمعنى المعجمي – القاموسي – " النماء والزيادة و الخصوبة " أما المعنى الإقتصادي التقليدي فيعني "دخل مالك الأرض " أو "أجرة إستخدام الأرض من قبل غير مالكها. "وقد وصف مؤسس علم الإقتصاد آدم سميت في القرن الثامن عشر ,الريع بأنه "دخل يحصل عليه الشخص حصدا دون أن يزرع " أي دخل غير ناجم عن جهد أو عمل أو تضحية أو مشقة وعلى النقيض مثلا من الأجر الذي يحصل عليه العامل مقابل جهده وتعبه أو من الفائدة التي يحصل عليها صاحب المال مقابل الإمتناع عن الإستهلاك أو تأجيله أومن الريع الذي يحصل عليه ربّ العمل مقابل تحمل مخاطر المشروع أو رأس المال .

وقد ساد ذلك المفهوم للريع طيله سيادة المدرسة الإقتصادية التقليدية ، أي حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين ، إلى أن جاء الإقتصادي الإنجليزي الشهير ألفريد مارشال الذي برهن أن الريع أوسع بكثير من دخل مالك الأرض إذ تتضمن معظم الدخول عنصرا ريعيا أو جزءا ريعيا .وقد أسمى مارشال الريع الإقتصادي "ذلك الجزء من الدخل الذي يزيد على نفقة الإنتاج أي على قيمة التضحية و الجهد – بمعنى آخر الريع هو الفرق بين ما يحصل عليه المنتج أو البائع و بين الحد الأدنى من الدخل الذي كان مستعدا لقبوله [1].

ويستنتج من ذلك ثلاثة نتائج رئيسية:

[1]–غسان محمود ابراهيم ،الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية،محاضرات في العلوم الاقتصادية جامعة دمشق،ص 3.

الأولى : أن الدخل نادرا ما يكون صافيا أو خالصا من الجهد ، بل يمتزج أو يختلط ، في أغلب الأحيان بالجهد ، أي بدخل آخر هو الريع المقصود ، إذ ليس هنالك من دخل غير ناجم عن تضحية بالمطلق بل هناك جزء أو مقدار مهما كان بسيطا من التضحية أو الجهد يدخل في هذا الدخل أو ذلك .

الثانية : إن دخل يشكل فارق كبير بين التكلفة –الجهد و التضحية – هو سعر البيع تتضمن بالضرورة ، جزءا من الريع .

الثالثة : إن الريع بوصفة لا يقابل الجهد و التضحية – فهو يثير الشبهة في كونه لا أخلاقيا .إذا المبدأ الأخلاقي للدخل يتمثل في ضرورة أن ينجم عن العمل و التضحية .

غني عن القول بهذا الخصوص ، أن علم الإقتصاد الإشتراكي حارب الريع المطلق الناجم عن الملكية الخاصة على الأراضي الزراعية ، بينما إعترف بالريع التفاضلي الناجم عن الفرقات في خصوبة الأراضي الزراعية .و بذلك فقد إتفق علماء الإقتصاد الرأسمالي التقليدي و الإشتراكي على رفض ظاهرة الريع بإعتبارها ، تعبر عن قوة إجتماعية قديمة مناهضة لأسلوبي الإنتاج الرأسمالي و الإشتراكي و هي : المالكون العقاريون أي الإقطاعيون إذن ، الريع ، في معناه الواسع و النهائي يعبر عن رؤى و مصالح قوى إجتماعية قد تكون مناهضة لنمط الإنتاج الوليد أو السائد.[1]

ثانيا:الإقتصاد الريعي .

يتمثل الإقتصاد الريعي في حصر النشاط الإقتصادي في ميادين و قطاعات تدر أرباحا كبيرة دون أن يكون لصاحب الريع أي نشاط إنتاجي أو إبداعي يذكر ، سواء أكان رجل أعمال فردا أم شخصية إعتبارية من

[1]– غسان محمود ابراهيم،مرجع سابق ،ص3.

القطاع الخاص أو شخصية إعتبارية من القطاع العام ،و سواء أكانت الدولة المركزية أم شركات من القطاع العام أو هيئات محلية"[1]

أنواع الإقتصاد الريعي :

1-الأنواع الخارجية :

1-1 ريع النفط و الغاز : يعتبر الدخل الناجم عن بيع النفط و الغاز دخلا ريعيا بإمتياز – إذا هناك فارق كبير بين تكلفة إستخراجهما و سعر مبيعها .وذلك الفارق لا يعكس مجهودا خاصا من قبل الدول أو الشركات التي تستخرجهما.

1-2 ريع المعادن :يعتبر الدخل الناجم عن الريع المعادن دخلا ريعيا ، وإن كان حجمه أقل ، نسبيا من حجم الريع النفطي أو الغازي ويتمثل الفارق بين الريع النفطي و الغازي و بين ريع المعادن في أن الطبيعة الإستخراجية للنفط و الغاز أكثر أهمية من مثيلهما بالنسبة للمعادن و يتشكل الريع المعدني نتيجة تفوق سعر المعادن على تكلفة إنتاجها بشكل كبير.

1-3 ريع الممرات و خطوط النقل الاستراتيجة : يعتبر الدخل الناجم عن بعض الممرات أو الأقنية البحرية مثل قناة السويس أو خطوط نقل النفط أو الغاز عبر الدول ، وكذلك ريع الترانزيت البري أو البحري ، دخلا ريعيا بوصف تلك الممرات و الخطوط حتمية العبور ولا بديل عنها بالنسبة إلى الدول المستفيدة من خدماتها .

1-4ريع السياحة :يعتبر الدخل العائد للدولة من الخدمات السياحية نتيجة سيادة الدولة على تراثها الثقافي و بيئتها الطبيعية بما يمكن الدولة من الحصول على دخل مرتفع ،دخلا ريعيا.هنا يعتبر حق السيادة للدولة

[1]_المرجع السابق،ص3.

مفهوما أساسيا لفهم كيفية تشكل الريع.كما أن شبكة المرافق السياحية تدر ريعيا إقتصاديا يفوق قيمة الإستثمارات و الجهد المبذول فيها .(تشكل الإيرادات السياحية جزءا متزايدا من الناتج القومي لكثير من الدول) .

1-4ريع تحويلات المغتربين و العاملين في الخارج :تشكل تلك التحويلات بالنسبة إلى بعض الدول أحد أهم التدفقات المالية الخارجية و الدول المستقبلة لتلك التحويلات لا تبذل أي مجهود لجني ذلك الدخل .

1-5 ريع المساعدات الخارجية : يتلقى عدد من الدول مساعدات منتظمة من دول أخرى ومن بعض المؤسسات الدولية حيث تشكل جزءا مهما من موازنات الدول المستفيدة .ولذلك تعتبر تلك المساعدات نوعا من الريع الإقتصادي نتيجة غياب المجهود من الدول المستفيدة .وقد تعتبر تلك المساعدات مكافأة سياسية لمواقف سياسية معينة أو للموقع الإستراتيجي لتلك الدول .

2-الأنواع الداخلية :

2-1 ريع السيادة و الخدمات التابعة لأنشطة الدولة: يشكل التدخل الإقتصادي للدولة عنصرا أساسيا و حاسما في الدورة الإقتصادية في أغلبية الدول النامية سواء أكان بشكل مباشر عبر ملكية الحكومة أم بشكل غير مباشر عبر الموازنة أو التشريع و تعتبر سياسية الإنفاق الحكومي المحدد الحاسم لبنية النشاط الإقتصادي .و ينجم الريع في تلك الحالة من خلال سوء إستخدام المال العام .و السيادة يمكن نقلها إلى الفعاليات الإقتصادية الخاصة عبر التأجير أو الإستثمار أو المشاركة و غيرها .و ينجم الريع في تلك الحالات من خلال الأرباح التي تجنيها تلك الفعاليات دون جهود أو تكاليف إستثمارية باهضة .

2-2المضاربة المالية : يظهر الريع في الإقتصاديات المعاصرة أكثر ما يمكن ، في ظاهرة المضاربات خاصة المضاربات المالية ويكمن السبب الأساسي في ذلك في أن عقلية المضاربة تسعى إلى تحقيق الريع السريع دون مجهود يعتبر المحرك الأساسي للمضاربة .

2-3 **المضاربات العقارية :** تاريخيا ، أسست المد ت المضاربات المالية كمصدر للريع مزدوج ريع ناجم عن الإيجار المتصاعد وريع نا ومما قد يدمر الإستثمار الإنتاجي .

237

2-3ريع الخدمات : تصنف القطاعات الإقتصادية ، تاريخيا ، وحسب أهميتها إلى القطاع الأول الزراعة و القطاع الثاني الصناعة ،القطاع الثالث الخدمات و الذي يتمثل دوره أو وظيفته في الأصل في خدمة القطاعين السابقين الإنتاجيين .ولكن و نتيجة للتطور الإقتصادي أصبح قطاع الخدمات خاصة قطاع التجارة ، قطاعا مستقلا و قائما بذاته أي متجاوزا بذلك الخدمة المعهودة المباشرة للقطاعين الأولين وكلما كانت العلاقة بين منتج الخدمة و المستهلك الأخير مباشرة أي بدون وسيط كلما تقلص الريع وقد ينعدم ، وكلما كانت العلاقة غير مباشرة أي بوجود وسيط ، كلما تزايد الريع و تجلى في إمتلاك الوسيط للفارق بين سعر الخدمة أو المنتج وسعر المستهلك الأخير .ذلك الفارق في السعر يمثل حصرا نوعا من الريع لأنه ربح تحقق دون مجهود متعلق بخلق قيمة مضافة جديدة ، و إذا غاب الوسيط إختفى الريع إذن وجود الوسيط الزائد عن الحاجة وتحكمه في السعر هو الذي يولد ريع الخدمة .

المطلب الثاني : إشكالية العلاقة بين الإقتصاد الريعي و الدولة الريعية .

يشار في العادة إلى الإقتصاد الريعي ليستوعب الأوضاع التي تغلب عليها عناصر الريع الخارجي ، ويعدّ المصدر الخارجي للريع أمرا أساسيا في تحديد العلاقة بين الدولة و الإقتصاد الريعيين . وكمقدمة لفهم جوهر

الإشكالية ينبغي أن نفهم لماذا الريع الخارجي وليس الداخلي هو المحدد الأساسي في توصيف هذين المفهومين.

إن وجود الريع الداخلي لابدّ و أن يستند إلى قطاعات إنتاجية داخلية أو محلية بالضرورة تشارك العناصر الريعية في الإستيلاء على نسبة أو جزء من هذا الناتج المحلي ، نتيجة لتمتع هذه العناصر الريعية بمزايا خاصة قانونية أو فعلية .

وهكذا فإن وجود العناصر الريعية يفترض في الوقت نفسه وجود عناصر إنتاجية بل إن وجود الريع نفسه لا يتصور دون هذا النشاط الإنتاجي .فالريع الدا **238** المدفوعات التحويلية من القطاعات الإنتاجية لفئات أو عناصر تتمتع ببعض المزايا الخاصة .و لذلك فإن إطلاق وصف الإقتصاد الريعي على مثل هذه الأوضاع سيكون وصفا جزئيا للإقتصاد بمجموعة يشير إلى الفئات دون الأغلبية .

أما في حالة الريع الخارجي و خاصة إذا كان مهملا بالنسبة إلى الناتج القومي فإنه يشير إلى التحويلات من الإقتصاد الخارجي دون أن يفترض وجود قطاعات إنتاجية محلية مهمة .و لهذا يستخدم إصطلاح الإقتصاد الريعي بشكل أساسي للأحوال التي يلعب فيها الريع الخارجي دورا أساسيا في الحياة الإقتصادية .و بهذا المعنى يتميز الإقتصاد الريعي بالسمات الآتية :

1-إن الريع لا يمكن أن يكون النوع الوحيد من الدخل في الإقتصاد و لكنه يجب أن يكون النوع الأكبر (السائد).

2-يجب أن يكون منشأ الريع خارجيا بالنسبة إلى الإقتصاد إذ أن الريع الداخلي ما هو إلا تحويل مدفوعات داخلية.

3-يجب أن تستخدم أقلية من السكان في توليد الريع في حين لا تشترك الأكثرية إلاّ في توزيعه أو إستغلاله (إن إقتصادا ريعيا يولد في أكبر إحتمال دولة ريعية).

وضمن هذا الوصف تكون الدولة الريعية حالة خاصة من الإقتصاد الريعي وهي الحالة التي يؤول فيها الريع الخارجي أو نسبة عالية منه إلى فئة صغيرة أو محددة تعيد توزيع أو إستخدام هذه الثروة الريعية على الغالبية من السكان .

وبنفس الإتجاه يعبر الإقتصاد الريعي بأنه ذلك الإقتصاد المدعوم جوهريا .بالإنفاق من الدولة الريعية . إذ تصبح الدولة وسيطا بين القطاع الذي يولد الريع وبين القطاعات الإقتصادية الأخرى فالدولة تتسلم العائدات الريعية ومن ثم يجري تخصيصها إلى فروع الـ أخرى من خلال برامج الإنفاق العام .

239

وقد وصف الإقتصاد الريعي بالنوع المثالي لإقتصاد التداول. تميزا له عن إقتصاد الإنتاج .فالأفراد و الجماعات و حتى الدولة يتنافسون من أجل السيطرة على الريع بهذا يكون أكثر النشاط الإقتصادي إنما يعتبر وسيلة لضمان تداول الدخل ولا يعد مسلكا متجها وجهة إنتاجية .أما الدولة الريعية توصف بأنها نظام فرعي متصل بالإقتصاد الريعي ، بحيث يكون الإقتصاد هو ذلك الإقتصاد المدعوم بصورة جوهرية بمصروفات تنفقها الدولة في حين أن الدولة نفسها مدعومة من ريع خارجي .

وخلاف ذلك ، فالريع الخارجي أصبح مسلما به في وصف الدولة الريعية و الإقتصاد الريعي ، إلاّ أن توليد الريع هو الفيصل في إعتماد أحد المفهومين .فالمحدد الرئيس يتوقف على الدور أو الأغلبية في توليد الريع الخارجي ، أي أن الإقتصاد الريعي ناشىء عن مساهمة عدد كبير من السكان كما هو الحال في عدد من الجزر السياحية التي تعتمد حياتها على السياحة الخارجية نتيجة لظروفها الجغرافية أو المناخية (لا تعتبر دولة ريعية تلك الأحوال التي يساهم في توليد الريع الخارجي فيها عدد كبير من المواطنين فهنا نكون بصدد

إقتصاد ريعي و ليس دولة ريعية).وضمن هذا المفهوم ربط مفهوم الإقتصاد الريعي بإشتراك غالبية أفراد المجتمع في توليد الريع وليس بالضرورة في حالة الإقتصاد الريعي أن تكون دولة ريعية.

إن الإقتصاد الريعي يلتقى مع الدولة الريعية في النسبة العالية للمداخيل الريعية الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي ، ويفترقان في نسبة مشاركة المواطنين في توليد الريع وأيلولته .في دول الريع النفطي يعمل في توليد النفط الخارجي عدد محدود من العاملين يؤول الريع بأكمله إلى عدد قليل تتمثل بالنخبة الحاكمة .في حين يتولد الريع الخارجي في بعض الجزر السياحية كما في سنغفورة من أغلبية السكان ، وعند ذلك نكون بصدد إقتصاد ريعي و ليس دولة ريعية و لكن [illegible] اقتصاديا ريعيا حتميا من خلال تدوير

240

العائدات الريعية الخارجية في النشاطات الإقتصادية [illegible] . وبهذا المعنى لا يمكن أن نجد دولة ريعية من دون أن يكون إقتصاها ريعيا في حين هناك دولا إقتصادها ريعيا ولم تحتسب ضمن الدولة الريعية .و لهذا يكون الإقتصاد الريعي وليد الدولة الريعية على الدوام ، أي أنه نتيجة وليس سببا و أنه نظام فرعي من دولة ريعية وليس العكس.

المبحث الثاني:أهمية الريع البترولي في الجزائر .

المطلب الأول:دور قطاع النفط في صناعة أهم الأحداث و التطورات الإقتصادية الجزائرية منذ الإستقلال .

إعتمدت الجزائر إعتمادا شبه كلي على عوائد صادرات النفط لتمويل برامج المخططات التنموية المطبقة ضمن الخيار الإشتراكي ، لتعود وتتراجع عن هذا الخيار بمجرد إنهيار هذه العوائد وتتبنى برامج إصلاحية تحولت بموجبها إلى تبني نظام إقتصاد السوق .

أولا:دور قطاع المحروقات في تمويل المخططات الإشتراكية .

تبنت الجزائر بعد الإستقلال سياسة التخطيط المبني على أسس النظام الإشتراكي من خلال إعتمادها على مخططات تنموية يتم الإعداد لها مسبقا ، كما تم تمويلها بشكل أساسي بواسطة عوائد قطاع المحروقات ، إذ

قامت الحكومة بتكثيف إنتاج و تصدير البترول و الغاز لكونهما يشكلان مصدرا أساسيا لتمويل التنمية فالجباية البترولية كانت تشكل أكثر من نصف إيرادات الميزانية العمومية خاصة خلال الفترة 1974-1980، كما أن قطاع المحروقات ظل يمثل نسبة تتجاوز 90%من إجمالي الصادرات ، حيث أن عوائد هذه الأخيرة بالإضافة إلى كونها مصادر تمويلية كانت تعتبر ضمانا عن قدرة الجزائر على تسديد ديونها.

الجدول رقم74:حصة المحروقات بالنسبة للناتج الداخلي الخام.

السنة	نسبة حصة المحروقات من الموارد المالية للدولة	وقات من إجمالي الصادرات	نسبة حصة الحر وقات من الناتج الداخلي الخام
1969	23	63	16
1974	57	95	39
1979	57	97	30

المصدر :عيه عبد الرحمان ، دور عوائد صادرات النفظ في تحديد معالم السياسة الإقتصادية الجزائرية خلال 2000 -2011 ص 4 نسخة الكترونية ، إطلع عليها بتاريخ 2014/01/17.

و يبرز هذا الجدول دور قطاع المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الخام خاصة و أن عوائد صادراته كانت تشهد إرتفاعا مستمرا خلال الفترة 1974-1979 أين تم الإعتماد عليها في التمويلات الأساسية و التي من أهمها تغطية قيمة واردات مدخلات الإنتاج الأساسية خاصة و أن القطاع ولّد بعد الطفرة البترولية الأولى مابين 74-78 مساهمة مالية صافية بلغت 18.85 مليار دولار .

الجدول رقم75: تطور صادرات النفط الخام بالجزائر خلال الفترة 1974-1979.

السنة	الصادرات

1974	895.0
1976	944.4
1977	1034.5
1978	1002.8
1979	960.4

Source :opec.Annual statistical bulletin 2005 ,p33.

لقد إرتبطت التنمية الإقتصادية في الجزائر بالقطاع النفطي ومداخيله منذ السبعنيات ، فتكثف إنتاج المحروقات و أقيمت لذلك إستثمارات ضخمة **242** ي 1967-1969 قد وجه ما يقارب2,3 مليار دولار للإنتاج البترولي بنسبة وصلت إلى 45% من المبالغ المخصصة للإستثمار الوطني فان المخطط الرباعي 1970-1973 قد رفع من الحصة المخصصة للقطاع إلى 9مليار دولار بنسبة فاقت 49%من إجمالي الإستثمارات . وقد ساهمت هذه الإستثمارات في زيادة الإنتاج الجزائري من المحروقات من جهة وكذا في تنوعه من جهة أخرى كما يبين الجدول التالي :

الجدول رقم76:تطور الإنتاج الجزائري للمحروقات .

السنوات	غاز طبيعي	غاز المحروقات	منتوجات	بترول خام
1962	300	-	-	22.800
1969	2600	100	2.200	50.000
1974	à550	380	5.000	52000
1979	20.000	1000	600	63000

1984	30.000	3500	21000	52000

المصدر: أحمد هني ، المديونية ، موفم للنشر الجزائر 1992، ص 76.

لقد إستفاد القطاع من نصف القروض الخارجية الممنوحة للجزائر بإعتباره المصدر الأساسي لتمويل التنمية لذلك تأثر الإقتصاد الوطني كثيرا عندما إنهارت أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986 وتكريسا للإستراتيجة المنتهجة خلال ذات الفترة تبنت الجزائر إقتصادا مغلقا وذلك سعيا منها لتأهيل الاقتصاد الوطني و تحسين أدائه أملا أن يحقق نتائج مستقبلية لا تضر به في حالة إنفتاحه على الأسواق الدولية لذا تبنت الحكومة سياسة إقتصادية تصب في خانة التدخل المباشر للدولة في توجيه الإقتصاد الوطني و التي أهمها تسقيف هوامش الربح ، التحديد الإداري للأس [illegible] ، تحمل خسائر صرف العملة

243

الوطنية ، دعم السلع الأساسية ،مواجهة معدل [illegible] فائض العمالة ، و التي تسببت في خسائر مالية تحملتها خزينة الدولة التي كانت تحصل على أغلب إيراداتها من حصيلة الجباية البترولية .

لقد كانت إيرادات الجباية البترولية في حصيلة الإيرادات العامة للخزينة العمومية هامّة خلال الفترة 1974–1980– حيث تعدّت في أغلب الأحيان نسبة 50% وهو ما يعبر بوضوح عن تمويل جزء كبير من البرامج التنموية بواسطة عوائد صادرات قطاع النفط ، مع العلم أنه لم يكن بوسع الحكومات تحديد حصيلة هذه التدفقات نظرا للتقلبات الكبيرة لسعر البرميل في الأسواق العالمية غير أن الإستراتيجية التي تبنتها الجزائر خلال فترة السبعينات و التي إستمرت حتى منتصف ثمانيات القرن الماضي و المعتمدة على سياسة المخططات فشلت في تحقيق التنمية المنشودة ، وقد برز ذلك بوضوح بعد الإنخفاض الكبير و المفاجئ لأسعار النفط سنة 1986 حيث إنتقلت الأسعار من 36 دولار للبرميل سنة 1980 إلى ما دون 13 دولار للبرميل سنة 1986 وهو ما أدى إلى تراجع قيمة الصّادرات بنسبة 40% فأضحى واضحا أن معدّلات النمو التي سجلتها الجزائر خلال تلك الفترة كانت بفضل الطفرة البترولية ، و دليل ذلك أنه وبمجرد تراجع أسعار

النفط برزت إختلالات إقتصادية عميقة ، كما إرتفع حجم المديونية الخارجية ، ترك إنطباعا سيّئا لدى البنوك العالمية و متسببة في إثارة أزمة إقتصادية و إجتماعية خانقة .

الجدول رقم77:تراجع صادرات النفط الخام بالجزائر بعد الثمانيات.
244

(الوحدة: ألف برميل يوميا)

السنة	الصادرات
1980	715.5
1982	228.9
1983	260.4
1984	181.6
1985	272.0
1986	255.0
1987	240.0

source : opec.Annual statistical bulletin, 2005,P33.

245

ثانيا:علاقة برامج الإصلاح الإقتصادية بتقلبات أسعار النفط .

دفع الإنهيار المزدوج لأسعار النفط و لقيمة الدولار سنة 1986 إلى نشوء أزمة إقتصادية و إجتماعية داخلية حادّة ، برزت في شكل إختلالات هيكلية عميقة كشفت بوضوح عن فشل الإستراتيجية الإقتصادية المنتهجة خلال فترة التسيير الإشتراكي أين كان يتم تدارك الإخفاق بإستخدام عوائد صادرات النفط المرتفعة ، ومن بين هذه الإختلالات :

- إنهيار الإستراتيجيات الصناعية و التي يكمن ملاحظتها من خلال نقص الطاقة الإنتاجية وتدني مستويات إنتاجية عوامل الإنتاج .
- ضعف تغطية الواردات بعوائد الصادرات خارج المحروقات ، حيث يبرز ذلك من خلال إنخفاض معدل التغطية و المقدر ب16 % فقط وهو ما يعكس ضعف القدرة التنافسية لمنتجات قطاع الصناعة الجزائري .
- تبعية غذائية نسبتها 87 % (حسب دراسة 1991) بفاتورة قيمتها 2 مليار دولار ، كما أن معدل التغطية الزراعية سجل معدلات جد منخفظة مقارنة بدول المغرب العربي .
- تبعية مفرطة للإقتصاد الوطني لعائدات البترول ، فقطاع المحروقات يساهم بنسبة 97% من الإيرادات الأجنبية كما يغطي أكثر من نصف إيرادات الميزانية .

لذلك تم إتخاذ مجموعة من التدابير و الإصلاحات الذاتية كان من أهمّها إصلاح النظام المالي و النقدي وكذا الإستمرار في الإصلاح المؤسساتي الذي إنطلقت فيه الجزائر سنة 1981 . وقد تجسدت هذه الإصلاحات عمليا من خلال قانون 86-12 و المتعلق بنظام البنوك و القروض و قانون 01/88 الصادر في 12 جانفي 1988 و الذي منح الإستقلالية المالية للمؤسسات بما فيها البنوك ، غير أن هذه التدابير عجزت عن معالجة الوضعية الإقتصادية و أبرزت أنه لا يمكن أن

يتحسن أداء الإقتصاد الوطني بإستخدام آليات أخرى عندما تتراجع عوائد الصادرات النفطية ، ذلك أن 95 % من عوائد العملة الصعبة الجزائرية مصدرها قطاع المحروقات ، وهو ما يفسر تسجيل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تراجعا بلغت قيمته 5.85 مليار دولار سنة 1988 و 3.37 مليار دولار سنة 1989 بالإضافة إلى تسجيل الخزينة العمومية لعجز إبتدءا من سنة 1986 حيث بلغ سنة 1987 ما قيمته 10993 مليون دينار مما يبرز أهمية العوائد النفطية في تغطية الفوارق في شتى أوجه الإنفاق الإجمالي[211] . وأمام تفاقم الأزمة وعجز الحلول الذاتية على مواجهتها تم طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي بغية إعادة التوازنات وإحلال الإستقرار ، عن طريق تنفيذ برنامجين للتثبيت الأول في أفريل 1989 و الثاني في جوان 1991 فتحسنت المؤشرات الإقتصادية الكلية إلاّ أن ذلك النجاح النسبي المحقق لم يكن بسبب تنفيذ برامج التثبيت فحسب ،و لكن كان ذلك نتيجة إرتفاع أسعار النفط (من حيث القيمة الإسمية) خلال أزمة الخليج الثانية حيث بلغ سعر البرميل 24 دولار مما دفع بالحكومة إلى عدم الإستمرار في التنفيذ الصارم لبرنامج التثبيت الثاني حيث أقدمت على إعتماد سياسة نقدية موسعة لحماية أفراد المجتمع من ذوي الدخول المحدودة من الإنعكاسات السلبية التي خلفها تطبيق البرنامج ، وكان من أهمها التوسع في الإنفاق الميزاني بحيث أقرت الحكومة زيادة الأجور نهاية سنة 1991 وكذا رفع النفقات المرتبطة بالشبكة الإجتماعية التي إنتقلت من 71 مليار دينار إلى 110.3 مليار دينار خلال نفس الفترة ، كما رفضت في المقابل إعادة جدولة ديونها الخارجية لأنها كانت تعتقد أنه يمكن تجنب هذا الإجراء عن طريق فتح المجال أمام الإستثمار الأجنبي لإستغلال القطاع النفطي بشكل غير مسبوقا حيث وفرت حزمة من الإجراءات التحفيزية تسمح للمستثمرين الأجانب بالتصرف في الثروة البترولية

([211])- عية عبد الرحمن ، دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2000 -2011 ، مرجع سابق ،ص 5 .

من مرحلة الإكتشاف إلى مرحلة الإنتاج و النقل و كأنه تراجع عن فكرة التأميم – أملا في مضاعفة حجم العوائد النفطية لتوظيفها في تسديد خدمة الدين العمومي الخارجي .

ثالثا:آلية معالجة أزمة المديونية بالإعتماد على قطاع المحروقات .

رفضت الحكومة خلال فترة برنامج التثبيت الثاني إعادة جدولة ديونها الخارجية ،خاصة و أن خبراء صندوق النقد الدولي وافقوا غداة عقد إتفاق التثبيت الثاني – على المقترح المقدم من طرف خبراء الإقتصاد الجزائري ، الذين إعتبروا أن سبب تفاقم المديونية الخارجية في الجزائر يعود إلى تزايد الطلب على القروض الأجنبية المبرمجة بشروط غير ملائمة بعد الصدمة البترولية العكسية سنة 1986 ، ومن ثمة فهي أزمة سيولة و ليست أزمة ملاءة (أي أنها أزمة ظرفية و ليست هيكلية) ، و بالتالي ليس ضروريا اللجوء إلى إعادة الجدولة لتخفيف ضغط الدين ، و إنما يكفي الإتفاق مع شركاء الجزائر حول تمويل إستثنائي لتجاوز حدة خدمة الدين مع الحفاظ على مستوى إحتياطي من خلال الوصول إلى 3 أشهر من الإستيراد .وعليه فقد تجنبت الحكومة إعادة جدولة الديون الخارجية ، من خلال إستغلالها لقطاع المحروقات حيث سمح القانون رقم (91-21) مؤرخ في 04 ديسمبر 1991 المتمم و المعدل لقانون 86-14 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986 للشركات الأجنبية بالحصول على حصص إنتاجية في الحقول الجزائرية ، بشرط إحتفاظ شركة سوناطراك بنسبة 51 % على الأقل من الحصص (عقود تقاسم الإنتاج) ، حيث كان يعتقد أن دخول الشركات الأجنبية سيسمح بزيادة الإنتاج بفضل إستخدام هذه الأخيرة لتكنولوجيا حديثة و متطورة تساهم في رفع عوائد الصادرات إبتداءا من سنة 1992 إلى 3 مليار دولار ، أي أن الجزائر ستستفيد من هذه الفوائض عن طريق رفع معدل الإسترجاع (في حقول الغاز و البترول) ، بالإضافة إلى ذلك أجبر نفس القانون الشركات الأجنبية على دفع رسوم تتمثل في حقوق الدخول

، و التي قد تتجاوز حدود 05 مليار دولار ، وكذا من تسبيقات نقدية تقدمها هذه الأخيرة و التي تتروح ما بين بـــــ 7و4 مليار دولار ، وكانت الحكومة (حكومة أحمد غزالي 1991آنذاك) تسعى من وراء ذلك إلى توفير موارد مالية لتحقيق نمو إقتصادي موجب ، و تمويل الواردات من السلع و الخدمات لضمان إشتغال الجهاز الإنتاجي ، مع إستخدام جزء من هذه الفوائض في تسديد خدمة الدين ، و العمل على تشكيل مخزون صافي من إحتياطات الصرف يقدر ب 3 ثلاث أشهر على الأقل من الإستيراد ، غير أن هذه السياسة فشلت كما أنه كان بإمكانها أن تكبد الإقتصاد الوطني خسائر مالية كبرى على المدى البعيد ، خاصة وأنها تقتضي البيع المسبق للبترول بأسعار زهيدة تتروح ما بين 8 و 9 دولار للبرميل الواحد.

رابعا:دور قطاع المحروقات في التحول إلى نظام إقتصاد السوق .

بعدما فشلت برامج الإصلاح الذاتي و برامج الإستقرار المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي ، وكذا مقترح معالجة أزمة المديونية الخارجية بتفعيل القطاع النفطي من خلال إشراك المستثمر الأجنبي في إخراج الجزائر من الأزمة الخانقة ، وفي ظل تراجع الحكومة عن التنفيذ الصارم للإصلاحات و المعالجة الجذرية للأزمة عندما عادت أسعار النفط إلى الإرتفاع نسبيا خلال حرب الخليج الثانية عادت الإختلالات إلى الإقتصاد الوطني بمجرد تراجع أسعار النفط التي لم تتجاوز سنة 1993 سقف 15 دولار للبرميل ،بعدما كانت سنة 1992 تقدر بـــــ 24 دولار للبرميل ، عندها سجلت الخزينة عجزا ماليا قدر بـــــ 110 مليار دينار نهاية سنة1993 بالإضافة إلى عجز ميزان المدفوعات (بسبب تسديد أقساط الديون من جهة ، و تخفيض قيمة الدينار من جهة أخرى) ، وتسجيل الناتج الداخلي الخام معدلا سالبا قدر ب 2,1% و نتيجة لهذا الإختناق المالي وفي ظل العجز على الوفاء بالديون التي بلغت ذروتها لجأت السلطات مجبرة إلى تبني برنامج تصحيح

متوسط المدى من خلال إبرامها مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 إتفاق للتعديل الهيكلي متوسط المدى يكون مسبوقا بإتفاق تمهيدي للإستقرار .

في هذا الصدد ونتيجة لإستمرار أسعار النفط في تسجيل قيم منخفضة بإستثناء الإرتفاع النسبي للأسعار سنة 1996 تم إحترام كافة الإجراءات التي أملاها الصندوق و الإلتزام بالتنفيذ الصارم لمحتوى البرنامج و بالتالي التحول إلى تبني آلية إقتصاد السوق بشكلها الكامل كإستراتيجية لتنظيم الإقتصاد الجزائري ، حيث تمت المعالجة الجذرية لكافة الإختلالات التي يعاني منها الإقتصاد الوطني في كل المجالات ،بدءا بإتخاذ تدابير و إجراءات مست القطاع المالي و النقدي ، مما سمح بتحقيق نمو إقتصادي مستمر و تخفيض عجز الميزانية ، وكانت النتائج في مجملها جيدة ، فقد سجل النمو الحقيقي للناتج المحلي الخام معدلا إيجابيا بلغ 5,1 % خلال نفس السنة ، بعدما كان قد سجل نسبة سالبة بلغت 0,9% سنة 1997، نتيجة نمو القطاع الزراعي في ضل تراجع القيمة المضافة في القطاع الصناعي ، أما في الجانب المالي و النقدي فقد كانت النتائج جد مشجعة ، حيث إنخفض عجز الميزانية على التوالي مقابل 9%في سنة 1993 ، كما تراجعت معدلات التضخم إلى ما دون 4 % سنة 1999 بعد ما كانت تقدر ب 29 % سنة 1994.[212]

[212]– موازاة مع ذلك تقدمت الجزائر أيضا بطلب رسمي لإعادة جدولة ديونها الخارجية في 31 جوان 1994 ، خاصة بعد أن بلغ مؤشر خدمة الديون إلى إجمالي الصادرات ذروته سنة 1993 عندما تجاوز 80% نتيجة تراجع العوائد النفطية بسبب إنخفاض أسعار البترول التي لم تتجاوز 15 دولا للبرميل مع العلم أن الحكومة كانت قد رفضت من قبل إعادة الجدولة على إعتبار أن لها تكلفة إجتماعية و سياسية داخلية و خارجية ، و بالتالي يجب تجنيب الإقتصاد و المجتمع هذه الصدمة و الحفاظ على السيادة الوطنية ، وقد مست العملية إجمالي الديون العمومية المتوسطة الأجل ، (تم إستثناء الديون القصيرة الأجل) و البالغة 14,5 مليار دولار بالنسبة لإعادة الجدولة الأولى ، و 7 مليار دولار بالنسبة لإعادة الجدول الثانية و التي كانت قد أبرمت في جويلية سنة 1995 وهو ما قلص من حجم مبالغ خدمة الدين الذي إنتقل من 6 مليار دولار سنة 1993 إلى 5 مليار دولار سنة 1993 إلى 5 مليار دولار سنة 1994 .حيث تم الإتفاق على إطالة فترة الإستحقاق إلى 16 سنة ، مع فترة سماح تقدر بـــــ 4 سنوات على الأكثر ، أي أن التسديد يكون إبتداءا من سنة 1998موزعا (لولا التسديد المسبق سنة 2007) على أساس 25 قسطا من الأقساط النصف السنوية الآخذة في الزيادة تدريجيا إبتداء من 30 نوفمبر 1999 إلى غاية 2011بالإضافة إلى ذلك قامت السلطات و للمرة الأولى بطلب إعادة جدولة ديونها الخاصة أمام نادي لندن في جوان 1996 ،وقد بلغت المبالغ المعاد جدولتها مع هذا النادي 3.23 مليار دولار .

المطلب الثاني:مجالات توظيف فوائض القطاع النفطي في الإقتصاد الوطني 2000 – 2011 .

عرفت أسعار النفط إرتفاعا طرديا خلال الفترة 2000-2008 ساهمت في تعظيم فوائض الجزائر من العملة الصعبة ، ورفعت إحتياطي الصرف إلى أكثر 135 دولار ، كما أن إستفادة الخزينة من هذه الفوائض تم تسجليها في صندوق ضبط الموارد ومن ثمة توظيف هذه الفوائض في مجالات عدة غير أن تراجع الأسعار إلى ما دون 40 دولار للبرميل بعد صيف 2008 ، دفع بالحكومة إلى تبني سياسة حمائية لحماية الإقتصاد الوطني .

أولا:دور قطاع النفط في المؤشرات الإقتصادية الإيجابية المحققة في الفترة 2000-2005

.أشارت التقارير في الجزائر إلى أن الإقتصاد الجزائري إستعاد نموه خلال الفترة 2000-2005 فقد عرف الناتج المحلي الإجمالي إرتفاعا ملحوظا حيث إنتقل من 3,2 %سنة 1999، إلى 4,2 % سنة 2002 ثم إلى 6,8 % سنة 2003 ليتجاوز سنة 2005 سقف 5 % وفيما يلي بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية خلال الفترة 2000-2004 الوحدة مليار دولار أمريكي .

الجدول رقم78:دور قطاع النفط في المؤشرات الإقتصادية الإيجابية المحققة خلال الفترة 2000-2005:

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
رصيد الميزان التجاري	12,4	9,6	6,7	11,2	14,2
رصيد ميزان المدفوعات	7.6	6.2	3.6	7.5	9.1
احتياطي الصرف	11.9	18.0	23.1	32.9	43.1
الديون الخارجية	25.2	22.5	22.6	23.2	21.4
معدل التخضم	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6
سعر الصرف	75.5	77.2	79.9	77.4	72.6

المصدر:البنك المركزي ، التقارير السنوية للمؤشرات المالية و النقدية للجزائر .

- يشير الجدول إلى تحسن ملحوظ شمل معظم المؤشرات الإقتصادية الخارجية نتيجة إرتفاع أسعار المحروقات ، إذ سجل متوسط البرميل من البترول الجزائري إرتفاعا بنسبة 120% بين سنتي " 1998-2000" ثم واصل إرتفاعه " رغم الإنخفاض النسبي الذي شهدته الأسعار خلال سنتي 2001-2002 ليصل إلى متوسط سعر قدره 38.62 دولار أمريكي للبرميل خلال سنة 2004 ما مثل إرتفاعا بنسبة 34% عن السعر المسجل خلال سنة 2000.

إن تحسن أسعار المحروقات قد أثر بشكل إيجابي على تطور باقي المؤشرات الكلية الخارجية ، فقد سجل رصيد الميزان التجاري فائضا معتبرا و متزايدا من سنة لأخرى إذ إنتقل من 1.5 مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى 14.21 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2004 وهو ما يمثل نسبة زيادة تقدر بـــــــ: 847.33% يعود ذلك أساسا إلى الزيادة المعتبرة في حصيلة الصادرات التي تتشكل في

معظمها من صادرات المحروقات [213] إذ إنتقلت من 10.1 مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى 32.16 مليار أمريكي سنة 2004.

إن هذه الزيادة في حصيلة الصادرات إستطاعت أن تغطي الإرتفاع الكبير في قيمة الواردات التي إرتفعت من 8.6 مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى 17.95 مليار دولار أمريكي سنة 2004 ، نتيجة إرتفاع الطلب الكلي من جهة ، و إرتفاع سعر الصرف الأورو من جهة أخرى بإعتبار أن معظم واردات الجزائر مصدرها دول الإتحاد الأوروبي .

إن هذه التطورات شملت أيضا رصيد ميزان المدفوعات ، إذ إنتقل هذا الرصيد من حالة عجز سنتي 1998 و 1999 قدر بـــــــ:1.7 و 2.4 مليار دولار أمريكي على التوالي إلى حالة فائض إبتداءا من سنة 2000 بقيمة 7.6 مليار دولار أمريكي ، ثم إستمرت حالة الفائض إلى أن وصلت إلى أعظم قيمة سنة 2004 حيث سجل رصيد ميزان المدفوعات فائضا قدره 9.1 مليار دولار أمريكي ، وهو ما أثر بالإيجاب على إحتياطي الصرف الذي بلغ سنة 2004 حيث سجل رصيد ميزان المدفوعات فائض قدره 9.1 مليار دولار أمريكي ، أي ما يعادل أكثر من 28 شهر من الواردات ، و بلغت نسبة الزيادة التي سجلها إحتياطي الصرف خلال الفترة " 1998-2004 " 533.8 % الأمر الذي عزز الملاءة المالية و دعم المركز المالي للجزائر تجاه الخارج ، كما أن حجم المديونية الخارجية ما فتئ ينخفض من سنة لأخرى نتيجة للسياسات المنتهجة في هذا المجال و في نفس السياق فقد حقق كل من القطاع الزارعي و قطاع الخدمات نمو معتبرا حيث ساهم الأول بنسبة 20.6 % في تكوين القيمة المضافة خارج المحروقات سنة 2004 بينما بلغت نسبة مساهمة الثاني 47.1 % خلال نفس الفترة مقابل

تراجع نمو القطاع الصناعي العام و الخاص [214] إلاّ أن قطاع المحروقات بقي يحتل مرتبة متفوقة في النمو الإقتصادي :

الجدول رقم79:موقع القطاع النفطي في بنية الناتج المحلي الخام .

القطاع	السنة 2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
المحروقات	39.20	33.89	32.55	35.58	37.94	44.70	46.30
فلاحة	08.40	09.67	09.19	9.69	9.18	7.7	7.7
صناعة معملية	7.05	7.34	7.18	6.55	6.05	5.3	5.14
إدارة عمومية	10.3	11.08	11.0	10.51	10.39	8.5	8.3
اخرى	35.05	38.02	40.08	37.67	36.44	33.8	32.6

المصدر: بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2004-2006

الجدول رقم80:تركيبة القيمة المضافة %

الفلاحة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المحروقات	9	10.5	10.1	10.6	10.2	8.2	8.0	8	7	10
الصناعة	41.9	36.7	35.7	38.6	40.7	47.4	48.4	46.3	47.9	33.5
البناء و الاشغال العمومية	8.7	9.1	9.9	9.2	8.9	8.0	8.4	9.3	9.2	11.8
الخدمات السوقية	21.9	23.5	24.2	22.9	22.9	21.5	21.2	21.9	20.6	25.6
الخدمات غير السوقية	11	12	12	11.4	10.6	8.9	8.4	9.0	10.3	12.9

المصدر:www .ons .dz

([214])- عية عبد الرحمن ،دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية خلال 2000-2011 مرجع سابق ص8،ص7.

الجدول رقم81:تطور صادرات النفط الخام بالجزائر خلال الفترة 2000-2007 الوحدة ألف برميل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات	461.1	441.5	566.2	741.0	893.2	970.3	947.2	1253.5

Source :opec Annual statistical bulletin , 2005.p33

الجدول رقم 82:مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة .

السنة	2001	2002	2003	2004	2005
الجباية البترولية (مليار دينار)	1001.4	1007.9	1350	1370.7	2352.7
الايرادات العامة	1505.5	1603.2	1974.4	2229.7	30677
النسبة %	66.5	62.9	68.4	70.4	76.8

المصدر : البنك الجزائر : التقرير السنوي 2006.

الجدول رقم83:تطور الإحتياطات من العملات الأجنبية في الجزائر

السنة	2002	2003	2004	2005	2006
ة /مليار دولار	23.1	32.92	43.11	56.18	77.78

المصدر : بنك الجزائر : التقرير السنوي 2006.

ثانيا:تعاظم فوائض عوائد قطاع المحروقات و توظيفاتها خلال الفترة 2005-2008. سجلت أسعار النفط إبتداء من سنة 2004 إلى غاية النصف الثاني من سنة 2008 إرتفاعا مستمرا فقد إنتقل متوسط سعر برميل البرنت من 36 دولار سنة 2004 إلى 145 دولار في جويلية سنة 2008، كما تجاوز

سعر سلة أوبك حاجز 90دولار للبرميل سنة 2007و 135 دولار للبرميل في شهر جويلية سنة 2008 كذلك حيث ساهم في هذا الإرتفاع أسباب إقتصادية و جيوسياسية، و مضاربية [215] ،وقد إنعكست هذه الفوائض إيجابا على المؤشرات الإقتصادية لدول منظمة "أوبك " ومن بينها الجزائر التي يساهم قطاع المحروقات بنسبة تفوق 97 % من إجمالي صادرتها ، فبالإضافة إلى إرتفاع سعر نفط الجزائر خليط الصحراءء الذي يعتبر ثاني أغلى نفط(بعد نفط نيجريا) ضمن سلة أوبك أين إنتقل سعر النفط الجزائري من 54.64 دولار للبرميل سنة 2005 إلى 74.66 دولار للبرميل سنة 2007 ، إستفادت كذلك من رفع حصتها من صادرات الخام ضمن حصص مجموعة أوبك سنة 2003 إلى حوالي 1 مليون برميل يوميا سنة 2005 ، ثم تجاوزت 1.25 مليون برميل سنة 2007 .[216]

و كنتيجة لهذا الإرتفاع سجلت مختلف الموازين فوائض قياسية ، حيث بلغ رصيد الميزان التجاري سنة2005 ما قيمته 25.6 مليار دولار ليرتفع سنة 2006 إلى 33.1 مليار دولار ثم يتخطى 33 مليار دولار سنة 2007 ، كما نمت الأرصدة الخارجية الجارية بنسبة تفوق 60 %خلال الفترة 2005-2007 ، إلى جانب تعاظم إحتياطات الصرف التي إنتقلت من 70.9 مليار دولار نهاية أوت 2006 إلى 110.8 مليار دولار و 143.3 مليار دولار نهاية سنتي 2007 و 2008 على التوالي كما

---

[215]- يمكن تجزئتها الى مرحلتين ، الأولى : 2005-2007 و الثانية : 2008 فخلال المرحلة الأولى تسبب في ارتفاع الاسعار و بدرجة كبيرة ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة بما فيها النفط عندما تجاوز الاستهلاك العالمي 80مليون برميل في اليوم سنة 2004 استجابة للتطورات الايجابية لمعدلات نمو الاقتصاد العالمي خاصة في عدد من الدول النامية ، كالهند و البرازيل و الصين التي حققت نمو بلغ 13 % سنة 2007 ، في ظل ازدهار و تجدد الصناعة البترولية ، و كذا نتيجة لانخفاض قيمة الدولار العملة التي يسعر بها النفط ، و لعوامل جيوسياسية كان من أهمها المخاوف المتزايدة من حدوث نقص في الامدادات النفطية نتيجة التوتر في منطقة الشرق الأوسط بسبب الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 ، و الحرب اللبنانية الاسرائيلية و الاحتقان الايراني الغربي بسبب برنامج ايران النووي ، وكذا الاضطرابات التي شهدتها كل من فنزويلا و منطقة القبائل في نيجيريا ، أما بالنسبة للمرحلة الثانية فكان السبب المباشر لارتفاع سعر النفط اشتداد المضاربة ، جراء زيادة تدفق الأموال المتزايدة من صناديق التقاعد و المؤسسات المالية ، نتيجة تطلع المستثمرين لتحقيق عائدات أعلى من تلك الممكن تحقيقها في سوق الأسهم و السندات ، و تجنبا لتدوال السندات الملوثة ، في هذا الصدد تؤدي زيادة المضاربات في اسواق النفط الآجلة عادة في ارتفاع الطلب على النفط من الناحية الشكلية ، حيث يتم تداول 1000مليون برميل يوميا في أسواق النفط بينما احتياجات العالم تبلغ 86 مليون برميل .

([216])- عية عبد الرحمن ، دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الإقتصادية الجزائرية ، خلال 2000-2011 ، مرجع سابق ،ص 8 .

سجلت الميزانية فوائض برزت من خلال التطور الإيجابي لصندوق ضبط الموارد الذي تجاوز 3000 مليار دينار منتصف سنة 2006 و 4000 مليار دولار سنة خلال نفس الفترة من سنة 2008[217]

ثالثا:مجالات توظيف فوائض صندوق ضبط الموارد .

ساهم إرتفاع أسعار النفط في تعظيم فوائض الجزائر من العملة الصعبة ، حيث تم إتخاذ مجموعة من الإجراءات من أجل دعم الإقتصاد الوطني ، كذلك تم إعتماد سياسة توسيعية في الإنفاق شملت مجالات عديدة .

من أهم الاجراءات التي تبنتها الحكومة مايلي :

- إعادة النظر في قانون المحروقات من خلال القانون الصادر القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 المتعلق بالمحروقات و الذي أعيد تعديله بأمر رئاسي سنة 2006 بحيث وافق البرلمان على قانون جزائري يعزز سيطرة شركة سوناطراك على عقود الطاقة ، و الذي بموجبه تحتفظ الحكومة بنسبة لا تقل عن 51 %من حصة التنقيب و التشغيل و التكرير مقابل حصص الشركات الأجنبية ، كما يفرض القانون الجديد على شركاء سونطراك الأجانب دفع ضريبة أخرى على الأرباح الإضافية المحققة عند تجاوز سعر خام البرنت 30 دولار للبرميل 9 .
- قرار التسديد المسبق للدين الذي إتخذته الحكومة التي تقدمت إلى نادي باريس بطلب في 22 مارس 2006 للسماح لها بدفع مستحقات ديونها تجاه دول هذا النادي و البالغة 7.9 مليار دولار مسبقا و التي كان من المفروض أن تنتهي سنة 2011 ، وكانت الحكومة قد خصصت لهذا الغرض من فوائض صندوق ضبط الموارد مبالغ 618 مليار دج سنة 2006 ، و 922 مليار دج سنة 2007 .و

([217])-عية عبد الرحمن ، دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الإقتصادية الجزائرية ، خلال 2000-2011 ، مرجع سابق ،ص 8 .

بالتالي خففت الجزائر من من حجم مديونيتها الخارجية التي شكلت عبءا كبيرا على الإقتصاد الوطني بحيث تم تسديد ما قيمته 117.9 مليار دولار على مدار 20 سنة (1985-2005) منها 84 مليار دولار تمثل فوائدا للديون ، وبهذه الخطوة خفضت الجزائر من إجمالي ديونها الخارجية المتوسطة و الطويلة التي تراجعت من 21.4 مليار سنة 2004 إلى 5 مليار دولار سنة 2007 أي 3.6 % من الناتج الداخلي الخام مقابل 25.2 %[218] سنة 2004إلى جانب ذلك أبرمت الحكومة إتفاقات أخرى من نادي لندن في سبتمبر 2006 لتسديد قيمته 800 مليون دولار وهي ديون تجاه البنوك الخاصة ، مع العلم أنه في السياق ذاته تم تحويل جزء من الديون إلى استثمارات .

- رفع السعر المرجعي لبرميل من 19 إلى 37 دولار من قانون المالية التكمليلي لسنة 2008 وهو ما سمح لإيرادات الميزانية العمومية بالإرتفاع بما يقارب 44% حيث بلغت الزيادة 745 مليار دينار ،أما من حيث النفقات فقد سجلت هي الأخرى إرتفاعا قارب 13 % موزع بـــــــ 345.2 مليار دينار بنسبة لميزانية التسيير موجه على الخصوص إلى دعم أسعار الحبوب ، و إصلاح آليات دعم التشغيل و التكفل بالأشخاص المعوقين ، ورفع منح المجاهدين وذوي الحقوق وكذا تسوية ديون البلديات ، أما ميزانية التجهيز فقد إستفادت من مبالغ إضافية تجاوزت 190مليار دينار ، خصصت لتمويل برامج الإستثمار العمومي بينما تم تخفيض عجز الخزينة العمومية من موارد صندوق ضبط الإيرادات إلى 1402 مليار دج بدلا من 1767 مليار دج . [219]
- كما تم تبنى سياسة توسيعية تجلت في مظاهر عديدة كان من أبرزها : [220]
- توفير فرص عمل جديدة في قطاع الوظيف العمومي من خلال فتح مناصب مالية جديدة إستفاد منها عدد كبير من حاملي الشهادات العليا خاصة في قطاعات التربية و التعليم و التكوين و كذا

([218])-عيه عبد الرحمن ،دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية خلال 2000-2011 ، مرجع سابق ،ص 10.

([219])-المرجع سابق ،ص 10 .

([220])- المرجع السابق ، ص 10.

قطاع العدالة ففي هذا الصدد إستفاد ما يقارب من 400000 ألف شخص خلال الفترة 2007-2008 من مناصب في مختلف القطاعات العمومية [221].

- تغطية نفقات زيادة أجور العمال سنة 2006 بالفائض المحقق نتيجة الإرتفاع الكبير و الغير متوقع لعوائد الصادرات النفطية .

- مواجهة إرتفاع حجم الواردات خاصة منها السلع الإستهلاكية ، وفي مقدمتها الموارد الغذائية التي سجلت أسعارا قياسية، حيث إرتفع مؤشر أسعار الموارد الغذائية بنسبة 6.6 % سنة 2007 نتيجة لإرتفاع أسعار الطاقة التي تدخل في تكاليف إنتاج المواد الغذائية من جهة ، وكذا ندرة بعض المنتجات نتيجة إستخدامها كطاقة بديلة من جهة أخرى ، فعلى سبيل المثال تستخدم البرازيل جزء من إنتاجها السكري وقودا حيويا لعدم قدرتها على تلبية إحتياجاتها من الطاقة النفطية التي إرتفعت أسعارها ، في هذا الصدد تجاوزت فاتورة إستيراد الموارد الغذائية 4.5 مليار دولار سنة 2007.

- الإنفاق الإستثماري لتسريع وتيرة إنشاء وتهيئة الهياكل القاعدية والتي من أهمها مشاريع الطرق و خطوط السكك الحديدة ، كالطريق السريع شرق غرب الممتد على مسافة 2400 كلم ، بالإضافة إلى العمل على توفير المياه الصالحة للشرب وكذا مياه الري مع تأهيل المطارات و الموانىء الكبرى و إنجاز أزيد من 1.2 مليون وحدة سكنية ، لهذا الغرض خصص برنامج تطوير المنشاة القاعدية حجم استثماري قدر بحوالي 1148 مليار دج خلال الفترة 2005-2007 .

[221]- وهو ما رفع عدد موظفي القطاع العمومي من 2.98 مليون موظف نهاية سنة 2007 إلى 3.36 مليون موظف سنة 2014 .

رابعا:تغطية خسائر الانفاق الحكومي الموجه لدعم السلع الاستهلاكية لمواجهة الاضطرابات الإجتماعية بداية سنة 2011.

عرف العالم إرتفاعا في أسعار السلع الأساسية نتيجة التضخم الذي تسبب فيه تراجع الدولار الأمريكي أمام الذهب نتيجة ضخ البنك المركزي الفيدرالي الأمريكي – بموجب خطة إنقاد 700 مليار دولار في سبتمبر سنة 2008 ، و 719 مليار دولار في فبراير 2009 ، وقد أدى هذا التوسع في نمو الكتلة النقدية الدولارية إلى بروز آثار إقتصادية سلبية ، ومن منطلق أن الدولار الأمريكي هو الوسيط العالمي المستخدم أكثر كأداة في تسوية التبادلات التجارة الدولية ،ذلك أن صفقات بيع و شراء السلع الأساسية الدولية كالنفط ، السلاح ، السكر، الزيت ، القمح ....الخ تقيم في أغلب الأحيان و في معظم البورصات العالمية بالدولار الأمريكي ، وفي ظل التطور الكبير الذي شهده نمو العملة الأمريكية أمام تراجع نمو الإنتاج الحقيقي العالمي ، ارتفع معدل التضخم العالمي بنسبة 9 % و بالتالي إستوردته معظم الإقتصاديات المحلية ، وهو ما تسبب مباشرة في إرتفاع أسعار الموارد الغذائية الأساسية .

من هذا المنطلق و على إعتبار أن الجزائر تحولت إبتداءا من سنة 1998 إلى تطبيق آلية السوق كسياسة لتسير الإقتصاد ، تجنبت دعم أسعار السلع الإستهلاكية الأساسية (عاودت دعم الحليب و الخبز إبتدء من 2004) وفي ظل إستيراد الجزائر لنسبة 75 % من إحتياجاتها الغذائية و إعادة بيعها في السوق الداخلية بأسعار تكلفتها الحقيقية ، إرتفع مؤشر الأسعار بنسبة 150 % فانفجرت الجبهة الاجتماعية في 25 جانفي 2011 ، فتدخلت الحكومة و إتخذت إجراءات هدفها المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين من ذوى الدخول المتوسطة كان من أهمها :

- إعفاء المستوردين من دفع الضريبة الجمركية المقدرة بـــــ 5 % على واردات السلع الإستهلاكية الأساسية .

- الإعفاء من دفع الضريبة على أرباح الشركات بالنسبة لمؤسسات إنتاج الزيت و السكر الأحمر .

مع العلم أن هذا الإعفاء إمتد من فيفري 2011 إلى غاية 31 أوت 2011 ، وقد ساهمت هذه الإجراءات في تخفيض العبء الضريبي بنسبة 41 % و بالتالي تراجعت أسعار الزيت و السكر بنسبة 30 % **غير أن هذه الإجراءات كلفت الخزينة العمومية خسائر تم تغطيتها بعوائد صادرات النفط التي تجاوز معدلها 90 دولار للبرميل خلال ذات السنة.**

المبحث الثالث :الريع و الدولة الجزائرية.

المطلب الأول:صفات الدولة الريعية الجزائرية .

تتسم الدولة الجزائرية الريعية بعدة صفات يمكن إجمالها في :

– الإعتماد شبه التام على الريع الخارجي كمصدر أساسي للدخل : فالإرتباط بالمصادر الخارجية في توليد الدخل و نسبته العالية في الناتج المحلي الإجمالي هما السمتان الملازمتان للإقتصاد الجزائري ، حيث تتجلى أهمية قطاع المحروقات في أنه يمثل ثلث الناتج الإجمالي للبلد و يمده بثلثي إيرادات الموازنة و 98 % من إيراداته الخارجية ما يبين في الوقت ذاته تبعية هذا الإقتصاد لتقلبات السوق النفطية .

–ضعف هياكل الإنتاج المحلي : مقابل إرتفاع مساهمة القطاع الريعي في الناتج الإجمالي للبلد (حوالي أكثر من الثلث) حيث لم يتعد متوسط نسبة الصناعات التحويلية 3.6 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2011 و الإنتاج الزراعي 8.2 % من الناتج نفس السنة .فالدولة الجزائرية هي دولة توزيع للريع و ليس دولة منتجة وقد إستطاعت من خلاله أن تجعله وسيلة للتحكم و تطبيق فلسفتها مما ترك إنعكاسات على الوضع السياسي و الإقتصادي و المجتمعي .

-إنفصام العلاقة بين تيار العائدات الريعية التي تؤول إلى الحكومة و بين الجهد الإنتاجي للمجتمع ككل : إن عائدات النفط تتحدد بقوى خارجية ترتبط بالسوق العالمية و الطلب على النفط فالتداعيات في أسعار هذا المنتج تعتبر منفصلة عن تكاليف الإنتاج المحلي للنفط ، ذلك لأن المدخلات المطلوبة للتنقيب و إستخراج النفط على الأقل تلك المدخلات التي لها تكلفة فرصة بديلة تعتبر في غاية الضآلة لدرجة يمكن معها عد العائدات النفطية بمثابة هبة حرة من الطبيعة .

-إن تيار العائدات الريعية يؤول بأجمله أو نسبة عالية منه إلى فئة صغيرة محدودة متمثلة بالنخبة الحاكمة (الدولة)ومن ثم يعاد توزيعه أو إستخدامه على الغالبية من السكان : فالدولة الريعية الجزائرية تقتضي التمييز بين الأقلية و الأغلبية من ناحية و بين خلق الثروة و توزيعها من ناحية أخرى و لذلك نجد أن فئة محدودة من المجتمع تحصل بشكل مباشر على عناصر الثروة (الريع الخارجي) في حين يقتصر دور الغالبية العظمى من السكان على إستخدامات هذه الثروة وهذا ولد نشاطا إقتصاديا تابعا يعتمد إعتمادا كبيرا على المصدر الأساسي للثروة ، وفي مثل هذه الحالة يكون دور الدولة ماهو إلاّ وسيط بين قطاع النفط من جهة و بين بقية القطاعات الإقتصادية الأخرى .

-يشكل الإنفاق العام نسبة كبيرة من الدخل القومي دون الوقوع في عجز ميزان المدفوعات أو مصاعب تضخمية : حيث يشكل الإنفاق الحكومي أهم سمة تميز الدولة الجزائرية بسبب ضخامة العائدات الريعية مما ييسر على الدولة أن تركز دورها في توزيع المنافع و المكاسب بحيث أصبحت مستقلة عن قوة الاقتصاد المحلي و كل ما تحتاج إليه هو إعداد البرامج الخاصة لرصد التخصيصات.

-سيطرة العقلية الريعية في النظرة إلى العائدات النفطية : فالعقلية الريعية ترى في الريع عملا منعزلا يرتبط بالظروف و ليس حلقة في عملية إنتاجية و ما يرتبط بها من مخاطر وجهد ، ومن

هنا يظهر التعارض بين العقلية الريعية و الإنتاجية و بهذا الخصوص فان الصفة الأساسية للعقلية الريعية هي أنها تنطوي على قطع في السلسلة بين العمل و جزائه فالجزاء يصبح كسبا مفاجئا لا نتيجة لعمل جاد منتظم إنه يكون متعلقا بوضع ما ، لذا فهو معرض للخسارة و ذو صفة نهازة للفرص .

-توظيف الريع النفطي في كسب الولاء إلى النخبة الحاكمة : إن المجتمع المدني الجزائري قد أسقط مطالبته عن الدولة لأنه لا يرى من حقه التأثير السياسة كما أن الدولة نجحت بشكل ما في التخلص من وشائجها المدنية هذه الإستقلالية عن المجتمع المدني مرتبطة بمداخيل النفط الكبيرة المدفوعة مباشرة للدولة .إن الانفاق العام ، العطايا الممنوحة لأغراض كسب الولاء المتمثلة بإعطاء المبالغ النقدية مباشرة أو بشراء الأراضي المملوكة للأفراد بأسعار كبيرة أو تقديم الخدمات إبتداءا من التعليم المجاني و الرعاية الصحية و غيرها .... ، قد أتاح فرصا أكثر لكسب الرضى الشعبي من خلال توفير الوظائف و القروض و إمكانية الدخول في مضمار واسع من الأنشطة الرابحة ....،لقد لعبت إذن الدولة الريعية الجزائرية دورين متناقضين فمن جهة ساعدت الثروة في تعزيز جهاز السلطة الأمني و العسكري و عززت مركزية إتخاذ القرار و تأميم قنوات التغيير كما أسهمت في إشغال المواطنين عن الموضوع السياسي و المشاركة في صنع القرار .

- تخلق الدولة الريعية الجزائرية شرائح ريعية : فإذا كانت إيرادات الريع تذهب مباشرة إلى الدولة إن ذلك لا يعني أن النخبة الحاكمة صاحبة الريع الوحيد ، و إنما تتطلب الحاجة إلى أن ترتبط مع شرائح مجتمعية أخرى في حلقات متتابعة ، و هكذا فإن الدولة تسمح لهذه الفئات بالحصول على الريع من مختلف المصادر و بدعم منها ، فمنح الوكالات التجارية لا تعدو كونها إعطاء الفرصة لأصحابها بالإنتفاع من الريع المتولد منها ، إضافة إلى أن الشركات الأجنبية لا يمكن أن تمارس

نشاطها إلاّ من خلال وكلاء محليين ، كما أن غالبية الشركات و المؤسسات تستعين بالمواطنين لتمشية معاملاتهم الإدارية و بهذا الإمتياز التي خصت به الدولة المواطن كونت بعض العائلات تجمعات مالية ضخمة سرعان ما أصبحت تباشر توكيلات للعديد من الشركاء .

المطلب الثاني:إعادة توليد السلطة في الجزائر.

أولا:طبيعة الدولة الجزائرية.

من خلال ما سبق إذن فإن طبيعة الدولة الريعية تعيق التحول الديمقراطي و تمنع من تطور المجتمع المدني أي المجتمع الذي يعيد إنتاج ذاته كمجتمع خارج إطار الدولة ، وفي علاقة إستقلال نسبي معها و يمولها من الضرائب و تكون الموازنة العامة لهذه الدولة و كأن الحاكم الذي تتجسد الدولة به يصرف على المواطنين من جيبه و ماله الخاص و كأنها مكرمات مصممة لشراء ولاءات سياسية [222] .وقد ساهم التضخم في عوائد النفط في قدرة الدولة على الإحتواء و شراء قطاعات من " النخب الثقافية " وهي نخب كانت مؤهلة للعب دور فاعل و المساهمة في عملية بناء المجتمع المدني في الجزائر ، كمجتمع يعيد إنتاج ذاته في حالة تفاعل مع الدولة و ترتب على هيمنة الدولة الريعية ، نشوء شبكة من علاقات التوزيع و إعادة توزيع المزايا بحيث ينتظم المجتمع على شكل هرم الشرائح الريعية المتتابعة التي تحصل على مزايا خاصة ،و بدورها تقوم هذه النخب بإعادة توزيع جزء منه في حلقات تالية من الشرائح الريعية .

وعندما تشكل العائدات النفطية المصدر الرئيسي للريع في دولة نفطية ريعة مثل الجزائر ، فان إعادة التدوير الداخلي للريع النفطي داخل الإقتصاد المحلي يفضي إلى تشكيلة من الدخول الريعية الثانوية (

[222]–صالح ياسر ، النظام الريعي و بناء الديمقراطية : الثنائية المستحلية : حالة العراق ،مؤسسة فريديريش إيبرت،مكتب الأردن و العراق،بغداد تشرين الثاني2013 ،ص 6.

المشتقة) من برامج الإنفاق العام مثل الإنفاق على مشروعات البناء و التشييد) وهي برامج عادة ما تفضي إلى عمولات و عائدات، ومن ناحية أخرى تقوم الدولة الريعية بإعادة تدوير جزء من الريع النفطي من خلال إستثماره في الخارج من خلال محفظة الإستثمارات المالية الخارجية . وكما تشير التجربة فان إعادة التدوير هذه تؤدي إلى تعزيز و تعميق الطبيعة الريعية للإقتصادات النفطية ، و نتجية ذلك ينشأ تحالف ثلاثي بين الدول " وصفوة " رجال الأعمال المحليين و دوائر رأس المال العالمي (المالي و المصرفي) [223]

ثانيا:العلاقة بين الدولة و المجتمع الجزائري.

إنها علاقة من طرف واحد فالدولة هي التي تعطي كل شيء و توفر كل شيء و بالتالي فان محور العلاقة بين المواطنين و الدولة تتمحور حول مقدار ما يحصل عليه من مال أو خدمات توفر مالا .فلم تعد الحقوق السياسية موضوعا للنقاش أو المطالبة و مع إتفاق الجميع ضمنيا على أن ما يسعون إليه ليس حقا مكتسبا بل هو أقرب إلى المنحة وقد شاعت سلوكيات التقرب و التملق الشخصي لأصحاب القرار ومن حولهم لضمان أكبر حصة من المكاسب .

إن الدولة و المجتمع يعيشان في تبعية للمداخيل الناتجة من صادرات المصادر الطبيعية للنفط و الغاز و التي تلعب دورا بارزا في كل مداخيل الدولة ، فالجزائر تؤمن ميزانيتها بالإستناد إلى تصدير الموارد الأولية .لذا إرتبط الريع بمفهوم السلطوية في الدول المصدرة للنفط كالجزائر ، ففضلا عن الإستفادة من المداخيل الناشئة من بيع الموارد الطبيعية للدولة فإن هذه الدولة الريعية – الجزائر– يعمل جزء أساسي من المؤسسات و قوة العمل في التوزيع و الإستهلاك . [224] و تستطيع الدولة عن طريق

([224])–صالح ياسر ، النظام الريعي و بناء الديمقراطية ، الثنائية المستحلية حالة العراق ، مرجع سابق،ص 7.

التمركز و الإحتكار أن تجعل مجموعة صغيرة مرتبطة تعمل في ميدان الاقتصاد و السياسة ، وفي هذا الاطار و تشمل الحكومة دائما ثلاث فروع فقط هي : [225]

- المالية (النهب من الداخل)
- الحرب (النهب في الداخل و الخارج و الإنفاق العسكري كأحد أوجهه)
- الأشغال العامة (تأمين سير الحياة) .

وهنا يمكن تحديد المزايا الناشئة لمؤسسات السلطة من الإقتصاد الريعي للمجاميع القابضة للريع في ثلاث : [226] –المزيا السياسية : وهي المتعلقة بتوزيع المناصب السياسية و مواقع العمل ليس على أساس الكفاءة في العمل ، بل على أساس الولاء للسلطة و الحاكم .

– المزايا الإقتصادية : و هي المزايا الإقتصادية الناتجة من الحصول على الأرباح عن طريق تقديم تسهيلات تجارية عامة و الإتفاقيات الخاصة التي يتمتع بها حماة السلطة و مريديها .

– المزايا المعلوماتية: وهي مزية الحصول على المعلومات الإقتصادية أو السياسية القيمة ، و الإستفادة منها لأغراض شخصية أو مجموعة أو لحزب معين .

ومن شأن التمتع بهذه المزايا أن يؤدي إلى إلحاق الضرر بسياسات الإقتصاد و الحماية الإقتصادية و القطاع الخاص و إضعاف التنمية المستدامة ، و بروز لمجاميع معينة مرتبطة بالسلطة ، و يتسبب الأمر بتقوية بنية إحتكار السلطة ، و بالمقابل فإنها تؤدي إلى إضعاف ثقة الرأي العام ، بقدرة الدولة و

([225])– إسلام جبار شهاب ، الدولة الريعية و صياغة النظم الاقليمية (دول الخليج انموذجا) ، نسخة الكترونية ،ص 4 .

([226])– المرجع السابق ،ص 4.

إدارتها السياسية وتراجع تعويل الرأي العام على الحكم و قبول المجتمع به ، وهنا تظهر ثلاث آليات من شأنها أن تقع الدولة الريعية في داء السلطوية ، وهي : [227]

- آلية التبعية الريعية .
- آلية فرض القمع.
- آلية التحديث .

وهذه الأضلاع الثلاثة تعني التبعية للمداخيل غير المنتجة ، و إن التحديث و تمركز المداخيل بيد الدولة

لا يؤدي بالطبع إلاّ إلى حرمان مشاركة سلطة بيد حفنة من المنتفعين ما

يوضّحه الشكل التالي:

عملية إعادة توليد السلطة في الإقتصاد الريعي :

- تفاقم أجهزة الدولة . تمركز السلطة أزمة في إدارة الدولة
- إنعدام مساءلة الحكومة
- التبعية الإقتصادية الخارجية
- **تعثر القطاع الخاص**
- تعثر المجتمع المدني.
- إنعدام التعددية السياسية .
- ظهور شبكة من مريدي السلطة.
- الفساد الإداري .

([227])- إسلام جبار شهاب ،مرجع سابق ،ص 4 .

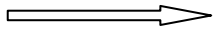

الحاجة إلى الريع من أجل إضعاف

المداخيل الريعية مطلب المشاركة السياسية

المصدر : إسلام جبار شهاب ، مرجع سابق ،ص 4.

267

المبحث الرابع : أثر التنظيم الريعي لا الخاص .

المطلب الأول: القطاع الريعي و السلوكيات الريعية للإقتصاد الجزائري .

إن إستئثار القطاع الريعي قطاع المحروقات في الجزائر –بكل الاهتمام قد أدى إلى شيوع نوع من الصلابة على الإقتصاد الوطني و أدائه فضلا عن ظهور نوع من الإستبعاد تعرضت له القطاعات الاخرى ، إلاّ في حدود ما يفي به التوسع المسموح به ضمن منطق وحدود إستغلال القطاع الريعي .في الجزائر لا تشكل المحروقات مصدرا للتصدير و الحصول على العملة الصعبة فحسب ، بل تشكل أيضا المصدر الأساسي لموارد الميزانية العامة ، و أكثر من ذلك فهي تتحكم في ديناميكية قطاعات الإقتصاد الأخرى خارج المحروقات التي يتوقف أداؤها أساسا على سلوك وقوة أداء القطاع الريعي ،لتوضيح الإطار المفاهيمي بشكل دقيق ، يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من أنواع الريع : [228]

- ريع أولي : ينتج داخل نظاق القطاع الريعي نفسه ، حيث ترتكز مجمل النشاطات في هذا القطاع على منطق الإستغلال و التحويل الإنتاجي (إستغلال الموارد الباطنية و تحويلها من حالتها

([228])– لطرش الطاهر ، حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الريع : محاولة تحليل آثار التنظيم الريعي للإقتصاد الريعي على التنافسية الخارجية للإقتصاد الجزائري ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية قسم العلوم الاقتصادية و القانون ، العدد 10 ، جوان 2013 ،ص 4.

الخامة إلى حالة أكثر تركيب و جاهزية للإستعمال) تبدو القيم التي يتم إنتاجها في هذا القطاع في جوهرها و كأنها هبة من الطبيعة و ليس ثمرة من ثمرات الجهد و العمل .

- ريع ثانوي ينتج عن الريع الأولي : يعبر هذا النوع من الريع عن حصة من الريع الأولي الذي تستفيد منه القطاعات الأخرى ، تتم الإستفادة من هذا الريع وفق آليات رسمية تعبر بشكل ما عن توافق إجتماعي و سياسي و إداري حول إقتسام ثمرات القطاع الريعي ، وعليه ينتج هذا الريع الثانوي عمليا عبر إعادة توزيع تتحقق بشكل رئيسي عبر آلية التخصيص التي تتم في إطار ميزانية الدولة .

- وأخيرا ريع ثالث يعكس السلوكيات الريعية التي تنشأ عن " التواطؤ " بين الهياكل الإدارية و قطاعات المجتمع الأخرى لاسيما حقل الأعمال ، يمكن لهذا النوع من الريع بطبيعة الحال أن يوجد في أي إقتصاد غير ريعي ولكنه إقتصاد موغل ف ... ق ا...ة

268

مع ذلك لقد شجع وجود ريع أولي السلوكيات الريعية بسبب المصالح المتعاظمة التي تنجم عن هذا الريع الأولي .وقد أدى إلى تفشي السلوكيات الريعية على نطاق واسع و تحول مع الزمن إلى رافد يغذي تطور السلوكيات الريعية و تآكل قيم الجهد و العمل ، كما يؤدي إلى تنامي روابط مصلحية متعاضمة بين البيروقراطية الإدارية و البيروقراطية الإقتصادية و بقية قطاعات المجتمع ، وبهذا تصبح الإستفادة من الريع هدفا أساسيا يسعى إليه كل أفراد المجتمع وفق آليات و قواعد تحددها البيروقراطية الإدارية .

تعمل هيمنة القطاع الريعي على إفراز مؤثرات سلبية على الإقتصاد الوطني ، و تأخذ هذه التأثيرات مسارات متنوعة تبدأ من ضعف الإهتمام بالقطاعات الأخرى لاسيما القطاع الخاص و إلى غاية ظهور آليات إقتصادية مستقلة تشكل قنوات ناقلة لمجمل التأثيرات السلبية على القطاعات غير الريعية .يتمثل

أبرز مثال لهذه الآليات المستقلة في ذلك النمط الذي يقدمه نموذج المرض الهولندي [229] الذي نال قسطا واسعا من النقاش ، ويصور هذا الوضع المرضي تلك الحالة التي عرفها الإقتصاد الهولندي في سنوات 1970 على إثر الإستغلال الكثيف للقطاع الغازي .لقد سمح إستغلال القطاع الغازي معززا بإرتفاع أسعار المحروقات لمستويات قياسية تاريخية على إثر الصدمة البترولية الأولى ، للإقتصاد الهولندي بتحقيق نتائج خارجية قوية ناتجة عن إستغلال الغاز الطبيعي تجسدت عبر تدفق كثيف للعملة الصعبة ، ولكن هذه النتائج القوية رافقها تحقيق نتائج عكسية على الصعيد الداخلي تجسدت في حدوث ركود إقتصادي عام لقطاعات الإقتصاد الأخرى ، لاسيما قطاع الصناعات المعملية . [230] رصدت حالة مشابهة للمرض الهولندي في إطار الإقتصاد الأسترالي عرفت في حينها بإسم القطاع المزدهر (bomming.sector) عولجت هذه الحالة من طرف Gregory الذي قام بتحديد و صياغة التغيرات الهيكلية المرتقبة على مستوى القطاعات الأخرى من باقي الإقتصاد الأسترالي تبعا لاكتشاف القطاع المنجمي و إستغلاله على نطاق واسع ، وقد حاول الكاتب إنطلاقا من وضع نموذج بسيط ، تقدير أثر تطور الأسعار الداخلية على تطور الصادرات و الواردات [231].حتى و إن كان هذا النموذج لا يتناغم

---

[229]–Hèlène Djoufelkit, développement du secteur prodctif et croissance en Algerie ,Agence Francaise de Développement ,juin 2008,n°64.p10.

[230]–Ibid ,p10.

[231]– كانت الفكرة بسيطة ، وهي تتلاقى في هذه النقطة مع الآلية التي تسمح بظهور المرض الهولندي ، حيث يؤدي استغلال المواد المنجمية بشكل متزايد و تنامي تصديرها الى تحقيق فوائض خارجية (الميزان التجاري) تمارس ضغوطا باتجاه التعديل في ميزان المدفوعات ، يمكن أن يتحقق هذا التعديل عبر تحسن القيمة الخارجية (سعر الصرف) للعملة الوطنية مقارنة مع العملات النظيرة أو عبر ارتفاع الأسعار الداخلية ، في كلتا الحالتين ، ينعكس ذلك على أسعار الصناعات (أو القطاعات) الموجهة للتصدير أو تلك التي تنافس الواردات مما ينعكس سلبيا على صادرات هذه القطاعات أو على المبيعات الداخلية للقطاعات المنافسة للواردات ، و يؤدي ذلك في المحصلة الى تقلص النشاط في هذه القطاعات و الذي يجر معه باقي القطاعات في نفس الاتجاه ، وعليه يمكن استخلاص أن التوسع في قطاع منجمي أو طبيعي أساسي في الاقتصاد سوف ينجر عنه انعكاسات سلبية على باقي قطاعات الاقتصاد لاسيما قطاع الصناعات المعملية الذي يوجد في مواجهة منافسة القطاعات الأجنبية خارج و داخل البلد المعني .

بشكل مطلق مع حالة الإقتصاد الجزائري بسبب إختلاف في الظرف و إختلاف في الهيكل الإقتصادي وآلية التأثير [232] فانه يبين أن وجود

قطاع ريعي لا يؤخذ دوما على أنه مؤثر إيجابي في الإقتصاد ، يمكن تحديد ثلاث مستويات للتأثير السلبي على القطاعات الأخرى :المستوى الأول : يمارس القطاع الريعي نوعا من أثر الإستبعاد على القطاعات الأخرى نظرا لإستئثاره بالجزء الأكبر من الإهتمام المستوى الثاني : تستفيد القطاعات الأخرى من ثمرات القطاع الريعي أساسا عبر الميزانية وهو ما يعيق إعتماد هذه القطاعات على قوى ذاتية محركة تعطيها القوة اللازمة لفرض نفسها في سوق متزايدة المنافسة ، المستوى الثالث ، تتأثر القطاعات غير الريعية عبر آلية تغير الأسعار النسبية مقارنة مع القطاعات الأجنبية بشكل يؤدي إلى تقلص نشاطها لاسيما عبر تقلص الصادرات منها ، و تبين هذه الملاحظة الأخيرة أن إزدهار القطاع الريعي وهيمنتة على أداء الإقتصاد سوف يؤدي إلى إضعاف الإقتصاد الوطني و القطاع الخاص و إضعاف تنافسية القطاعات الداخلية مقابل القطاعات الأجنبية ، الأمر الذي ينعكس سلبا على صادراتها،وعندما تكون هيمنة القطاع الريعي هيكلية و مستمرة فإن هذا يدفع مع الوقت نحو سلوك القطاعات الأخرى سلوكا سلبيا يصبح هو الآخر هيكليا مع الزمن و تصبح هذه القطاعات في إنتظار ما يعطي لها و الذي يتم أساسا عبر الميزانية .و بالإجمال فالإقتصاد الريعي غير قادر على ضمان إنتاج الثروات بالحجم و الجودة المطلوبين **270** الريعي على الإقتصاد يؤدي إلى خنق الأنشطة الإنتاجية و ظهور فشل شامل على مستوى أداء الإقتصاد .و يمكن إيجاد تفسير لهذه الوضعية بشكل واسع في نظام الحوافز الإقتصادي ، بالفعل يشكل وجود نظام فعال للحوافز شرطا لزيادة الفعالية الإقتصادية عبر التحفيزات التي يعطيها لعوامل الإنتاج ، لا سيما عنصر العمل ، بشكل

([232])– لطرش الطاهر ، حدود القدرة التنافسية لإقتصاد قائم على الريع محاولة لتحليل آثار التنظيم الريعي للإقتصاد على التنافسية الخارجية للإقتصاد الخارجي ، مرجع سابق ،ص 6.

يؤدي إلى زيادة إنتاجيتها. و إنطلاقا من ذلك يشكل النظام الإقتصادي للحوافز محركا رئيسيا للإبداع و الإبتكار[233] على سبيل المثال كلما كان الإقتصاد يمتلك الآليات المناسبة لتحويل الإبتكارات إلى تطبيقات إنتاجية و حمايتها كلما أدى ذلك إلى تسارع و تيرة الإبتكارات و تحسن جودتها ، أيضا كلما كان تنظيم الشركات مناسبا و كان نظام تسييرها فعالا كلّما أدى ذلك إلى رفع الكفاءة للموارد البشرية و حتى الموارد ، و يبدو أن الإقتصاد الذي يعتمد على الريع لا يوفر مثل هذه المقومات التي تفعل نظام الحوافز و تجعل منه قاطرة لزيادة الإنتاجية و تحسين القدرة التنافسية ، إذ يمكن إعتبار أن الحافز الأساسي الموجود في مثل هذا النموذج هو الحافز إلى إقتسام الريع فضلا عن أن هذا الإقتسام يكون عادة على حساب عملية الإنتاج. [234]في المقام الثاني ، يفرز التنظيم الريعي للإقتصاد أفضلية في الإهتمام لصالح القطاع الريعي المتمثل في قطاع المحروقات على حساب القطاعات غير الريعية (خارج المحروقات) ، و هكذا تجد القطاعات خارج المحروقات نفسها في الدرجة الثانية من الإهتمام الذي لا يكون إلاّ بقدر ما يمكن أن يمنحه القطاع الريعي .

المطلب الثاني:الريع علاقة إجتماعية سائدة للتشكيلة الإقتصادية الإجتماعية الجزائرية.

أولا:تصاعد ثقافة الريع في الجزائر .

إن تنامي الإقتصاد الريعي في الجزائر ، قد إستولد ثقافة عضوية خاصة و مرتبطة به و تمثل منظومة قيمية سلبية معوقة للنمو الإقتصادي و التقدم الإجتماعي و مؤسسة للأزمات الإقتصادية الإجتماعية الخطيرة .و تتجلى تلك الثقافة الريعية أو تتسم بالظواهر التالية :

---

[233]–لطرش الطاهر ، حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الريع ، محاولة تحليل آثار التنظيم الريعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري ، مرجع سابق، ص 6.

([234])–المرجع السابق ،ص6.

- تتناقض ثقافة الريع مع ثقافة الجهد و العمل ، إذ لا ضرورة إقتصادية لبذل الجهد و المال ، إذا كان بالإمكان الحصول على الثروة من خلال الوساطات و الوكالات و الصفقات و السمسرة و إستغلال الوظيفة العامة أو من خلال الأسعار المرتفعة و الأخرى الإحتكارية .

- تؤثر ثقافة الريع على طبيعة العلاقة بين المصلحة الخاصة لجهة عدم الوضوح و الإستغلال مما يساهم في توظيف المصلحة العامة لتحقيق مصالح خاصة أي ما يعرف أو يعبر عنه بالفساد .

- يسهم الإقتصاد الريعي و ثقافته العضوية في خلق أو الإعتماد على فئات أو شرائح إجتماعية لا تمثل أكثرية المجتمع ، بينما يقتصر دور أكثر السكان على الإستفادة من بعض إستخدامات الريع المتشكل ،

- و يخلق التمايز بين أصحاب الريع و المستفيدين من المستهلكين من إنفاقه على أنشطة إقتصادية ريعية ، المزيد من التهميش و الإقصاء و التفاوت الإقتصادي و الإجتماعي و الثقافي .

- وتكون الثقافة الريعية ، وبغض النظر عن الجانب الكمّي الإقتصادي الريعي ثقافة مهيمنة إجتماعيا و إقتصاديا ، فهيمنة شكل نشاط إقتصادي **272** افة إقتصادية تبريرية هي ، حصرا الثقافة الريعية .

- يشكل الإقتصاد الريعي نفيا للإقتصاد التنموي الإنتاجي القائم على التحديث و التصنيع و المعرفة العلمية و الإبتكار ، ويسهم الاقتصاد الريعي بثقافته العضوية في إضعاف القطاع الخاص المنتج و الخلاق للثروات وضعف إقتصاد السوق و المستند إلى دور قوي و فعال للدولة.

- إن وجود الريع البترولي له تأثير على سلوك الأعوان الإقتصاديين و كذلك على الهياكل السياسية هذان الأخيران يتحدان بصفة مطلقة لإستمرارية النشاطات الريعية ومنه النشاطات التحويلية بعيدا عن خلق الثروة بالجهد و العمل.[235]

ثانيا:قوة العمل و الثروة في الجزائر .

تعتمد الجزائر بصفة مطلقة على عائدات الريع البترولي المقتطع من السوق العالمية ، فهو يمثل ثلث الناتج المحلي الإجمالي للوطن و يمده بثلثي إيرادات الميزانية و 98 %من إيرادات الخارجية [236]و بالرغم من الوزن الهام لقطاع النفط في الإقتصاد الجزائري إلاّ أنه لا يضم سوى 1% [237]من إجمالي القوة العاملة في هذا الإطار يستحوذ قطاع الخدمات على نسبة 55.2 %من إجمالي القوة العاملة سنة 2010 و الزراعة 13.7% في نفس السنة بينما كانت 24.5 % سنة 1995 و البناء و الأشغال تحتل نسبة 19.4 % (2010)[238]و في نفس السياق يوجد في الجزائر اليوم 934250 مؤسسة إقتصادية يضم منها قطاع التجارة 511700 مؤسسة ما يقارب 55 % من العدد الإجمالي و في المقام الثاني قطاع الخدمات بـــــــ 317988 أي بـــــــ 34 % و بالإجمال فإن عدد الوحدات الإقتصادية الناشطة في القطاع الخدمي هي 829688 مؤسسة أي 89 % من المجموع [239]ما يشير إلى أن الإقتصاد الجزائري بات إقتصادا خدميا ضعيف الإنتاج و التنوع يغلب عليه نشاطات هشة التكوين و يلاحظ أن لهذا القطاع _ الخدمات و بالأخص على التوسع و الإستيعاب المستمر لقوة العمل التي تفرزها سوق العمل المنظمة ، منها قوة عمل يعمل جلها خارج نطاق تخصصاته

---

[235] –Héléne Djoufelkit .op.cit, p11 .

([236])– محمد حابيلي ، الإقتصاد الجزائري ، تبعية متزايدة لقطاع المحروقات ،الإصلاح الاقتصادي ، العدد 20، ص 41.

[237] – Héléne Djoufelkit .op.cit, p7.

[238]–رحيم حسن،سياسات التشغيل في الجزائر:تحليل و تقييم ،بحوث إقتصادية عربية،العددان 62،61،شتاء ربيع2013،ص136.

[239] –collections statistiques de l'ons,n°172,juillet 2012,p11.

المهنية ، ما يعني تدهورا مستمرا في إنتاجية قطاع السلع و الخدمات الذي يولد بدلا من ذلك ضغوطا تضخمية مضاعفة

من وجهة نظر سوسيولوجية ، لا يعتبر العمل فقط مجرد نشاط عضلي أو فكري يقوم به الفرد لإنتاج سلعة أو منتوج ما مقابل أجر يتحصل عليه ، بل هو يتعدى ذلك إلى كونه قيمة إجتماعية و مجالا لإنبثاق و نمو علاقات إجتماعية ذاهبة في التوسع نحو باقي فضاءات الحياة و المجتمع تلتقى ضمن فضاء العمل و تتبلور ضمن مختلف عناصر النظام الإجتماعي ، الإقتصادية و السياسية و الثقافية لذا **فمن غير المعقول البحث في تعثر النشاط الخاص في المجتمع الجزائري من دون الأخذ بحقيقتي : الطابع الريعي للإقتصاد و النزعة التسلطية للنظام السياسي الحاكم :" إنه و على حسب نمط خلق الثروة (النظام الاقتصادي)و توزيعها (النظام السياسي) تتأسس المجتمعات "؛**

منذ الإستقلال و الجزائر تعيش التأثير المتعاظم لمنظومة إقتصاد و سياسة ريعية تمكنت من إنتاج قيم و معايير و سلوكيات تتماشى معها ، فالثروة في الجزائر تقع خارج فضاء العمل ، ما ساهم في إنتشار و تقوية الإعتقاد بعدم جدوى العمل إقتصاديا و إجتماعيا و جعل منه مجرد فضاء للتفاوض الإجتماعي حول توزيع الريع و حيازة حصص منه و ليس فضاءا للإنتاج و خلق الثروة.

ثالثا:إنتاج و إعادة إنتاج قوة العمل الغير منتجة في الجزائر .

يقع العمل في المجتمع الجزائري من حيث **274** و ممارسة إقتصادية تحت أسر المتطلب السياسي ، الأمر الذي جعل أشكاله و مضامينه مرتبطة بطبيعة الممارسات الإقتصادية و السياسية للنظام الحاكم و رهاناته الأساسية .لقد شكل فضاء العمل ولا زال أحد أدوات الفعل السياسي ،

فمناصب العمل خاصة لدى القطاع العام ، تدخل في سياق إمتيازات تمنح الغرض منها توسيع القاعدة الزبونية للنظام وشراء السلم الإجتماعي بعيدا عن أي غاية إنتاجية خلاقة للثروة ، إن أبلغ مثال على ذلك هو مكانة الريادة التي يحتلها قطاع الوظيف العمومي بوصفة أكبر مشغل لليد العاملة 2.8 مليون موظف ،إضافة إلى الإنفصال الموجود بين قيمة الأجر الذي يتقاضاه العامل من جهة و مردوديته و قدرة إنتاجه من جهة أخرى فهو ينظر إلى الأجر على أنه حقه و نصبيه من الريع لا مقابلا للجهد الذي يقوم به لإنتاج سلعة ما وبهذا تتأكد غلبة المنطق السياسي على المنطق الإقتصادي في العمل .

يحتاج المجتمع إلى إعادة إنتاج نفسه ماديا لكي يضمن إستمراره ، إن هذه العملية تتحقق في الجزائر بفضل إعادة توزيع مداخيل الريع البترولي و ليس بما يخلقه العمل الإنتاجي من قيمة مضافة ، إننّا بصدد الحديث عن نظام إجتماعي يحتل فيه الريع مكانة مركزية في جميع الحقول خاصة السياسي و الإقتصادي منها فلطالما إستعملت السلطة في الجزائر الريع كمورد أساسي لإدامة سيطرتها على المجتمع ،بأن تم إختزال مهمة الدولة ووظيفتها في إعادة توزيع موارد الريع على شكل إمتيازات للتأسيس لقاعدة إجتماعية ممتدة من الزبائن وهي الأرضية التي أسست لشرعية السلطة الحاكمة لدى الشعب .هذا التفسير يتيح لنا فهم مضامين و مآلات سياسة التشغيل في الجزائر فهي لا ترتبط بواقع الإقتصاد و متطلبات سوق العمل بقدر ماهي أداة في خدمة أجندة النظام السياسي و رهاناته.

إن الفرد في المجتمعات القائمة على العمل يعرف بدرجة و مضمون مساهمته في خلق الثروة و إعادة الإنتاج المادي للمجتمع ، إذ للعمل مكانة مركز [illegible]قيم و شبكة العلاقات الإجتماعية

يقابل فيها العمل ببقية النشاطات الإجتماعية المشكله للحياة اليوميه للجماعات و الأفراد ، فهناك وقت مخصص حصرا للعمل و ما تبقى فلباقي النشاطات :الأسرية و الرياضية و التعلمية و الدينية و السياسية و الثقافية ...، ضمن هذا السياق يؤدي العمل دور القاطرة بالنسبة لباقي مجالات الحياة

الإجتماعية ، مدفوعا بحزمة من القيم أنتجتها اللبرالية الإقتصادية و الفكرية : الفعالية و العقلانية و الربح و الإنتاجية ،

إن خطاب العمل في المجتمعات الغربية تسلل إلى كافة مسامات الحياة الإجتماعية ليتجسد في مفردات تنتصر للعمل و الجهد ، البذل ، التفاني و النجاح و في إيديولوجية التفوق و الإبداع في حين أن في المجتمع الجزائري يهيمن نوع آخر من الخطاب حول النشاط الخاص تتخلله مفردات إنتهاز الفرص و الحيلة و غيرها و التي تتماشى و مركزية الريع كعلاقة إجتماعية سائدة و مهيكلة للتشكيلية الإجتماعية الجزائرية عموديا و أفقيا ، لقد تمكن النظام الريعي من إفساد شبكة الواجبات و الإلتزامات (التضامن الإجتماعي) بين أفراد المجتمع بأن أدخل عليها منظومة قيمية محكومة بغاية النهب و إنتهاز الفرص .....فما كان لقيم الإلتزام و الجدية و الإتقان إلاّ أن تغادر فضاء العمل و الإنتاج .[240]

إن التاريخ يبين أن فضاء العمل ، النشاط الخاص و خلق الثروة كان دائما مجالا خصبا لإنبثاق قوى إجتماعية جديدة تصبوا إلى إعادة صياغة علاقات السلطة و السيطرة في المجتمع ، لكن في الجزائر ، نعيش ومنذ ما يقارب من نصف قرن حالة من التخذير و الفعالية المسلوبة التي مست هذا الفضاء ، إن على المستوى الإقتصادي فهو غير منتج للثروة إلاّ بالقدر الهين : أو على المستوى الإجتماعي : إذ لا يتيح إنبثاق قوى و حركات إجتماعية حاملة لمشروع سياسي و إجتماعي واضح المعالم .إن الدور الكبير لفضاء العمل و الإنتاج في تغير المجتمعات و تطورها يبرز أكثر في سياق الحداثة الاوروبية ففي القرن 19 شكل فضاء العمل في أوروبا المكان الأبرز للمواجهة الإجتماعية التي حددت مصير

المجتمع الأوروبي ، إنها المواجهة بين العمل البروليتاريا و البرجوازية ، لقد كان للعمل الصناعي في أوروبا في القرنين 19 و 20 أن هيكل علاقات السلطة و السيطرة في المجتمع بأن أعاد صياغتها كليا ، أما في الجزائر ولأن فضاء العمل و القطاع الخاص يقع تحت وطأة منطق

([240])– زين الدين خرشي ، "أول ماي في الجزائر : إحتفال بالعمل أم بالممارسات الريعية "، جريدة الخبر اليومية ، 2 ماي 2014 ،ص 15.

الريع فإنه لا ينتج إلاّ حركات و ديناميات إجتماعية واقعة داخل أطره و ممارساته و غير قادرة على تجاوز الحالة الريعية ، فإحتجاجاتها مدفوعة أساسا بمطالب التوزيع الأمثل لمداخيل الريع ، وهي مشكلة من فئات تعتبر نفسها مهمشة من الريع و بالريع ، إنه حراك إجتماعي بأفق سياسي ضيق و بأدوات فعل و خطاب واقعين داخل حدود النظام الريعي و ليس خارجه .

في ذات السياق ،فان إعتماد الدولة على الريع يجعلها لا تعطي قيمة لا للعمل الإنتاجي ولا للعمل الفكري وهي بذلك ليست بحاجة إليهما لأنهما لا يتماشان مع منطق الريع ، وعليه فان الريع كمنطق مهيمن على المجتمع ، يقضى على مساهمته للعمل الإنتاجي ولا يشجع أي نشاط فكري [241] يعطي معنى للواقع المعاش ، لأن الأخذ بعين الإعتبار النشاطات الإنتاجية و الفكرية يخلق عوامل جديدة وفعالة تنافس في نظر السلطة المهيمنين على الدولة و موزعي الريع .ونتيجة لذلك فالسلطة السياسية الجزائرية (التسلطية) تأبى تأسيس مراكز سلطة مستقلة عنها لذا فهي تعيق تأسس قطاع خاص قوي و منتج لأنه سيكون البداية لتأسس –طبقة إجتماعية – طبقة وسطى عريضة مستقلة عنها ولا تحتاج إلى الريع لأنها قادرة على خلق الثروة بالعمل المنتج .وبهذا تصبح الدولة الريعية الجزائرية ليست بحاجة إلى عمال منتجين بل إلى زبائن فالقطاع الخاص المنتج يفتح آفاق التغيير الإجتماعي و السياسي .ومع هيمنة النظام الريعي تصبح الدولة في غنى عن المجتمع لأنها ضمنت إستقلالها عنه بالمورد الريعي ، هي لا تحتاج إلى ما ينتجه المجتمع من ثروة من خلال تعبئة القوى العاملة حول الجهاز الإنتاجي ، إن الريع يسمح للسلطة الحاكمة بالإستقلال عن المجتمع و ذلك بممارسة علاقة سيطرة على أفراده ومنع تشكل فضاءات مستقلة يكون بـ **277** دي (نواة لتشكل المجتمع المدني) يستطيع إعادة إنتاج نفسه بالعمل و حاملا لمشروع دولة حديثة ، إن الريع البترولي عوض العمل

[241] –Louis Martines,les illussions de la richesse pétrolière , les études du CERI , n °:168 . septembre 2010, p 5 .

الإنتاجي و خاصة القطاع الخاص في عملية تجدد النظام هذا الأخير يتجدد بفصل ذر الرماد في أعين كل الطبقات الاجتماعية .

إن غياب القطاع الخاص المنتج للثروة و الخلاق للقيمة المضافة يعني إستحالة إنبثاق الفرد الحر المستقل ، الفرد المواطن لذا وجب إستبدال الريع بوصفه العلاقة الأكثر هيمنة و هيكلة للتشكيلة الإجتماعية الإقتصادية في الجزائر بنوع آخر من العلاقة هي العمل فمنطق الريع لا ينتج إلاّ الجمود في حين أن منطق العمل محرك للحركة و التغيير. فخضوع العمل في المجتمع الجزائري لمطلب و لغاية الولوج إلى الريع ولإستراتيجيات الأفراد و الجماعات الهادفة إلى التقرب من مصادره و التموقع هناك ، إضافة إلى الإيديولوجية الشعبوية التي تتعامل بها الدولة مع العمل و سياسة التشغيل ، يحعل من غير الممكن تحول الفضاء الإجتماعي للعمل إلى حقل للفعل و القرار المستقلين ، و يمنع تشكل نواة لحركية إجتماعية دافعة للتغيير ، بعبارة أخرى ، لقد أفضت الممارسات الإقتصادية الريعية للنظام الحاكم إلى تحييد المكون السياسي للعمل فصار شأنه شأن العديد من مراكز السلطة المحتملة واقعا تحت منطق النظام الريعي و متطلباته. [242]

إن إتسام بيئة و علاقات العمل في المجتمع الجزائري بدرجة عالية من العدوانية و الصراعات راجع إلى طبيعة و نوعية المكاسب المتنافس عليها ضمن هذا السياق المجتمعي ، فالرهان ليس الإنتاج و خلق الثروة بل توزيع الريع .لذا تبرز و تتنامى إستراتيجيات فعل فردية وجماعية مدافعة و حامية للمكاسب و متسابقة على المواقع التي تتيح حصة أكبر من الريع ، عبر بناء التحالف و إنشاء الزمر و العصب ، الأمر الذي يضطر العمال إلى التواجد في حالة إستعداد و يقضة نفسية و ذهنية دائمتين ، ما يولد إرهاقا وضغطا عصبيين و إحساسا مستمرا باللأمن كما يستنزف ويشل قدراتهم الإنتاجية و الإبداعية ، هي إستراتيجيات الغاية منها ب أكثر فأكثر من منبع الريع

(242)– زين الدين خرشي ،" أول ماي في الجزائر ، إحتفال بالعمل ، أم بالممارسات الريعية "،جريدة الخبر ، مرجع سابق .

الأساسي وهو الأجهزة الإدارية للدولة بإتباع قاعدة بذل أدنى حد من الجهد لضمان أكبر قدر من الأرباح .

إن غياب القطاع الخاص المنتج للثروة و الخلاق للقيمة المضافة يعني إستحالة إنبثاق الفرد الحر المستقل ، الفرد المواطن ، لذا وجب إستبدال الريع بوصفه العلاقة الأكثر هيمنة و هيكلة للتشكيلة الإجتماعية الإقتصادية في الجزائر بنوع آخر من العلاقة هي العمل فمنطق الريع لا ينتج إلاّ الجمود في حين أن منطق العمل محرك للحركة و التغيير .

إن علاقة الفرد بالعمل في المجتمع الجزائري هي علاقة الإستثمار بالحد الأدنى فهو يتفادى قدر الإمكان إستدعاء أناه و موارده النفسية الفكرية و الجسدية ، كما أن إستحضاره للدوافع العميقة و لروح المسؤولية لا يرقى إلى المستوى المأمول و تفسير ذلك أن العمل ليس مكانا للإنتاج و الإبداع و خلق الثروة بل مجالا يتيح ضمان حصة من الريع ، إنه مكان للأخذ و النهب لا للعطاء و البذل ، خاصة و إن هذا الواقع يتقاطع مع نظرة النظام الحاكم لمنصب العمل على أن له وظيفة سياسية هي شراء السلم الإجتماعي و ليس بأي حال من الأحوال وظيفة إقتصادية أي الإنتاج و خلق الثروة .

المطلب الثالث :النظام الريعي و منطق كبح القطاع الخاص .

إن وجود الريع البترولي في الجزائر أدى إلى تفشي السلوكيات الريعية على نطاق واسع و تحول مع الزمن من رافذ يغذي تطور السلوكيات الريعية و تآكل قيم الجهد و العمل .كما أدى إلى تنامي روابط مصلحية متعاضمة بين البيروقراطية الإدارية و البيروقراطية الإقتصادية و بقية قطاعات المجتمع ، و بهذا أصبحت الإستفادة من الريع هدفا أساسيا يسعى إليه كل أفراد المجتمع وفق آليات وقواعد تحددها البيروقراطية الإدارية .

إن الإقتصاد الريعي في الجزائر أدى إلى خنق النشاطات الإنتاجية وظهور فشل شامل على مستوى أداء الإقتصاد هذا الأخير وكما إستولد ثقافة خاصة به هي الثقافة الريعية فإنه إستولد قبل ذلك قوى و شرائح إجتماعية إحتضنته ولا تزال ترعاه و تحميه ، و تلك القوى أبعد ما تكون عن ذهنية العمل و الإنتاج ،الإبداع و الإبتكار. [243] .

إن الفلسفة الإقتصادية السائدة إظافة إلى سلوكيات الإنفاق في الموازنة العامة للبلد (الجدول الموالي)يمثل بحق نموذجا للدولة الريعية .إن التوصيف السياسي لدالة الرفاهية الإجتماعية في إطار إقتصاد السوق للإقتصاد الريعي قد ولد كلفة باهضة الثمن ، هي تكاليف عوامل الإنتاج ، لقد أدى الدعم و التشغيل غير المنتج لقوى الشعب العامل إلى تكفيك الإرتباط بين تكاليف عوامل الإنتاج و إنتاجيتها الحقيقية .إن إشكالية الدعم في الموازنة على نطاق واسع أدت إلى تعاضم التكاليف الحقيقية للمشاريع التي يقوم بها القطاع الخاص و على نحو يفوق القيمة الإستيرادية لمثيلاتها مما جعل النشاط في معظمة يفتقد للجدوى الإقتصادية من إنتاجه ، و على هذا الأساس تدل القراءة الأولية عن البطالة في الجزائر أنها إنخفضت من 29.8% سنة 2000 إلى 9.8 % سنة 2011 ، إلاّ أن قبول عدد من العاطلين عن العمل في إطار التشغيل التعاقدي لا يعني في معظم الأحيان سوى التحول من بطالة ظاهرة إلى بطالة مقنعة ، فالحكومة ما فتئت تسعى إلى إختلاق مناصب شغل و لو خارج الإحتياجات الحقيقية للسوق وتدفع أجور تلك المناصب من الخزينة العمومية وقد ساعد على ذلك الوفرة النفطية على إمتداد نفس الفترة ، في وقت مازال فيه القطاع الحقيقي يعاني من تدني في معدلات إنتاجه و تعطل في مستويات إنتاجه ، الذي تشير إليه حالة القصور الواضح في نشاطات العرض الكلي لقطاعات حيوية سلعية في الإقتصاد لاسيما قطاع الصناعات التحويلية ، هذا الأخير ساهم بنسبة 3.6

243 –Louis Martines,les illussions de la richesse pétrolière,op.cit, p5.

% فقط من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2011 و بلغت مساهمة الإنتاج الزراعي 8.2 % فيما بلغت مساهمة الصناعات الإستخراجية 36.7 % .

الجدول رقم 84: يبين الإنفاق العام و تطوره في الفترة 2007-2011.

الإنفاق العام(مليون دولار أمريكي)				
2007	2008	2009	2010	2011
46.849	66.823	60.360	61.130	82.056
نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بالمئة				
2007	2008	2009	2010	2011
34.5	39.1	43.7	37.7	41.6

المصدر : هدى حمودة إبراهيم ، الملف الإحصائي للجمهورية الجزائرية ، بحوث إقتصادية عربية ،العددان 63،64 صيف و خريف 2013،ص 210 .

الجدول رقم 85: القيمة المضافة للصناعة الإستخراجية و الصناعة التحويلية.

أولا:القيمة المضافة للصناعات التحويلية : بالأسعار الجارية (مليون دولار)

1995	2000	2005	2007	2008	2009	2010	2011
3.576	2.813	3.658	4.658	5.397	5.492	5.544	7.126

المصدر : هدى حمودة إبراهيم ، الملف الاحصائي للجزائر ، مرجع سابق ، ص 204 .

ثانيا:القيمة المضافة للصناعة الإستخراجية بالأسعار الجارية ، مليون دولار.

2007	2008	2009	2010	2011
60.434	79.002	44.324	57.256	72.500

المصدر: هدى حمودة إبراهيم ،مرجع سابق.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تقدم يمكن حصر الإستنتاجات التالية:

- يشكل الإقتصاد الريعي نفيا للإقتصاد التنموي الإنتاجي القائم على التحديث و التصنيع و المعرفة العلمية و الإبتكار ، ويسهم الإقتصاد الريعي بثقافته العضوية في إضعاف القطاع الخاص المنتج و الخلاق للثروات وضعف إقتصاد السوق و المستند إلى دور قوي و فعال للدولة.
- لقد أدى الإقتصاد الريعي في الجزائر إلى خنق النشاطات الإنتاجية وظهور فشل شامل على مستوى أداء الإقتصاد هذا الأخير وكما إستولد ثقافة خاصة به هي الثقافة الريعية فإنه إستولد قبل ذلك قوى و شرائح إجتماعية إحتضنته ولا تزال ترعاه و تحميه ، و تلك القوى أبعد ما تكون عن ذهنية العمل و الإنتاج ،الإبداع و الإبتكار،
- فقد كان لوجود الريع البترولي في الجزائر تأثير على سلوك الأعوان الإقتصاديين و كذلك على الهياكل السياسية هذان الأخيران يتحدان بصفة مطلقة لإستمرارية النشاطات الريعية ومنه النشاطات التحويلية بعيدا عن خلق الثروة بالجهد و العمل، فمع هيمنة النظام الريعي أصبحت الدولة في غنى عن المجتمع لأنها ضمنت إستقلالها عنه بالمورد الريعي ، هي لا تحتاج إلى ما ينتجه المجتمع من ثروة من خلال تعبئة القوى العاملة حول الجهاز الإنتاجي . إن الريع سمح للسلطة الحاكمة بالإستقلال عن المجتمع و ذلك بممارسة علاقة سيطرة على أفراده ومنع تشكل فضاءات مستقلة يكون بإمكانها ولادة مجتمع إقتصادي (نواة لتشكل المجتمع المدني) يستطيع إعادة إنتاج نفسه بالعمل و حاملا لمشروع دولة حديثة ، إن الريع البترولي عوض العمل الإنتاجي و خاصة القطاع الخاص في عملية تجدد النظام هذا الأخير يتجدد بفصل ذر الرماد في أعين كل الطبقات الإجتماعية. .

الفصل الثالث:

تفعيل القطاع الخاص في الجزائر:"الإنتقال من نظام توزيع الريع إلى نظام الإنتاج الرأسمالي".

مقدمة:

أن يكون القطاع الخاص منتجا و فعالا في الجزائر فهذا يستلزم قطيعة مع نظام الريع ال سائد ،و إذن تجاوز عملية توزيع الريع كعملية سائدة على التشكيلة الإقتصادية و الإجتماعية الجزائرية في مجملها ،هذا التجاوز يعطي مجالا للقطاع الخاص المنتج و الذي يولد القيمة المظافة.

يتحدث هذا الفصل من البحث عن إمكانية قيام قوى إجتماعية مختلقة بقيادة عملية التحديث البرجوازي في الجزائر في ظل الظروف التاريخية الحالية .لكن وبصرف النظر عن هوية القوى الإجتماعية – السياسية التي تحقق ذلك التحديث " النهوض الإجتماعي البرجوازي"فإنها – أي القوى –تواجه حتما أزمة في البنى أو التشكيلة الإجتماعية .إن هذه الأزمة تختلف إختلافا أساسيا عن تلك التي تقع في المجتمعات الناضجة تكوينيا و التي تتمتع بنظام للإنتاج متناغم إلى درجةكافية و موحد عضويا و التي تكون فيها الأزمة ما هي إلاّ تجليات للقوانين و التناقضات الكامنة في قلب نمط الإنتاج المعني مثل أزمات فائض الإنتاج في ظل الإنتاج الرأسمالي الخاص العفوي و الفوضوي [244].

أما أزمة البنية الإجتماعية (التشكيلة الإجتماعية)التي سنتحدث عنها هنا في الجزائر فتنشأ بصورة خاصة لأن المهمات الديمقراطية البرجوازية بقيت دونما حل ،إن السبب المباشر لهذه الأزمة يكمن في أن القطاع الخاص في الجزائر لا يحتضن بشكل متساو مختلف مناحي القاعدة الإجتماعية – الإقتصادية و البنية الفوقية الإيديولوجية و السياسية للجزائر في فترة الإنتقال و أن الأجزاء المكونة

[244]– نوداري أ،سيمونيا،الرأسمالية في الشرق،ترجمة "فاضل جكتر " ،مركز الأبحاث و الدراسات الإشتراكية في العالم العربي، الطبعة الأولى،1987،ص157.

للبنية الإجتماعية (الإقتصادية ،الإجتماعية،السياسية،الإيديولوجية أو القومية)و التي يتشكل المجتمع من تركيبتها في الحقيقة متناقضة و متنافرة كثيرا فيما بينها و هكذا فإن أزمة التشكيلة الإجتماعية تعني إختلافا في إنسجاهما المؤقت النسبي داخل التركيبة .وفي أثناء هذه الأزمة تعيش هذه البنية أو التشكيلة كلها توترا مصيريا يتهدد مصير تماسك هذه التركيبة أي تماسك المجتمع ووحدته ككل في حقيقة الأمر . أما مدى وعمق و إتساع و إستمرارية أزمة التشكيلة الإجتماعية فيكون وفقا لطبيعة النظام السائد في الجزائر أي الصفة الكمية و النوعية لمكوناته البنيوية ،وتبعا لماهية البنية المعنية التي تلعب الدور القيادي في لحظة تاريخية محددة و أخيرا وفقا لمدى نضج العلاقات الرأسمالية في الجزائر.

المبحث الأول: أزمة التشكيلة الإقتصادية و الإجتماعية الجزائرية.

المطلب الأول :نقاط رئيسية حول الأزمة.

إن التشكيلة الإجتماعية الجزائرية (المجتمع) في أزمة ، ولا يمكن إحتواء هذه الأزمة ، إلاّ إذا أستوعب جوهرها ، لهذا فإن إدراك الأزمة يتطلب منهجية منظمة لإزالة الأنقاض والوصول إلى الجوهر وإستخراجه من الشوائب الفكرية التي يسبح فيها .

إن الأزمة الجزائرية هي أزمة توزيع الريع ،فالنظام الريعي هيمن منذ عشريات من الزمن على المجتمع الجزائري ، وهو الآن في أزمة (النظام القديم السائد أي نظام الريع) لأنه بلغ أقصاه ، في حين أن طريقة الإنتاج الرأسمالي (الطريقة الجديدة) ، لم تتمكن بعد من إنشاء القواعد أو الشروط الداخلية من أجل إستقلاليتها الإنتاجية .الأزمة الجزائرية تنبثق في الواقع من إشكالية المرور من نظام توزيع الريع إلى نظام الإنتاج الرأسمالي ، وهذا المرور لا يتحقق إلاّ من خلال مكافحة الطبقات المتسببة في هذه الأهداف المتناقضة . إن جوهر الأزمة الجزائرية يتبلور إذن في الصراع القائم بين الطبقة المستفيدة من الريع من جهة ، والطبقة المهمشة من جهة أخرى ، وعدم تحرك السلطات السياسية يكشف الحياد المتبادل لكلا الطبقتين وتجسيدهما لهذا التناقض ، تهدف هذه السطور إلى تبديد الضّلال عن الخطاب السياسي الحالي وكشف محاولته لإنشاء إقتصاد سياسي يتماشي مع تحول التشكيلة الإجتماعية الجزائرية وهو ما يبين جوهر الأزمة الذي يختفي دائما وراء ستار إيديولوجي .هذا الستار يكمن في العمل على توضيح الجوانب الكمية كالبحث عمّا يسمّى بتوازن الإقتصاد الكلي أو البحث عن الإستثمار الأجنبي من أجل إخماد الأزمة ، غير أن

هذه المبادرة " الكمية " تحجب الجوانب " النوعية " للأزمة ما يؤدي إلى تكرار الفشل . وحسب هذه المحاولات ، فإن حل التناقض الحاصل في هذا الوقت لا يتوقف على تصرف جيد في الحسابات (الكلام على التوازنات) ولا على دفعة خارجية (بالرجوع إلى رأس المال الأجنبي) ولا على تجاهل التنافس بين الطبقات الداخلية (التشكيلة الإجتماعية) هذه الفرضيات الآلية ، التي تلتزم بها غالبية الطبقة السياسية الجزائرية هي أوهام من شأنها أن تبطل أي قفزة نوعية . الواقع أن حل الأزمة يتوقف أساسا على تجاوز عملية توزيع الريع كعملية سائدة على التشكيلة الإجتماعية الجزائرية في مجملها وهذا التجاوز يعطي مجالا للعمل الإنتاجي أي القطاع الخاص المنتج الذي يولد القيمة المضافة . وأخيرا ، فإن تجاوز الأزمة لا يأتي إلاّ بكفاح كلا الطبقتين وإدراك جوهر التناقض (وبالتحديد جوانبة النوعية) وبذلك يكون التنظيم تلقائيا .

إن الأزمة في الجزائر تكشف الكفاح بين عالم قديم لا يريد أن يموت ، وعالم جديد لا يستطيع أن يولد ، وهي أزمة نظام يسود فيه توزيع الريع على المجتمع ، والطبقات المستفيدة والمهيمنة تعمل على تنمية إستراتيجيات معقدة من أجل دوام سلطتهم وإبقاء المجتمع في حالة سبات : صحيح أن نظام الريع يحتضر ، لكن عملية الإنتاج الرأسمالي لم تصل بعد إلى الشروط الداخلية لإستقلاليتها الإنتاجية . هذه الأزمة تكشف ضرورة تجاوز سياسة الدوران حول نقطة واحدة للدخول في النشاط الثوري ، وهي تتطلب تجاوز سياسة الجمود المسيطرة ، غير أن هذا التجاوز يتعارض مع سياسة الأغراض المعروفة للطبقات المستفيدة من الريع والتي لا تفعل شيئا سوى عرقلة سيرورة تاريخ الجزائر وإجارعه حيث كان من أجل ضمان مكانتها دون منازع . ولهذا ، نجد أن الخطاب السياسي في الجزائر ، نادرا ما يتناول المشاكل اليومية الملموسة ، بل بالعكس ، هذه الأخيرة تغطى بإستمرار ، ويجد الفرد نفسه منذهلا من غموض الخطاب الذي يستعمل لتخذير عقول

الجماهير (التي تأمل في التغيير) إنه إذن خطاب الطبقة المستفيدة التي تنتمي إلى السلطة كما تنتمي أيضا إلى المعارضة ، وبهذا تكون السلطة والمعارضة في نفس الإتجاه.[245]

والحل المقترح من طرف السلطة السياسية الحالية هو تفعيل النشاط الإقتصادي ، وذلك بخوصصة القطاع العام ، غير أنه لا توجد دلائل تصب في هذا الإقتراح ورغم الخطابات الرسمية فإن الخوصصة ليس الحل المناسب ، والكلام عن براهين كاذبة لتطبيق الخوصصة لا يأتي إلاّ من قصر البصيرة أو من سياسة النهب التي لا تكشف عن إسمها [246] . إن الخوصصة في الجزائر هي أساسا مبادرة فكرية ، لأنه لاشيء يبرهن على أن القطاع الخاص ، في مجتمع يعيش من الريع القومي ، سيكون أكثر إيجابية من القطاع العام ، والواقع أن كل قطاع منتج عام أو خاص لا يعطي نتائج جيدة إلاّ بوجود رأس مال منتج ، غير أن القطاع الخاص في الجزائر لم ينجح إلاّ لأنه يتمم القطاع العام (الصناعة التحويلية ، الإستيراد والتصدير) أين يلتقي مباشرة بالمستهلك ولأنه يقتطع جزءا من الريع ويتهرب من المراقبة (الضرائب وغيرها) بسبب التسيب الإداري العمومي . وغياب النقد البناء للقطاع العام يبين أن السلطة لا تريد (أو لا تستطيع) نفض الغبار عن الأفكار التي تلف الأزمة التي يمر بها المجتمع الجزائري . فهم يفضلون التركيز على المظاهر لتجنب الخوض في الحديث عن الريع وعلاقته بالمجتمع . هذه العلاقة هي العقدة الغوردية (المعضلة) التي يجب حلها إذا كان تجاوز الأزمة هو الهدف المرجو ، لكن الطبقات المسيطرة في الدولة لا تستطيع المشاركة في عملية القضاء على نفسها ،بل على العكس من ذلك ، هي تمارس سياسة التلهية لتغطية وضعيتها كطبقة ناهبة للريع .

---

[245] – Bendib Rachid , létat rentier en crise « éléments pour économie politique de la transition en Algérie »,opu,2006 ,
P2.

[246] – Ibid ,p 2 .

وبعد عشريات من إستقلال الجزائر ، يواصل الخطاب الوطني للعائلة الثورية تفعيل الجدل والمماحكة (كلام شكلي) ، ويبقي حسبهم العدو الخارجي هو الذي يحاول دائما زعزعة الوضعية التي توجد فيها البلاد ، هذه الوضعية التي تخبرنا عن تاريخ نشأة المجتمع الذي يعول منذ زمن على الريع القومي ، فهو بهذا أصبح زبونا لرب عمل دائم [247]. وفي هذا الإطار نجد أن الطبقات المستفيدة من الريع تحافظ على سلطتها ، وتخفي دورها في التقهقر الذي يتوجه إليه المجتمع الجزائري ، وبهذا يبقي التناقض الداخلي مستورا والطبقات المستفيدة من الريع تحوز على ثروات ، بينما لا يتلقى المواطن البسيط إلاّ البقايا .

لكن هذا النظام الذي يعتمد على توزيع الريع سيتزعزع حتما بالنطر إلى طريقة توزيعه ، وكان على الطبقات المستفيدة ، أن تجد طريقا آخر وهو إقتصاد السوق ، غير أن هذا الأخير في ظل الإنفتاح على السوق العالمية لا يمكن أن يتلخص إلاّ في عملية البيع والشراء أي الإستيراد والتصدير ، وهو ما يمثل النشاط الإقتصادي والمالي الوحيد الذي يمكنه الإستمرار ، لأن نظام الإنتاج سواء العام أو الخاص غير قادر على منافسة المنتوج الأجنبي (تكنولوجيا وتسيير قديم غير صالح للعصر) . بالإضافة إلى ذلك ، فإن سياق الجمود الذي برز فيه ما يسمى بإقتصاد السوق ، يتطلب أفكارا قادرة على توقيف الضغط على الطبقات المهمشة وذلك بتخلي السلطة عن لعب دور المحسن ، إن التسيير الإيد يولوجي لعملية المرور إلى إقتصاد السوق تطلب الرجوع إلى الخطاب الديني ، لأن هذا الأخير وحده سيكون مسموعا من طرف مجتمع ضال وتائه لكنه متمسك بقوة بالفكر الديني ، والإسلام كفكر معوض للخطاب السياسي بإستطاعته خنق أي محاولة تمرد وإعطاء قيمة مقدسة لكلا القطاعين العام والخاص .

---

[247]– إن الدولة الجزائرية قامت بإستغلال مزدوج للمجتمع من حيث لكونها أكبر مستخدم ورب عمل ، تحدد الأجور والأسعار وتقرر الاحتكارات العمومية من جهة، وكونها وسيط بين السكان والشركات المتعددة الجنسية والسوق الرأسمالية العالمية من جهة أخرى.

وبذلك يتحول الحديث السائد من الخطاب السياسي (المضاد للنزعة التسلطية الإمبريالية لسنوات السبعينات) إلى الخطاب الإقتصادي (الخطاب الإستهلاكي لسنوات الثمانينات) ، ليتحول تدريجيا إلى خطاب الدفاع عن الإسلام ضد الغرب ، وعن الثوابت الوطنية للمقومات الخاصة ، وعلية تؤخذ الأوامر وكأنها أوامر إلهية ، وتقبل المعاناة اليومية المترتبة عن إقتصاد السوق وكأنها قضاء وقدر ولا تقبل المناقشة فيه وهذا الوهم الديني يسمح بذلك للطبقات الناهبة للريع بمواصلة جمع الثروة بإسم إقتصاد السوق وللطبقات المهمشة بقبول معاناتهم بسهولة أكثر ، وأيضا لنظام الريع بالتجدد دون عقبات أو إخلال .[248]والخطاب الوطني ذا الصبغة الشعبية ، يعوض إذن بالخطاب الديني الذي يسمح بإخفاء التناقضات الحاصلة بين الطبقات الإجتماعية (أليس كل الجزائريين أخوة في الدين) ويخرج الطبقة الناهبة للريع من النظام ، وعوض أن تكون الجزائر متألفة من طبقات إجتماعية متنافرة المصالح ، فإنها ستصبح مكونة من شعب مسلم جزء منه خطير المعاشرة ورديء العادات ، وهذا الجزء هو مصدر كل الآلام والهموم التي تضرب الجزائر .

إن الخطاب الوطني والديني يشتركان في نقطة هامة ، التناقض الأساسي في الوقت الراهن يدور دائما حول التشكيلة الإجتماعية الجزائرية التي تصور على أنها كتلة غير متناقضة ، ويبقي العدو دائما خارجي ويهدف أساسا إلى مهاجمة الكيان الجزائري أو محاولة تشويه الإسلام الحقيقي والعريق ، والمفكرون بذلك يخفون سيرورة التاريخ الداخلي وينكرون التناقض والجانب النوعي الذي يعتبر محرك التاريخ .

وفي سياق الجامعة الجزائرية كمنظومة فكرية (إيديولوجية) لهذا البلد المعتمد على الريع القومي ، ساهمت وتساهم الآن بطريقتها الخاصة في إعادة إنتاج فكرة الريع ،لأن العلم في الجامعة لا ينبثق من فهم الواقع الذي يجب تغييره وإنما يختصر في مجموعة معلومات متراكمة وغير منسقة ، في

[248] – Bendib Rachid , op cit ,p4 , 5.

زمن الإشتراكية المميزة (النوعية) ، جندت الجامعة من أجل بيع تواريخ أعمال التنشئة الوطنية للثورات الثلاث[249] (الصناعية ، الزراعية والثقافية) والكفاح ضد الإمبريالية (النزعة التسلطية) وفي هذه المرحلة الخاصة للإشتراكية ، نسيت الجامعة دورها الأساسي وهو تكوين نخبة قادرة على تجاوز الواقع المزيف من أجل إدراك جوهر الظواهر المدروسة وأيضا المشاركة في عملية التحول (التغيير) .

وهكذا ، فإنه بإسم الديمقراطية الكاذبة للتعليم نجد أنه حتى الأميين يلتحقون بمقاعد الجامعة وتمنح الشهادات مثلها مثل أي شهادة عامة ، وبهذا لا يمكن للجامعة في حقيقة الأمر ، إلاّ تكوين زبائن الدولة والمحظوظون منهم –أي الأكثر دعما بالمحسوبية – يصلون إلى مراكز إدارية من أجل الدخول في النظام والدفاع عنه ، لأن هذه المراكز وحدها تملك قيمة مرموقة وتسمح بممارسة سلطة حقيقية (إنتاج التوقيعات على الأختام المستديرة ، المستطيلة ، أو شبه المنحرفة ، الذي كان ولا يزال له القوة الحاسمة أكثر من أي انتاج علمي أخر) ، إن زمن الإشتراكية المتميزة أثمر عددا لا بأس به من أصحاب الشهادات لكنهم قل ما يحوزون على المهارات اللاّزمة . ونقص المهارة هذا يصطدم بدور ومكانة الجامعة في المرحلة الحالية التي تشهد إنشاء إقتصاد السوق المزعوم ، الجامعيون لا يطلب منهم إبداء آرائهم والجامعة ليس لديها شيء خاص لإقتراحه في هذا القضية ، وعلى العكس من ذلك فإن الدور المسند للجامعة من طرف الممول المالي (الدولة) ليس طرح القضايا ، وإنما المشاركة في متابعة الوضع الراهن .

إن المكانة المعطاة للجامعة ليست في الحقيقة نتيجة سوء تقدير الممول المالي (الدولة) ولكنها ناجمة عن أفكار خاصة **والدولة لا تسمح ببروز سلطات مستقلة لأنها ستسمح بدورها بطغيان**

– [249]_ إن المسائل الأساسية التي قامت عليها التنمية الإشتراكية في الجزائر هي تكمن في تحقيق الثورات الثلاثة ، الثورة الثقافية ، الثورة الصناعية ، الثورة الزراعية .

الطبقات المستفيدة من الريع . هذه الأفكار توجد في الحقيقة في جميع المجالات لأن النظام الوطني المعتمد على الريع والذي لا يستطيع التقدم في إنتاجه يكافح نظاما آخر على المستوى الداخلي (نظام رأس المال) هذا النظام الذي يتطلب حركية إنتاجية واسعة تستطيع تقويض نظام الريع بصفة عامة وسيادة الطبقات المنتفعة منه بصفة خاصة .

إن الأزمة في الجزائر أساسا هي أزمة نظام يولي عناية بكل المجالات لكنه يتأخر في متابعتها لأن أهداف الطبقة المستفيدة تتعارض معه ، وبذلك خلافا للطبقات الإقطاعية التي ساندت (لفترة طويلة من التاريخ) الإنتاج الواسع للنظام الرأسمالي لأن هذا الأخير يسمح لهم بالإستمرارية كطبقة إقطاعية ، فإن الطبقات المستفيدة من الريع في الجزائر ستتلاشى إذا تمكن النظام الرأسمالي من ضمان إنتاجه المستقل وفرض هيمنته[250] . إن إعتراض الطبقات المستفيدة من الريع على أي تغيير نوعي يتجلي في هروب السلطة السياسية إلى الأمام ومواصلة الحديث عن قوى خارجية (عولمة رأس المال والمديونية) تهاجم الجزائر ، مع أن السلطة حاليا لا تتوان عن الإستنجاد بهذه القوى الخارجية من أجل مساعدتها. وجلب القوى الأجنبية تارة ورفضها تارة أخرى يبين مسبقا عدم قدرة السلطة السياسية الحالية على ضبط رهانات الحاضر ، وإذا كان سبب الأزمة الجزائرية هي عوامل خارجية فإن طلب القوى الخارجية (الإستثمار مثلا) لحل المشاكل الداخلية لا ينم إلاّ عن غموض ، والحديث عن العولمة والإندماج في السوق العالمية لن يكون إلا حديثا عن الجوانب الكمية . والحال هنا أن العولمة هي في الأساس تجسد تكامل العلاقات في الإنتاج الرأسمالي على المستوى العالمي بينما الإندماج في السوق العالمي الرأسمالي هو الإنفتاح على رأس المال المتداول ، وهاتان العمليتان تختلفان من حيث الكمية والنوعية وبصفة خاصة ، فإن الإندماج في السوق العالمية ليس شرطا كافيا لزيادة الإنتاج على المستوى المحلي لأن الإمبريالية الإقتصادية التي تسعي

---

1) – إن هذا هو جوهر المسألة .

إليها العولمة لا يمكن أن تقتصر على الكمية ، وفي الحقيقة فإن الإنتاج الرأسمالي لا يتم في مجال خال وإنما يلتقي ويرتبط عن طريق السوق أو غيره بنظم (نظام توزيع الريع بالنسبة للجزائر مثلا) لها منطقها الخاص . وتبعا لذلك ، فإن الإندماج في السوق العالمي الرأسمالي لمجتمع يعول على الريع القومي ليس مرادفا للزيادة الفورية للإنتاج المحلي ، وعلى العكس من ذلك ، سيكون للعمل على تقوية نظام الريع القومي الأفضلية ، لأن الكيان الإجتماعي الجزائري، عليه أن يكون في نظر أهداف رأس المال العالمي ، متخصصا في تمويل المحروقات وبذلك تكون الطبقة المستفيدة من ذلك في الجزائر أكثر من يدافع على ذلك . ونتيجة لذلك تتحد أهداف رأس المال الأجنبي وأهداف الطبقات المستفيدة من الريع المحلي لإعادة إنتاج نظام توزيع الريع . وإذا كان رأس المال العالمي لا يشجع ظهور عالم جديد (نظام الإنتاج الرأسمالي) ويريد الإحتفاظ بالعالم القديم (نظام توزيع الريع) لن يكون هناك تجاوز للأزمة في الجزائر عن طريق الإنفتاح على الإقتصاد الذي تؤيده الأفكار اللبيرالية الجديدة.

المطلب الثاني: تجدد نظام الريع .

إن تاريخ الجزائر يظهر وجود خطاب خاص يريد إقناعنا بأن تطور الدول الأجنبية يمكن شراءه بفضل الريع البترولي، وهنا يكون جمود الفرد الجزائري جزء من نظام جامد لا يتطور و إنما يتجدد فقط وفيه يكون العمل الإنتاجي الذي يخلق القيمة المضافة لا يحتل سوى موقفا هامشيا.إن تهميش و إهمال العمل الإنتاجي يسمح بإنشاء إقتصاد فكري ضروري لفهم الحقيقة السائدة، وهو وضع لا وجود له إلاّ لأن الريع البترولي عوض العمل الإنتاجي في عملية تجدد النظام، هذا الأخير يتجدد بفضل ذر الرماد في أعين كل الطبقات الإجتماعية و خاصة تلك التي يفترض أن يكون لها مكانة (مثل الجامعيين).وبهذا يعمل الريع على دوام خطاب واحد وهو «خطاب الريع»، ويقصي كل

خطاب آخر، ومقابل فكرة الخطاب الوطني فإن الطالب الجامعي الذي يتبنى فكرة العمل الإنتاجي ويحاول التشديد على الجوانب النوعية للحركة الإجتماعية، لا يستطيع تغيير الوضع لأنّ وجود الريع يختزل الإنتاج في مجرد شكليات ليس لها علاقة مباشرة مع واقع هذا الأخير.يتعلق الأمر إذن بخطاب يعتمد على نفس الوتيرة، وينمو حسب ظروف تشكيل المجتمع الجزائري .وبفضل التهميش الذي يطال الجامعة وقدراتها، يتجدد المجتمع الجزائري بنفس التشكيلة، وبهذا فإن الدولة تسمح لنفسها بلعب دور الولي القادر والممول ثقافيا والذي لا ينتج عموما إلاّ نصف مثقفين.

إن إعتماد الدولة على الريع يجعلها لا تعطي قيمة لا للعمل الإنتاجي ولا للعمل الجامعي وهي بذلك ليست بحاجة إليهما لأنهما لا يتماشيان مع منطق الريع.وعليه فإن الريع كمنطق مهيمن على المجتمع، يقضي على كل مساهمة للعمل الإنتاجي ولا يشجع أي نشاط فكري يعطي معنى للواقع المعاش، لأنّ الأخذ بعين الإعتبار النشاطات الإنتاجية والفكرية يخلق عوامل جديدة وفعالة (بعيدة عن الدولة وسلطتها) وهي عوامل تنشد إستقلاليتها عن الريع وتنافس (في نظر السلطة) المهيمنين على الدولة وموزعي الريع. وبما أن الجامعة تمثل الجهاز الفكري للدولة فإن هذه الأخيرة –أي الدولة–تنتظر من جامعتها إنتاج و إعادة إنتاج خطاب الريع، وهو ما يفعله الجامعيون.ولهذا فإن الجامعيين ليس لهم تأثير على محيطهم، وهم «كعامل فعّال» لا يساهمون في إنتاج الريع بالرغم من أنهم يحصلون على حصة منه. ، لأن التطور في إطار إقتصاد يعتمد على الريع يقتصر على الإستيراد المستمر للآلات، فالطالب الذي تكون معارفه متخلفة عموما، والذي يقدم دروسا قديمة، ويستعمل وسائل متلفة ويتلقى منحة بحث أو دراسة عقيمة، يعكس صورة الباحث الجامعي الجزائري.إن تعليمه ونتائج بحثه (إذا كانت هناك نتائج) لا تهم أحدا، إن الوصي الذي يدفع أجرا لا يهتم غالبا إلى نتائج بحث ما (فهو يكتفي بإحصاء عدد «الفرق الباحثة» التي تتلقى منح البحث لشهور وربما لسنوات كاملة لتختفي في الأخير دون ترك أثر لها). وهكذا فالأجر،

منحة البحث، منحة الدراسة، على غرار منحة التدريب في الخارج التي يتلقاها الجامعي تساهم في صقل كفاءته، لأن الوصي (الوزير– المدير– رئيس القسم–أو عميد الجامعة أو الأستاذ الباحث) يعرفون أن ظروف العمل غير متوفرة، إلاّ أن الوصي يتظاهر بدفع أجر الأستاذ الباحث وهذا الأخير يتظاهر بالبحث والتعليم، و بهذا يكون الضمان الموضوعي والذاتي لإعادة إنتاج منطق الريع.والجامعي الذي يقدم دروسا قديمة ويبحث دون نتيجة، ولكنه بالمقابل يتلقى أجرا ومنحة بحث، لا يمثل في الحقيقة سوى حلقة ضمن سلسلة زبائن الدولة، إن مكانته ليست محفوظة من أجل الإنتاج ، الإبتكار أوالتجديد، وإنما من أجل مشاركته كزبون في الإستهلاك اللاإنتاجي للريع.وعلى خلفية هذا اللاتطبيق العملي، فإن الممارسة الإجتماعية – السياسية تعتبر ممارسة فكرية ميتة،..في الواقع، إن أي تجديد يطرأ على نظام الريع يسبب إضطراب توازنه وهذا ما يفسر عدم جدوى الجامعة وكفاءتها، وعدم قدرتها على أخذ مكان لها، مما يفسر دوران الإقتصاد الجزائري في حلقة دون أمل في الخروج منها.

المبحث الثاني: حقيقة الخوصصة في الجزائر .

إن الخوصصة ليست مفهوما إقتصاديا وإنما مفهوما قانونيا ، ولنكن أكثر دقة هي إمتداد سياسي – إيديولوجي ، لأن المفكرين سواء كانوا مع السلطة أو ضدها،يقدمون الخوصصة على أنها الحل الأمثل للأزمة التي تواجهها الجزائر، دون التساؤل على طبيعة الأزمة أو عن مدى نجاعة الخوصصة في إطار نظام يرتكز على الريع القومي ،كنظام سائد في المجتمع.

المطلب الأول: الستار الإيديولوجي للخوصصة.

إذا كان الحديث عن الخوصصة هو في الأساس حديث إيديولوجي ، يجب إذن إزالة الغموض الذي يكتنف الظاهرة المسماة " خوصصة " من أجل الوصول إلى جوهرها وإدراك التناقضات الداخلية لها ، يجب إذن تخليص هذا الحديث من الشوائب الإيديولوجية .

وإذا كان إقتصاد السوق ، في إطار إقتصاد يعتمد على الريع القومي ، وهو في الواقع بصدد تجسيد إقتصاد البازار (البيع و الشراء) الذي تسيطر عليه السلع المتداولة عوض تجسيد إقتصاد رأسمالي صناعي ، فإن الخوصصة في الإقتصاد ا **296** باسية النهب [251] وليس من تطور من شأنه أن يقضي على فساد التسيير في القطاع العام . وبهذا ، فإن النداء إلى خوصصة جوانب كثيرة للقطاع العام ، أساسه ما يقال عن إيجابية القطاع الخاص ، هذا الأخير سيكون له القدرة على أخذ مكانة الأول وقدرته تتمثل في بعض الخصائص وهي : الفعالية ، المرونة ، سرعة التنفيذ .....وهي خصائص تعتبر الورقة الرابحة لتسيير أي نشاط إنتاجي أو تجاري في إطار إقتصاد رأسمالي . ولا يمكن الوقوف في وجه هذا النداء أو إيقافه إذا سلمنا بأن إقتصاد السوق الذي يدعو إليه المفكرون هو فعلا إنتصار للإنتاج الرأسمالي ، وإذا أقيمت البراهين على أن القطاع العام لا يستطيع أن يمتلك الخصائص المرغوبة للقطاع الخاص الجزائري، وأخيرا إذا ثبت أن للقطاع الخاص قدرات غير القدرة على الإستيراد .

غير أن هذا النداء يصبح مثيرا للسخرية إذا سلمنا بأن الخصائص المرغوبة للقطاع الخاص بصفة عامة لا تأتي من طبيعته القانونية (كونه خاص) لكنها تجسد فقط طريقة تسيير خاصة وهي طريقة تسيير رأس المال ، وليكن معلوما أن الفساد الذي يطال القطاع العام الجزائري ليس نتيجة طبيعته

---

[251]– إذا ألقيا نظرة على تجربة الخوصصة في الجزائر نجدها إقترنت بالفساد ولاسيما إجراءات بيع منشآت القطاع العام وهياكلة على أسس غير صحيحة تسمح بتقديرات غير موضوعية لقيمة ، يستفيد منها القائمون على البيع من رجالات الدولة والأطراف الراغبة في الشراء من خلال جملة من الشروط المجحفة بالحق العام لصالح شخصيات محددة ،فالخصخصة التي باشرتها الجزائر من خلال بيع المؤسسات الوطنية وتطهيرها لم يكن وفق قواعد عملية مضبوطة .

القانونية ولكن نتيجة وضعيته كنظام يعتمد على توزيع الريع القومي. [252] وأخيرا فإن الجدال الرسمي يتحول إلى حماقة إذا رأينا أن الإقتصاد الجزائري في مجمله لا يبدي أي معايير لإقتصاد مبني على رأس مال يعتبر فائدة أساسية للمجتمع .

الواقع أن تناقض القطاع العام والقطاع الخاص لا ينبثق من إشكالية إقتصادية ، ولكنه يدخل ضمن مجال سياسي – إيديولوجي لا يريد أن يوضح معالمه ، وعليه فإن الإقتصاد السياسي عامة والإقتصاد بصفة خاصة ، يثيران مسألة النوعية القانونية لوسائل الإنتاج عندما يشكل رأس المال دخلا مسيطرا تبتز من خلاله القيمة المضاقة . ولهذا فإن النوعية القانونية لرأس المال تبقى جانبا ثانويا بالنسبة لجوهره الذي هو إعادة تكوين رأس المال على نطاق واسع[253].

إن إثارة مسألة النوعية القانونية لوسائل الإنتاج في المرحلة الحالية من تطور نظام الإنتاج الرأسمالي تأتي من تأخر ما في فهم الحقيقة الرأسمالية .من وجهة النظر الإقتصادية (خاصة المقاربة الإقتصادية الحديثة) فإن الرأسمالي الفردي الذي يمتلك مؤسسته والذي يتصرف بعقلانية من خلال زيادة الربح إلى أقصى درجة عن طريق التوازن بين السعر الهاشمي والمردود الهاشمي ، ليس إلاّ وهما بيداغوجيا (له وظيفة إيديولوجية معينة) لأن الترتيبات الإقتصادية الحديثة تهتم أساسا بالشركات التجارية أين يكون التسيير والملكية منفصلان تماما. [254] إن الشركات الرأسمالية هي تكتل للمسيرين والعمال والمساهمين ، أين يحتل التسيير الجيد الموقع الأول (حسب الإقتصاد الحديث) بفضل قدرته على

---

[252]– إن القطاع العام الذي تم خلقه في الجزائر لم يكن تنافسا ومنتجا ، والفشل هنا يرجع إلى طبيعة الدولة التسلطية الجزائرية التي لا تقر بأن نجاح القطاع العام في تحقيق وتيرة إقتصادية عاليه يتطلب وجود مجتمع مدني حديث قائم على التعدد والتعارض والإختلاف وهذا الأمر لا يتناقض جذريا مع إيديولوجية الدولة التسلطية أي ايديولوجية جبهة التحرير الوطني التي ترفض الاقرار بوجود إنقسامات طبقية داخل المجتمع الجزائري ، تتطلب وجود تمثيلات سياسة معبرة عنها بل إستمرت في انكار وجود مثل هذه الانقسامات وبالتالي النظر إلى الجسم المجتمعي في أحاديته لا تشقه تناقضات طبقية ، لا يقوم على التنوع والتعارض المستند إلى خاصيات مهنية ومهارية وعقيدية مرتبطة بدور الأفراد والفئات الإجتماعية ومواقفهم في التكوين الإقتصادي والإجتماعي.

[253] –Bendib Rachid,op cit,p 15 .

[254]–Ibid,p15.

إتخاذ القرار ، وزيادة الربح ما هي إلاّ واحدة من بين أهداف كثيرة والإدارة بفضل سيطرتها تستطيع أن تحيد عن هذا الهدف الذي يزيد من أهمية الملاك القانونية المساهمين . وهكذا فإن الإنفصال بين الملكية القانونية للشركات التجارية ومسيريها والوضعية السائدة (حسب نظرية الإقتصاد الحديث) لهذا الأخير ، تبين أن الملكية القانونية لا تمثل العنصر الأساسي بين هذا الثنائي [255] بلى على العكس من ذلك ، الإدارة أو طريقة تسيير الشركات هي التي تشكل العنصر الحاسم ، ومعنى هذا الدور الرئيسي للتسيير ، يشير إلى أن عملية خوصصة جوانب من القطاع العام لا يلبي مطلب تنظيمه وعقلانيته ، وإنما تسعي إلى أهداف لا تعرف إلا بالمعاينة والتحليل.

من وجهة نظر التحليل الماركسي على وجه الخصوص ، فإن المفاضلة بين مدخول الملكية الخاصة ومدخول الإنتاج ، تشدد على أن إعادة تكوين رأس المال يتوقف على عائدات الإنتاج ، من هذا المنظور ، نجد أن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هي إقرار ومصادقة قانونية . في الواقع ، من وجهة النظر الإشتراكية ، فإن الطبقة العاملة هي إذن وسيلة من وسائل تطوير الإنتاج الذي يفرض (الإنتاج) أحيانا حتى الإستهلاك الفردي للعمال . هذا التطور ، يمنع وسائله الواعية (العمال) من الإفلات ، إن الإستهلاك الفردي الذي يحفظ الإنتاج ورأس المال ، يدمر في نفس الوقت إستمرارهما وبالتالي فهو يدمر إعادة ظهور القوى في السوق ، هي غلال تقيد الأسير الروماني ، خيوط غير مرئية تربط الأجير بمالكه ، غير أن هذا المالك ليس شخصا رأسماليا ، وإنما هي طبقة رأسمالية . وهكذا ، في إطار الماركسية ، ليست الملكية القانونية لوسائل الإنتاج هي التي تفصل العامل عن وسائل الإنتاج (الظاهرة التي يجب تجاوزها) ، لكن على العكس تطور الإنتاج هو الذي يثمر هذا الإنفصال ، وفي الحقيقة ما يزيد من القيمة المضافة هو إزدواجية الطحن (الرحي) ، الذي يضمن من جهة وجود العامل ، ومن جهة أخرى تحول إنتاجه إلى وسائل تجارة بالنسبة لصاحب رأس المال ، إن إستهلاك

[255] –Ibid , p 16 .

العامل يجر هذا الأخير إلى السوق كبائع لقوة العمل ، في حين أن تحول إنتاجه إلى تجارة لفائدة صاحب رأس المال (عملية تداول رأس المال أين تتحول السلع إلى أموال) يضمن إعادة تكوّن الدخل الرأسمالي . في الأخير ، إن هذا الخيط الغير مرئي (الذي يربط الأجير بصاحب العمل الطبقة الرأسمالية) هو الذي يمثل النقطة التي تميز الإنتاج الرأسمالي .

إذا كان إنتماء العامل للطبقة الرأسمالية يشكل العلاقة الإنتاجية التي تميز نظام الإنتاج الرأسمالي ، فإن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ومداخيل هذه الملكية عموما لن تكون إلاّ عاملا ثانويا ، وبذلك يتم الإنتاج دون أن تكون الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج شيئا أساسيا . الواقع أن الصيغة القديمة للملكية الخاصة تحولت عبر التاريخ إلى صيغة جديدة بما أن صاحب رأس المال الحقيقي تحول إلى مسير ومدير لرأس مال غيره ، وملاك الثروة تحولوا إلى رأسماليين بسطاء " [256] وهكذا ، فإن المتعهد الفردي يختفي ليترك مكانه لهيئة أكثر تعقيدا أين تكون مكاسب صاحب رأس المال منفصلة عن وظيفتة الحقيقية في عملية تطوير الإنتاج . إن المتعهد الفردي المالك لوسائل إنتاجه يصبح في الحقيقة وهما إقتصاديا وماركسيا ، وفقدان هذه الصيغة القديمة للملكية الخاصة يبين أنها ليست ضرورية لإعادة تكوين مداخيل الإنتاج الرأسمالي .وبهذه الطريقة تم إعادة إنتاج هذه المداخيل على مرّ التاريخ سواء في الإطار الخاص أو العام ، (تجارب البلدان الرأسمالية المتطورة عامة والبلدان المصنعة خاصة) وبالتالي أن تدخل الخوصصة في الميدان لتنظيم النشاط الإقتصادي هو خداع ناجم إما عن نظرية غير سليمة أو فكرة عقيمة يجب إلغاؤها . وإذا إستحسنا الخوصصة والفعالية النسبية للقطاع الخاص الجزائري بالخصوص ليس بوسعنا إلاّ التساؤل عن قدرة هذا الأخير على إستجابته لتحديات العصر ، وإذا كان القطاع الخاص يعمل في نفس ظروف القطاع العام ، فإن كلاهما لا يستطيع أن يقدم إلاّ نفس الخصائص . ففي إطار إقتصاد يرتكز على توزيع الريع ، لا القطاع العام ولا الخاص يستطيع

[256] – Bendib Rachid , op cit ,p 18.

أن يكتسب خصائص النظام الرأسمالي ، وفساد الأول ماهو إلاّ نتيجة تسيير الريع (ماقبل الرأسمالية) ، بينما محاسن الثاني لا تنبثق إلاّ من إبتزاز مستور (مخفي) لجزء من الريع ، إن القطاع الخاص الجزائري لم ينفع إلا لقضم جزء من الريع في ظروف شبه إحتكارية [257].

الواقع أن مع التحرير التدريجي للإقتصاد علينا أن نتوقع إختفاء جوانب كثيرة سواء في القطاع العام أو الخاص ، وإذا كان القطاع العام لا يبدو قادرا على مواجهة المنافسة العالمية بالرغم من إمكانياته المادية والبشرية ، فمن غير الممكن ، أن القطاع الخاص الجزائري الذي تسيطر عليه غالبا (ثروات الأغنياء) والمبني على النهب ، سيرفع تحديات العصر . وخلافا للأفكار الشائعة ، نجد أن القطاع العام ليس أقل كفاءة من القطاع الخاص الجزائري ، هذا الأخير لم ينجح إلاّ لأنّ الأول عاجزا ، والمدهش في الأمر أنّه عندما ينتج القطاع العام والقطاع الخاص نفس السلع نلاحظ أنّ الأول مردوده قليل ، بينما الثاني يسمح لصاحب العمل بالربح الوفير وفي وقت قياسي خاصة عندما ينسى هذا الأخير دفع الضرائب وذلك بفضل مناورات وخدع مختلفة .

المطلب الثاني :الرهانات الحقيقية للخوصصة[258] :

إذا كان الكلام عن الفعالية الحقيقية الخوصصة ليس له معنى ولايستطيع أن يكون له معنى ، فإن هذه الظاهرة (الخوصصة) لا يمكن أن تظهر إذن خصائصها الفعلية وبعبارة أخرى لا يمكن أن تكشف عن الجوانب التي لا يتناولها الخطاب الإيديولوجي .. ولهذا فإن الخوصصة في الجزائر لا يمكن فهمها إلا على أنها نتيجة الأزمة الإقتصادية المعتمدة على الريع بصفة عامة والأزمة الوطنية بصفة خاصة

---

[257]– ينشط القطاع الخاص في الجزائر بصفة خاصة في قطاع الخدمات ، الاستيراد والتصدير ، إن القطاع الخاص كان يقوم بنشاطه بإذن من الدولة ،ولكنه لم يساعد في التنمية بل كان يساهم في إعادة توزيع الريع أكثر من الإنتاج ، وقد أدى ذلك إلى تحقيق أرباح احتكارية وتراكم سريع لذلك لم يكن القطاع الخاص قطاعا ليبراليا ، فهو قطاع محتكر يخشى المنافسة لأنه ينتعش في إعادة توزيع أكثر مما ينتج ماديا ، يلاحظ إذن الانتماء والاستناد إلى الاحتكار العام والتنظيم العام والندرة في الأسواق ، القطاع الخاص ظاهرة تحالف بين فئات اجتماعية كانت تتمتع احتكاريا من إعادة توزيع الريع البترولي .

[258] – Bendib Rachid , op cit ,p 20.

على المستوى الداخلي ، وعلى أنها نتيجة الظروف الإقتصادية الخارجية (تطور العولمة التي تسيطر عليها الثروة المالية) .

1-الرهانات الخارجية :

يبدو أن الظروف الخارجية تكافح من أجل خوصصة عامة للإقتصاد ،وتعليمات صندوق النقد الدولي

301

والبنك العالمي تسير في هذا الإتجاه ، و، لرأسمال العالمي وهمّهم هو إدخال الإقتصاد الجزائري في النظام الرأسمالي العالمي وإعتباره بالدرجة الأولى ممولا للمحروقات .

إن المباركة والرضا الذي تتلقاه السلطة الجزائرية بالرغم من النقص الفادح في الإنتاج لديهما معنى خاص ، وبالرغم من ذلك فالجزائر لديها مكانة محفوظة في إطار التقسيم العالمي للعمل لأنها ببساطة تمثل ، من جهة ، أنبوبا نفطيا دون صنبور (حنفية) ، ومن جهة أخرى هي بمثابة الوعاء الذي يجمع السلع (الرديئة) المنتجة في الخارج. وفي إطار هذا المعنى ، فإن الخوصصة تأخذ إتجاها خاصا بالنسبة لمنطق العولمة وغياب القوة العمومية في الإقتصاد يشجع الميوعة في تحويل الممتلكات ويسمح للثروة المالية العالمية بتقسيم المادة الإنتاجية وفقا للأهداف العالمية حتى وإن لم يكن لها أي علاقة مع الإحتياجات الإقتصادية الجزائرية . وكل التقسيمات التي لا تساهم في زيادة قيمة الرأسمال العالمي تختفي نهائيا ، وعليه فإن هدف الخوصصة ليس عقلنة (أي تسويغ) النشاط الإقتصادي العادي والقضاء على الأوضاع الزائفة ، وإنما هدفه هو رفع الحاجز الذي تفرضه الملكية الوطنية . على المستوى الخارجي ، تندمج العولمة كقانون هدفه الأخير هو تجزئة الإقتصاد (الدولة ككيان) وفق حاجيات رأس المال العالمي . إن الخوصصة في نظر الظروف الخارجية تسمح للناهبين الدوليين

بالقيام بمهامهم التاريخية ، وبهذا تتطابق أهداف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مع هذا الهدف . في هذا السياق وبالنسبة للظروف الخارجية ، يمكن أن نفهم أن الخوصصة ليس لها إلاّ مهمة توسيع مداخيل الإنتاج الرأسمالي ومضاعفة القيمة على السلم العالمي بمعنى آخر ، إن الخوصصة تشير مسبقا إلى وضع شرط ضروري لإعادة تكوين الإنتاج الرأسمالي في المجتمع الجزائري ، وإذا كان الحال هكذا ، فإن هذه الخوصصة لا يمكنها أن تكون شرطا كافيا .

في الواقع ، إن النظام الرأسمالي العالمي يستطيع أن يتلاءم مع النظم المحلية غير الرأسمالية ، هذه الأخيرة تكون خاضعة لمنطقه (لمنطق النظام الرأسمالي) ولفترة طويلة كانت هذه النظم تمثل النظم الأكثر تناسبا لسيطرة الثروة المالية ، لأن عملية توسيع المداخيل الرأسمالية إلى مناطق أخرى مجاورة (توسيع البنية التحتية لرأس المال) يتطلب وجود بنية فوقية فكرية مميزة (غرس ثقافة إمتلاك وسائل الإنتاج (البرجوازية) والديمقراطية والمواطنة ، والحرية الفردية) هذه البنية الفكرية من شأنها أن تسمح بهيمنة الثروة المالية على المستوى العالمي كما على مستوى الطبقات الغنية لهذه المناطق ، وفي إطار هذا التحليل نجد أن الإقطاعية في الشرق الأوسط تعطي أمثلة عن التواصل بين النظام الرأسمالي العالمي ونظم غير رأسمالية .

2-الرهانات الداخلية :

إن الظروف الداخلية ، بالمقابل ، ماهي إلاّ إعادة تكوين الإقتصاد نظرا للأزمة الوطنية وكذلك نظرا لبروز طبقات إجتماعية جديدة وظهور تقسيمات في الطبقات القديمة على الساحة السياسية . ومن هذا المنظور نجد أن الأزمة الوطنية تنبثق من ضرورة تقسيم الريع على عدد أكبر من الطبقات المستفيدة ، وكذلك من ضرورة وضع مقاييس لهذا التقسيم ، إن " قانون العدد " هذا يتطلب مقاييس أخرى غير تلك التقليدية أين كان الريع حكرا على عدد معين من الطبقات (بإسم الإنتماء إلى السلطة ، والثورة والدفاع

عن المقومات الوطنية إلخ ....) ليتحول هذا القانون إلى تملك خاص وقانوني ، ويتجلي ذلك في التقسيم اللاّشكلي للإستيراد فيما بين المجموعات الناهبة ، هذا التحول يسمح بإلغاء أو التقليل من الصراعات بين مختلف الطبقات .

إن هدف الخوصصة في الجزائر ليس إذن عقلنة الإقتصاد ، وإنما هي تستجيب لمنطق الحركة السّلطوية التي لا تكشف عن إسمها والتي تتحرك في إطار قانوني وديمقراطي . إن الناهبين (مجموعة الطبقات المستفيدة) يتقاسمون الأنشطة النهبية جزء منهم ينشط على المستوى السياسي وذلك للإشراف على عملية تقسيم الريع فيما يهتم الجزء الآخر بالأنشطة التي لها علاقة بالعولمة (خاصة الإستيراد) إن الناهبين سواء كانوا في السلطة أو في المعارضة لهم أسس و إعانات قانونية ، مما يشكل تناغما بين النهب الداخلي والنهب العالمي . في هذا السياق يبدو أن الخوصصة تشارك في مشروع سياسي خاص ، وهو تأسيس إقتصاد حصري يعتمد على الإستهلاك الإنتاجي للريع(بترول وغاز) كنشاط أساسي ، وعدم الإستقرار الذي تعرفه الجزائر منذ سنوات يشير إلى أن القوى الدّاخلية (غالبا ما تكون مدعومة بقوى خارجية)التي تشارك في هذا المشروع السياسي مازالت تكافح من أجل التقسيم الأمثل للثروة الجزائرية .

المبحث الثالث : حقائق حول التشكلية الإقتصادية والإجتماعية الجزائرية المعاصرة :" النزعة القومية، النزعة الإسلامية أو سياسة التلهية. "[259]

إن المسرح الجزائري يعرض حاليا مشهدا سياسيا يتعارض فيه تيار قومي وآخر إسلامي وإلى جانبهما تيار آخر يقال أنه تيار ديمقراطي [260] مازال يبحث عن دلائله ، وكل هذه التيارات لها نقطة مشتركة :

---

[259] –Bendib Rachid,op cit,p27 .

[260]– يشمل التيار الوطني حزبين مهمين هما حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الديمقراطي ، في هذا الإطار مارست جبهة التحرير الحكم منذ الاستقلال ولعبت دورا رئيسيا تعبويا مانعا لظهور أي قوى سياسية منافسة إلى غاية أحداث 05 أكتوبر 1985 التي هزت كيانها

خطاباتهم تبدو متبادلة ويمكن أن يعوض الواحد منها الآخر رغم الإختلاف الصغير بينها . وبما أن خطاباتهم متعاوضة (أي يمكن إستبدال بعضها ببعض) فإن أهدافهم لا يمكن أن تكون متعاكسة ، إن الكفاح السياسي في مجتمع عصري (رأسمالي) يستلزم وجود قوى إجتماعية بأهداف متناقضة، هذه القوى تتواجه في حلبة السياسة من أجل صراع هادئ ، وغير عنيف وبخاصة ، من أجل أن تقدم كل قوة أهدافها المختلفة والخاصة بها على أنها أهداف المجتمع ككل وتعمل بذلك على الرقي بأفكارها إلى صف الأفكار المسيطرة ، غير أنه في الجزائر ، لا يمكن للفرد إلاّ أن يتساءل عن مدى أهمية تناحر الأحزاب السياسية التي تقدم خطابات متشابهة إلى حد بعيد ، وبهذا لا يستطيع (الفرد) التمييز بين محتواها الحقيقي ، لأنه في الواقع لا يوجد إختلاف مهم .

ويرجع هذا الدور لكونها القوة السياسية الوحيدة التي انبثقت منها جميع فئات الشعب الجزائري ، وقد استمرت في ممارستها للسلطة استنادا إلى الشرعية التاريخية الثورية ، وبهذا فإن حزب جبهة التحرير الوطني كان نظام الحزب في لأحادته وحتي في التعددية سواء تواجد في الحكم أو المعارضة ، مثل ما حصل مع عبد الحميد مهري الذي كان يقود جبهة التحرير الوطني ، لكن أطيح به وعادت الجبهة بعد ذلك إلى السلطة لتتجذر في كل مؤسسات الدولة ، مع وصول عبد العزيز بوتفليقة الحكم أما حزب التجمع الوطني الديمقراطية فهو من الأحزاب الحديثة الذي تأسس سنة 1997 كواجهة سياسية للسلطة الرسمية ترأسه بداية " عبد القادر صالح والذي تحول إلى رئاسة المجلس الشعبي الوطني بعد الفوز الذي أحرزه في تشريعات 1997 تحت شعار أمل – عمل تضامن راهن فيه على استقرار الجزائر وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية وقد دعمته السلطة التنفيذية للفوز في هذه الانتخابات وكذا انتخابات 2002 و 2007 .

أما التيار الإسلامي فيضم كل من الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحركة المجتمع الإسلامي وحركة النهضة فالجبهة الإسلامية للانقاذ وحركة المجتمع الاسلامي وحركة النهضة فالجبهة الاسلامية للانقاذ نشأت كحزب سياسي في مارس 1989 ، كان لها قوة فعل منظمة حيث سيطرت على أغلب المساجد في المدن والقرى وجمعت بين عدة تيارات واعتمدت في عملها على القيادة الجماعية ومبدأ الشورى واكتسحت . الجبهة 55% من مجموع البلديات في أول موعد انتخابي حليات 1990 . وتعزز دورها من خلال الفوز بتشريعات 1991 ، حيث أحرزت في دورها الأول على % 47,27 من مجموع الأصوات مما أدى إلى انقسام الطبقة السياسية بين مناد الاكمال المسار الانتخابي وأخر لايقافه ، وتدخل الجيش الوطني الشعبي ليلغي انتخابات 1992 أدى ذلك إلى إحداث معارضة مسلحة بين الطرفين بداية من 1993 .

حركة مجتمع السلم نتجت عن تحول " جمعية الإرشاد و الإصلاح معتمدة كحزب سياسي سنة 1991 ، ويسعي هذا الحزب إلى إقامة الدولة الاسلامية بالاعتماد على معايير الموضوعية والواقعية واستفادة من أخطاء الجبهة الإسلامية للانقاذ بحيث تحولت من فلسفة المعارضة المحضة إلى المشاركة المحتشمة في الحياة السياسية . أما حركة النهضة الإسلامية اعتمادها رسميا في ديسمبر 1990 ، تعد من الأحزاب المعارضة إلغاء تشريعيات 1991 ، و تغير اسم الحزب إلى حركة الإصلاح وتعرضت الحركة إلى مضايقات من قبل النظام نتيجة التخوف من نشاطها الكثيف ، مما أدى إلى انفصال زعيمها مع مؤيديه لتنشئ حركة الاصلاح الوطني هذا الانفصال أدى إلى تراجع شديد للحركة لدرجة أنها لم تحصل سوى على مقعد واحد في تشريعات 2002 وأربع مقاعد في تشريعيات 2007 بعد ما كانت تتمتع بـــ 34 مقعد في تشريعيات 1997 .

التيار العثماني ويشمل جبهة القوى الاشتراكية وحزب العمل ثم حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية .

جبهة القوى الاشتراكية تأسست سنة 1963 وكانت ناشطة في الخارج إلى غاية 1989 منها أصبحت حزبا شرعيا لا يزال في المعارضة .

حزب العمال تأسس سنة 1990 يتمسك بمبادئه المتمثلة في الدفاع عن البروليتاريا ونبذ الخوصصة .

حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية تأسس سنة 1989 وتم اعتماده قانونيا في 16 سبتمبر 1989 يرفض الاتجاه الاسلامي على المستوي الوطني ويدعو إلى أقامة تيار عصري متفتح على الثقافة الغربية .

المطلب الأول:القومية و الخطاب الوطني .

ولهذا ، فإن الخطاب القومي يشكل مسبقا خطابا مغايرا للظروف الحالية ، لأن هذا الخطاب يقدم صورة جامدة عن الجزائر (الحركة التاريخية غائبة) ويعتبرها وحدة غير متناقضة بعيدة عن التاريخ ومهاجمة من الخارج غير أن الظروف الراهنة لا تشبه ظروف الجزائر المستعمرة . لأن التناقض الرئيسي الحالي لا يجمع ولا يعارض الجزائر كوحدة ضد قطب ما (الإستعمار الفرنسي) ولكنه يجمع ويعارض الطبقة المستفيدة من الريع(القطب المهيمن)ضد كل الطبقات المهمشة (القطب المهيمن عليه) التناقض إذن موجود داخل التركيبة الإجتماعية الجزائرية ، والتناقض مع الإستعمار الفرنسي ما هو إلاّ شيء ثانوي .

والخطاب القومي يبرز كفكرة أو مذهب فكري هدفه الأول هو الكشف عن التناقض الرئيسي الحالي ، هذا الخطاب يسمح إذن ، من خلال سياسة التلهية ، للقطب المسيطر في هذا التناقض بالنجاة والهروب من المحاكمة التاريخية ، وراء هذا الخطاب الوطني الذي يوجد أصحابه على ما يبدو في السلطة ، ترسم جانبا حقيقة تستحق إهتماما خاصا .

305

على المستوى الإقتصادي ، فإن تسيير الريع الإقتصادي إنتهي إلى آزمة ،لا الصناعات المصنعة ولا بناء إشتراكية مميزة إستطاعتا مقاومة إنخفاض المدخول النفطي في سنوات الثمانينات، إن إنخفاض الريع النفطي في هذه العشرية عمل على تعرية الشعارات الوهمية والفارغة للعشريات الماضية وأظهر عجز المدرج الإقتصادي المعتمد أساسا على ما قبل الرأسمالية . مصانع لا تستغل سوى 15 أو 20 % من إمكانياتها ، وفلاحة عاجزة وناقصة توزع أرباحا على الفلاحين ومع ذلك لم يستطيعوا إثبات وجودهم إلاّ بفضل الدعم المادي من طرف الريع القومي النفطي ونقص مردود الريع القومي أثبت أن إستيراد الصناعات لا يؤدي إلى زيادة رأس المال.

إن أزمة الاقتصاد المعتمد على الريع كان بإمكانها أن تحدث تطورا في تطابق الجهاز المنتج الإقتصادي مع متطلبات الساعة . إن الإندماج الفعال في الإقتصاد العالمي يتطلب إقتصادا متكافئا وحسب المقاييس الرأسمالية ، هذه المقاييس ليست بالضرورة مرادفة " للحرية المطلقة " ولا لخوصصه القطاع العام ، غير أن الخطابات المقدمة من طرف السلطة الحالية تعكس هروبا إلى الأمام : مدّ سلطة الدولة وصلاحياتها دون أهداف معينة وإنفتاح سوق دون شروط ،وهو ما لا يعطي إجابة مقنعة لعجز تسيير الريع وإقتصاده ولا يعبر عن [illegible] ماهو إلاّ إعادة تكييف هذا الأخير مع ضروريات العصر .

306

الواقع أن الإجراءات الملموسة التي إتخذتها السلطة الحالية ليس بإمكانها تسوية أزمة الريع ، بل على العكس إن الإنهيار التدريجي للإقتصاد ناتج عن عدم إلتزام الدولة بإقتصادها وعن إنفتاح الإقتصاد على السوق العالمي وهذا لا يسبب إلا ظهور إقتصاد مبني على البيع والشراء (البازار) وممول من طرف الريع البترولي ، وهذا الأخير مازال يواصل هيكلة البنية التحية (التي تكاد تنحصر في الخدمات) وكذلك هيكلة البنية الفوقية (التي تحاول أن تعطي صورة فرضية لكي تتجنب الخوض في الواقع).

إن إعادة بناء الإقتصاد كما إقترحت السلطة الحالية ، عن طريق التقشف في المصاريف العامة وخوصصة جوانب كثيرة من القطاع العام ، لا يمكن إلاّ أن يزيد في غنى الطبقات المستفيدة من الريع ، وإفقار الطبقات الأخري . على المستوى السياسي ، فإن الريع المسيطر على المجتمع لم يأت ولم ينتج مواطن عصري وإنما أنتج زبونا لمجتمع قديم (مجتمع ما قبل الرأسمالية) ، وهذا الزبون لا يفعل شيئا نافعا وينتظر كل شيء من الدولة وهو أيضا عاجز (لا يملك وسائل التمرد وينتظر من يخلصه) ، وينحصر دوره في التصفيق لربّ العمل (ممثل الدولة) وفي الأخير لن يحصل إلاّ على

بقايا الريع . هذا الوضع يؤدي إلى فكرة واحدة (وهي فكرة سيطرة الطبقات المستفيدة) لأن الريع القومي لا يضع صاحب العمل والزبون في علاقة عكسية ، ويمكن لهذين الإثنين ترديد نفس النغمة " تحيا الإشتراكية المتميزة " عندما يتحدث ممثلوا السلطة عن التطور و العدالة الإجتماعية ،و يحيا" إقتصاد السوق" عندما تضعف الدولة بسبب إنخفاض مردود البترول .

إذا كان عدد كبير من الزبائن (أغلب الطبقات الإجتماعية) ساندت هذه الإشتراكية المميزة ، فإن إقتصاد السوق "المميز" بالنظر إلى نقص مردود الريع ، ليس في خدمة ومصلحة هذه الطبقات لأن إقتصاد السوق لا يخدم إلاّ عددا محدودا ... أغلبية الطبقات الأخرى التي تجد

نفسها قد خدعت بخطابات السّلطة . إن ... طرف إقتصاد السوق المزعوم تفقد كل معالمها ، لأن أفرادها لم يبلغوا بعد درجة المواطنة وهكذا تخلق الدولة فراغا إقتصاديا ، إجتماعيا ، وثقافيا حولها ، وتصبح هذه الطبقات في خدمة الخطابات والمشاريع التي توهمهم بالإنسانية إن لم نقل بالمواطنة .

المطلب الثاني:النزعة الإسلامية والخطاب الوطني .

إن التيار الإسلامي (الموجود في السلطة منذ الإستقلال) لديه كل الصلاحيات لخدمة المجتمع وتخليصه من المعاناة الإقتصادية (الفقر المتزايد) والإجتماعية (زوال مظاهر التضامن التقليدي بين أفراد المجتمع) والثقافية (زوال المقومات الخاصة بالمجتمع الجزائري ومميزاته الثقافية) وهكذا فإن الإسلام يبدو كأنه الوسيلة الوحيدة القادرة على تغيير نظام شبه جامد وثابت .وبعيدا عن الشعارات الإسلامية نجد أن النزعة الإسلامية هي قبل كل شيء حركة سياسية تعد من خلال كلمة "دولة إسلامية " بتجسيد كل الأفكار القيّمة(عدالة إجتماعية،تضامن ،أخلاقيات سياسية ،مكافحة الفساد وغيره.....)

وهي كلها أشياء لا تتوقف الدولة عن ذكرها لتنته في آخر المطاف إلى تجسيد عكس ما تقوله ، لكن الخطاب الإسلامي (مثله مثل الخطاب الوطني) يخفي التناقض الرئيسي الحالي .

إن التغطية الدينية لخطاب جوهره سياسي لا يمكن إلاّ أن يسمح بإعادة ظهور الطبقات المنتفعة من الريع وهيمنتها على المجتمع ، لأن تطبيق الشريعة لا يمنع هذه الأخيرة من إعادة الإنتشار ولا الطبقات المهمشة من التجدد لأنّ كلاهما جزء من مجتمع مؤمن تديره أوامر إلهية . والرجوع إلى الخطاب الإسلامي من شأنه أن يسهل تحول المستفيدين من الإشتراكية المميزة إلى مستفيدين من إقتصاد السوق ، ولايسمح للطبقات المهمشة بالدفاع عن نفسها لأنّها لاتستطيع التمرد على أمر إلهي .

إن الخطاب الإسلامي والخطاب الوطني يتّحدان من أجل دوام نظام الريع وذلك بتفعيل عملية النهب على المستوى الواقعي الداخلي للبلاد **308** رجي الذي يبين أن العدو الرئيسي هو دائما عدوا خارجيا يحاول ضرب البلد ومسح الإسلام الحقيقي . وبهذا ، فإن الوطنيين المزعومين ، والإسلاميين المزعومين لا يمثلون القطبين المتناقضين ، وإنما يمثّلون قطبا واحدا ، لكن بستارين مختلفين حسب متطلبات العصر ، وهذا الستار يصب في مصلحة سياسة التلهية التي تتعلق بها الطبقات المسيطرة على الريع . هذه الأخيرة تمثل في الواقع طبقات قديمة لا تستطيع أن تعيد بناء نفسها إلابحجب طبيعتها الحقيقية كطبقات ناهبة هدفها الأساسي هو إقتطاع أكبر حصة ممكنة من الثروة البترولية ، ولهذا نجد أن خطابات مختلف هذه الأحزاب السياسية تتسابق للظفر بوضعية جيدة تسمح لها بالتعامل بسهولة مع الريع . ومن هنا فإن النزعة الإسلامية ليست تجاوزا لنظام الريع وإنما هي فكرة إستبدالية تبقي على هذا الأخير ، إن التشكيلة الإجتماعية الجزائرية تدور في حلقة واحدة وتجاوزها يتطلب خطابا جديدا .

المطلب الثالث:حول مستقبل الديمقراطية .

بالنظر لمتطلبات عولمة الإنتاج الرأسمالي فإن هذا الخطاب لا يمكن إلاّ أن يكون خطابا ديمقراطيا لأنّ هذه الأخيرة ، تقضي على هيمنة نظام الريع وتعوضه بالعمل من جهة ، وببروز الطبقات المهمّشة على الساحة السياسية من جهة أخرى ، والتيار الديمقراطي لا يستطيع فرض نفسه (وتجاوز وضعيته الهامشية الحالية) إلاّ عندما يحدد العدو الرسمي والرئيسي وتوحّد الآمال والأهداف الصحيحة للطبقات المهمشة من طرف الريع .

وعلى هذا التيار إذن ، أن يبدأ ويشارك في تحويل الزبائن إلى مواطنين حقيقيين وكذلك نبذ الخداع المتفشي في الخطاب الوطني أو الإسلاموي ، إلاّ أن مثل هذا التقدم يستدعي إستراتيجية طويلة المدى ، يفرض من خلالها هذا التيار نفسه كبديل ، **309** ؛ الحقيقية : **تفعيل القطاع الخاص المنتج و تجسيد القطيعة مع نظام الريع .**

المبحث الرابع: تفعيل القطاع الخاص في الجزائر "الإنتقال من نظام توزيع الريع إلى نظام الإنتاج الرأسمالي."

المطلب الأول: طغيان نظام توزيع الريع.

إن الفوضى التي تميز الساحة الجزائرية تبين أن الأزمة هي أزمة عامة تمس كل الميادين الإقتصادية، السياسية والفكرية، هي إذن أزمة نظام بكل إتجاهاته خاصة منه ذلك الذي يتعلق بنظام الريع، هذه الأزمة تعكس إنتقالا تدريجيا من « نظام توزيع الريع» إلى «النظام الرأسمالي » وهو ما يمثل جوهر الأزمة الجزائرية.وبعبارة أخرى إن صراع الطبقات الإجتماعية المتولدة عن هذه الأنظمة يمثل مرحلة من مراحل تاريخ المجتمع الجزائري وعز أزمته، و تجاوز هذه الأخيرة يستوجب التأسيس النهائي للعالم الجديد وسيطرته الكلية على العالم القديم وبذلك تتم العملية الإنتقالية.

أولا: طغيان نظام توزيع الريع :إن وجود الريع البترولي شجع على بروز نظام غير رأسمالي وسمح لطبقات بالإستيلاء عليه (على الريع)، هذا الإستيلاء حدث في مرحلتين متتالين:المرحلة الأولى: تمثلت في «الصناعة المصنعة» [261] و التي تزامنت مع ما يسمى «بالثورة الزراعية» [262] التي إستهدفت الزراعة الصغيرة و المتوسطة ،وأغفلت عن الإستغلال الأحسن للأراضي الخصبة التي كانت ملكا للمعمرين، إن (الصناعات المصنعة والثورة الزراعية) مكنتا من وجود نسيج صناعي يتميز خصوصا بإستعداده لإبتلاع جزء من الريع من جهة، ومن جهة أخرى وجود قطاع فلاحي غير قادر على إنتاج الفائض.وهذا لم يمنع المثقفين من تهدئة منبع التجربة الجزائرية في " الكفاح ضد الإمبريالية " وإعتبار هذه التجربة تسترا على الرأسمالية العالمية ، وهو ما سمح لهذه الأخيرة بإعادة تكوين الركام البترودولاري (نتيجة إرتفاع سعر البتر **310** ومن خلال الرسوم على القروض وتخليص المراكز الرأسمالية من الفروع التي ليست لها قيمة (الصناعة الحديدية و البتروكيماوية مثلا) هذه المرحلة أظهرت بقوة طبقتين أساسيتين : الطبقة الرأسمالية (المالكة للرأسمال) والطبقة العمالية .

في المرحلة الثانية : لا الصناعات المصنعة ولا الثورة الزراعية بإستطاعتها تسوية الوضع ، إن برنامج إستيراد المواد الإستهلاكية (خاصة الدائمة) يعوض إستيراد الآلات ، هذه المرحلة الثانية تقوي الطبقات المستفيدة (التي تحتكر عملية توزيع الريع) لأن قطاعي الصناعة والزراعة يخضعان للريع سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

---

[261]– لقد تم خلق الشركات والمؤسسات الوطنية الكبيرة ، باعتبارها نقيض التسيير الذاتي في الصناعة وتتلقي هذه الشركات رأسمالا من الدولة وأقيمت الصناعة الكبيرة المعتمدة على التقنية المتطورة وعلى استيراد التكنولوجيا خاصة من الولايات المتحدة ، ألمانيا ، واليابان .

[262]– ويتضح من خلال التجربة التاريخية للثورة الزراعية في الجزائر أنها كانت وقبل كل شيء عملية سياسية وإيديولوجية ، من جانب النظام الحاكم الجزائري الذي أراد أن يخلق قاعدة ريفية موالية له ، ويشترك حزب جبهة التحرير الوطني في هذه التعبئة باسناد دور له في الثورة الزراعية ، ويقول الدكتور محمد عبد الباقي الهرماسي في هذا الصدد ، بأن الثورة الزراعية شكلت بجلاء شكلا من أشكال التعبئة السياسية وأحيت من جديد صورة الفلاح كرجل ثوري يمتاز بقيم رفيعة كالتقشف والجهد والأصالة ، مقارنة بالحياة المدنية التي أصبحت تتعت بالاغتراب وطغيان النزعة الاستهلاكية .

إن الطبقات المنتفعة من الريع تبدو إذن العنصر الوحيد الفعال وهي تعمل على بسط شبكتها التي من خلالها تبدي كرمها وسخاءها وبذلك يكون منطق " ربّ العمل –عامل " هو العلاقة الإجتماعية السائدة في الجزائر غير أن العامل يتلقى أجرا دون عمل منتج فعلا ، والرأسماليين المزيفين يزدادون ثراءا لكن ليس بتحقيق القيمة الفائضة وإنما بسلب جزء من الريع وذلك بإتباع إستراتيجيات مختلفة (عقود مبالغ في تقديرها ،تهرب ضريبي الخ...) . هذه الإستراتيجيات تتم عن طريق علاقة مالكي رأس المال مع الإداريين التابعين للدولة.[263] إن سياسة الدولة تتلخص إذن في جعل كل الطبقات الإجتماعية زبونا لها وبذلك دحض كل محاولة تطور مستقل يحول دون تحقيق سياستها ثم إن أي نشاط مستقل عن الدولة وريعها يعتبر بائدا ويحارب بإسم المنفعة العليا للوطن .

إن أغلبية الطبقات الإجتماعية يمكن إعتبار[illegible] لذلك يتبع أفرادها إيديولوجية الدولة

ورئيسها ، هذا الأخير الذي يلعب دور الحكم في تقسييم الريع على الزبائن . إن هؤلاء الإيديولوجيين يؤلفون في المرحلة الأولى تاريخ " الإشتراكية المميزة " أين يكون " الزبون والمحاباة " المنطق المسيطر في العلاقات الإجتماعية ، ونفس هؤلاء الإيديولوجيين بإمكانهم في المرحلة الثانية أن يؤلفوا تاريخ " الحياة الأفضل " أين يكون النهب هو الطريق إلى الثراء . هذه العلاقات الغير رأسمالية ستدوم ما دامت هذه الطبقات راضية على هذا التوزيع.

ثانيا:أزمة توزيع الريع : إن نقص مردود البترول يدخل الدولة في دوامة ويشجع الطبقات المستفيدة على الهيمنة ، وإذا كان هذا الريع لم يضمن السلم الإجتماعي فإن تلفه النهائي سيكون حتميا . هذا

---

[263]– من جهة أخرى ، أحدثت التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر شرخا عميقا فيما يخص سلم القيم الذي أصبح يشجع الفساد ويبرره حيث انتشرت مجموعة من القيم الجديدة التي ساهمت وشجعت في بروز هذه الظاهرة وذلك في إطار الفلسفة البرالية البراغماتية (كاقتناص الفرص الفرصة الذهبية) كل هذه القيم شجعت الموظفين على البحث عن المصادر السريعة للثروة بأقل تكلفة وقد لعب التسلط والاحتكار السياسي دورا كبيرا في تغذية أزمة القيم التي تعقدت أكثر مع سياسة الدولة الانفتاحية على الصعيد السياسي والاقتصادي وما خلفته من تكاليف باهضة أخلت بسلم يالقيم ، حيث سادت في ظل الوضع المتدهور الذي يعيشه المجتمع قيم النهب والاحتيال والنفاق والخداع ، وكذلك الرشوة والمحسوبية و الزبونية والمضاربة وكلها ممارسات طالت مجالات حساسة تمثل التوظيف والترقية والتعيين في مناصب قيادته في مختلف مؤسسات الدولة .

التلف يعني أن الطبقات الإجتماعية (المستفيدة) التي ضمن لها الريع السيطرة الإقتصادية والسياسية ، عليها مواجهة إبادتها الوشيكة ، لأن هذه الطبقات لن يكون لها نصيب من الريع في المستقبل ولهذا ليس عليها إلاّ الإنسحاب . ولهذا تعمل الطبقات المستفيدة على وقف أو عرقلة مسار إجتياز الأزمة لأنها تنتمي إلى العالم القديم وتحاول الحفاظ على منطقه ، أما الطبقات المهمشة فستكون أول من يأمل في إبادتها. وفي ظل هذه الحالة يظهر التناقض الأول (نقابة – منظمات أرباب العمل ...) التي تتدّعي تمثيل بعض الطبقات الإجتماعية المهمشة من طرف الريع وهذه المنظمات التي تمثل الطبقات الإجتماعية يبدو أنها تتبنى خطابا ينطوي على مغالطة تاريخية ، إنها منظمات تلعب دور " الحارس الشخصي " [264] لهؤلاء الذين تتكلم بإسمهم ، وبذلك يواصل الرأسماليون إزدهارهم عن طريق (المساعدات ، الإعفاءات الضريبية .....) والحماية التي تؤمنها الدولة بينما يبقى العمال يطالبون بضمان وضعيتهم وأجورهم.

ومقابل ذلك ، برزت طبقات إجتماعية أخرى بفضل الأزمة وبفضل التحرر النسبي للتجارة عموما والتجارة الخارجية بصفة خاصة ، وبما أنها تنشط على هامش الإقتصاد المنظم فإنها جزء من العالم الجديد ، هذه الطبقات تعتمد على العلاقة " رأسمال – عمل حقيقي " وعلى فكرة تمجيد المبادرات الفردية ورفض أي وصايا إدارية لها علاقة بطريقة الإنتاج القديمة ، هذه الطبقات الإجتماعية التي تتبع إستراتيجيات هامشية بالنسبة للإقتصاد المنظم والتي تبدو ثرية نوعا ما ، لن تجد شرعيتها في ظل سيطرة الريع ، بل على العكس ، فهي تعتبر طبقات طفيلية تلغم الإقتصاد الوطني . " **لكن ألم تلغم البرجوازية الأوربية قواعد الإقتصاد الإقطاعي في تأسيسها للنظام الرأسمالي "؟**

---

[264]– في هذا الاطار توجد جمعيات أو نقابات تقوم الدولة بتأسيسها لخدمة مصالحها ، مثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين.
في منتصف التسعينات أخذ المجتمع المدني في الجزائر صورة المؤسسات الداعمة لديمومة واستمرارية الدولة من خلال ظهور " فكرة الوساطة " وتحولت الكثير من الجمعيات إلى دعم بقاء السلطة أمام كل حركة اجتماعية وسياسية جذرية .

التناقض الثاني الذي يظهر، في مفاهيم الفئات الإجتماعية المفضلة (العائلة الثورية بالخصوص) ، إستمرار الممارسات الجهوية وتبجيل الزبون والبقشيش ، سياسة النهب التي تمارسها بعض الفئات ، وهي كلها تنتمي إلى العالم القديم (العالم الغير الرأسمالي) بينما مفاهيم إقتصاد السوق – المواطنة – الديمقراطية – الخوصصة تنتمي إلى العالم الجديد (النظام الرأسمالي) . هذه الحالة تشير إلى أن الوضع في الجزائر يجمع بين عالمين أو يحتضن مواجهة بين عالمين ، ويبدو أن الطبقات المسيطرة في هذا البلد تنقسم إلى جزءين أساسين : الجزء الأول يتبع إستراتيجية الحفاظ على إستمرارية الريع ، والجزء الثاني يرى ضرورة تجاوز الريع .هذا الإنحياز المتبادل لهذين الجزءين يظهر في الخطاب المتناقض كما في سياسة الجمود (خطاب المماحكة) والتلهية (طغيان الخطاب الميتافيزيقي حول المقومات الوطنية والهوية الوطنية المزيفة –حول توارث جينات الأسرة الثورية – غياب التناقضات الداخلية – العدو الخارجي ...) وهو السياسة الرسمية المتبعة .هذا الإنحياز المتبادل يفسر عدم قدرة السلطة السياسية الحالية على طرح مشروع إجتماعي مناسب[265]. **إن التحول من نظام توزيع الريع إلى النظام الرأسمالي في الجزائر يبدو**

.

المطلب الثاني:تفعيل القطاع الخاص في الجزائر:"الإنتقال من نظام توزيع الريع إلى نظام الإنتاج الرأسمالي.

أوّلا:حول المرور من نظام الإنتاج الإقطاعي إلى نظام الإنتاج الرأسمالي.

[265] – إن اختلال الدولة التسلطية المزودة بجهاز متطور جدا تظهره الإدارة الخاصة لهذه الدولة بصورة ما ، في شكل الإقتصاد والتهميش للقوى الاجتماعية ذاتالتوجهات السياسية والإيديولوجية المغايرة لإيديولوجية الحزب الحاكم ، كي لا تعبر عن مواقفها وتصوراتها وتدافع عن مصالحها في إطار مؤسسات اجتماعية وسياسية مستقلة ، تؤدي إلى ولادة جماعة سياسية جديدة ، وفي التعبير عن الحدود بين الطبقات والفئات الاجتماعية ، وعن العلاقات التقليدية البالية في المجمع ، حيث أن تناقضات النظام السياسي البيروقراطي يميل إلى جعل مؤسسات الدولة الحديثة عاجزة عن الفعل ومسكونة بخصوصيات المجتمع التقليدي من مختلف الأنواع ، بما في ذلك الرواسب أو ما قبل القومية كالعشائرية والقبلية والعائلية والإقليمية ، هذه الرواسب تعرقل عملية الاندماج المجتمعي في إطار جماعية سياسية ، وتزحم عملية تكون رأي عام فاعل ولا تعترف بالمواطن ككائن فاعل يتمتع بكامل حقوق المواطنة ، ويقوم بواجباته عن وعي وإرادة حرة ، بل إن تناقضات الدولة التسلطية تبقي الأفراد رعايا والشعب بدون " تاريخ سياسي ."

إن الرأسمالية خرجت من أحشاء البيئة الإجتماعية الإقطاعية كنتاج طبيعي لتناقضات النمو والتطور في ذلك المجتمع، لقد تبلورت البنية أو التشكيلة الرأسمالية في قلب المجتمع الإقطاعي بوصفها نتاجا لإهتراء هذا المجتمع وتفسخه فتناقضات المجتمع الإقطاعي أدت إلى ظهور المدن ونموها وإلى إستقلاليتها المتزايدة ومعارضتها المتنامية للريف الإقطاعي، تعززت السلطة الملكية وتحولت الملكية الإقطاعية إلى ملكية مطلقة، جرت عمليات محمومة للوصول إلى المركزية القومية وتقدمت البيروقراطية كما ظهر جيش ملكي مرتزق قوي تحول فيما بعد إلى جيش نظامي عصري، تحولت الإرستقراطية الإقطاعية المستقلة ذاتيا والمبعثرة إلى جماعة النبلاء ونخبة البلاط التابعين تبعية قوية للملك المطلق، إندمج جزء من جماعة النبلاء في المؤسسة البيروقراطية (المدنية منها والعسكرية) و تنامت البرجوازية والعلاقات السلعية بعبارة أخرى نشأ كل ما ينطوي عليه مفهوم «الإقطاعية المحتضرة» وأدى ذلك إلى دمج البنية الرأسمالية الجديدة بالنظام الإقطاعي التقليدي حتى تتابعت وجودها في إطاره العام (إلى أن قامت الثورة السياسية البرجوازية الأولى) [266]إن هذا المرور من الإقطاعية إلى الرأسمالية جرى على عدة مراحل متتالية ظهر فيها صراع الطبقات بين إنحطاط الإقطاعية وصعود البرجوازية:

في مرحلة أولى نجد أن إعادة الإنتاج على **314** عقارية (المردود الأساسي في الإنتاج الإقطاعي) هو شرط من شروط إعادة الإنتاج الرأسمالي على مستوى واسع، وعليه فإن الريع كمردود نقدي لا يتطور إلاّ بالإعتماد على إنتاج السلع في نطاق الإنتاج غير الزراعي ويصبح الفلاح بذلك منتجا مستقلا ومباشرا ويساهم بإعتباره قوة عمل في إنتاج رأس المال.

هذه المرحلة تظهر تقارب المنفعة بين الإقطاعية والبرجوازية، لأن تطور الرأسمالية يضمن تطور الريع بينما الحفاظ على الملكية العقارية يضمن تموين رأس المال على شكل قوى عمل وسلع زراعية

[266]– نوداري أ ، سيمونيا ، مرجع سابق ، ص 12.

فكلما زاد النشاط الصناعي، زاد معه عدد العمال وزاد مالكي العقارات من نهبهم للريع.و أخيرا فإن هذه المرحلة تظهر إستحالة تقويض (هدم) الدائرة المغلقة للزراعة والصناعات التقليدية عن طريق منافسة السوق، إن الرجوع إلى الوسائل السياسية والقضائية التي تمثلها السلطة، وتجريد الفلاحين من ممتلكاتهم يدعم تطور النظام الإقطاعي (المردود العقاري) وكذلك النظام الرأسمالي ، وبذلك يكمن تقارب المنفعة بين هذين الأخيرين في السياسة والسلطة.

المرحلة الثانية تتميز بتطور الرأسمال الصناعي الذي يعمل على تدمير الصناعات الحرفية لأنه يرتكز على إستغلال الفلاحة بصفة دائمة، وبالتالي إستغلال المجتمع البدوي وذلك بإستئصال جذوره ونسيجه.في هذه المرحلة، تلغى الصناعات الكبيرة كل إنتاج حرفي وتجعل الفلاحين المنتجين للمواد المعيشية تابعين للسوق الرأسمالية وذلك بتزويدهم بوسائل الإنتاج وبالمواد الغير معيشية.غير أنه، ولأسباب متعلقة بضعف تطور القوى الإنتاجية بالنسبة لفروع الإنتاج المعيشي فان رأس المال الصناعي لا يهيمن على هذه الفروع و إنما [illegible] كيات العقارية التي تضمن له

314

قوى عمل إضافية من جهة، ومن جهة تزويد المدن بالمواد المعيشيه.إن عدم تدخل النظام الرأسمالي في فروع الإنتاج المعيشي يبين في هذه المرحلة الثانية أن إستهلاك الفلاحين لا يتم عن طريق منافسة السوق، بل على عكس ذلك فإن إستهلاكهم يتم عن طريق تدخل الملكية العقارية التي تضمن التآلف بين الإقطاعية والبرجوازية.

في المرحلة الثالثة: ينافس النظام الرأسمالي كل أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالي بالنسبة لفروع الإنتاج المعيشي، من هنا يكون وجود مالك العقار غير مهم لأن الرأسماليون يعتمدون على العمال في تسويق منتوجاتهم.إن الملكية العقارية التي لعبت دورا أساسيا في توطيد مكانة الإنتاج الرأسمالي، تحولت إلى

عكس ذلك، فقد أصبحت شيئا غير ضروري وسلبيا (لأنها تستولي على جزء من القيمة المضافة) والعلاقة التي نسجت بين الملكية العقارية ورأس المال لن تؤدي إلاّ إلى إختفاء الأولى وسيطرة الثاني.

ثانيا :حول المرور من نطام توزيع الريع إلى نظام الإنتاج الرأسمالي.

إن المرور من نظام توزيع الريع إلى نظام الإنتاج الرأسمالي في الجزائر لم يظهر هذه المراحل المتتالية و إنما كان تحولا خاصا:في الجزائر، نجد أن المرحلة الأولى (مرحلة الصناعات المصنعة و إستيراد والمواد الإستهلاكية) أبطلت كل تطور رأسمالي، وهي لم تنتج إلاّ طبقات مستفيدة من الريع وطبقات أخرى زبائن له ،أما المرحلة الثانية (التي تميزت بنقص نسبي لمردود البترول) على عكس الأولى شجعت على تدهور نظام توزيع الريع وعملت على وجود الشروط الأولية لبروز الرأسمال (خاصة ظهور قوى عمل حرة) وكذلك طغيان الطبقات الرئيسية لنظام الإنتاج الرأسمالي (البرجوازية والطبقة الكادحة).هذه المرحلة الثانية لا تبدي تحالفا بين الطبقات المستفيدة من الريع والطبقة البرجوازية، بل إن مصالح هاتين الطبقتين متناقضة، لأن نظام الريع يعرقل ظهور نظام إنتاج رأسمالي حقيقي و هذا الأخير لا يمكنه البروز إ[illegible] الريع القومي وذلك للسماح

للرأسمالية بالإنتشار والسيطرة.نتيجة لذ[illegible] تنفي وجود أي إمكانية تحالف بين الطبقات المستفيدة من نظام الريع والبرجوازية الصاعدة لأن نظام توزيع الريع لا يختفي من تلقاء نفسه (على عكس النظام الإقطاعي الذي تحول تلقائيا إلى نظام رأسمالي)، لذا فإن تطور أحد النظامين يتطلب زوال الآخر.هذه الوضعية الخاصة تبين عدم إمكانية السيطرة التامة لإحدى الطبقات وتكشف التناقض الجزائري: الطبقة السياسية تتبنى خطاب الريع بينما الخطاب الرأسمالي غائب تماما، هذه الطبقة هي نتيجة نظام الريع، وبما أنها كذلك فهي لا تمثل إلاّ العالم القديم (عالم الريع القومي

والمستفيدين منه) والتي تحاول الحفاظ عليه بطرق مختلفة (بإسم المقومات والهوية الوطنية– المصالحة الوطنية)[267] .

إن الطبقة السياسية الجزائرية هدفها هو التقسيم الأفضل للريع بين الطبقات المنتفعة منه وهي عاجزة على توضيح رهانات الحاضر (خاصة توضيح التناقض الرئيسي بين طبقات الريع البترولي وباقي الطبقات المهمشة) والطبقات الناتجة عن العالم الجديد (عالم الرأسمال) لا تستطيع إبداء معالمها في ظل هذه الطبقة السياسية العقيمة . إن الطبقات الناتجة عن النظام الرأسمالي تنتظم بصفة آلية بهدف تعزيز مكانتها وإضعاف مكانة عدوها الرئيسي (الطبقات المنتفعة من الريع) ، هذا الصراع سينتهي عندما يفرض النظام الجديد (الرأسمالي) نفسه ، هذا الأخير لن يفرض نفسه إلاّ إذا إستثمر الدولة ، وإحتكر السلطة ، وجعل منفعته هي المنفعة العامة وأدمج أفكاره (ثقافة العمل خاصة) في مصاف الأفكار المهيمنة . فللدولة الوطنية التي تبنت المشروع النهضوي تجاهلت أن مسألة التقدم في العملية التنموية الإقتصادية بإعتبارها واحدة من نتاجات التقدم الفرعية لابدّ أن يرافقها تحقيق تقدم مجتمعي وثائقي وسياسي موازي ، حيث تشكل الثورة الديمقراطية البذرة اللاّزمة له.

خلاصة الفصل الثالث:

نستنتج من خلال هذا الفصل الأخير في الجزائر يعني تجسيد قطيعة مع نظام توزيع الريع السائد،وبمعنى آخر تجاوز عملية توزيع الريع كعملية سائدة على التشكيلة الإجتماعية الجزائرية في مجملها ، هذا التجاوز الذي يعطي مجالا للعمل الإنتاجي أي القطاع الخاص المنتج الذي يولد القيمة المضافة .

[267] –Bendib Rachid,op cit ,p 56.

خلاصة الجزء الثاني:

317

إنه و من غير المعقول البحث في تعثر القطاع الخاص في المجتمع الجزائري من دون الأخذ بحقيقتي الطابع الريعي للإقتصاد و النزعة التسلطية للنظام السياسي الحاكم :" **إنه و على حسب نمط خلق الثروة (النظام الإقتصادي)و توزيعها (النظام السياسي) تتأسس المجتمعات** "؛

يحتاج المجتمع إلى إعادة إنتاج نفسه ماديا لكي يضمن إستمراره ، إن هذه العملية تتحقق في الجزائر بفضل إعادة توزيع مداخيل الريع البترولي و ليس بما يخلقه العمل الإنتاجي من قيمة مضافة ، إننّا بصدد الحديث عن نظام إجتماعي يحتل فيه الريع مكانة مركزية في جميع الحقول خاصة السياسي و الإقتصادي منها فلطالما إستعملت السلطة في الجزائر الريع كمورد أساسي لإدامة سيطرتها على المجتمع ،بأن تم إختزال مهمة الدولة ووظيفتها في إعادة توزيع موارد الريع على شكل إمتيازات للتأسيس لقاعدة إجتماعية ممتدة من الزبائن وهي الأرضية التي أسست لشرعية السلطة الحاكمة لدى الشعب، لذا فإن مركزية الريع كعلاقة إجتماعية سائدة و مهيكلة للتشكيلية الإجتماعية تعيق تطور قطاع خاص منتج و فعال.

318

الخاتمة :

حاول هذا البحث الإجابة عن الإشكالية المطروحة وهي هل يمكن أن يوجد فضاء إقتصادي مستقل عن أجهزة الدولة و الإدارة في الجزائر بمعنى قطاع خاص منتج ، فعال و مولد للقيمة المظافة ؟ ومن

خلال ما تعرضنا له في البحث و على إمتداد الجزئين الرئيسيين للبحث أمكننا حصر الإستنتاجات التالية:

-حول الخلفية التاريخية للقطاع الخاص: إن القطاع الخاص في الجزائر إقترن بظروف التبعية و التخلف :(تداعيات الإحتلال الفرنسي و قبله التركي).

- لقد كان لمشروع بناء الدولة الحديثة بعد الإستقلال أثره الواضح على تطور القطاع الخاص ،فإنطلاقا من الدولة "الحديثة "و أجهزتها نشأت علاقات إقتصادية و إجتماعية جديدة تظهر الإرتباط المتعدد و العلاقات التفضيلية التي تجمع القطاع الخاص بالدولة و أعوانها:"إنها وضعيات ريع وهي تجسيد مادي لرأسمال من العلاقات ". لقد إعتمد القطاع الخاص بشكل كبير على الدولة في نشوئه وتطوره و هو بالتالي يتحرك بدعم منها – و حتى في مرحلة التحرير الإقتصادي لازال هذا الأخير يتحرك بأمر من الدولة و بالتالي بقي في نفس خصائصه السابقة – تابعا للدولة وغير مستقل عنها.

- لقد كان لوجود الريع البترولي في الجزائر تأثير على سلوك الأعوان الإقتصاديين و كذلك على الهياكل السياسية ، هذان الأخيران يتحدان بصفة مطلقة لإستمرارية النشاطات الريعية ومنه النشاطات التحويلية بعيدا عن خلق الثروة بالجهد و العمل، ومع هيمنة النظام الريعي أصبحت الدولة في غنى عن المجتمع لأنها ضمنت إستقلالها عنه بالمورد الريعي ، هي لا تحتاج إلى ما ينتجه المجتمع من ثروة من خلال تعبئة القوى العاملة حول الجهاز الإنتاجي . إن الريع سمح للسلطة الحاكمة بالإستقلال عن المجتمع و ذلك بممارسة علاقة سيطرة على أفراده ومنع تشكل فضاءات مستقلة يكون بإمكانها ولادة مجتمع إقتصادي (نواة لتشكل المجتمع المدني) يستطيع إعادة إنتاج نفسه بالعمل و حاملا لمشروع دولة حديثة ، **إن الريع البترولي عوض العمل الإنتاجي – و خاصة القطاع الخاص**

المنتج – في عملية تجدد النظام ، هذا الأخير يتجدد بفصل ذر الرماد في أعين كل الطبقات الإجتماعية .

–من جهة أخرى ، فإن إعتماد الدولة على الريع جعلها لا تعطي قيمة لا للعمل الإنتاجي ولا للعمل الفكري وهي بذلك ليست بحاجة إليهما لأنهما لا يتماشيان مع منطق الريع ، وعليه فان الريع كمنطق مهيمن على المجتمع ، يقضى على مساهمة العمل الإنتاجي ولا يشجع أي نشاط فكري يعطي معنى للواقع المعاش ، لأن الأخذ بعين الإعتبار النشاطات الإنتاجية و الفكرية يخلق عوامل جديدة [268]وفعالة تنافس (في نظر السلطة) المهيمنين على الدولة و موزعي الريع . **.ونتيجة لذلك فالسلطة السياسية الجزائرية (التسلطية) تأبى تأسيس مراكز سلطة مستقلة عنها لذا فهي تعيق تأسس قطاع خاص قوي و منتج** لأنه سيكون البداية لتأسيس –طبقة إجتماعية – طبقة وسطى عريضة مستقلة عنها ولا تحتاج إلى الريع لأنها قادرة على خلق الثروة بالعمل المنتج .وبهذا تصبح الدولة الريعية الجزائرية ليست بحاجة إلى عمال منتجين بل إلى زبائن **فالقطاع الخاص المنتج يفتح آفاق التغيير الإجتماعي و السياسي .**

– و بمعنى آخر فإن النظام السياسي التسلطي – المستفيد من الثروة الريعية – و لضمان بقائه على هرم السلطة حاول منع القطاع الخاص من البروز و الإستقلالية عن الدولة خوفا من أن يشكل قوة تعي بوجودها و مصالحها ، و تنافس على السلطة وأن يكون للقطاع الخاص دور حقيقي في العملية السياسية الديمقراطية و في المطالبة بالتمثيل أو التأثير في القرار السياسي :

– فقبل مرحلة الإنفتاح ، سعت السلطة الحاكمة بكل طاقاتها لكبح القطاع الخاص الذي يتنافى مع الخيار الإيديولوجي و الإقتصادي للجزائر الحديثة الإستقلال .

[268]– بعيدة عن الدولة وسلطتها وهي عوامل تنشد إستقلاليتها عن الريع .

– بعدها أدخلت الليبرالية الإقتصادية لضمان إستمرار النظام من خلال تسريع التنمية ، مما يترتب عنه تقلص في أجهزة الدولة و تبقى النخب الحاكمة تتحكم في رقابتها الإقتصادية من خلال ميكانيزمات الحواجز الرقابية أي تبقى على رقابتها الطبقية على وسائل الإنتاج ، و تنتقل بالمقابل الملكية للقطاع الخاص ، وهذه الرقابة يمكن أن تكون معرقلا لقواعد إقتصاد السوق ، وهذا لا يسمح بنمو القطاع الخاص و يجعله لا يلعب دورا كبيرا في التنمية الإقتصادية.

- إذن فسياسة الدولة تتلخص في جعل كل الطبقات الإجتماعية زبونا لها وبذلك دحض كل محاولة تطور مستقل يحول دون تحقيق سياستها ثم إن أي نشاط مستقل عن الدولة وريعها يعتبر بائدا ويحارب بإسم المنفعة العليا للوطن . في هذا الإطار ينشط القطاع الخاص الجزائري و يتغذي بطريقة غير مباشرة من ميزانية الدولة " و التراكم المالي الذي يحققه يرتكز على تحويل الموارد من الدولة عن طريق "النفقات العمومية و الدعم و الزبائنية " ، وهو لا يتمتع بإستقلالية مطلقة و لا نسبية عنها وهذه الأخيرة – أي الدولة – تعتمد على العائدات المالية للنفط و المرتبطة بالأسواق المالية الدولية ، مما أعطى لها إستقلالية عن الفاعلين الآخرين في المجتمع .

- و إضافة إلى ذلك فـإن هذا القطاع يتسم بصغر حجم مؤسساته و محدودية تنوعها و إقتصارها على النشاطات التي تنسجم مع متطلبات السوق الآنية دون إمتلاك أي إستراتيجية مستقبلية .و بالتالي محدودية قدرته على المساهمة الجدية في تنمية الإقتصاد الوطني حيث يغلب على نشاطه العفوية و السعي لتحقيق الأرباح السريعة و أيسرها و أكثرها ضمانا و بأقل جهد و تكلفة و هو بذلك غير معني بتنوع الإقتصاد أو إيجاد فرص عمل إنتاجية . و من جهة أخرى فإن بعض من مؤسسات هذا القطاع يضمن مصالحه من خلال علاقات غير رسمية مع الأجهزة البيروقراطية الحاكمة ، مما قاد إلى تركيبة في الأسواق تضمن وجود عدد محدود من المنتجين القادرين على إستغلال الأسواق و فرض هوامش ربحية مرتفعة.

- وفي سياق آخر ، فإن تجارب أكثر من عقدين من الزمن فيما يعرف بالإصلاحات الإقتصادية لم تبين جدواها و لا ثمارها و أصبح من هنا ضروري الإنتقال إلى مرحلة جديدة تعتمد على تفعيل القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي؛
- في هذا الإطار تتطرق إشكالية تفعيل القطاع الخاص لإمكانية قيام قوى إجتماعية مختلفة بقيادة عملية التحديث البرجوازي فالقطاع الخاص في الجزائر في الوقت الراهن لا يحتضن بشكل متساو مختلف مناحي القاعدة الإجتماعية الإقتصادية و البنية الفوقية الإيديولوجية والسياسية ما يعبر عن أزمة في التشكيلة الإقتصادية الإجتماعية الجزائرية ، **و هي أزمة طغيان الريع كعلاقة إجتماعية سائدة في المجتمع الجزائري** و تطرق البحث من هنا لإمكانية الانتقال من نظام توزيع الريع البترولي إلى نظام الإنتاج الرأسمالي و إذن تجاوز عملية توزيع الريع كعلاقة سائدة على التشكيلة الإقتصادية و الإجتماعية الجزائرية ،هذا التجاوز من شأنه أن يعطي مجالا للقطاع الخاص المنتج و المولد للقيمة المضافة. من جانب آخر فمشكلة الإقتصاد الريعي في الجزائر لا تكمن في هذا الإقتصاد بحد ذاته و إنما في الركون إليه و الإستسلام له و بالتالي عدم إيجاد أشكال أخرى من الإقتصاد أو مصادر مولدة للدخل بمعنى آخر لا يعتبر الريع مشكلة إقتصادية بحد ذاته و إنما إخفاق السياسات الإقتصادية في تنمية أنشطة غير ريعية ،فالإقتصاد الريعي بحد ذاته لا يحمل طابعا سلبيا بل الذهنية أو الثقافة التبريرية المرتبطة به أو الناجمة عنه .وعلى هذا الأساس سنحاول تقديم بعض التوصيات التي من شأنها تطوير و تفعيل القطاع الخاص.

التوصيات :

– أن يكون القطاع الخاص منتجا و فعالا في الجزائر فهذا يستلزم قطيعة مع نظام الريع السائد ،و إذن تجاوز عملية توزيع الريع كعملية سائدة على التشكيلة الإقتصادية و الإجتماعية الجزائرية في مجملها ،هذا التجاوز يعطي مجالا للقطاع الخاص المنتج و الذي يولد القيمة المظافة.

-إن الحكومة الجزائرية عليها طرح حلول عملية لكيفية رسم الحدود بين قطاع خاص فاعل و منتج و يحقق الربح و بين مصالح مجتمع و أعبائه التي لم تعد الدولة وحدها قادرة على الوفاء بها ،كل هذا يشكل معالم عقد جديد بين قطاع خاص منتج مستقل و حكومات تنفذ دورها الرقابي و لاتعيق الإستثمار و تضع العراقيل لإفادة مجموعة قليلة من البيروقراطيين الذين إحتكروا القرارات الإقتصادية من دون شرعية حقيقية لفترات طويلة و كانوا جزءا من منظومة الفساد بإسم الدفاع عن المصلحة العامة.

-إن هناك العديد من الأدوار التي يجب العمل بها أولها أن على القطاع الخاص التحلي بروح المبادرة و المخاطرة ،و أن يعزز شبكة العلاقات الرسمية و الدفاع عن مصالحه في شكل واضح ،و يمكن للقطاع الخاص تأسيس أحزاب سياسية تعبر بوضوح عن همومه و مشاكله التي ينبغي على الحكومة التعامل معها ،كذلك يجب عليه إظهار إلتزامه بالمسؤولية الإجتماعية على غرار ما يحدث في الدول المتقدمة التي باتت تولي هذا الموضوع أهمية قصوى.

قائمة المراجع :

أولا الكتب باللغة العربية:

- أحمد مصطفى الحسن، تحليل السياسات، مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية ، دبي مطابع البيان التجارية ، 1994.
- أحمد شكر الصبيح ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000.
- بهلول حسن ، الإستثمار و إشكالية التوازن الجهوي مثال الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ،1990 .
- بهلول حسن، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976.
- سعيدوني ناصر الدين ، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800 – 1830، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979.
- سفير ناجي ،محاولات في التحليل الإجتماعي ، التغشيل ، الصناعة و التنمية ، الجزء الثاني ، ترجمة الأزهر بوغنبوز، طبعة مشتركة بين ديوان المطبوعات الجامعية و المؤسسة الوطنية للكتاب ،2000 .
- سلوى شعرواي جمعة ، إدارة شؤون الدولة و المجتمع ، القاهرة : مركز دراسات و إستشارات الإدارة العامة ، 2001.
- عبد العالي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة– الإقتصاد ،المجتمع والسياسة، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2004.

- عبد الحميد مزيان ، النظريات الإقتصادية عند إبن خلدون و أسسها من الفكر الإسلامي و الواقع المجتمعي دراسة فلسفية و إجتماعية،منشورات المؤسسة الوطنية للإتصال،النشرو الإشهار،سنة 2001.

- عبد اللطيف بن أشنهو، مدخل إلى الإقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.

- عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979.

- عبد اللطيف بن أشنهو ،التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط1962_ 1980،ديوان المطبو عات الجامعية،1982.

- عبد اللطيف بن أشنهو،الهجرة الريفية في الجزائر،ترجمة عبد الحميد أتاسي،المؤسسة الوطنية المطبعة التجارية،1979.

- عمار بوحوش،العمال الجزائريون في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،1979.

- لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة، منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي.

- محمد دويدار ، مبادئ الإقتصاد السياسي " تاريخ علم الإقتصاد السياسي ، الإقتصاد السياسي و الرأسمالية ، الإقتصاد السياسي و الإشتراكية " الجزء الأول : الأساسيات ، المكتب العربي الحديث ، 1994.

- محمد فاروق عبد الحميد ،التطور المعاصر لنظرية الأموال العامة في القانون الجزائري- دراسة مقارنة في ظل قانون الأملاك الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية.

- منعم العمار ، " الجزائر و التعددية المكلفة " في سليمان الرياشي ، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية ، 1999.

- محمد عبد الباقي الهرماسي ، المجتمع و الدولة في المغرب العربي ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثالثة ،1999.

- محمد عبد العزيز عجمية ،مقدمة [illegible] ،دار النهضة العربية للطباعة بيروت ،1973.

- نوداري أ،سيمونيا، مصائر الرأسمالية في الشرق،ترجمة فاضل جكتر ،مركز الأبحاث و الدراسات الإشتراكية في العالم العربي، الطبعة الأولى،1987.

- هني أحمد، المديونية ، موفم للنشر – الجزائر-،1992.

- يوسف عبد الله صايغ ، إقتصاديات العالم العربي الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1984 .

- يوري بوبوف، دراسات في الإقتصاد السياسي للإمبريالية والبلدان النامية، دار التقدم.

المجلات و الملتقيات :

- أندريا ماداراسي ،"وثبة الاستثمار الخاص في البلدان النامية"،مجلة التمويل و التنمية ،المجلد27 ، العدد 2،مؤسسة التمويل و التنمية ،1990.

- أنور مقراني و مهدي عوام ، " الحكم الرشيد و التنمية بالقطاع الوطني الخاص " ، ج 2 (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول : الحكم الرشيد و إستراتيجيات التغيير ، في العالم النامي) سطيف ، الجزائر ، أفريل 2007.

- إسلام جبار شهاب ، الدولة الريعية و صياغة النظم الاقليمية (دول الخليج أنموذجا) ، نسخة إلكترونية.

- أحمد سليمان ، " السياسة العامة في مجال التشغيل و مكافحة البطالة في الجزائر (محاضرة ألقيت بالملتقى العلمي حول " السياسات العامة ودورها في بناء الدولة و تنمية المجتمع " جامعة سعيدة ، الجزائر ، 26-27 أفريل 2009.
- بلديس بن عيشة ، في نشأة الدولة و الإقتصاد في الجزائر ، أية مقاربة للتحليل ، مجلة الباحث ، عدد 03،سنة 2004.
- بريبش السعيد و بلغرسة عبد اللطيف ، " إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول،مداخلة في إطار الملتقى الدولي "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية "يومي 17و18 أفريل 2006 بجامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف .
- رحيم حسن،سياسات التشغيل في الجزائر:تحليل و تقييم ،بحوث إقتصادية عربية،العددان 61-62 ،شتاء ربيع 2013.
- خميس خليل ،مساهمة القطاع العام و الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر،مجلة الباحث ، العدد 9 ،سنة 2011.
- بن عيسى محمد الهادي ، المجتمع و التنمية في الجزائر : أولا الشرائح الإجتماعية عند مشروع بناء الدولة الحديثة ، مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، العدد الأول ديسمبر 2010.
- بودخدخ كريم ،بودخدخ مسعود ،"رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي " ،ورقة بحثية ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول "دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الإقتصاد الجزائري و التحضير لمرحلة ما بعد البترول " جامعة "محمد الصديق بن يحي " بجيجل ،يومي 20 و21 نوفمبر سنة 2011.

- صالح ياسر ، النظام الريعي و بناء الديمقراطية ، الثنائية المستحلية حالة العراق ، مؤسسة فريد ريش إيبرت ، مكتب الأردن و العراق ، بغداد العراق تشرين الثاني 2013.
- صالح عبد الرحمن الراجح ، " الهجرة الأحادية للكفاءات المؤهلة من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص ، مجلة رسالة معهد الإدارة، المملكة العربية السعودية ، عدد57، سنة 2004 .
- عبد القادر بريش و زهير غراية ،"دور القطاع الخاص في الجزائر في تعميق مبادئ و ممارسات المسؤولية الإجتماعية،

" مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثالث بجامعة بشار حول" منضمات الأعمال و المسؤولية الإجتماعية"،يومي 14و15 فيفري 2012.

- عية عبد الرحمان ، دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الإقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2000-2011. نسخة إلكترونية.
- عبد المجيد بوزيدي،من أجل نظرة إقتصادية للقطاع الخاص في الجزائر،مجلة التخطيط،رقم 2،جوان 1982.
- فلاح خلف علي الربيعي ،التنمية الإقتصادية بين دور الدولة و القطاع الخاص ،بحوث الإدارة و الإقتصاد -جامعة درنة ليبيا،2004 .
- فؤاد محمد عيسى ،المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص في مصر "دراسة حالة تطبيقية لقياس و تقييم المسؤولية الإجتماعية للشركات" وكيل وزارة التجارة و الصناعة.
- لطرش الطاهر ، حدود القدرة التنافسية لإقتصاد قائم على الريع : محاولة تحليل آثار التنظيم الريعي للإقتصاد الريعي على التنافسية الخارجية للإقتصاد الجزائري ، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية قسم العلوم الإقتصادية و القانون ، العدد 10 ، جوان 2013.

- محمد جابيلي ، الإقتصاد الجزائري : تبعية متزايدة لقطاع المحروقات ،الإصلاح الإقتصادي ، العدد 20.

- ممصطفى العبد الله الكفري ،التنمية الشاملة و التنمية البشرية ،مجلة الحوار المتمدن ،العدد ،سنة 2004"من الموقع

www.arabgeographers.net/vb/showthread.php%3ft%3ft3D3523 : le

24 /04 /2004

- المجلة الإقتصادية 7 جانفي 2009.

- " السياسات الإقتصادية و أثرها على القطاع الخاص " مؤتمر منتدى القطاع الخاص نحو تنمية إقتصادية مستدامة ، السعودية 6-8 أكتوبر 2003 ، تم تصفح الموقع في 04 -08-2008.

- نصيب نعيمة، " الحكم الراشد و إشكالية حقوق الإنسان " مداخلة في ملتقى حول : " الحكم الراشد و إستراتيجيات التغيير في العالم النامي ، جامعة سطيف ، كلية الآداب و علوم الإجتماع ، سنة 2007.

- هدى حمودة إبراهيم، الملف الاحصائي للجمهورية الجزائرية ، بحوث إقتصادية عربية، العددان 63-64 ،صيف و خريف 2013.

- البيان الختامي الصادر عن إجتماعات الملتقى العاشر لمجتمع الأعمال العربي المنعقد في الجزائر في 18-21 نوفمبر 2006 " تم تصفح الموقع يوم : 2009/07/06.-wwww.fab-jo.org/doc.og.doc/

- الجرائد و القوانين:

- التعليمة الرئاسية رقم 14 و الصادرة بتاريخ 17 مارس 1981 و المتبوعة بالمنشور الوزاري رقم 707 و الصادر بتاريخ 15 أكتوبر 1981 .

- المادة الثانية من القانون 71-73 المؤرخ في 8 نوفمبر 1971 و المتعلق بالثورة الزراعة.
- المادة 39 من القانون 72-109 المؤرخ في 7 جوان 1972

- المادة 22من القانون 71-73المؤرخ في 8نوفمبر 1971.
- التخطيط و التنمية ،الجزء الأول،وثيقة لحزب جبهة التحرير الوطني 1985.
- المادة 39 من القانون 72-109 المؤرخ في 7جوان 1972.
- المادة 6 من القانون 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 و المتضمن كيفية إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة و الصادر بالجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 9 ديمسبر 1987 العدد 50.
- المادة 6 من القانون 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 –الصادر بالجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 9ديسمبر 1987العدد50.
- المادة 10 من القانون 87-19، الجريدة الرسمية.
- جريدة الشروق اليومية.
- جريدة الخبر اليومية.
- نشرية المعلومات الإقتصادية الخاصة بوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية،-السداسي الأول ،2006.
- نشرية وزارة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة والصناعات التقليدية لسنة 2005،2006،2007،2008،2009:.
- بنك الجزائر ،إحصائيات 2000،2004،2005.
- **المذكرات و البحوث :**

- زغيب شهرزاد ، مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي الجزائري منذ الإستقلال ، أطروحة دكتوراه دولة في العوم الإقتصادية غير منشورة جامعة باجي مختار عنابة ، 2004.
- زايدي أمال، الإنشاء التجاري للمؤسسات العمومية الإقتصادية، رسالة ماجستير مقدمة في العلوم القانونية والإدارية تخصص قانون الأعمال، جامعة عنابة، 1998.
- عيسى مرازقة " القطاع الخاص و التنمية في الجزائر " رسالة دكتوراه في الدولة في العلوم الإقتصادية ، قسم العلوم الإقتصادية ، جامعة باتنة ، 2007 .
- عبد القادر بابا ، " سياسة الإستثمار في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة " رسالة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية ، قسم العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2004 .
- غسان محمود إبراهيم ، « الأبعاد الإجتماعية للإقتصاد الريعي في سورية » ،محاضرات في العلوم الاقتصادية جامعة دمشق ،2004.
- مانع بن سعد سيف القحطاني ، دور القطاع الخاص في صنع السياسات العامة الإقتصادية في المملكة العربية السعودية في ظل التحول في دور الدولة مع دراسة تطبيقية على مجلس الغرف التجارية الصناعية (رسالة دكتوراه الفلسفة في الإدارة العامة ، قسم الإدارة العامة، جامعة القاهرة 2008 .

المراجع باللغة الأجنبية:

Ouvrages et thèses :

- Benachenhou Abdellatif, Régimes des terres et structures agraires au Maghreb, Alger 1970.

- Benachenhou Abdellatif , les nouveaux investisseurs en Algérie,Alpha design,mai,2006.
- Benachenhou Abdellatif, la modernisation maitrisé,impresion Autographe,Paris,2004.
- Benachenhou Abdellatif, exode rural, publisher –centre de recherche en économie appliquée ,1979.
- Bendib Rachid , létat rentier en crise « éléments pour une économie Politique de la transition en Algérie , opu , 2006.
- Boukhobza M'hamed, rupture et transformation sociales en Algérie, volume1, opu, 1989 .
- Benissad Mohamed elhocine, économie du développement de l'Algérie, « sous développement et socialisme » ,opu, Alger,Economica– Paris ,1979.
- Boudjema Rachid , Economie du développement de l'Algérie 1962_2010 « des contraintes majeurs du développement et des tares de la logique rentière , vol 3,dar al khaldounia ,2011 .
- B.Hamel, économique de l'etat et socialisation en Algérie , opu ,1992 .
- Boutefnouchet , les travailleurs en Algérie ,entreprise nationale Algérienne de presse enal ,entreprise Algérienne du livre,1989.

- Djilali Liabes, capital privé et patrons d'industries en Algérie 1962-1982, « proposition pour l'analyse de couches sociales en formation ,CERA imprimé sur presse spéciale UAFA avril,1984.
- Djilali Sari , les mutations socio-économiques et spatiales en Algérie ,opu,1993.
- Hersi Abderrahmen , les mutations des structures agraire en Algérie depuis 1962,opu,1982.
- Higgs, B « Economic Development Problèms,principals and policies ,Nortan and Company,New york , 1984 .
- Henni Ahmed, économie de l'Algérie indépendante, ENAG éditions, 1991.
- Jean Pennef , les chefs d'entreprise en Algérie ,in acte du coloque : « entreprise et entrepreneurs en Afrique » editions l'Armattan, Paris ,1983.
- Gilles Anne ,les entrepreneurs Algériens :un groupe hétérogéne entre logique familial et logique économique ,in entrepreneurs et PME,
- Jean Leca , réformes institutionnelle et léjitimation du pouvoir au Maghreb ,in lecal , développement politique au Maghreb ,aménagment ,institutionnel processus electoraux ,paris ,CNRS ,1979.
- Kindlberger .c .p.and Herrick.B. « Economic development ,McGraw_hill london ,1986

- Mohamed Tahar Alloum, le régime foncier en Algérie, impression moderne, décembre 2005.
- Razig Abdelouahab, l'accumulation coloniale en Algérie durant l'entre deux guerres. opu ,2007 .
- S .Berdani , l'agricultures Algériènne depuis 1966 , opu, Ecinomica,Alger et Paris,1981.

Revues,journeaux,statistiques,documents divers :

- Addi l' Houari , l'impasse du populisme : l'Algerie collectivité politique et létat en construction , Alger : ENAL ,1990.
- Bradford .L Dillman, the prviate sector in Algeria : the politics of rent seeking and falied , Boulder ,co : westview press ,2000.
- Benguerna Mohamed et Belaid Hamouma : les associations d'entrepreneurs en Algerie émergence d' un nouvel acteur du développement territorial in « création d'entreprise et développement territorial » , CREAD n °73, 2005 .
- Camille Bonora-waisman, France and the Algerian conflit : Issues in Democracy and Politica stability 1988-1995, USA : ashgate pub LTD ,2003.
- Collections statistiques de l'ons n° : 172 , résultats définitifs de la première phase , juillet 2012 .

- Collections statistiques de l'ons , n°168/2012 ,série E :statistiques économiques n°67.
- Collections statistiques de l'ons, n°172 /juillet 2012, serieE ,statistiques economiques.
- David Beag et autres, « micro économie » édition Dunod 2002.
- Emma.C murphy, the state and the private sector in North Africa : seeking specificity , Mediterranean politics , London ,vol 6 ,n°02 summer 2001.
- Entelis j.p, state .society relations as a case study , in Mark A .Tessler , Jodi nachtwey and Anne Banda , Area studies and Socials Science ,USA :Indiana University press , 1999 .
- EntelisJ.P, Algeria : the revolutios institutionalised, Boulder : westview, 1986.
- Hèlene Djoufelkit, développement du secteur prodctif et croissance en Algérie , Agence francaise de développement , juin 2008,n°64.
- Higgs.B, « Economic Dévelopment problèms , principals and policies » Nortan and Company,New York,1984.
- Louis Martines, les illussions de la richesse pétrolière , les études du CERI , n° :168 , septembre 2010 .
- Myrdal Gunner , « The challrnge of world poverty ,penguin press,1970 .

- Nils Soguel, « Demain quel rôle pour votre état », site .www.idheap .ch /pdf/working paper de l'idheap n°10 /2002/pdf, le 31/3 /2014.
- Recensement générale de l'agriculture privé.
- Sadiki Larbi , the searsh for arab democrcy , london : c.hurst and copublichers, 2004.
- Statistiques :
- Annuaire statistique de l'ons n°16.
- Annuaire statistique de l'ons n°17.
- Annuaire statistique de l'ons n°18.
- Annuaire statistique de l'ons n°19.
- Opec .annual statistical bulletin ,2005.
- www .ons.dz . Les comptes économiques , n°669.
- www.andi.dz.
- www .ons.dz : le 2 octobre 2014 : travail en Algérie : évolution des principaux agrégats et indicateurs liés au marché du travail de 2004 à2013.

الملاحق

تركيبة الإنتاج الخام حسب القطاع القانوني (%)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
49,3	46,9	46,3	56,4	55,4	55,7	55,6	52,6	52,0	51,0	52,5	57,4	عمومي
50,7	53,1	53,7	43,6	44,6	44,3	44,4	47,4	48,0	49,0	47,5	42,6	خاص
100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	المجموع

تركيبة الإنتاج الخام (خارج قطاع المحروقات) حسب القطاع القانوني (%)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
20,9	21,0	22,3	23,0	22,9	23,2	24,7	25,2	26,3	26,5	26,5	30,2	عمومي
79,1	79,0	77,7	77,0	77,1	76,8	75,3	74,8	73,7	73,5	73,5	69,8	خاص
100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	المجموع

تركيبة القيمة المضافة حسب القطاع القانوني (%)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
51,8	48,5	45,3	58,6	57,2	57,2	57,3	53,5	52,5	50,7	52,4	58,3	عمومي
48,2	51,5	54,7	41,4	42,8	42,8	42,7	46,5	47,5	49,3	47,6	41,7	خاص
100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	المجموع

تركيبة القيمة المضافة (خارج المحروقات) حسب القطاع القانوني (%)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
15,2	15,5	16,4	17,5	19,0	19,5	21,1	21,5	22,1	22,1	21,3	25,2	عمومي
84,8	84,5	83,6	82,5	81,0	80,5	78,9	78,5	77,9	77,9	78,7	74,8	خاص
100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	المجموع

تركيبة استهلاك الأموال الثابتة حسب القطاع القانوني (%)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
66,9	64,1	67,9	69,4	69,4	67,8	70,6	71,6	72,5	72,6	75,4	74,1	عمومي
33,1	35,9	32,1	30,6	30,6	32,2	29,4	28,4	27,5	27,4	24,6	25,9	خاص
100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	المجموع

تركيبة الضرائب المتعلقة بالإنتاج حسب القطاع القانوني (%)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
81,5	78,7	76,8	84,2	83,0	80,4	79,3	76,3	74,3	74,9	77,5	80,3	عمومي
18,5	21,3	23,2	15,8	17,0	19,6	20,7	23,7	25,7	25,1	22,5	19,7	خاص
100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	المجموع

تركيبة تعويضات الأجراء حسب القطاع القانوني (%)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
40,5	37,3	35,5	38,2	37,2	38,9	40,4	42,3	44,8	44,6	45,5	52,6	عمومي
59,5	62,7	64,5	61,8	62,8	61,1	59,6	57,7	55,2	55,4	54,5	47,4	خاص
100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	المجموع

تركيبة فائض الإستغلال الصافي حسب القطاع القانوني (%)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
47,8	44,5	39,6	56,4	55,0	55,3	54,8	49,6	47,9	44,7	46,2	53,1	عمومي
52,2	55,5	60,4	43,6	45,0	44,7	45,2	50,4	52,1	55,3	53,8	46,9	خاص
100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	المجموع

الوحدة: مليون د.ج.

		الإنتاج الخام	فائض الاستغلال الصافي	تعويضات المستخدمين	ضرائب متعلقة بالإنتاج	دخل مختلط	تراكم الأموال الثابتة	القيمة المضافة	استهلاك وسيط
الفلاحة، الصيد و الغابات	عمومي	4563,4	3011,9	1551,6	1256,8	294,8	110,2	636,1	-451,5
	خاص	421020,3	76400,5	344619,8	162,1	344457,7	291,8	50517,3	293648,7
	المجموع	425583,7	79412,3	346171,4	1418,9	344752,5	401,9	51153,4	293197,2
المياه و الطاقة	عمومي	73403,4	26134,5	47269,0	8474,8	38794,1	1933,1	13166,4	23694,6
	خاص	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	المجموع	73403,4	26134,5	47268,9	8474,8	38794,1	1933,1	13166,4	23694,5
المحروقات	عمومي	2033058,5	490176,4	1542882,1	88536,3	1454345,8	347452,1	33539,2	1073354,4
	خاص	95227,5	21794,9	73432,6	3824,3	69608,3	17818,9	0,0	51789,4
	المجموع	2128286,1	511971,3	1616314,7	92360,6	1523954,1	365271,0	33539,2	1125143,9
الخدمات و الأشغال البترولية	عمومي	90060,6	47155,8	42904,8	15900,5	27004,3	1701,6	16024,7	9278,0
	خاص	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	المجموع	90060,6	47155,8	42904,8	15900,5	27004,3	1701,6	16024,7	9278,0
المعادن و الصقالع	عمومي	7890,1	3108,7	4781,4	834,6	3946,8	293,9	2925,2	727,6
	خاص	551,8	311,6	240,2	42,2	198,0	8,9	78,5	110,6
	المجموع	8441,8	3420,3	5021,6	876,8	4144,8	302,9	3003,7	838,2
صنع مواد	عمومي	82542,7	51939,3	30603,4	21468,0	9135,4	2689,1	23865,9	-17419,7
	خاص	5114,2	2487,5	2626,7	141,2	2485,5	228,0	1331,7	925,8
	المجموع	87656,9	54426,8	33230,1	21609,2	11620,9	2917,1	25197,6	-16493,9
مواد البناء و الزجاج	عمومي	31308,2	11997,3	19310,9	5363,8	13947,1	1014,4	8384,2	4548,4
	خاص	12681,0	5254,7	7426,2	762,9	6663,3	709,9	3445,4	2508,0
	المجموع	43989,2	17252,1	26737,1	6126,7	20610,4	1724,3	11829,7	7056,4
البناء و الأشغال العمومية	عمومي	141917,4	48204,2	93713,2	15968,1	77745,0	6316,0	69193,5	2235,6
	خاص	412743,5	214410,4	198333,2	3534,8	194798,4	14629,1	77010,1	103159,2
	المجموع	554660,9	262614,6	292046,3	19502,9	272543,4	20945,1	146203,6	105394,7
الكيمياء و المطاط و البلاستيك	عمومي	38863,6	19870,5	18993,1	5220,4	13772,7	784,4	7197,0	5791,3
	خاص	9743,8	5920,5	3823,3	557,5	3265,8	343,1	1786,6	1136,2
	المجموع	48607,4	25791,0	22816,4	5777,9	17038,5	1127,4	8983,6	6927,5
الصناعات الغذائية	عمومي	187720,6	147707,4	40013,2	6739,2	33273,9	4698,2	16161,5	12414,2
	خاص	246607,9	182009,6	64598,3	3716,8	60881,5	1926,5	4993,5	53961,5
	المجموع	434328,5	329717,0	104611,5	10456,0	94155,5	6624,8	21155,0	66375,7
الصناعة النسيجية	عمومي	7987,8	5635,9	2351,9	1857,0	494,9	302,5	3699,8	-3507,4
	خاص	30867,4	23072,0	7795,4	267,8	7527,6	851,4	2502,9	4173,4
	المجموع	38855,2	28707,9	10147,3	2124,8	8022,5	1153,9	6202,7	665,9
صناعة الجلود و الأحذية	عمومي	2668,2	1741,9	926,2	286,7	639,5	73,5	875,3	-309,3
	خاص	3371,3	1898,3	1473,1	55,7	1417,4	81,1	391,0	945,2
	المجموع	6039,5	3640,2	2399,3	342,4	2056,9	154,6	1266,3	635,9
صناعة الخشب و الورق	عمومي	14093,5	7935,7	6157,8	1203,6	4954,2	331,9	3176,2	1446,1
	خاص	9318,7	5229,0	4089,7	98,3	3991,3	605,5	2034,2	1351,7
	المجموع	23412,2	13164,7	10247,5	1302,0	8945,5	937,4	5210,4	2797,7
صناعات مختلفة	عمومي	32457,4	5309,7	27147,6	178,9	26968,8	439,1	2072,6	24457,1
	خاص	2120,9	998,6	1122,3	119,8	1002,5	121,7	463,8	417,0
	المجموع	34578,3	6308,3	28269,9	298,6	27971,3	560,8	2536,4	24874,1
النقل و الاتصالات	عمومي	116513,3	37739,9	78773,4	7435,6	71337,8	2671,5	28590,9	40075,5
	خاص	312926,8	115770,6	197156,3	29531,0	167625,3	9038,2	26461,4	132125,7
	المجموع	429440,2	153510,5	275929,7	36966,6	238963,1	11709,7	55052,3	172201,1
التجارة	عمومي	45276,3	18127,3	27149,1	6143,9	21005,1	5214,3	12821,7	2969,1
	خاص	478641,9	69498,8	409143,1	19638,9	389504,2	38575,1	30812,6	320116,5
	المجموع	523918,2	87626,1	436292,1	25782,8	410509,3	43789,4	43634,3	323085,6
الفنادق و المطاعم و المقاهي	عمومي	8095,7	2749,6	5346,1	2073,7	3272,4	370,6	2605,6	296,2
	خاص	55313,5	15365,7	39947,8	1568,6	38379,2	4327,5	7677,0	26374,7
	المجموع	63409,2	18115,3	45293,9	3642,3	41651,6	4698,1	10282,6	26670,9
الخدمات المقدمة للمؤسسات	عمومي	13998,8	4282,8	9716,0	1270,4	8445,6	622,4	6335,8	1487,4
	خاص	25163,9	3740,2	21423,7	2301,9	19121,8	1078,3	7641,7	10401,8
	المجموع	39162,7	8023,0	31139,7	3572,3	27567,4	1700,7	13977,5	11889,2
الخدمات المقدمة للأسر المعيشية	عمومي	2091,7	1044,2	1047,5	251,3	796,2	120,4	1211,9	-536,1
	خاص	60504,6	7537,1	52967,5	395,9	52571,6	1898,8	10068,9	40603,9
	المجموع	62596,3	8581,3	54015,0	647,2	53367,8	2019,2	11280,8	40067,8
المجموع	عمومي	**2 934 511,3**	**933 873,1**	**2 000 638,2**	**190 463,6**	**1 810 174,6**	**377 139,3**	**252 483,7**	**1 180 551,5**
	خاص	**2 181 919,0**	**751 699,9**	**1 430 219,1**	**66 719,7**	**1 363 499,4**	**92 533,9**	**227 216,5**	**1 043 749,0**
	المجموع	**5 116 430,3**	**1 685 573,0**	**3 430 857,3**	**257 183,3**	**3 173 674,0**	**469 673,2**	**479 700,3**	**2 224 300,5**

حساب الإنتاج و حساب الاستغلال حسب قطاع النشاط و القطاع القانوني

لسنة 2001

الوحدة: مليون د.ج.

		الانتاج الخام	قيمة الاستغلال الصافي	تعويضات المستخدمين	ضرائب متعلقة بالانتاج	دخل مختلط	تراكم الأموال الثابتة	القيمة المضافة	استهلاك وسيط
الفلاحة، الصيد و الغابات	عمومي	4653,0	3024,4	1628,5	283,9	1344,6	105,9	925,6	313,2
	خاص	500482,7	89991,8	410490,9	168,3	410322,6	3766,3	55416,3	351140,1
	المجموع	505135,7	93016,2	412119,5	452,2	411667,2	3872,1	56341,9	351453,3
المياه و الطاقة	عمومي	81155,3	28859,6	52295,6	22697,3	29598,4	2125,2	13632,4	13840,8
	خاص	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	المجموع	81155,3	28859,6	52295,6	22697,3	29598,4	2125,2	13632,4	13840,8
المحروقات	عمومي	1879550,5	498212,7	1381337,8	93429,4	1287908,4	314841,8	39244,4	933822,2
	خاص	79407,6	16817,2	62590,4	6699,3	55891,1	12963,9	0,0	42927,1
	المجموع	1958958,1	515030,0	1443928,1	100128,7	1343799,4	327805,7	39244,4	976749,3
الخدمات و الأشغال البترولية	عمومي	85812,2	47424,2	38388,0	16760,7	21627,4	1736,2	17311,9	2579,2
	خاص	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	المجموع	85812,2	47424,2	38388,0	16760,7	21627,4	1736,2	17311,9	2579,2
المعادن و المقالع	عمومي	9972,0	4088,7	5883,2	1234,1	4649,1	448,1	3583,6	617,4
	خاص	581,4	328,7	252,8	45,2	207,6	9,2	81,8	116,6
	المجموع	10553,4	4417,4	6136,0	1279,2	4856,7	457,4	3665,4	734,0
صنع مواد	عمومي	82378,8	51498,2	30880,5	19472,6	11407,9	2415,3	18755,5	-9762,9
	خاص	6098,6	3031,5	3067,1	158,6	2908,5	267,7	1565,1	1075,8
	المجموع	88477,4	54529,8	33947,6	19631,2	14316,4	2683,0	20320,6	-8687,2
مواد البناء و الزجاج	عمومي	41492,3	17975,3	23517,0	6652,9	16864,2	1564,0	11506,0	3794,2
	خاص	15331,5	6371,7	8959,8	819,3	8140,4	890,5	4129,3	3120,6
	المجموع	56823,8	24347,0	32476,8	7472,2	25004,6	2454,5	15635,3	6914,8
البناء و الأشغال العمومية	عمومي	108180,1	45818,4	62361,7	10506,4	51855,3	3578,1	37148,3	11128,9
	خاص	499409,5	241264,1	258145,4	3130,4	255015,0	18021,1	111491,9	125499,1
	المجموع	607589,7	287082,5	320507,1	13636,8	306870,3	21599,1	148643,2	136628,0
الكيمياء و المطاط و البلاستيك	عمومي	37788,2	22912,0	14876,2	3385,4	11490,8	1025,4	7583,0	2882,3
	خاص	9677,9	5946,2	3731,7	507,7	3224,0	362,9	1722,5	1138,6
	المجموع	47466,1	28858,3	18607,8	3893,1	14714,7	1388,3	9305,5	4020,9
الصناعات الغذائية	عمومي	170137,0	135805,8	34331,2	7062,0	27269,2	3927,1	15996,8	7345,2
	خاص	280299,9	205732,8	74567,1	4339,9	70227,2	2196,1	5988,2	62042,9
	المجموع	450436,9	341538,6	108898,3	11401,9	97496,4	6123,2	21985,0	69388,1
الصناعة النسيجية	عمومي	7489,8	3253,5	4236,3	3186,3	1050,0	383,1	4667,1	-4000,3
	خاص	30855,1	23072,6	7782,6	260,0	7522,5	850,3	2487,1	4185,2
	المجموع	38344,9	26326,1	12018,9	3446,4	8572,5	1233,4	7154,2	185,0
صناعة الجلود و الأحذية	عمومي	1896,0	1350,5	545,4	164,4	381,0	82,6	893,4	-595,0
	خاص	4040,1	2312,3	1727,8	56,2	1671,6	98,3	469,4	1103,9
	المجموع	5936,0	3662,8	2273,2	220,6	2052,6	180,9	1362,8	509,0
صناعة الخشب والورق	عمومي	17199,5	10891,3	6308,2	1246,5	5061,7	531,6	4625,6	-95,6
	خاص	11027,1	6089,6	4937,5	101,8	4835,7	744,1	2484,2	1607,4
	المجموع	28226,6	16981,0	11245,7	1348,3	9897,4	1275,8	7109,8	1511,8
صناعات متنوعة	عمومي	42759,0	6631,4	36127,6	251,7	35875,9	588,5	2743,9	32543,5
	خاص	2265,0	1062,1	1203,0	123,3	1079,7	130,7	494,9	454,1
	المجموع	45024,0	7693,5	37330,5	375,0	36955,6	719,1	3238,8	32997,6
النقل و الإتصالات	عمومي	111914,1	38749,2	73164,9	11232,4	61932,5	2961,0	32442,9	26528,6
	خاص	363742,4	133213,8	230528,6	26008,7	204519,9	10267,1	30833,4	163419,4
	المجموع	475656,5	171963,0	303693,5	37241,2	266452,3	13228,0	63276,2	189948,1
التجارة	عمومي	45895,0	16761,7	29133,3	6430,8	22702,5	4676,5	14936,8	3089,2
	خاص	526714,7	79639,3	447075,4	20163,1	426912,3	40557,0	36441,2	349914,1
	المجموع	572609,7	96401,0	476208,7	26593,9	449614,8	45233,5	51378,0	353003,3
الفنادق و المقاهي و المطاعم	عمومي	7666,5	2130,2	5536,3	1322,1	4214,3	336,3	3147,5	730,5
	خاص	59669,8	15918,5	43751,3	1408,1	42343,2	4655,1	7430,7	30257,4
	المجموع	67336,3	18048,7	49287,6	2730,2	46557,4	4991,4	10578,2	30987,9
الخدمات المقدمة للمؤسسات	عمومي	9929,4	2666,5	7262,8	721,5	6541,3	428,3	4783,5	1329,6
	خاص	32178,3	4568,6	27609,7	2996,8	24612,9	1352,7	10501,4	12758,8
	المجموع	42107,7	7235,2	34872,5	3718,3	31154,2	1781,0	15284,8	14088,4
الخدمات المقدمة للأسر المعيشية	عمومي	2347,6	1111,0	1236,6	305,4	931,2	140,2	1374,6	-583,6
	خاص	64274,5	7788,3	56486,2	401,4	56084,8	2066,8	10307,0	43711,0
	المجموع	66622,1	8899,3	57722,8	706,8	57016,0	2207,0	11681,6	43127,4
المجموع	عمومي	**2 748 216,2**	**939 164,9**	**1 809 051,3**	**206 345,9**	**1 602 705,4**	**341 895,1**	**235 302,8**	**1 025 507,5**
	خاص	**2 486 056,3**	**843 149,2**	**1 642 907,1**	**67 388,1**	**1 575 519,0**	**99 199,7**	**281 847,2**	**1 194 472,1**
	المجموع	**5 234 272,5**	**1 782 314,1**	**3 451 958,4**	**273 734,0**	**3 178 224,4**	**441 094,8**	**517 150,0**	**2 219 979,6**

حساب الإنتاج و حساب الاستغلال حسب قطاع النشاط و القطاع القانوني
لسنة 2002

الوحدة: مليون د.ج.

		الإنتاج الخام	فائض الاستغلال الصافي	تعويضات المستخدمين	ضرائب متعلقة بالإنتاج	دخل محلي	تراكم الأموال الثابتة	القيمة المضافة	استهلاك وسيط
الفلاحة ، الصيد و الغابات	عمومي	3541,6	2231,2	1310,4	218,6	1091,8	82,6	694,0	315,2
	خاص	507095,7	91180,9	415914,8	170,5	415744,3	3400,1	56148,5	356195,7
	المجموع	510637,3	93412,1	417225,2	389,1	416836,1	3482,7	56842,5	356510,9
المحروقات	عمومي	86030,4	30569,1	55461,4	24030,4	31430,9	2264,0	14252,2	14914,7
	خاص	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	المجموع	86030,4	30569,1	55461,4	24030,4	31430,9	2264,0	14252,2	14914,7
الصناعات و الصناعة	عمومي	1894310,6	525291,0	1369019,7	100502,8	1268516,9	312225,5	43510,2	912781,2
	خاص	130110,5	22096,6	108013,9	11013,6	97000,3	19594,9	613,1	76792,3
	المجموع	2024421,2	547387,6	1477033,6	111516,4	1365517,1	331820,3	44123,3	989573,5
الخدمات والأشغال العمومية	عمومي	83962,9	43964,4	39998,5	14759,6	25238,9	1831,1	18070,9	5336,8
	خاص	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	المجموع	83962,9	43964,4	39998,5	14759,6	25238,9	1831,1	18070,9	5336,8
الخدمات و المقاطع	عمومي	9578,0	4327,3	5250,7	697,5	4553,2	375,2	3254,8	923,2
	خاص	529,0	299,0	229,9	41,1	188,9	14,3	74,4	100,2
	المجموع	10107,0	4626,4	5480,6	738,6	4742,0	389,5	3329,2	1023,4
صنع وتركيب	عمومي	87557,6	56722,9	30834,1	14297,5	16536,6	2303,1	16513,8	-2280,3
	خاص	6881,4	3409,3	3472,1	163,5	3308,6	305,9	1779,7	1223,1
	المجموع	94438,4	60132,2	34306,3	14461,0	19845,2	2609,0	18293,5	-1057,2
مواد البناء و الزجاج	عمومي	43782,4	18440,2	25342,2	6563,2	18779,0	1425,1	10192,5	7161,3
	خاص	18406,3	7663,1	10743,2	870,6	9872,6	1100,4	4868,8	3903,4
	المجموع	62188,7	26103,3	36085,4	7433,8	28651,5	2525,5	15061,3	11064,7
البناء و الأشغال العمومية	عمومي	163812,8	72173,9	91638,8	13499,3	78139,5	5086,6	46472,9	26580,0
	خاص	540678,0	262377,5	278300,5	3783,2	274517,3	21411,2	124192,8	128913,3
	المجموع	704490,8	334551,5	369939,3	17282,5	352656,8	26497,8	170665,8	155493,2
الكيمياء و المطاط و البلاستيك	عمومي	47700,1	30214,4	17485,7	4370,6	13115,1	1037,3	8799,1	3278,8
	خاص	11353,4	6305,2	5048,2	543,7	4504,6	490,4	2132,5	1881,7
	المجموع	59053,6	36519,6	22533,9	4914,2	17619,7	1527,6	10931,6	5160,5
الصناعات الغذائية	عمومي	151131,3	116559,7	34571,6	6164,9	28406,7	3977,4	14743,1	9686,2
	خاص	313774,9	233232,1	80542,8	4781,6	75761,2	2857,7	7792,9	65110,6
	المجموع	464906,1	349791,7	115114,4	10946,5	104167,9	6835,1	22535,9	74796,8
الصناعة النسيجية	عمومي	7989,7	4214,9	3774,8	2288,2	1486,6	377,1	4348,4	-3238,9
	خاص	33379,2	24963,9	8415,3	279,7	8135,6	919,7	2687,7	4528,2
	المجموع	41368,9	29178,8	12190,1	2567,9	9622,2	1296,8	7036,1	1289,5
صناعة الجلود و الأحذية	عمومي	1793,0	1334,8	458,1	135,4	322,7	58,4	451,1	-186,7
	خاص	5123,8	2979,1	2144,7	59,7	2084,9	126,7	596,5	1361,7
	المجموع	6916,7	4313,9	2602,8	195,2	2407,7	185,1	1047,6	1175,0
صناعة الخشب و الورق	عمومي	18129,9	10340,2	7789,7	1279,2	6510,6	569,2	4952,6	988,7
	خاص	12422,6	6878,3	5544,2	112,5	5431,8	821,9	2812,5	1797,3
	المجموع	30552,5	17218,5	13334,0	1391,7	11942,3	1391,2	7765,1	2786,0
صناعات مختلفة	عمومي	44864,9	5684,2	39180,7	376,5	38804,2	321,7	2479,0	36003,5
	خاص	2356,9	1090,3	1266,6	112,5	1154,1	138,2	513,4	502,4
	المجموع	47221,8	6774,5	40447,3	489,0	39958,3	460,0	2992,4	36505,9
النقل و الاتصالات	عمومي	114664,8	37314,5	77350,3	12374,1	64976,1	2625,2	32559,2	29791,8
	خاص	415163,5	151530,4	263633,0	30672,8	232960,3	10970,3	34724,4	187265,5
	المجموع	529828,2	188844,9	340983,3	43046,9	297936,4	13595,5	67283,6	217057,3
التجارة	عمومي	48544,3	15066,2	33478,1	7321,8	26156,3	5127,4	18397,5	2631,4
	خاص	556500,1	80692,5	475807,6	21963,0	453844,6	44067,2	42870,3	366907,1
	المجموع	605044,4	95758,7	509285,7	29284,8	480000,9	49194,7	61267,7	369538,5
الفنادق و المقاهي و المطاعم	عمومي	7691,8	2136,0	5555,8	1331,9	4224,0	338,2	3159,0	726,8
	خاص	64926,5	16991,8	47934,8	1528,8	46405,9	4470,7	7342,6	34592,6
	المجموع	72618,4	19127,8	53490,6	2860,7	50629,9	4808,9	10501,6	35319,4
الخدمات المقدمة للمؤسسات	عمومي	10667,8	2844,5	7823,4	830,6	6992,8	433,8	5352,3	1206,6
	خاص	35933,5	4736,4	31197,1	3258,1	27939,0	1481,2	10279,2	16178,7
	المجموع	46601,3	7580,8	39020,5	4088,7	34931,8	1915,0	15631,5	17385,3
الخدمات المقدمة للأسر المعيشية	عمومي	2526,6	1171,5	1355,1	346,6	1008,5	158,4	1493,1	-643,1
	خاص	68131,0	8107,6	60023,4	397,9	59625,4	2178,2	10649,1	46798,2
	المجموع	70657,6	9279,1	61378,5	744,5	60633,9	2336,6	12142,2	46155,2
المجموع	عمومي	**2 828 279,9**	**980 600,7**	**1 847 679,2**	**211 388,9**	**1 636 290,3**	**340 617,3**	**249 695,7**	**1 045 977,3**
	خاص	**2 722 766,4**	**924 534,2**	**1 798 232,2**	**79 752,8**	**1 718 479,3**	**114 349,0**	**310 078,4**	**1 294 051,9**
	المجموع	**5 551 046,3**	**1 905 134,9**	**3 645 911,4**	**291 141,7**	**3 354 769,6**	**454 966,3**	**559 774,1**	**2 340 029,2**

حساب الإنتاج و حساب الاستغلال حسب قطاع النشاط و القطاع القانوني

لسنة 2003

الوحدة: مليون د.ج.

		الإنتاج الخام	فائض الاستغلال الصافي	تعويضات المستخدمين	ضرائب متعلقة بالإنتاج	دخل محلي	تراكم الأموال الثابتة	القيمة المضافة	استهلاك وسيط
الفلاحة، الصيد و الغابات	عمومي	3254,4	2009,3	1245,1	203,6	1041,6	78,4	653	310,3
	خاص	627639,3	113602,7	514036,6	219,2	513817,4	7568,5	62455,4	443793,5
	المجموع	630893,7	115612,0	515281,7	422,7	514859,0	7646,9	63108,3	444103,8
المحروقات	عمومي	95186,6	33412,0	61774,6	28155,0	33619,6	2508,3	15456,1	15655,2
	خاص	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	المجموع	95186,6	33412,0	61774,6	28155,0	33619,6	2508,3	15456,1	15655,2
المحروقات	عمومي	2253247,7	532924,8	1720322,9	117131,2	1603191,8	350940,0	45966,6	1206285,2
	خاص	176644,5	28077,7	148566,6	13537,3	135029,3	25259,1	710,3	109059,9
	المجموع	2429892,1	561002,5	1868889,6	130668,5	1738221,1	376199,1	46676,9	1315345,1
الخدمات والأشغال البترولية	عمومي	92747,7	48547,8	44199,9	16196,9	28003,0	2115,7	20722,3	5164,9
	خاص	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	المجموع	92747,7	48547,8	44199,9	16196,9	28003,0	2115,7	20722,3	5164,9
المعادن و المقالع	عمومي	9613,8	4259,9	5353,9	854,7	4499,2	341,1	3272,4	885,6
	خاص	608,3	343,9	264,4	47,2	217,2	16,4	84,7	116,1
	المجموع	10222,1	4603,8	5618,3	901,9	4716,4	357,6	3357,1	1001,7
صناعة و تكرير	عمرس	101448,9	67035,4	34413,5	15671,2	18742,3	2873,8	18700,9	-2332,4
	خاص	7455,3	3894,0	3561,3	189,2	3372,1	317,8	1840,4	1213,9
	المجموع	108904,2	70929,4	37974,8	15860,3	22114,5	3191,6	20041,3	-1118,5
مواد البناء و الزجاج	عمومي	41237,2	19032,7	22204,4	6793,5	15410,9	1371,6	10105,6	3933,8
	خاص	19139,6	8012,3	11127,3	857,7	10269,6	1156,2	4994,0	4119,5
	المجموع	60376,8	27045,0	33331,7	7651,2	25680,6	2527,8	15099,6	8053,3
البناء و الأشغال العمومية	عمومي	182416,4	85506,1	96910,3	14515,3	82394,9	4628,4	50173,3	27593,3
	خاص	566081,6	261977,5	304104,1	4242,7	299861,4	24250,2	131900,8	143710,4
	المجموع	748498,0	347483,6	401014,4	18758,0	382256,4	28878,6	182074,1	171305,7
الكهرباء و الغاز و الماء	عمومي	42978,3	24858,8	18119,5	3031,1	15088,4	953,5	7689,8	6445,0
	خاص	14593,7	9109,1	5484,5	827,2	4657,3	523,7	2260,8	1872,8
	المجموع	57571,9	33967,9	23604,0	3858,4	19745,7	1477,2	9950,6	8317,9
الصناعات الغذائية	عمومي	128694,6	100333,1	28361,5	6047,8	22313,7	2214,1	14625,0	5474,6
	خاص	339196,0	249171,7	90024,3	5643,5	84380,8	3204,4	8693,9	72482,6
	المجموع	467890,6	349504,8	118385,8	11691,3	106694,4	5418,5	23318,8	77957,2
الصناعة الحرجرة	عمومي	7648,6	3997,6	3651,0	2123,2	1527,8	354,8	4037,8	-2864,9
	خاص	36264,8	26776,7	9488,1	304,1	9184,0	1044,5	2998,2	5141,3
	المجموع	43913,4	30774,4	13139,1	2427,3	10711,8	1399,3	7036,0	2276,4
صناعة الجلود و الأحذية	عمومي	1709,4	1260,7	448,7	132,8	315,9	57,2	439,6	-180,9
	خاص	4846,4	2817,4	2029,0	59,1	1969,9	120,9	558,9	1290,1
	المجموع	6555,8	4078,1	2477,7	191,9	2285,8	178,1	998,6	1109,2
صناعة الخشب و الورق	عمومي	17518,7	9693,6	7825,1	1166,9	6658,2	548,2	4901,6	1208,4
	خاص	13449,9	7489,2	5960,8	148,6	5812,2	864,2	2945,9	2002,1
	المجموع	30968,6	17182,8	13785,9	1315,5	12470,4	1412,4	7847,4	3210,5
صناعات مختلفة	عمومي	50257,7	6431,5	43826,2	420,8	43405,4	358,2	2744,9	40302,3
	خاص	2686,9	1234,5	1452,5	128,3	1324,2	158,6	582,5	583,1
	المجموع	52944,6	7665,9	45278,7	549,1	44729,6	516,8	3327,4	40885,4
النقل و الاتصالات	عمومي	163058,6	50549,7	112509,0	17922,3	94586,7	2807,5	36464,1	55315,1
	خاص	424337,8	146295,6	278042,2	35023,6	243018,6	10565,1	33564,4	198889,2
	المجموع	587396,4	196845,3	390551,2	52945,8	337605,3	13372,6	70028,4	254204,3
التجارة	عمومي	53835,6	16218,9	37616,7	7838,0	29778,8	5760,7	20456,7	3561,3
	خاص	603055,5	88492,4	514563,2	24464,5	490098,7	47656,6	45898,5	396543,6
	المجموع	656891,1	104711,2	552179,9	32302,5	519877,4	53417,3	66355,3	400104,9
الفنادق و المقاهي و المطاعم	عمومي	9762,5	2771,4	6991,2	1421,6	5569,5	351,4	3497,8	1720,4
	خاص	69425,8	17896,7	51529,0	1791,4	49737,6	4806,0	7814,2	37117,4
	المجموع	79188,3	20668,1	58520,2	3213,0	55307,2	5157,4	11312,0	38837,8
الخدمات المقدمة للمؤسسات	عمومي	12105,7	3025,1	9080,6	947,5	8133,1	453,7	5637,1	2042,3
	خاص	40374,6	5588,9	34785,6	3619,8	31165,9	1528,3	9524,3	20113,3
	المجموع	52480,2	8614,0	43866,2	4567,3	39299,0	1982,0	15161,3	22155,6
الخدمات المقدمة للأسر المعيشية	عمومي	2769,7	1265,8	1504,0	398,8	1105,2	187,2	1602,0	-684,0
	خاص	74303,4	8711,2	65592,2	469,2	65123,0	2337,1	11312,0	51473,8
	المجموع	77073,2	9977,0	67096,2	868,0	66228,2	2524,3	12914,1	50789,8
المجموع	عمومي	**3 269 492,0**	**1 013 134,0**	**2 256 358,0**	**240 972,1**	**2 015 385,9**	**378 903,9**	**266 646,4**	**1 369 835,6**
	خاص	**3 020 103,3**	**979 491,5**	**2 040 611,8**	**91 572,4**	**1 949 039,4**	**131 377,4**	**328 139,3**	**1 489 522,6**
	المجموع	**6 289 595,3**	**1 992 625,5**	**4 296 969,8**	**332 544,5**	**3 964 425,3**	**510 281,4**	**594 785,7**	**2 859 358,2**

حساب الإنتاج و حساب الاستغلال حسب قطاع النشاط و القطاع القانوني

لسنة 2004

الوحدة: مليون د.ج.

		الإنتاج الخام	فائض الاستغلال الصافي	تعويضات المستخدمين	ضرائب متعلقة بالإنتاج	دخل محلي	تراكم الأموال الثابتة	القيمة المضافة	استهلاك وسيط
الفلاحة، الصيد و الغابات	عمومي	3959,5	1399,4	2560,1	154,3	2405,8	151,0	2430,5	-175,7
	خاص	706534,9	128589,4	577945,6	246,4	577699,1	3756,6	71624,8	502317,7
	المجموع	710494,4	129988,8	580505,6	400,7	580104,9	3907,7	74055,3	502141,9
المحروقات	عمومي	100444,8	32656,2	67788,7	29315,7	38472,9	3348,6	18312,6	16811,8
	خاص	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	المجموع	100444,8	32656,2	67788,7	29315,7	38472,9	3348,6	18312,6	16811,8
الصناعات و المناجم	عمومي	2741952,8	608572,9	2133380,0	145527,3	1987852,7	434580,2	49928,3	1503344,2
	خاص	214325,0	27879,3	186443,7	15975,0	170468,7	30243,2	738,1	139487,5
	المجموع	2956275,8	636452,2	2319823,6	161502,3	2158321,4	464823,3	50666,3	1642831,7
الأشغال البترولية	عمومي	105540,5	56246,4	49294,0	19207,1	30086,9	1919,9	21549,8	6617,3
	خاص	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	المجموع	105540,5	56246,4	49294,0	19207,1	30086,9	1919,9	21549,8	6617,3
المعامل و المقالع	عمومي	9990,8	4652,3	5338,5	962,4	4376,1	365,9	3462,9	547,4
	خاص	666,0	371,8	294,2	52,6	241,6	18,3	94,2	129,1
	المجموع	10656,8	5024,1	5632,7	1015,0	4617,7	384,2	3557,1	676,5
صنع و ترقين	عمومي	112022,9	74706,1	37316,7	16885,3	20431,4	3002,0	20037,6	-2608,2
	خاص	8238,3	4228,9	4009,4	209,7	3799,7	357,7	2069,4	1372,6
	المجموع	120261,2	78935,0	41326,1	17095,0	24231,1	3359,7	22107,0	-1235,7
مواد البناء و الزجاج	عمومي	46752,5	21145,8	25606,7	7484,9	18121,7	1409,4	10348,8	6363,6
	خاص	27859,9	11755,2	16104,7	1462,4	14642,3	1658,8	5817,1	7166,3
	المجموع	74612,4	32901,1	41711,3	8947,3	32764,0	3068,2	16165,9	13529,9
البناء و الأشغال العمومية	عمومي	191218,2	88013,7	103204,4	15960,9	87243,6	4785,5	53000,9	29457,1
	خاص	645143,4	289673,7	355469,6	4492,3	350977,3	28239,0	169134,0	153604,2
	المجموع	836361,5	377687,5	458674,0	20453,2	438220,9	33024,5	222135,0	183061,3
الكيمياء و المطاط و البلاستيك	عمومي	45640,6	26199,6	19441,0	3616,7	15824,3	891,9	8390,7	6541,6
	خاص	17659,0	10941,8	6717,3	1013,7	5703,6	660,0	2582,9	2460,6
	المجموع	63299,6	37141,4	26158,2	4630,4	21527,8	1551,9	10973,6	9002,3
الصناعات الغذائية	عمومي	114863,5	88499,5	26364,0	6199,4	20164,6	1919,3	13946,2	4299,1
	خاص	370841,1	269896,1	100945,0	6770,3	94174,7	3953,0	10930,7	79291,0
	المجموع	485704,7	358395,7	127309,0	12969,7	114339,3	5872,3	24877,0	83590,0
الصناعة النسيجية	عمومي	6797,6	3585,7	3211,9	1867,2	1344,7	307,9	3465,0	-2428,2
	خاص	37801,8	27532,0	10269,9	341,2	9928,7	1117,3	3235,3	5576,0
	المجموع	44599,5	31117,7	13481,7	2208,4	11273,4	1425,2	6700,3	3147,8
صناعة الجلود و الأحذية	عمومي	1729,9	1271,3	458,6	138,1	320,6	59,4	478,4	-217,2
	خاص	5220,7	2990,7	2230,0	65,6	2164,4	133,2	614,5	1416,7
	المجموع	6950,6	4261,9	2688,7	203,7	2485,0	192,6	1092,9	1199,5
صناعة الخشب و الورق	عمومي	19781,8	10847,5	8934,4	1257,8	7676,6	599,1	5322,9	1754,6
	خاص	14332,6	7870,4	6462,1	166,9	6295,2	933,6	3181,4	2180,2
	المجموع	34114,4	18717,9	15396,5	1424,7	13971,8	1532,7	8504,3	3934,8
صناعات مختلفة	عمومي	51576,8	6524,2	45052,6	433,0	44619,7	369,7	2884,3	41365,7
	خاص	3042,9	1395,0	1647,9	166,9	1481,0	179,1	670,3	631,6
	المجموع	54619,7	7919,2	46700,5	599,8	46100,7	548,8	3554,6	41997,3
النقل و الاتصالات	عمومي	201311,8	58760,4	142551,4	19836,9	122714,5	9193,4	40513,1	73008,0
	خاص	550124,8	180106,4	370018,4	46330,8	323687,7	12849,5	41467,3	269370,9
	المجموع	751436,6	238866,8	512569,9	66167,7	446402,2	22042,9	81980,4	342378,9
التجارة	عمومي	57298,9	17436,7	39862,2	8320,5	31541,8	6110,0	21749,4	3682,4
	خاص	666108,0	98917,6	567190,3	26966,6	540223,7	52530,7	50592,8	437100,2
	المجموع	723406,9	116354,3	607052,6	35287,1	571765,5	58640,7	72342,2	440782,6
الفندق و المقاهي و المطاعم	عمومي	11294,2	3098,0	8196,2	1440,6	6755,6	388,9	3899,6	2467,2
	خاص	73174,8	18674,5	54500,2	1907,0	52593,2	4913,5	8046,8	39632,9
	المجموع	84469,0	21772,5	62696,5	3347,6	59348,9	5302,4	11946,3	42100,1
الخدمات المقدمة للمؤسسات	عمومي	13222,4	3335,5	9886,9	1003,7	8883,3	439,3	6086,8	2357,2
	خاص	44445,7	5544,7	38900,9	4525,7	34375,2	1876,5	10271,6	22227,1
	المجموع	57668,1	8880,2	48787,9	5529,4	43258,5	2315,8	16358,4	24584,2
الخدمات المقدمة للأسر المعيشية	عمومي	2972,9	1367,5	1605,4	451,0	1154,4	216,7	1744,7	-807,1
	خاص	79517,3	9047,5	70469,8	519,3	69950,5	2397,7	11899,7	55653,1
	المجموع	82490,2	10415,0	72075,2	970,3	71104,9	2614,4	13644,4	54846,0
المجموع	عمومي	**3 838 372,4**	**1 108 318,7**	**2 730 053,7**	**280 062,6**	**2 449 991,1**	**470 058,1**	**287 552,5**	**1 692 380,6**
	خاص	**3 465 034,1**	**1 095 415,1**	**2 369 619,0**	**111 212,6**	**2 258 406,6**	**145 817,7**	**392 971,0**	**1 719 617,9**
	المجموع	**7 303 406,5**	**2 203 733,8**	**5 099 672,7**	**391 275,0**	**4 708 397,7**	**615 875,8**	**680 523,4**	**3 411 998,4**

حساب الإنتاج و حساب الاستغلال حسب قطاع النشاط و القطاع القانوني

لسنة 2005

الوحدة: مليون د.ج.

		الإنتاج الخام	قابض الاستغلال الصافي	تعويضات المستخدمين	ضرائب متعلقة بالإنتاج	دخل محلي	تراكم الأموال الثابتة	القيمة المضافة	استهلاك وسيط
الفلاحة، الصيد و الغابات	عمومي	4393,5	1567,1	2826,3	213,1	2613,3	121,2	2563,5	-71,4
	خاص	711068,4	132279,0	578789,5	242,7	578546,8	5300,0	75520,8	497726,0
	المجموع	715461,9	133846,1	581615,8	455,8	581160,0	5421,2	78084,3	497654,6
المياه و الطاقة	عمومي	117609,7	42801,0	74808,7	33328,0	41480,7	3845,4	20662,1	16973,1
	خاص	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	المجموع	117609,7	42801,0	74808,7	33328,0	41480,7	3845,4	20662,1	16973,1
المحروقات	عمومي	3757666,3	723121,9	3034544,4	160946,6	2873597,8	596543,2	53691,1	2223363,5
	خاص	355020,2	36686,2	318334,0	18442,8	299891,1	49520,7	535,6	249834,9
	المجموع	4112686,5	759808,1	3352878,4	179389,4	3173488,9	646063,8	54226,8	2473198,3
الخدمات والأشغال البترولية	عمومي	128455,5	69463,4	58992,2	27802,6	31189,6	1539,5	21425,8	8224,2
	خاص	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	المجموع	128455,5	69463,4	58992,2	27802,6	31189,6	1539,5	21425,8	8224,2
المعادن و المقالع	عمومي	11548,3	5539,9	6008,4	1109,3	4899,2	381,2	3616,6	901,4
	خاص	706,8	398,3	308,6	55,3	253,2	16,4	97,1	139,8
	المجموع	12255,1	5938,2	6317,0	1164,6	5152,4	397,5	3713,7	1041,1
صناعة الحديد و الصلب	عمومي	117203,1	77983,3	39219,8	19788,2	19431,6	3046,3	21387,5	-5002,3
	خاص	9191,7	4843,8	4347,9	252,1	4095,7	367,8	2215,4	1512,5
	المجموع	126394,8	82827,1	43567,7	20040,4	23527,3	3414,1	23603,0	-3489,8
مواد البناء و الزجاج	عمومي	51791,0	22633,8	29157,2	8308,2	20849,0	1369,0	11240,3	8239,7
	خاص	29160,1	12346,6	16813,5	1519,2	15294,3	1615,3	6264,1	7415,0
	المجموع	80951,1	34980,4	45970,7	9827,4	36143,3	2984,3	17504,4	15654,7
البناء و الأشغال العمومية	عمومي	195514,2	93463,0	102051,2	17068,4	84982,9	4601,6	52413,4	27967,9
	خاص	697926,2	294553,5	403372,7	6781,2	396591,4	28793,1	187746,0	180052,3
	المجموع	893440,4	388016,5	505423,9	23849,6	481574,3	33394,7	240159,4	208020,2
الكيمياء و المطاط و البلاستيك	عمومي	32339,5	19089,1	13250,5	1816,9	11433,6	787,2	7279,3	3367,0
	خاص	34353,5	20254,9	14098,6	2303,5	11795,1	1097,1	4562,6	6135,4
	المجموع	66693,0	39343,9	27349,1	4120,4	23228,7	1884,3	11842,0	9502,4
الصناعات الغذائية	عمومي	101494,3	76794,9	24699,4	5372,5	19326,9	1246,5	13148,1	4932,3
	خاص	401919,6	288228,0	113691,6	7560,3	106131,3	4081,6	12214,7	89835,0
	المجموع	503414,0	365023,0	138391,0	12932,8	125458,2	5328,0	25362,8	94767,3
الصناعة النسيجة	عمومي	6882,7	3501,6	3381,1	2166,0	1215,2	303,7	3625,8	-2714,4
	خاص	38675,6	27878,9	10796,7	335,7	10461,0	1133,5	3460,2	5867,3
	المجموع	45558,4	31380,5	14177,8	2501,7	11676,2	1437,3	7085,9	3153,0
صناعة الجلود و الأحذية	عمومي	1518,9	1104,4	414,5	125,9	288,6	54,6	522,9	-288,8
	خاص	5318,6	3012,2	2306,4	66,8	2239,6	130,0	624,9	1484,7
	المجموع	6837,5	4116,6	2721,0	192,7	2528,3	184,6	1147,8	1195,9
صناعة الخشب والورق	عمومي	19256,7	10302,2	8954,4	1146,0	7808,4	565,2	5158,9	2084,3
	خاص	14431,0	7818,5	6612,5	169,6	6442,9	907,5	3242,2	2293,2
	المجموع	33687,7	18120,8	15566,9	1315,6	14251,4	1472,7	8401,1	4377,6
صناعات مختلفة	عمومي	54544,8	6828,0	47716,8	430,2	47286,6	450,2	3045,2	43791,2
	خاص	3181,9	1473,7	1708,3	167,5	1540,8	176,6	681,6	682,6
	المجموع	57726,7	8301,7	49425,0	597,6	48827,4	626,8	3726,8	44473,8
النقل و الاتصالات	عمومي	245195,1	65424,8	179770,3	30093,7	149676,6	3851,9	42546,9	103277,8
	خاص	682264,2	217005,6	465258,7	58295,3	406963,3	14734,5	48657,6	343571,3
	المجموع	927459,4	282430,4	645028,9	88389,0	556639,9	18586,4	91204,5	446849,0
التجارة	عمومي	56849,1	17897,7	38951,4	8331,0	30620,4	5730,4	20851,9	4038,1
	خاص	735768,7	106590,2	629178,6	29364,0	599814,5	44889,1	55177,8	499747,7
	المجموع	792617,9	124487,9	668130,0	37695,0	630435,0	50619,5	76029,7	503785,8
الفنادق و المقاهي و المطاعم	عمومي	11921,0	3178,6	8742,3	1584,9	7157,5	414,0	3989,4	2754,0
	خاص	80069,1	19183,3	60885,8	2043,3	58842,5	5513,2	8773,4	44555,9
	المجموع	91990,1	22361,9	69628,2	3628,2	66000,0	5927,2	12762,8	47310,0
الخدمات المقدمة للمؤسسات	عمومي	15207,3	3624,5	11582,8	1002,7	10580,1	414,8	6151,9	4013,5
	خاص	54357,8	7953,6	46404,2	5518,7	40885,5	2291,0	11964,6	26629,9
	المجموع	69565,1	11578,1	57987,0	6521,4	51465,6	2705,8	18116,5	30643,4
الخدمات المقدمة للأسر المعيشية	عمومي	3116,4	1551,8	1564,6	432,0	1132,5	189,2	1743,2	-799,8
	خاص	87088,9	10497,5	76591,4	572,0	76019,4	2539,4	13053,2	60426,8
	المجموع	90205,3	12049,3	78156,0	1004,0	77151,9	2728,6	14796,4	59627,0
المجموع	عمومي	4 932 507,4	1 245 871,1	3 686 636,3	321 066,0	3 365 570,3	625 455,1	295 063,8	2 445 051,4
	خاص	3 940 502,5	1 191 003,7	2 749 498,8	133 690,1	2 615 808,7	163 106,6	434 791,9	2 017 910,2
	المجموع	8 873 009,9	2 436 874,8	6 436 135,1	454 756,1	5 981 379,0	788 561,7	729 855,7	4 462 961,6

حساب الإنتاج و حساب الاستغلال حسب قطاع النشاط و القطاع القانوني
لسنة 2006